



الصناعات الإبداعية

● كيف تُنبع الثقافة في عالم التكنولوجيا والعلمة؟

تحرير: جون هارتلي
ترجمة: بدر السيد سليمان الرفاعي

علم المعرفة

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بشراف احمد مشاري العدواني 1923-1990

339

الصناعات البدائية

الجزء الثاني

تحرير جون هارتل
ترجمة بدر السيد سليمان الرفاعي



علم المعرفة

مجلة فصلية علمية
المطبوعة في الكويت والفنون والأداب

سعر النسخة

دينار كويتي	الكويت ودول الخليج
ما يعادل دولاراً أمريكياً	الدول العربية
أربعة دولارات أمريكية	خارج الوطن العربي

الاشتراكات

دولة الكويت

١٥ د.ك	للأفراد
٢٥ د.ك	للمؤسسات

دول الخليج

١٧ د.ك	للأفراد
٣٠ د.ك	للمؤسسات

الدول العربية

٢٥ دولاراً أمريكياً	للأفراد
٥٠ دولاراً أمريكياً	للمؤسسات

خارج الوطن العربي

٥٠ دولاراً أمريكياً	للأفراد
١٠٠ دولار أمريكي	للمؤسسات

تسدد الاشتراكات مقدماً بحالة مصرافية باسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب وترسل على العنوان التالي:

السيد الأمين العام

للمجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب

ص.ب: 28613 - الصفا - الرمز البريدي 13147

دولة الكويت

تليفون : ٩٦٥ (٤٣٧٠٤)

فاكس : ٩٦٥ (٤٣١٢٢٩)

الموقع على الإنترنت:

www.kuwaitculture.org.kw

ISBN 99906 - 0 - 211 - 5

رقم الإيداع (٢٠٠٧/٠٣٣)

المشرف العام:

أ. بدر سيد عبدالوهاب الرفاعي
bdrifai@nccal.org.kw

هيئة التحرير:

- د. فؤاد زكريا / المستشار
أ. جاسم السعدون
د. خلدون حسن التقىبي
د. خليفة عبدالله الوقيان
د. عبداللطيف البدر
د. عبدالله الجسمي
أ. عبدالهادي نافل الرashed
د. فريدة محمد العوضي
د. فلاح المديرس
د. ناجي سعود الزيد

مدير التحرير

هدى صالح الدخيل
سكرتير التحرير
شرون عبد المحسن مظفر
alam_almarifah@hotmail.com

التضييد والإخراج والتنفيذ

وحدة الإنتاج
في المجلس الوطني

العنوان الأصلي للكتاب

Creative Industries



John Hartley

(Blackwell Publishing, United Kingdom, 2005)

طبع مت هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

ربيع الآخر ١٤٢٨ - مايو ٢٠٠٧

**المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبر عن رأي كاتبها
ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس**

جَنَاحُ الْمَلَائِكَةِ

- | | |
|-----|--|
| 7 | الجزء الرابع: مدخل المدن الابداعية |
| 9 | مدخل: جيناتاي |
| 27 | الفصل الرابع عشر: لندن كمدينة ابداعية
شارلز لاندري |
| 41 | الفصل الخامس عشر: مدن وثقافة واقتصادات انتقالية: «تطوير الصناعات الثقافية في سانت بطرسبرغ
جوستين أوكتور |
| 59 | الفصل السادس عشر: تجمعات محلية في اقتصاد عالمي
مايكيل إ. بورتر |
| 71 | الفصل السابع عشر: تفكيرك أوصاف كوزموبوليتاني:
شنغهاي وهونغ كونغ
أكبر عباس |
| 87 | الجزء الخامس: المشروعات الابداعية |
| 89 | مدخل: ستوارت كنفهام |
| 111 | الفصل الثامن عشر: أهمية المستثمرين الثقافيين
شارلز ليديبيتر وكيف أوكلي |
| 127 | الفصل التاسع عشر: الألعاب.. الفن الجديد المثير
هنري جنكائز |

المحتوى المحتوى

- الفصل العشرون: تجهيز القفير
جي سي هرز ١٤٥
- الجزء السادس: الاقتصاد الابداعي
مدخل: تيري فلو ١٦٥
- الفصل الواحد والعشرون: عندما تخلي الأسواق السبيل أمام الشبكات... يصبح كل شيء خدمة
جيريمي رفkin ١٦٧
- الفصل الثاني والعشرون: من النوادي إلى الشركات
أنجيلا ماكروبي ٢٠٥
- الفصل الثالث والعشرون: الثقافة والاقتصاد الابداعي
في عصر المعلومات ٢٢٥
شاليني فنتوريللي



الجزء الرابع
المدن الإبداعية

www.alkottob.com

الدخل

المدن الإبداعية

جينا تاي

المدن الإبداعية فضاءات تود أن تكون فيها، وأماكن للمشاهدة. وورشها، ومطاعمها، وحاناتها هي «أكثر تجليات البيئة الإبداعية ظاهرة» (Leadbeater 1999: 31) ومعالم طريقة حياة دينامية ومشعة. وبعيداً عن «مشاهدتها»، تتمتع المدن الإبداعية أيضاً بعده سمات: وجود قطاع فنون وثقافة نابض بالحياة؛ وقدرة على توليد فرص العمل والإنتاج في الصناعات الثقافية والخدمات (Sassen 1995)؛ ومبادرات خططية تهتم بتوزيع الموارد وفق الاحتياجات العالمية والمحلية (Leadbeater and Okley 1999)؛ وتوسعاً، فإن «المدن الإبداعية» تتصل بكيف يمكن إعادة تخيل فضاءات محلية حضرية، وتتجديدها وتعديل الغرض منها في إطار عالمي تناصفي (Crewe and Beaverstock 1998, Abbas 2000).

وتدرس المدينة عادة في ضوء قواعد فن العمارة، وعلم الاجتماع، والتخطيط الحضري، وفي إطار الأكاديمية ووحدات

«في بعض الأماكن، لا تكون الأمة نفسها وسيطاً ناجحاً للمواطنة» هونستون وابادوراي



الإصلاح السياسي. ولكل وحدة مجموعة اهتماماتها التاريخية والأيديولوجية، التي تؤثر في طريقة فهمها لهذه المدينة. وهي تتلقي في الطموح المشترك للتنمية، وتتضح من خلال مبادرات تحطيط تهدف إلى إضفاء مكانة إقليمية أو عالمية أكبر على المدينة. كما يلعب القلق من تأثير الاقتصاد الجديد على المحلي دوراً في توجيهه الانتباه إلى المدينة كموقع محتمل للتجدد. الاجتماعي والاقتصادي (Brown et al. 2000, King 1996, Kong and Law 2002, Pratt 2000,) Zukin 1995). من هنا، فإن سياسات المدينة الإبداعية يجب فهمها باعتبارها مُصفاة من خلال الاستمرارية القومية (أو القومية الفرعية) للأهداف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وكثيراً ما يعرف تأسيس وسط (شبكات، مشروعات، شركات مقاولات) كوسائل للاقلاقة عوائد التنمية - وسائل للرخاء.

وفي أدبيات المدن، ينصب الاهتمام على الآلية بين القوى العالمية والمحلية وكيف تؤثر تدفقات التجارة، والسلع، والمعلومات، والثقافة على الفضاءات المحلية (الخاصة منها وال العامة). وفي هذه المقدمة، سأتناول بعض تضمينات هذه الآلية، بما في هذا التوترات بين الهويات الثقافية والقومية، وبين المواطننة المضفي عليها الرسمية والحرية الإبداعية، بين موجهات السياسة والأحياء الإبداعية التي تتطور بصورة طبيعية. وأول ما ينبغي الإقرار به هو أن المدن هي موقع يمكن فيها رصد التحولات في العمليات الاجتماعية والاقتصادية (كالاستهلاك الانعكاسي)، واستراتيجيات التنمية (الجمعيات والشبكات)، وظهور الفضاءات (في المدن والقطاعات الحضرية). من هنا، بينما كان المقصود من مفهوم المدينة الإبداعية إتاحة عارضة للتجدد الحضري والكونموبيوليتانية الناشئة، فهو يقدم أيضاً لغة نتناول من خلالها مثل هذه التحولات والفرص التي تتيحها. أضف إلى هذا أن المدن الإبداعية تسلط الضوء على أهمية الاقتصاد الذي يحركه الاستهلاك والإنتاج الثقافي، وما يعنيه بالنسبة إلى تصميم الفضاء الحضري. وفي كثير من النقاط، فإن المدينة تعتبر علامة على التغير والتقدم في نقاط الالقاء الرئيسية عبر التاريخ. وقراءة المدينة على هذا النحو ليست جديدة، حتى لو كانت فكرة المدينة الإبداعية نفسها مشروعًا حديثًا نسبياً.



جولة قصيرة عبر المدينة

كان «معرض» الأسواق الدولية، في دورتيه اللتين أقيمتا عامي ١٨٥١ و١٨٥٥ في لندن وباريس على التوالي، علامة مهمة في كلتا المدينتين. فقد توجه الناس من المناطق المحيطة إلى المعرض ليدهشوا ويستمتعوا بآخر منجزات التجارة، وكذلك آخر المبتكرات العلمية والتقنية (النقل، والمنسوجات، والسلع المستوردة). وقد نجح المعرض في اجتذاب الناس إلى هذه المنجزات بصورة غير مسبوقة، والمساهمة في تطور الرأسمالية المركبة، وحداثة القرن التاسع عشر، وتحول في فهم الجمهور نفسه. فخلال المعرض، أصبح «الجمهور» «مستهلكين» (Bowlby 1985). كان تحولاً تاريخياً في التطور البنيوي لفضاءات حضارية، ولنمو التجارة، والاستهلاك، والابتكار.

في ذلك الوقت تقريباً، كانت التجارة الخاصة والتغيرات السياسية (مثل حقوق المواطنة) تصيغ مدننا من القاع إلى القمة. وترواحت التحسينات بين التصميم المعماري ونظم أفضل للنقل والاتصالات. ونتيجة لهذه التغيرات، أصبح الابتكار التنظيمي والاستهلاك والمستوى الجديد للتواصل ملامح محددة للحاضر الحديثة. فالابتكارات في مجال الزجاج وتقنيات الإضاءة والبناء، على سبيل المثال، كان معناها أن تصبح لندن أطول وأفضل إضاءة (Bowlby 1985). فقد ألغيت الحدود والبوابات القديمة، لتمهد السبيل أمام لندن «أسرع» وأكثر توحّداً و«محسنة» (يصل بين أحيايئها أول خطوط حديدية تحت الأرض). وقد أُنجزت التغييرات لخدمة التجارة وتحقيق الثروة، لكنها جعلت من لندن أيضاً، حسبما يشير بيتر أكرويド في السيرة التي وضعها عن المدينة، «مدينة عامة» يسهل التعرف عليها.

وقد أسهم تحسين فضاءات المدينة المادية، وتصميماتها، وبُنائها، فيما بعد، في تنمية القطاعات المختلفة للاقتصاد الحضري. وقد لاحظ فرانسيس بليس، أحد مصلحي لندن في أوائل القرن التاسع عشر الراديكاليين الديموقراطيين، أن «التقدم الذي أنجز في مجال تقييم الأساليب والأخلاق سار، على ما يبدو، جنباً إلى جنب مع تحسن الفنون، والصناعة، والتجارة» (Ackroyd 2001: 522). ومع أنه لا توجد هنا إجراءات واضحة لهذه التحولات التاريخية، كانت لندن الفيكتورية تبدو «أقل فظاظة وقسوة» من عهدها السابق مع «تراجع العيوب والقدرة» (انظر Ackroyd 2001: 523).

لكن هذا لا يمنع أن التجليات الجمالية للتغيير كانت مهمة لتجهيز لندن الإمبراطورية للسير في اتجاه الحداثة، مضافا إلى مكانتها كأول «حاضرة عظيمة» في العالم.

المدينة كمرآة

وتوضح هذه الجولة التاريخية الملامح الأساسية للاهتمام الحالي بالمدن الإبداعية:

- تحفظ الواقع (المدن) بأهميتها في التطور الاقتصادي والإبداعي.
- يندرج الاستهلاك والابتكار ضمن استراتيجيات الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي السياسي.
- الناس بحاجة إلى التفاعل وجهاً لوجه وللاجتماعية socialization، وإلى شبكات للتعاون.

ويمكن تمييز هذه النقاط الثلاث في مقالات هذا القسم، وتدور حول الفكرة التي ترى أن الموقع الجغرافي يظل مهما لاقتصاد المعرفة الجديد (Gilbert 2000, Porter 1998, Pratt 2000) . وهذه الفكرة تختلف كثيراً عن الافتراض الشعبي بأن التقدم التقني في الاتصالات، والتجارة الإلكترونية، والحلول الإلكترونية من شأنه أن يجعل القيود الجغرافية غير ذي قيمة. ويرى جغرافي الحضر، أندري برات (٢٠٠٠)، بشكل عام، أن «لا أحد... يبدو قادرًا على تأييد القول الشائع بأن الجغرافيا، أو الموقع والمساحة على وجه التحديد، لم تعد تعني شيئاً» (Pratt 2000: 425). ويتناول عمل برات أهمية الشبكات الاجتماعية بين شركات الإعلام الجديدة في زقاق السيليكون Silicon Alley. ويرى لويس كرو وجوناثان بيفرستوك (١٩٩٨) أن اقتصاد الليل في نوتجهام «ليس» ماركت Lace market تدعمه شبكات اجتماعية ومشروعات تشكل جزءاً لا يتجزأ من الإنتاج الثقافي. وفي كلتا الحالتين، فإن المدينة هي موقع لوكالة محلية. وهكذا، يدحض مفهوم «المدن الإبداعية» مقوله موت المساحة، حيث يتمتع كل شخص في أي مكان بفرص اقتصادية متساوية.

وقد كتب مايكل بورتر (٢٠٠٠) يقول: إن الأماكن التي توجد فيها التجمعات والشبكات الإبداعية تحقق نجاحاً تافسياً شاملـاً. وهذا على الرغم من أن مدخلات المشروعات (الموارد، ورأس المال، والتقنيات) يمكن



تدبرها الآن من الأسواق الدولية، وأن المشروعات والأفراد أمامهم الفرصة لتجاوز الاقتصاد المحلي. ويتحقق مفهوم «التجمعات» غالباً من خلال إعادة إنشاء أحياء صناعية قديمة في مدن مثل: دبلن وشفيلد ونيوكاسل وأوستن وتيجوانا ومكسيكو وهلسنكي وانتويرب. وقد أصبحت الملامح الموجودة، مثل البنية التحتية الصناعية (المستودعات والأزياء) ومجموعات الموسيقى القديمة، مدخلات جديدة (فضاءات علوية، مهارات أزياء وتصميم، أرشيفات موسيقية) لإعادة تطوير الصناعة من خلال الثقافة (Leadbeater and Oakley 1999, Sassen 1995) وبهذه الطريقة، يمكن لسياسات المدينة الإبداعية أن تقدم الفرص للمدن الإقليمية الصناعية القديمة للارتباط بالاقتصاد الجديد؛ لإعادة توليد صناعاتها أو إقامة صناعات جديدة.

ويحدد شارلز ليديبتر وكيت أوكلி، في كتابهما «المستقلون» (1999)، إمكانات وضع سياسة لا تكتفي بتوليد قطاعات إبداعية، بل، وهو الأهم، زرعها ورعايتها (انظر «المدن الابتكارية»). وهمما يقران بأن «الاستثمار في الصناعات الثقافية عملية تراكمية تتطلب من واضعي السياسة أن يتحلوا بالمرونة ... ويبعدوا عن التزمت» (Leadbeater and Oakley 1999:37). وهذا يعني اللجوء إلى استراتيجيات مثل نظرية التجمعات والشبكات في سياقات سياسة أوسع. والوسط الإبداعي، كـ«فضاء وتراث مشترك يمكن للناس في إطاره أن يتعلموا، ويضاهوا التناقض والتلاعون، ويمكن عبره طرح الأفكار وتطويرها ونشرها ورفضها» (31: 1999) (Leadbeater and Oakley 1999)، له دوره الكبير في إقامة الشبكات والتجمعات الإبداعية. ويعينا عن السمات ذات الصلة بالمشروعات، فإن إقامة الشبكات في وسط هي وسيلة «لgres المعرفة الضمنية المتميزة التي تصبح نموذجاً متميزاً، صوتاً أو نظرة تصبح علامة على المدينة: صوت مرسي، ومانشستر، وبريتارت في هوكستون» (14: 1999) (Leadbeater and Oakley 1999). ويتضمن الوسط الإبداعي تكوين شبكات اجتماعية وغير رسمية تتيح سر الصنعة، وعلاقة متبادلة، والاستعانة بوسط تبسيط الأفكار. ومن خلال هذا، يمكن الاعتراف بتفرد المنتجات الثقافية المحلية ونشرها.

تجمعات محلية في اقتصاد عالمي: مايكيل بورتر

تشكل نظرية التجمعات - العنصر الأساسي للابتكار ذو الركيزة الجغرافية، التي وضعها مايكيل بورتر من مدرسة هارفارد للأعمال - أحد أبعاد هذا التطور. ويحدد بورتر (٢٠٠٠) التجمعات باعتبارها «مجموعات جغرافية من الشركات المرتبطة بعضها ببعض، والوردين المتخصصين، والمنشآت الصناعية ذات الصلة، والمؤسسات المتصلة بها (مثل الجامعات ووكالات القياس، واتحادات التجارة) التي تتنافس، وتتعاون أيضاً، في مجال من المجالات (١٥: ٢٠٠٠ Porter). ويرى بورتر المزايا التفاضلية التي تترافق نتائج التطور الناجح لتنمية التجمع من ثلاثة جوانب:

- زيادة إنتاجية المنشآت المندرجة ضمن التجمع من خلال صلتها بالدخلات المتخصصة، والعمل، والمعرفة، والتكنولوجيا.
- تشجيع الابتكار من خلال جعل كل المنشآت أكثر سرعة في التعرف على فرص جديدة، وتعزيز القدرة على التجاوب السريع والمرن مع تلك الفرص.
- تشجيع قيام مشروعات جديدة في القطاعات ذات الصلة، من خلال توفير قوة العمل اللازمة، والمهارات، والمعارف، والتقنيات، ورأس المال.

وهناك مسألة يشيرها عمل بورتر بخصوص تطور التجمع لكنه لا يقدم لها حلاً، تتعلق بالعلاقة بين الإبداع والابتكار في تطور المدن والأقاليم ذات الآلية الاقتصادية. ويمكن صياغة الفكرة بطريقة مختلفة: هل هناك علاقة بين الإشعاع الثقافي للمدن والأقاليم وبين آليتها الاقتصادية؟ وإذا كانت الحال كذلك، فما أفضل السبل أمام الحكومات للمزج بين التطور الصناعي والثقافي؟

ولسياسات المدن الإبداعية أيضاً أهميتها في الصياغة المفاهيمية لأطر العمل وتشجيع الأفكار ونشرها. وتلعب الأعمال الاستشارية المتصلة بوضع سياسات المدن، مثل كتب «المستقلون» لليديبتر وأوكلي، و«المدينة الإبداعية» لشارلز لأندري، و«ظهور الطبيقة الإبداعية» لريتشارد فلوريدا، دورها في تعزيز مفاهيم الابتكار والأوساط الإبداعية وترسيخها. لكن وضع استراتيجيات إبداعية عامة لا يقدم علاجاً شافياً. ويجب موازنة تدخل السياسة بمعرفة القطاع الثقافي المحدد والمعالجات العملية للعناصر الإبداعية الأساسية.

وقد ظهر أحد الأمثلة غير الناجحة تماماً على هذه المهمة الصعبة في بريطانيا في التسعينيات من القرن العشرين. فلتدعيم التعافي الاقتصادي وتحقيق الانتعاش للصناعات الإبداعية النامية، التي تجتمع في لندن من دون تناسب، تحركت «حكومة العمال الجديد» بزعامة توني بلير في 1997 باتجاه تخيل «بريطانيا الباردة cool» كـ«علامة تجارية» للثقافة البريطانية الصناعية للتأثير في السوق العالمي (McRobbie 2000: 253). لكن التحرك قوبل بالرفض من جانب كثيرين من العاملين في الصناعات الإبداعية. وكما صاغتها فوج في ذلك الحين: «إن الثروة المذهلة من الموهبة وكل ما هو ممتاز في هذا البلد لا يحتاج إلى التهليل، فنحن نعلم أننا باردون» (Brampton 1998: 137).

لكن الحكومة السنغافورية، التي تدرك الاتجاهات العالمية بسرعة دائمة، لم تختلف كثيراً عن المملكة المتحدة. ففي 1999، أعلنت تحرير مدينة النهضة الذي يشير إلى أن «على سنغافورة، لكي تضمن نمواً دائماً على المدى الطويل، أن تصبح بيئه توجه الابتكارات، والمكتشفات الجديدة، وتوسّس معرفة جديدة» (www.mita.gov.sg/renaissance\ES.htm). ويرى جوه شوك - تونغ، رئيس وزراء سنغافورة، ضرورة تأسيس معرفة تقوم على الاقتصاد «حتى تجذب المدينة المشعة ثقافياً المواهب الإبداعية العالمية». ويبدو أن كلاً من الحكومتين البريطانية والسنغافورية تريان في الصناعات الإبداعية وسائل لإنشاء النمو وحفز الاقتصادات المحلية. لكن بينما قوبلت المحاولة البريطانية لتشجيع السلع الثقافية المحلية (الموسيقى، والإعلام، والنشر، والأزياء، والبرمجية، والتصميم، وأسلوب الحياة) بمشاعر مختلطة من جانب معلقيها الثقافيين،

تبعد الاستراتيجية السنغافورية بعما ثقافيا. فبالتركيز على فنونها الوليدة، تأمل الحكومة السنغافورية في نشر الإبداع المحلي، بالإضافة إلى جذب المبدعين من أنحاء العالم، والحفاظ على المستثمرين، في محاولة لإقامة مدينة . دولة أكثر كوزموبوليتانية (Goh, National Day Rally, 2002).

وعلى الرغم من إمكان تكرار قالب المدينة الإبداعية، فإن نجاحها يعتمد إلى حد كبير على كيفية تعاملها مع مشاكل التنمية، مثل المؤازرة الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والتتجدد والإحلال المحلي، والممارسات الإقصائية، والهويات المحلية. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى البراعة في صياغة السياسة. وفي آسيا، فإن المسألة المتكررة هي كيف يمكن معالجة الممارسات الديموقراطية. فالتعبير الإبداعي يتعارض مع النظم المحافظة أو الانحياز الثقافي الأيديولوجي، التي يمكن أن تخنق النوع الطبيعي للإبداع.

لندن كمدينة إبداعية: شارلز لاندري

قدم شارلز لاندري هذه الورقة إلى مؤتمر نظمته وحدة السياسة المركزية بهونج كونج كونج عام ٢٠٠١. وهو يبين أجندة المدينة الإبداعية في العمل، مستعينا بتجربة لندن لتحديد فوائد وقضايا التنمية الإبداعية. وعلى الرغم من أن لندن كانت مركزاً إبداعياً لقرون، فإن سياسة الصناعات الإبداعية تمثل أول محاولة تتناول قطاعاً يبدو متبايناً كقوة متماسكة وفعالة. ويعطي لاندري فكرة عامة مفيدة عن قطاع الصناعات الإبداعية في لندن و«العامل البارد» الذي جعل من المدينة مؤيلاً للعمال والسائرين الإبداعيين على حد سواء.

ويعد توفير أماكن للعمل والسكن من أهم المشكلات التي تواجه تنمية الصناعات الإبداعية في لندن. وقد شهدت المدينة بالفعل تجديداً وإحلالاً للمحاور الإبداعية. وتواجه السلطات المحلية موقفاً يستوجب ابتكار طرق لضمان أن يبقى النشاط الإبداعي جزءاً من المزيج.



مدن محلية وفضاءات عالمية

تعمل المدن كنقطة التقاء في شبكة عالمية، مع إمكان توجيه حركة التدفقات العالمية والمحلية من سلع وأفكار وخدمات. ويشدد ساسكيما ساسن على أن المدن تلعب اليوم دوراً متزايد الأهمية في «ربط الاقتصادات القومية بالدوائر العالمية» (2: Sassen 1998). وفي إطار سيناريو كهذا، فإن العالمي يحقق مزايا على حساب القومي. وقد حلت اقتصاديات عالمية جديدة، مثل البنوك والخدمات، محل قلب التصنيع المؤمم الأقدم، لتقوى من المدن العالمية باعتبارها «موقع أساسية لإنتاج الخدمات للشركات» (65: Sassen 1998). وساسن فلّق من أن يعيد رأس المال والثقافة العالمية إنتاج «الأشكال غير العادلة الحالية» إلى جانب إشاعة التناحر داخل فضاءات المدن المحلية. فالحكومات، على سبيل المثال، تقدم بنى قانونية جديدة لاجتذاب رأس المال العالمي إلى المدن. وهذا يتعارض مع حقوق وامتيازات وانتماء المواطنين إلى الأمة.

ومن المهم أن نأخذ في اعتبارنا هذه التحولات الأوسع في مركبة الجغرافيا وهامشيتها. ويطرح مثل هذا النقد المتطلبات المعقّدة لاستراتيجيات إعادة التوزيع الحضري. لكن من الضروري كذلك فهم السلسلة الكاملة لقيمة ممارسات الاستهلاك. ويمكن لدراسة من الطرف الآخر للاستهلاك، تتظر في الاستخدامات المحلية لفضاءات المدينة والممارسات الإبداعية، أن تتيح أشكالاً أخرى بديلة وفعالة للمقاومة والتعبير.

وعيد الأنماط المتغيرة من الاستهلاك، التي شكلت على يد العولمة وأسهمت فيها، ابتكار الممارسة المنظمة للأعمال وما يصاحبها؛ أي عمليات الإنتاج (انظر مقدمة هارتلي للقسم الثاني من هذا الجزء). وتغير الاستراتيجيات الاقتصادية ذات المنطلق الاستهلاكي من ممارسات الأعمال التقليدية. ويرى كرو وبيفرستوك (١٩٩٨) «إن ما يميز مكاننا عن الآخر هو قوة «هوياته الاستهلاكية» ... حيث يعاد بناؤه وبيعه لا كمركز لإنتاج، وإنما للاستهلاك» (ص ٢٨٩). فالاستهلاك . الرمزي والابتكاري والوجه ذاتيا . هو الذي يملي نجاح الأماكن الإبداعية وسحرها. وبالتركيز على نوتجهام ليس ماركت، يسلط الضوء على الاستراتيجيات الإبداعية للحي الصناعي القديم، وعلى كيفية توسط الاستراتيجيات العامة في التعاون بين المؤسسات المحلية، والمستثمرين الإبداعيين، والشبكات. ويرى كرو وبيفرستوك أن «مجموعة الأدوات» تتشكل في هذه الواقع المترفة والإبداعية، وتصبح جزءاً لا يتجزأ من نظام الاستهلاك والإنتاج الثقافيين.

إن سحر فضاءات الاستهلاك يعود تحديداً إلى أنها تعكس التطورات الثقافية والاقتصادية، والتحولات الدائمة التي تطأ على المعاني، وممارسة أماكن معينة تذكرنا بأن «بناء وتشویر فضاء حضري ليس مادياً واقتصادياً فحسب؛ إنه اجتماعي وثقافي وسياسي أيضاً». (ص ٢٩٠)
بتعبير آخر، فإن الاستهلاك، الذي يباعد دائماً بين فضاءات الممارسات الاقتصادية والانعكاسية الثقافية، اندمج فيما بعد في فضاءات اجتماعية توجد فيها موقع تكوين الهوية، والانتساب الاجتماعي والثقافي.

مدن وشبكات

يرى هولستون وبادرلوي (١٩٩٦) أن «في بعض الأماكن، لا تكون الأمة نفسها وسيطاً ناجحاً للمواطنة ... ومشروع المجتمع القومي للمواطنين، خاصة الليبرالي ... يبدو، أكثر فأكثر، كأنه استفاد أغراضه وقد مصاديقه» (ص ١٨٨). وعلى هذه البنية المفتلة، تدخل العمليات التناافية - بعضها عالي وكوزموبوليتاني، وبعض الآخر مختلف ومتفرد لتكوين الهوية -. لكنها تصبح أكثر ملاءمة ومنala على المستوى المجتمعي.
كما يتجلّى هذا التركيز الجديد على الهويات الاجتماعية في أسلوب الحياة وممارسات الاستهلاك الخدماتي. المقاهي، والمطاعم، والحانات، والسياحية، واقتصاد الليل. فالمدن التي تقدم أسلوب الحياة والقطاع الإبداعي «مع استمرار قدرتها على تقديم فضاءات رحبة وبيرة رخيصة الثمن» (Ward 2002)، من شأنها اجتذاب عدد من العمال الإبداعيين والمجتمعات المتنوعة. وكما يشير مقال بصحيفة الجارديان البريطانية، فإن «مدينة تضم فنانين، وحياة ليل، وتوعا، ستجذب أيضاً المستثمرين، والأكاديميين، وخبراء التقنية». أولئك القادرين على دفع النمو في عصر جديد» (Ward 2002). وهذا الجانب الاجتماعي من الصناعات الإبداعية يربط الشبكة الثقافية بالإنتاج الاقتصادي والإبداعي.

وهذه الشبكات هي أشكال من «رأس المال الاجتماعي» (Brown et al. 2000: 446). ويشير كل من براؤن، وأوكنور، وكوهن إلى أن الإيجارات المنخفضة والقرب من وسط المدينة، تعد عوامل رئيسية، وكانت الخدمات هي السبب لظهور التجمعات الإبداعية في مناطق كمسيكيو سيتي وأوستن ونيوكاسل ودبلن وكيب تاون، وتمكنها من التنافس من أجل اكتساب وضعية

المدينة الإبداعية. وعلى الرغم من أن مثل هذه الأوضاع تهيئ الظروف للتجريب والابتكار، فإن المدن الإبداعية تحتاج أيضاً إلى إطار سياسي مت磁سكي في السياق الثقافي ليؤتي الإبداع ثماره.

وفي دراسة عن حي الصناعات الثقافية في شيفيلد والحي الشمالي بمانشستر، ينافش براون وأخرون. (٢٠٠٠) تطبيق قالب المدينة الإبداعية على مدن «المداخن» الصناعية القديمة. فالشبكات والتجمعات، الاجتماعية منها والتجارية، حيوية لنمو الصناعة المحلية. وهذه الشبكات تقدم معارف ومعلومات وتجارب راسخة اجتماعية، غالباً ما تكون جماعية، ومتناهية في الوقت نفسه. ويرى الكتاب، على سبيل المثال، أن «الشبكات تتصل بكيفية تفاعل القطاعات ... وتمرير المعرفة ... وعبرها تُختبر الأفكار والأصوات و«الإنتاج»، ويجري التتحقق منها وتمنع المصادقة».

ويحذر الكتاب من أن تدخلات تلك السياسة غالباً ما تتجاهل الشبكات المعقدة داخل المشاهد الثقافية، التي تعد، حسب الكتاب، أكثر حيوية لتأصيل الإبداع من البنى التحتية «الصلبة»، كالتسهيلات. فالسياسات الثقافية بحاجة إلى التركيز على الشبكات المحلية التي تشجع على الاندماج. إنها بني «ناعمة». ناس، وشبكات اجتماعية، ومهارات أعمال. وتلك الروابط العادلة، لكن المهمة في الوقت نفسه، تتجاوز علاقات كل من الاجتماعي والأعمال، القادرة على ترسيخ الثقافة في الابتكار في السياق المحلي. وأي انتكاس لاحق للمحليات هو مظهر للتجميد وإعادة البناء وارتفاع أسعار الممتلكات، مع قادمين جدد، دخلاء على السكان الأصليين، يدفعون أكثر (نوقشت هذه النقطة أيضاً في 1995 Zukin 1995).

مدن، وثقافة، واقتصادات انتقالية: تطوير الصناعات

الثقافية في سانت بطرسبورغ: جوستين أوكنور

في هذه القراءة، يتناول جوستين أوكنور مشروع شراكة للصناعات الإبداعية بين مانشستر (المملكة المتحدة) وسان بطرسبورغ (روسيا). وتسلط روايته الضوء على جوانب سياسة المدن الإبداعية، مبيناً كيف يمكن حشد الإبداع في عملية النمو الاقتصادي عبر مبادرات من الحكومات المحلية والوسطاء. وهذه العملية لا تسير دائماً في خط مستقيم.

وقد تتناقض طموحات الصناعات الإبداعية مع أطر العمل والفرضيات الثقافية القائمة. فقد ظهرت سانت بطرسبورغ فجأة في الاقتصاد العالمي بعد انهيار الشيوعية، من دون أن يكون لها، نتيجة لهذا، المجتمع المدني القوي والشبكات التي تميز الأسواق والمشروعات الإبداعية في أوروبا الغربية. وعلى الرغم من أن روسيا لم تعد دولة شيوعية، فمن الممكن رؤية ميراث بنى السلطة السابقة في غياب الوساطة بين الدولة والشعب وعدم الثقة العامة في تلك البنى القائمة. يضاف إلى هذا نهج متصل مُعاد للتجارة في مجال الثقافة، يمكن رؤيته في فنون النخبة السائدة والثقافة المضادة على حد سواء. ويعتبر أوكتور هذا اتجاهها ضمنيا في «السرديات» الثقافية لسانست بطرسبورغ، فالمدينة معروفة بمعاهدها ومعمارها المشهور عالميا؛ مكان يمكن للناس فيه أن «يتبنوا اهتمامات ثقافية نابعة من داخلهم». وقد أظهرت الدولة تاريخيا دعمهاالأبوي للثقافة الرفيعة التي أصبحت راسخة في هوية المدينة، لا كهوية قومية فحسب، وإنما كمكان يُسمح فيه بتجاوز أيديولوجية الدولة. وبالتالي، أصبح لفنون أهميتها في تكوين هوية سانت بطرسبورغ، وطمأنة أهلها في الشدائد. ومن هنا، فإن الفصل الأوروبي بين «الثقافة» و«الترفيه» (انظر الصناعات الإبداعية) يتجلّى في روسيا. عقبة كأداء أمام الصناعات الإبداعية.

ظهور المدن الإبداعية

حتى مع ابتعاد المدن الإقليمية عن صورتها الصناعية القديمة، تظهر الاقتصادات، التي كانت مكبوحة ذاتيا فيما سبق، كمنافس محلي للعالمية. فشنغهاي افتتحت على العالم بعد حوالي ٤٠ عاما من العزلة النسبية. وهي تسعى إلى استعادة مكانة «لؤلؤة الشرق». مدينة عالمية، كوزموبوليتانية. وتشتغل المدينة، استراتيجيا، إلى بناء مستقبل يحقق أقصى استفادة من



ارتباطها باقتصاديات مدن عالمية وما يصاحبها من وظائف، بالاستعانة بعارضه الصناعات الإبداعية. وتقع شنفهای في منتصف الهيكلية العالمية، وهو ما يسمح لنا بـ«الإمساك بتكون ديناميكي، على عكس الحال بالنسبة إلى المدن العالمية الراسخة بالفعل» (Sassen 2002:3). ويتجلی هذا في شنفهای في فيض التنمية الحضرية المتتسارعة. والعقربية المعمارية لشنفهای، التي بدأت في أوائل التسعينيات من القرن العشرين، هي محاولة مخططة لإقامة مدينة محسنة «وأكثر سرعة» و«أكثر وحدة». ومن المؤكد أنها كانت أسرع: في ٢٠٠١، احتلت ربع روافع العالم شنفهای، حيث اكتمل بناء أكثر من ألف بناية يضم كل منها أكثر من ٢٠ محلًا خلال عام واحد - بمعدل ٤ ناطحات جديدة في اليوم.

تفكيك كوزموبوليتاني للسيناريوهات: شنفهای وهونغ

كونغ: أكبر عباس

في هذا التحليل لشنفهای، يستخدم أكبر عباس منهجاً تاريخياً مقارناً للشرعية المتجاوزة الحدود لاكتشاف التوترات بين شنفهای وهونغ. ففي الماضي، كانت الكوزموبوليتانية تتجلى من خلال تبادلات القوى الاستعمارية المقيمة بشنفهای. ومن المثير أن فكرة «الكوزموبوليتانية» ظهرت من جديد كمعيار للنجاح. وتناوله لعمليات التغيير التي شهدتها هونج كونج وشنفهای يبتعد عن تحليل السياسة ويتجه نحو الخطاب اليومي. وكما يؤكد هولستون وابادوراي (1996: ١٨٩)، فإن هذه «فضاءات تعاش، لا مجرد عدم تأكدها وإنما لأشكال ظهورها كذلك».

ويعبر عباس عن هذا في العديد من لقطات عملية إعادة البناء. وهو يجسد فكرة أن المدن كانت دائمًا «مراحل لسياسات من أنواع مختلفة وليس مناطق خلفية» (Holston and Appadurai 1996: 189) أو أمة. وهو يبين أن الأهم هو الجهد المبذول لتصبح كوزموبوليتانية وتحتفظ في الوقت نفسه بهويتها المحلية. من التوترات التي تحيط بدور الدولة. الأمة، إلى

السؤال الكبير حول الاستمرارية العالمية والمالية لهونغ كونغ بعد ظهور شنفهاي. والآن، تتكشف مسائل الهمامشية في فضاءات المدينة . حيث تتناقض القذارة مع الأبهة (سيطرة الثروة والسلطة) . في سياق تقسيم محلي/ عالمي، من خلال الفضاء والهويات.

ويستعين عباس بإعادة تفسيرات لي أو . فان التاريخية لكورزموبوليتانية شنفهاي في الثلاثينيات من القرن الماضي، حيث كانت المحليات، بمعنى من المعاني، أطیافا ثقافية استفادت من نظام الاستعمار المتجاوز الحدود لتقيم نفسها كثقافات متميزة وهجين. وتناقض تجربة شنفهاي الكورزموبوليتانية المبكرة مع القيم الراديكالية السائدة لمجتمع خاضع. وكما يرى عباس، فإن «كورزموبوليتانية شنفهاي كان من الممكن فهمها، باعتبارها هيمنة ثقافية من جانب الأجنبي، وإنما كاستيلاء من جانب عناصر محلية على ثقافة أجنبية لإثراء ثقافة قومية جديدة» (Abbas 2000: 775). وهو يصور المواطنين، في إطار الثقافة الكورزموبوليتانية، كمشاركين فعالين في الخلق الذاتي، على وعي تام بكيفية صياغة معانيهم وهموبياتهم الخاصة، ومقاومة القيم المعممة للم المحليات بوصفهم ضحايا . وإعادة التفسير التاريخي، الذي ينتهجه عباس، يغير بصورة ملموسة من فهمنا للماضي.

وهكذا، تحتل المحافظة التاريخية على مجد شنفهاي الماضي مكانا مهما في بناءا الحالية . وكمدينة تشهد تطورا سريعا، تُعطى الأولوية للحفاظ على التراث . ويرى عباس أن اهتمام شنفهاي بالحفظ على تراثها يبيّن الصلة بين الأبعاد الفضائية الجغرافية للمدينة وتطلعاتها . وهو يبيّن كيف يختلف متاحف شنفهاي الجديد اختلافا كلّيا من الناحية البصرية عما يحيط به، مبرزا التقسيم العالمي والمحلّي . فشنفهاي تناضل من أجل أن تصبح جزءا من «شبكة ثقافية عالمية افتراضية» (ص ٧٨٢)، تقدمها للعالم من خلال متحفها . لكن المواطنين المحليين قد

يجدون أنفسهم غرياء على هذا الفضاء، وهو ما يقوده إلى القول بأن سرعة العولمة في مدن ناشئة تسفر عن «تجاوز للقومية دون أن يترتب عليه موضوع مناسب يتجاوز القومية» (ص ٧٨٣). وبالنسبة إلى عباس، فإن هذا يثير القلق بشأن كيفية تعامل المواطنين المحليين مع هذه الفضاءات العالمية، في محاولتهم لفهم ثقافتهم وهوبيتهم.

وتبيّن المقالات الواردة في هذا القسم أن الطريق إلى الرخاء معقد أمام المدن العالمية والإقليمية الناشئة. وفي بعض الجوانب، فإن إنجاز المدينة الإبداعية والهويات التي تتطلع إلى تكريسها يجب أن يتواافق بالفعل في السياق المحلي القائم. على أن من الممكن إعادة تخيل المدينة بنجاح وإبداع عبر الاعتراف بـ«الفاعلين» الاقتصاديين الجدد (مثل الإنتاج والاستهلاك الثقافي، وما يتصل به من شبكات و الهويات عاكسة) من خلال سياسة ثقافية مرنّة.

* * * *

المراجع

- Abbas, A. (2000) Cosmopolitan De-scriptions: Shanghai and Hong Kong. *Public Culture* 12(3), 769–86.
- Ackroyd, P. (2001) *London: the Biography*. Vintage, London.
- Bowlby, R. (1985) *Just Looking: Consumer Cultural in Dreiser, Gissing and Zola*. Methuen, New York.
- Brampton, S. (1998) There Is No British Style. *Vogue* 2399/164 (June), 137.
- Brown, A., J. O'Connor, and S. Cohen (2000) Local Music Policies within a Global Music Industry: Cultural Quarters in Manchester and Sheffield. *Geoforum* 31, 437–51.
- Chrisafis, A. (2001) Manchester Rises from the Ashes. *Guardian*, Friday, January 5.
- Coyle, D. (1997) *The Weightless World: Strategies for Managing the Digital Economy*. Capstone, Oxford.
- Crewe, L. and J. Beaverstock (1998) Fashioning the City: Cultures of Consumption in Contemporary Urban Spaces. *Geoforum* 29(3) [Elsevier Science], 287–308.
- Economist (1998) Britain: In London's Shadow. *The Economist*, August 1, 48–50.
- Florida, R. (2002) *The Rise of the Creative Class and How It's Transforming Work, Leisure, Community and Everyday Life*. Basic Books, New York.
- Gilbert, D. (2000) Urban Outfitting: The City and the Spaces of Fashion Culture. In S. Bruzzi and P. C. Gibson (eds.), *Fashion Cultures: Theories, Explorations and Analysis*. Routledge, London, 7–24.
- Goh, C. T. (2000) Remaking Singapore – Changing Mindsets. National Day Rally Address, Singapore Government Press Release, MITA University Cultural Centre, NUS, August 18, 2002.
- Holston, J. and A. Appadurai (1996) Cities and Citizenship. *Public Culture* 8(2), 187–204.
- King, A. D. (ed.) (1996) *Representing the City: Ethicity, Capital and Culture in the Twenty-First Century Metropolis*. Macmillan, London.
- Kong, L., and L. Law (2002) Introduction: Contested Landscapes Asian Cities. *Urban Studies* 39(9), 1503–12.
- Landry, C. (2000) *The Creative City: A Toolkit for Urban Innovators*. Comedia, London
- Landry, C. (2001) London as a Creative City. Paper presented at *Cultures of World Cities*, Central Policy Unit, Hong Kong, July 31, 2001, <www.info.gov.hk/cpu/english/culcities.htm> (accessed February 19, 2004).
- Leadbeater, C. and K. Oakley (1999) *The Independents: Britain's New Cultural Entrepreneurs*. Demos/Institute of Contemporary Arts, London.
- McRobbie, A. (2000) Fashion as a Culture Industry. In S. Bruzzi and P. C. Gibson (eds.), *Fashion Cultures: Theories, Explorations and Analysis*. Routledge, London, 253–63.
- O'Connor, J. (2004) Cities, Culture and Transitional Economies: Developing Cultural Industries in St. Petersburg. In D. Power and A. J. Scott (eds.), *Cultural Industries and the Production of Culture*. Routledge, London.
- Porter, M. (1998) Clusters and the New Economics of Competition. *Harvard Business Review* 76(6), 77–91.



المدن الابداعية

- Porter, M. (2000) Location, Competition, and Economic Development: Local Clusters in a Global Economy. *Economic Development Quarterly*, 14(1), 15–34.
- Pratt, A. C. (2000) New Media, the New Economy and New Spaces. *Geoforum* 31, 425–36.
- Sassen, S. (1995) On Concentration and Centrality in the Global City. In P. L. Knox and P. J. Taylor (eds.), *World Cities in a World-System*. Cambridge University Press, Cambridge, 63–78.
- Sassen, S. (1998) Introduction: Whose City Is It? Globalisation and the Formation of New Claimis. In *Globalization and its Discontents*. The New Press, New York, pp. xix–xxxvi.
- Sassen, S. (ed.) (2002) Introduction: Location Cities on Global Circuits. In *Global Networks, Linked Cities*. Routledge, New York, 1–38.
- Singapore Ministry of Information the Arts (MITA). Renaissance City report, Executive Summary, <<http://www.mita.gov.sg/renaissance/ES.htm>> (accessed July 31, 2003).
- Ward, D. (2002) Forget Paris and London, Newcastle Is a Creative City to Match Kabul and Tijuana. *Guardian*, Monday, September 2 (accessed August 9, 2003).
- Zukin, S. (1995) *The Cultures of Cities*. Blackwell, Oxford.



www.alkottob.com

لندن كمدينة إبداعية^(*)

شلز لاندري

نظرة عامة على المدن الإبداعية: مسار مزدوج وغاية واحدة

يشتبك جدول أعمال مدينة لندن الإبداعية مع اثنين من أعقد مفردات اللغة الإنجليزية: الثقافة والإبداع. والإبداع مفهوم نفرط في استعماله ويصعب تحديده أو الإمساك به، وغالباً ما يرتبط بالفنون وحدها. وباختصار، فإن الفن الأصيل يتضمن القدرة على إعادة طرح المشكلات؛ لاكتشاف الخيوط المشتركة ووسط الفوضى والتبابن؛ وللتجريب؛ وللجرأة على أن تكون أصلياً؛ والقدرة على إعادة صياغة القواعد؛ ولتخيل سيناريوهات المستقبل؛ وربما كان الأهم «العمل عند حدود أهلية الآخرين بدلاً من مركزهم».

هذه الطرق للتفكير تشجع المبتكرات الحضورية وتتيح إمكانات جديدة. فتنوع أنماط الإبداع مطلوب لكشف ومعالجة تعقيدات

«الحقيقة أن وسط لندن أصبح إلى حد كبير مركزاً للاستهلاك لا لصنع الثقافة»
المؤلف

مدينة عالمية، تضطر باستمرار إلى التعامل مع مصالح وأهداف متضاربة. ويجب أن يتجلّى إبداع العلماء في حل المشكلات المتصلة بالتلوث، أو مساعدة المخططين إلى التوصل إلى سياسة حضرية جديدة، وإبداع المهندسين في حل المشكلات التقنية المتعلقة بالنقل مثلاً، وإبداع الفنانين في تعزيز هوية المكان أو حفز الخيال، وإبداع رجال الأعمال في منتجات أو خدمات جديدة تزيد من فرص تكوين الثروة، إلى جانب إبداع العاملين في المجال الاجتماعي لتقديم مبتكرات اجتماعية تساعده في تناول قضايا مثل التشظي الاجتماعي.

ويمكن أن تأتي هذه الحلول الإبداعية من أي مصدر، سواء من العالمين العام والخاص، أو من قطاعات تطوعية، أو من أفراد يعملون نيابة عن أنفسهم. والمسألة الأساسية بالنسبة إلى مدينة هي توفير الظروف التي يمكن للإبداع أن يزدهر فيها.

وتعتبر ثقافة أكثر مرواغة مما يبدو لأن لها أكثر من معنى. فمن ناحية، هناك مقوله «الثقافة والتنمية»، ومن جهة أخرى هناك «التنمية الثقافية». الأولى تدور حول المعتقدات والتقاليد وأساليب الحياة وتأثيرها في سلوك الناس وما يفعلون. فعندما نتحدث عن «الثقافة والتنمية الحضرية في لندن أو هونغ كونغ»، فإننا نكون بصدق مناقشة العلاقة بين العوامل الثقافية وتطورها وتأثير كل منها على غيرها. فإذا قدر لهونغ كونغ، على سبيل المثال، أن تفتقد الثقة بالنفس وتقدير الذات تكون أمام عامل ثقافي يقرر كيف تتطور. وبالقدر نفسه، إذا لم تكن الشرعية قد أضفيت على ما هو تخيلي، أو إذا سمح بدلاً من هذا بسيطرة العقلية التكنوقراطية، فإن تلك تكون عناصر ثقافية تشكل مستقبل لندن أو هونغ كونغ.

وهكذا، فإن كل تطور هو ثقافي، حيث يعكس طريقة الناس في فهم مشكلاتهم والفرص المتاحة أمامهم. فالثقافة لها مكانتها الأساسية، لأنها «المجموع الكلي للحلول الأصلية التي تبتكرها جماعة من البشر للتکيف مع ... بيئتهم وظروفهم».

وبالنسبة إلى المدن، خاصة العالمية منها، حتى يتحقق لها الازدهار في القرن الواحد والعشرين، فإن الحاجة تدعوا إلى ثقافة إبداع - القدرة على إعادة التفكير عندما يbedo عالمك يعاني تحول نموذجه،



والي طموح كبير، وروح للتنظيم والفرصة، والجمال والحساسية الشديدة للتصميم المدنى العالى الجودة، وكلها تشكل بيئتهم المادية والاجتماعية.

وهذا يستوجب التفكير من خلال الإبداع الاجتماعى، والسياسي، والثقافى، وكذلك الاقتصادى والتكنولوجى. إنه يعني حاجة حملة السلطة إلى تحويلها ومقاييسها بالتأثير الإبداعى فى إطار مبادئ استراتيجية هادئة، ومرنة تكتيكيا. وهو ما يؤثر من ثم في ثقافة المدينة التنظيمية. ويمثل هذا الرأس المال الثقافى المواد الخام والمجال الذى يمكن أن يعمل فى إطاره الناس في لندن أو هونج كونج على سبيل المثال.

وعلى المنوال نفسه، تتمتع الصناعات الإبداعية بعدد من السمات التي تؤطر إمكانات الفنون في أضيق نطاق. وتشمل:

- توضيح الهدف والطموح.
- رعاية تنظيمات وأفراد خياليين.
- الانفتاح والرغبة في المخاطرة.
- المبدئية الاستراتيجية والمرونة التكتيكية.
- أن تتحدد على ضوء التخطيط لا أن تكون حتمية، وتتحلى بذلك بروح المشاركة.
- الميل إلى الاعتراف بموارد الثقافة المحلية والخصائص المحلية والتعامل معها.
- ضمان نشر القيادة.
- الانتقال من ثقافة شديدة المسؤولية إلى أخرى محدودة المسؤولية.

من ناحية أخرى، هناك «التنمية الثقافية» ببعدها الإنساني والفنى، ويشمل هذا الفنون، كشاطئ مقو، ومحبر عن الذات، أو الفنون كمساعد في تحديد المعنى والهدف والاتجاه، أو الفنون كرافع للتقدير الجمالى، أو الفنون كصناعات إبداعية. واليوم، فإن هذه العناصر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأهداف المشار إليها: أولاً، لأن الفنون تشجع على شكل خاص من التخييل والابتكار النبدي، بحاجة إلى أن يترسخ عميقاً في ثقافة المدينة إذا أرادت أن تصبح «مدينة متعلمة»، تتجاوز أخطاء الماضي. وثانياً، لأن الفنون معنية بجودة وجاذبية وأداء وجمال وتصميم بيئتنا وكيفية بث الحياة فيها. وثالثاً، لأن الفنون والصناعات الإبداعية



تلعب دورها كمحركات اقتصادية للنمو، ولها كذلك آثارها الاجتماعية. وبالتالي، فإن الفنون والثقافة بهذا المعنى الأضيق تؤثر كذلك في عمل المجالات الأخرى، من التنمية الاقتصادية إلى الصحة والتخطيط.

لندن كمدينة إبداعية

تبين مجموعة من الدراسات عن لندن أنها مدينة ذات مكانة دولية من المنظور الثقافي. فهي تتمتع ببنية صناعات ثقافية متنوعة ومقعدة ذات توجه دولي، ترعى وتدعم ثروة من النشاط الفني المحلي والدولي - التجاري، والمدعوم، والتطوعي. ويخلق هذا القفير من النشاط الطيني والإشعاع والثقافات الفرعية التي تتحقق لندن جاذبيتها وتسهم في مكانتها كمدينة عالمية، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

وفي لندن، يعمل ٦٨٠ ألف شخص في الصناعات الإبداعية، يشكلون ١٥٪ من اقتصاد لندن وحوالي ٢٠٪ من قوة العمل، ويسيرون بـ ٢٩ - ٢٥ بليون جنيه إسترليني في دورة رأس المال. وهم يشكلون ١٢٪ من سكان المملكة المتحدة، لكنهم يسيرون بـ ٤٠٪ من بنيتها التحتية الفنية، و٧٠٪ من استديوهات تسجيل الموسيقى، و٩٠٪ من أنشطة الاستثمار الموسيقي، و٧٠٪ من إنتاج المملكة المتحدة السينمائي والتلفزيوني، و٤٦٪ من الإعلان، و٨٥٪ من مصممي الأزياء، و٢٧٪ من الأعمال المعمارية.

وقد تحققت الزيادة الأكبر خلال العقد الأخير في مجال «مصممي الملابس» بنسبة ٨٨٪؛ وحقق «الفنانون، والفنانون التجاريين، ومصممو الجرافيك» ٧١٪، و«الممثلون والمرفهون، ومديرو ساحات العرض، والمنتجون، والمخرجون» ٤٧٪، و«المؤلفون، والكتاب والصحافيون» ٤٢٪. ويجب أن يضاف إلى هذا العدد الهائل المتزايد من العاملين في الوسائل المتعددة، الصناعة التي لم يكن لها وجود قبل عام ١٩٩١، تاريخ آخر إحصاء رسمي. كما كانت هناك زيادة ملحوظة في نسبة من يعملون لحساب أنفسهم، حيث بلغت ٨١٪.

وتقدر عائدات العاملين في الخارج بـ ٣,٨٥٢ مليون جنيه إسترليني، مقابل واردات بمبلغ ٢,٥٢٢ مليون إسترليني، بفارق صاف ١,٣٠٠ مليون إسترليني. ويقدر عدد الشركات والمجموعات العاملة بالصناعات الثقافية في لندن بـ ١١,٧٠٠ وحدة، إضافة إلى حوالي ٢٥,٧٠٠ شخص يعملون لحساب أنفسهم.

ولندن مركز إبداعي منذ عدة قرون، ومخزونها من الموهبة يعاد تزويده باستمرار عبر الهجرة المحلية والأجنبية لتغذية هذه الآلة. وهي، بهذا، تزود الموهبة العالمية والمحليّة بأحياء فنية متغيرة دوماً، تصعد وتهبط، لكن، بمرور الوقت، تُدفع هذه الأحياء نحو الأطراف.

وقد ساعد ثراء لندن الكوزموبوليتياني - من اليهود إلى الهندود، إلى عمال المعرفة الجدد، وطالبي حق اللجوء السياسي - على ظهور دورها كمدينة إبداعية عالمية والحفاظ عليه. والحقيقة أن سكان لندن الكبرى يتحدثون أكثر من ٣٠٠ لغة، وتجمعهم حوالي ٥٠ طائفة على مدى عشرة آلاف عام.

وسيظل دليل إسهام لندن مرئياً مادامت مبانيها التاريخية باقية، والأشكال الحرفية الأقدم، والطعام، والتقاليد، وتعبيرات ثقافية مثل كرنفال نوتغ هيل، والصاغة في هاتون غاردن، وإيطاليا الصغرى في كليركنويل، وشارع فورنييه في سبيتيفيلدز، وصناعة الأثاث في شورديتش، والفخار في سوثوارك.

ويهمنا بالقدر نفسه كيف قامت سلطة مدينة لندن المالية والبنكية بدعم من جماعات المهاجرين، وكذلك كيف ساعدت الحرف والمهارات والمنتجات الجديدة في دعم قوة لندن الاقتصادية. واليوم، تتواصل هذه العملية، على رغم اختلاف التقنيات. فموهبة الوسائل المتعددة، والفيلم، والموسيقى تنمو في البلد وتتجذب، في الوقت ذاته، الأجانب إلى لندن.

في الوقت نفسه، تشهد لندن أسوأ توزيع للثروة مقارنة بغيرها من مدن المملكة المتحدة، حيث تضم ١٣ من أحياء المملكة الـ ٢٠ الأكثر حرماناً، و٤٤٪ من أكثر المباني السكنية حرماناً، وأعلى معدل للمشردين، و٤٠٪ من الجريمة الحضرية.

والاستثمارات الضخمة، التي قام البعض منها في القرن التاسع عشر، وسط موجة من الادخار العام لتحسين الوضع الشخصي، وكذلك خلال عقود أقرب، وأخيراً من خلال اليانصيب الوطني - الذي بلغ مليار جنيه إسترليني خلال ٧ سنوات - وفرت لندن ثروة من المتاحف والقاعات، ومسرحًا معروضاً دولياً، وفرقًا للأوبرا والباليه، وعديداً من كبريات فرق الأوركسترا السيمفوني، وتركزاً لا يضارع للمسرح الحي في الحافة الغربية وحولها، إلى جانب بنية تحتية للتدريب على الفنون تلقى تقدير العالم.



ويعد اليانصيب الوطني عاملا حاسما في إنعاش البنية التحتية الثقافية المدعومة للندن. ومتاحف تاتي الحديث Tate Modern الجديد، وقاعة المتاحف البريطاني، وجناح متاحف العلوم، ومنزل سومرسٍت موم، ومجموعة جيلبرت، والقاعة الوطنية للبورتريه المجددة، وباليه سادلر ويلز، ودار أوبرا كوفنت غاردن، وكوكب شكسبيير، مجرد أمثلة للمؤسسات التي تستفيد من هباته. وهي أكثر المؤسسات - المباني القائمة تقليدية، ويدور النقاش حالياً لدعم مشروعات وأنشطة فنية ابتكارية أكثر راديكالية. ولم تقل الأقليات العرقية في لندن، على سبيل المثال، أكثر من ٢٠٪ من أموال اليانصيب منذ بدئه في ١٩٩٣، على الرغم من أنهم يمثلون ٣٠٪ من السكان. لكن من المقرر أن ترتفع الحصة هذا العام إلى ٢٠٪.

ومن المهم كذلك أن لندن معروفة عالمياً بثقافتها الشعبية والفرعية، وطابعها الكوزموبوليتاني الغالب، خاصة في الموسيقى، والكوميديا، والمسرح البديل، والتصميم، والأزياء. وإبداع لندن الثقافي لا يتركز في وسط المدينة وحده، وإنما تجده أيضاً في أحياط في عمقها، مثل هاكنى، وأيلنتفتون، وكامدن تاون، وبريكستون، وهامرسミث، ومنذ وقت قريب في جنوب التايمز في سوثوارك وديتفورد. والحقيقة أن وسط لندن أصبح إلى حد كبير مركزاً للاستهلاك لا لصنع الثقافة، وهو غير قادر على الإطلاق، بمعنى من المعاني، مع انتشار المحاور الإبداعية المنتجة في الحلقة الداخلية المتاخمة له. لكن حتى في هذه النقطة هناك أزمة تلوح في الأفق مع ارتفاع أسعار العقارات، خالقة مشكلات حادة للفنانين أو المؤسسات الحاضنة التي ترسخ بالضرورة من إبداع لندن المعاصر.

وعلى الرغم من أن القول بأن لندن هي "أكبر عواصم العالم بروداً" (نيوزويك) ينطوي على مبالغة، بحكم خصوصية للموضوعة (على سبيل المثال، تحت باريس الخطى الآن على ساحة DJ)، لكنه يحمل قدراً من الحقيقة. إنه «العامل البارد»، المخترعون الشباب الذين يحتاجون إلى تلك الأماكن الأرخص ليعملوا منها، والتي تشكل جزءاً مهماً من الصورة التي تفرزها المدينة.

وهذه الشروة من المؤن لا تتيح للمقيمين فرص المشاركة والمشاهدة فحسب، بل تمثل مركز جذب رئيسي للسياح.



وتتمتع لندن بجوانب قوية في كل المجالات الصناعية التي تقدم منتجات قابلة لإعادة الإنتاج، مثل التسجيلات، أو برامج التلفزيون، أو منتجات الفيديو المشتركة. فالإنتاج الموسيقي، المتركز في لندن إلى حد كبير، يعد أحد أهم صادرات لندن؛ ولندن هي مركز أوروبا للإنتاج السمعي والبصري ومنطقة للاتصالات المشتركة، وتشمل مؤسساتها لاستشارات التصميم ووكالات الإعلانات العالمية، التي تعمل على نطاق عالمي، بعض أكبر الشركات العالمية. لكن لندن ضعيفة نسبياً في مجال الإنتاج السينمائي، وتسعى حثيثاً نحو فرص جديدة في مجال الوسائل المتعددة المرتكزة على تطورات الكمبيوتر، وهو مجال ربما تشكل فيه الولايات المتحدة عقبة.

واحدى المشكلات الكبرى أمام الصناعات الإبداعية الثقافية، وأمام لندن أيضاً، هي أن القطاع كان نادراً ما يُنظر إليه، حتى وقت قريب، كقطاع اندماجي من منظور وضع السياسة. فالمسرح، أو الفنون البصرية، أو الموسيقى، أو صناعة السينما، أو التصميم والأزياء تعتبر قطاعات منفصلة دون الإقرار بالارتباطات فيما بينها: عادة يعمل الفنانون والإبداعيون في مجالات ثقافية مختلفة. فالموسيقي، على سبيل المثال، يؤدي في حفل موسيقي حي في حين، وفي حين آخر كعازف استديو لإنتاج مسجل، ثم كعازف لمقطوعة موسيقية مصاحبة لفيلم. وفنان الجرافيك يقدم نسخة إعلان، ثم صوراً مفردة للبيع، ويكون بهذا المعنى فناناً «صرف»، ثم ينتج بعد هذا أغلفة للمسلسلات أو دعاية للفيلم. والمنتجات الإبداعية نفسها لا تقتصر الآن، في غالب الأحيان، على واسطة واحدة. فمعظمها منتجات متداخلة الوسائل: التمثيلية كتاب، والفيلم المأخوذ عن الكتاب، ونسخ الفيلم، وغيرها. وتدعيم هذا التقارب وإعادة الاستخدام المتداخل الوسائل هما وسيلة الصناعات الثقافية نفسها، التي ترتبط بواسطتها وتشكل بفعل تطور الاتصالات، والحواسيب، وصناعات «المعرفة». وكثيراً ما يعمل المبدعون كفريق تحكمه قواعد يتحركون بينها، كما يحدث عادة بين الممثلين في المسرح والإذاعة والتلفزيون، على سبيل المثال. وإذا نظرنا إلى كل قطاع على حدة، فإنه يبدو صغيراً نسبياً، لكن إذا نظرنا إلى القطاعات كلها



كمجموعة فستندها قوية. ومقارنة بالوضع في غيرها من مدن العالم، فإن اقتصاد لندن الثقافي يحتل المرتبة الثانية بعد نيويورك. وتتمثل نقاط قوتها الخاصة في فنون الأداء والموسيقى، وبصورة متزايدة في الفنون البصرية. ومن المؤكد أن لندن تعتبر حالياً رائد العالم في أزياء الشارع وثقافة البوب.

لماذا تعتبر الصناعات والأنشطة الثقافية مهمة الآن؟

منذ أربع سنوات، أقرت الحكومة بالدور الرئيسي للقطاع الثقافي في الاقتصاد البريطاني في المستقبل، بإنشائها قوة طوارئ للصناعات الإبداعية. وكانت هذه محاولة لتوجيه النشاط على أساس ثابتة ووضع سياسة للدعم المالي، وإعادة النظر في المتطلبات القانونية، وقانون الملكية الفكرية، والإطار التنظيمي والحوافز بشكل عام.

وكان لعقد من الضغط وتقديم الأدلة من جانب القطاع الثقافي أن ينبع إلى أسباب تتمتع الصناعات الإبداعية والثقافية بملامح حاسمة، توضح أهميتها في تنمية وصيانة مدن عالية مثل لندن وأقسامها الإدارية. ولهذا السبب فإن واضعي سياسة لندن، حتى خارج المجال الثقافي، يقررون بأهمية الثقافة كقوة محركة للتنمية. وهم يأخذون في اعتبارهم التخطيط المادي، والخدمات الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والتسلية.

ومن خلال الرؤية العريضة للأنشطة الثقافية، يقررون بأن الفنون أكثر من مجرد تجربة جمالية صرفة، ويتوسّعون من ثم من إسهامها في التجديد والرؤية الحضارية. ويشمل هذا الاعتراف بالطبيعة التعددية لما تقدمه الفنون والثقافة.

ويمكن للنشاط الثقافي أن ينسج طريقه كخيط يمر عبر محاولات من كل الأنواع، مضيّفاً في طريقه القيمة، والمعنى، والخصوصية، والتأثير. ويطلب تحقيق شراكة ناجحة بين الفنون والثقافة والإحياء الحضري المزيد من الفهم التخيلي للفنون والثقافة، ولطريقة عملها. وقد بدأ واضعو السياسة يقدرون ما يمكن أن يقدمه كل من الفن «الربيع»، والفن «الرخيص»، والفن «الشعبي»، وفن «المجتمع» للندن. ويشمل استخدام مقولات واضعي السياسة:



● تقديم الأنشطة الثقافية، التقليدية منها والجديدة، لـ «المعنى»، وبهذا تهتم بهوية لندن وقيمها وتتجسد، من حيث ما كانت عليه وما صارت إليه - هنا، تتطرق أجندة تضمين التفاعل الثقافي والاجتماعي إلى الأمام. وهذه الأنشطة تعبر عن **الخصوصية المحلية** - وهي أمر أكثر أهمية في عالم يتزايد فيه التشابه بين الأماكن. ويعتبر التراث، خاصة المحلي والحكايات المحلية، مصدر إلهام للمقيمين والزائرين على حد سواء. وربما يعود هذا إلى أن الناس يجدون، وسط الاندفاع المتسارع للتنمية الاقتصادية، العزاء والإلهام في المباني، والأعمال الحرفية، ومهارات الماضي، وفي أنهم يبحثون، في عالم معلوم، عن جذورهم المحلية: التواصل مع تواريχهم وذكرياتهم الجمعية يثبت إحساسهم بوجودهم. وترتبط الثقافة في أذهان واضعي السياسة بظهور الكبرياء المدني. ويمكن لهذا الكبرياء في المقابل، كما يرون، أن يعطي الثقة، ويستلهم الطاقة ويوفّرها لمواجهة ما يعتبر مهمًا كأدء لا تقدم شيئاً للثقافة.

وتتمثل الصعوبة التي تواجهها لندن في تعدد هوياتها. فأي منها تتبنى وأي منها تستبعد؟ وهل يجب أن تكون مستلهمة من الماضي أم تتطلع إلى المستقبل؟ وهل يجب أن تكون محلية، أم قومية، أم عالمية؟ الطابع؟ في الوقت ذاته، يجب أن يُنظر إلى محرّكات الثقافة التجارية كتغليف لتجربة «حقيقية»، يلقى بها ثانية إلى اللندنيين في صورة غير مجسدة وهم يحاولون خلق أحياه ترفيه حضري مؤلفة من ماركات معروفة لا تقدم شيئاً للندن.

● تتصل الأنشطة الإبداعية بصورة لا تتفصّم بالابتكار والإبداع، وكان هذا، تاريخياً، شريان الحياة للمدن باعتبارها وسائل لإطلاق قدراتها على البقاء والتكيّف. والإبداع يكتسب شرعنته، بالطبع، في إطار الفن، كما يعتبره قطاع الأعمال، أكثر فأكثر، إسهاماً أساسياً في توفير فرص النجاح أمام العاملين. ففي كثير من مجالات الأعمال الناشئة، يتزايد الطلب على دارسي الفنون. ومن الجوانب الأساسية المهمّلة ضرورة معالجة الجمود المؤسسي إذا أردنا تشجيع إبداع أكثر عمقاً، وكذلك آليات داعمة تفضّل المجرّب والمختبر على الراديكالي.



● في عالم تهيمن عليه الصور، يرتبط القطاع الاقتصادي بشكل لا ينفصم بصورة المكان، ويُعتقد أن الثقافة القوية تخلق صوراً إيجابية. فالثقافة ترتبط بطريقة سامية للحياة. ولهذا السبب تميل استراتيجيات تسويق المدن في العالم إلى التركيز المتزايد على عروضها الثقافية، ووجود معاهد الفنون، وتتوفر الفنانين والمبتدعين، والصناعات الإبداعية بشكل عام. وبهذا، تعتبر الثقافة وسيلة لاجتذاب الشركات العالمية وقوة عملها النقالة، الساعية إلى حياة ثقافية نابضة بالحيوية. وهكذا، يؤثر القطاع الثقافي، بمساعدته في خلق صور إيجابية، على الاستثمار الأساسي.

على أن المعضلة الأساسية تمثل في: أي الصور تتمتع بالشرعية. ففي «اقتصاد التجربة»، تداهن عروض العالم من الثقافة المندمجة روح الإبداع، وتتعتمد أي حواف حادة، وتحلخ بصعوبة «صخباً منقحاً» يعطي الشعور بصلاحيته للاستهلاك.

● دور الثقافة في السياحة رئيسي: إنها السبب الأول الذي من أجله يقصد الزائر المكان. ويجب أن تكون السياحة هي الخطوة الأولى التي تسمح لنا باستكشاف المكان ومعرفته، وربما الاستثمار فيه فيما بعد. فالسياحة تتيح لنا التركيز، إلى حد كبير، على الأنشطة الثقافية، لأنها الحاوية القومية لمؤسسات مثل المتاحف أو القاعات، التي تتضمن بالحضور والقوة أو الأنشطة الحية مثل المسرح، والنادي، والمهرجانات، أو الطقوس المحلية المترفة.

ومرة أخرى، فالخطر يتمثل في أن تراث لندن الثقافي يتصدر. وهناك جدل حاد حول كيفية التعبير عن كل من التراث والإبتكار في الوقت ذاته. وقد خرجت مقوله «بريطانيا الباردة»، السيئة الخاتمة، من هذا الجدل.

● أصبح الاعتراف بالصناعات الثقافية كقطاع اقتصادي دعامة في الجدل بشأن مستقبل الثقافة، وخاصة دورها كبرنامج لتقديم المحتوى لاقتصاد تحركه المعرفة القائمة على تكنولوجيا



المعلومات. وهنا، تأتي أهمية دور معاهد التعليم العالي، مثل كليات معهد لندن الأربع أو الكلية الملكية للفنون، كمحفظ لتجذبة المحتوى. فقدرتها على اجتذاب أفضل الطلاب على مستوى العالم، من خلال أنشطة المسح العالمي، تعتبر مهمة. ويتزايد إدراك آلية الربط بين القطاعين المدعوم والتجاري. فعلى سبيل المثال، ينتهي المطاف بالمتدين العاملين في المسارح المدعمة بالعمل في بي بي سي، ومن ثم تزال أبحاثهم وتطورهم الدعم بصورة فعالة. وهكذا، يعود التمويل، الذي تراجع خلال فترة حكم تاتشر، ويزيد.

وعلى الرغم من الإقرار المشجع من جانب السياسة، فإن الخطوات العملية محدودة. فهناك، على سبيل المثال، نقاش واسع حول الاستثمارات المخصصة، لكن Creative Advantage West Midlands حول برمفهام كانت الجهة البريطانية الوحيدة التي ظهرت.

- يشكل جدول أعمال التضمين الاجتماعي أهمية كبيرة بالنسبة إلى سياسة الحكومة منذ ١٩٩٧، وانعكس هذا في تفكير وزارة الثقافة والإعلام والرياضة فيما يتصل بتلك المعاهد، القومية بالأساس، التي تدعمها بصورة مباشرة. وينطبق هذا على هيئة مكتب لندن للفنون - أحد الفروع الإقليمية للمجلس القومي للفنون. والتمويل يحدد، إلى حد كبير، مدى دمج الهويات المملوكة لأهداف التضمين الاجتماعي في برامجها وعملها. ويقوم جانب كبير من توجيه هذه السياسة على بحث التأثير الاجتماعي للثقافة. وهناك من يرى أن الأنشطة الثقافية تساعد في تنمية رأس المال الاجتماعي والإنساني، وتحوיל القدرة التنظيمية لمواجهة المتغيرات والتعامل معها: أي أنها يمكنها تقوية التماสكي الاجتماعي، وتعزيز التطور الشخصي، وزيادة الثقة بالنفس، وتحسين مهارات الحياة، وخلق أرضية مشتركة بين الناس من مختلف الأعمار، وتحسين الحالة العقلية والجسدية للناس، وتعزيز قدرة الناس على التصرف كمواطنين ديموقراطيين، وتقديم وسائل جديدة للتدريب والتوظيف.

وتهيمن على الثقافة في لندن مسألة أسعار الملكية، التي تحكم اختيار الواقع، ومن ثم الإحساس بأقسام لندن المتعددة. ومن حيث تحقيق قيمة مضافة عالية، فإن مكانة وست إندي تظل على قدر كبير من الأهمية كمقر رئيسي، لكن مستشاري التصميم وممولي صناعة السينما، وفناني قطاع الأعمال الموسيقى والعمالين فيه يتركزون إلى حد كبير في الحلقات الحضرية أو خارج المدينة، حيث يمتهنون بالتواصل.

ومن أفضل الطرق لرؤية لندن هي باعتبارها سلسلة من الدوائر متعددة المركز. وأسعار الملكية هي التي تقرر هذه الدوائر إلى حد كبير. وهذا المكان معروف وينطبق على أماكن مختلفة اختلاف نيويورك عن برلين أو سيدني أو مدريد.

والمحور الأساسي هو الخدمات العالية المردود - خدمات مالية وأعمال، وتوزيع، وأنشطة مثل الإعلان أو الوكالة العقارية، أو مؤسسات ثقافية راقية أو مقرات لمنظمات صناعة الثقافة. ويحيط بهذا القلب حلقة حضرية داخلية، تقدم خدمات إمداد لهذا المحور - طابعات، أو خدمات بريد، أو توفير وجبات الطعام. كما أنها عادة ما تكون موطننا للصناعات الإبداعية الأقل رسوحا التي توفر جو الابتكار والطين الذي يحقق الإزدهار للمدن، مثل شركات التصميم، ومستثمري الوسائل المتعددة الشبان، وحتى الفنانين. إنها معمل للمنتجات والخدمات. وأطراف مدينة لندن تدخل ضمن هذا التصنيف. وتمتد هذه الأطراف حاليا حتى جنوب لندن - تحولت غرينتش وساوثوارك إلى ما يطلق عليه «ظاهرة جنوب لندن».

وقد تعززت القference التي تحققت ذات مرة ببناء Tate Modern في ساوثوارك، والقبة سيئة المصير في جرينتش بتقاطعات نقل جديدة - خط اليوبيل - ترتكز إلى عمارة رفيعة الذوق. ومن شأن مركز لابان في لويزان، المقرر الانتهاء منه في ٢٠٠٢، تدعيم هذا التوجه.

ومن المعروف أن «الأنماط الثقافية» تصرف إلى تقديم الزبائن لمطاعم مثيرة للاهتمام، يود الناس الأكثر «رصانة» في المحور التردد عليها. وعادة ما تكون مباني الحلقات الحضرية الداخلية للندن مزيجا



من المباني السكنية القديمة، والمنشآت الصناعية الصغيرة، والمساكن الأقدم المتعددة الاستخدام. وهي تعطي إحساساً بالمزيد من التشوش.

والنضال الاستراتيجي الذي تخوضه السلطات في لندن هو ما إذا كان ممكناً السماح بتغيير استخدام السكن بحيث يمكن بيع الواقع المملوكة للقطاع العام لحاضنات الثقافة وأشباهها. وعلى سبيل المثال، فقد أعلنت لوبيهام بجنوب لندن أخيراً «منطقة استثمارات إبداعية»، وبيعـت موقعـاً بأقلـ من قيمـتها فيـ السوقـ لـضمـانـ أنـ تـبـقـىـ الأـنشـطـةـ الثقـافـيـةـ جـزـءـاـ مـنـ المـزـيجـ.ـ وـيـجـنـيـ عـدـدـ قـلـيلـ مـنـ الشـرـكـاتـ العـقـارـيـةـ أـرـبـاحـاـ أـكـبـرـ بـتـركـيزـ التـطـوـيرـ حـولـ تـسـهـيـلـاتـ ثـقـافـيـةـ مـعاـصـرـةـ وـجـذـرـيـةـ،ـ لاـ عـلـىـ المـخـزـونـ السـائـدـ،ـ لـبـثـ «ـرـوـحـ»ـ الثـقـافـةـ فـيـ تـلـكـ التـطـوـيرـاتـ.ـ وـقـدـ زـادـ مـثـالـ وـاحـدـ،ـ تـولـتـ Urban Catalyst،ـ مـنـ تـموـيلـاتـ لـندـنـ لـيـضـعـ إـقـامـةـ منـظـمةـ لـلـفـنـونـ الـعـرـقـيـةـ (ـإـنـوفـاـ)،ـ فـيـ القـلـبـ مـنـ تـنـمـيـةـ الـمـنـاطـقـ الـمـحـرـومـةـ -ـ بـيـكـهـامـ.

ويكمن الخطأ في أن بعض هذه المناطق الداخلية نفسها تكتمل، بمرور الوقت، كما أشار شارون زوكين منذ أكثر من ٢٠ عاماً، مباعدة في المقابل مستخدمين قليلي القيمة مثل الفنانين وأصحاب محلات المحليين، الذين يعجزون عن دفع الإيجارات الجديدة المرتفعة. ويبحث الفنانون في المقابل عن منطقة أخرى قليلة القيمة... وهكذا تتواصل الدائرة.

ومع نمو الشركات الحاضنة وتحولها إلى شركات أكثر ربحية، فإنها إما تتحرك نحو المحور وإما تستكمل إنجاز منطقتها الداخلية، كما حدث بالفعل في كامدن وشيزويك وأيلنفتون. وقد أثبتت هذه الحلقة الحضرية الداخلية على مدار التاريخ أهميتها للندن، بإتاحتها فضاء للتنفس ومنطقة للتجريب - إنها حاضنة لندن - وكذلك منطقة عازلة بين القلب الأكثر ثراء، والتوسعات السكنية فيما وراءها. وهذه الأطراف مكتظة الآن، ويستهدف الضفتان التحرك خارجاً، لكن البنيات السكنية والمناطق التي تحولت إلى أحياط تتدر فيها المباني المثيرة للاهتمام، وتشرع جهات التخطيط في تبني نظرة أكثر خيالاً لكيفية تطوير الأطراف الأبعد.



وتعد منطقة الانتقال بين محور لندن والحلقة الحضرية الداخلية ساحة لكبرى معارك التجديد الحضري، لأن مجتمع الحلقة الداخلية يسعى عادة إلى مقاومة التعدي على الاستخدامات الأعلى فائدة مثل المباني الإدارية، يحدث هذا، على سبيل المثال، في سبيتفيلدز حيث تدفع الديناميكية الاقتصادية وعوائد الملكية المتحققة المحور إلى التوسيع إلى ما وراء موقعه الطبيعي. وإذا سُمح لمدينة لندن بالتوسيع إلى سبيتفيلدز، فسيختفي سحر سبيتفيلدز وتميزها وتفردتها.



(*) "London as a Creative City" by Charles Landry. Paper presented at **Cultures of World Cities**, Central Policy Unit, Hong kong, July 31, 2001, <www.info.gov.hk/cpu/english/culicities.htm> (accessed February 19, 2004). Reprinted by permission of Charles Landry.

Charles Landry is the author of *The Creative City: A Toolkit for Urban Innovators* (Earthscan, London, 2000); *Riding the Rapids: Urban Dynamics in an Age of Complexity* (CABE/RIBA, London 2004); and, with Marc Pachter, *Culture @ the crossroads: Culture and Cultural Institutions at the Beginning of the 21st Century* (Comedia, Bournes Green, 2001).



مدن وثقافة و«الاقتصادات الانتقالية»: تطوير الصناعات الثقافية في سانت بطرسبورغ^(*)

جوستين أوكنور

يتناول هذا الفصل بعض المسائل المتعلقة بنقل سياسة الصناعة الثقافية بين سياستين قوميين مختلفين كل الاختلاف، المملكة المتحدة وروسيا . وهو مستمد تحديدا من مشروع شراكة بين مانشستر وسانت بطرسبورغ^(١)، يموله الاتحاد الأوروبي كجزء من برنامج لتشجيع التنمية الاقتصادية من خلال نقل المعرفة بين أوروبا وبلدان الاتحاد السوفييتي السابق. ويسعى هذا المشروع النوعي إلى وضع الصناعات الثقافية بدقة في إطار التنمية الاقتصادية، ويعتمد على خبرة هيئة تنمية الصناعات الإبداعية في مانشستر وغيرها من الشركاء لمعرفة تأثير سياسة النقل تلك^(٢).

«بالنسبة إلى الروس، كانت الثقافة مهمة، كانت شيئا ثمينا يستحق الإنفاق عليه - لكن كمنحة لوقف، لا كاستثمار اقتصادي»

المؤلف



سانت بطرسبورغ: مدينة ثقافة

تحتل سانت بطرسبورغ المرتبة الثانية بين المدن الروسية، ويبلغ عدد سكانها 5 ملايين نسمة. وتمثل المدينة، التي أسست في العام 1702 على يد بطرس الأكبر عاصمة لروسيا الجديدة التحديثية، رمزا قويا ومعقدا لعلاقة البلد بالغرب. وموسكو، عاصمة العصور الوسطى، التي استعادت هذه المكانة في العام 1918 خلال الحرب الأهلية الثورية، هي أكبر المدن الروسية، حيث يبلغ تعدادها 10 ملايين نسمة. وهي مركز القوة الاقتصادية - تشكل غالبا إقليما اقتصاديا بحد ذاتها - وكذلك السلطة السياسية. كما أنها أكبر مركز للصناعات الثقافية الكبرى (الإذاعة؛ الصحف والمجلات؛ الأفلام، والتسجيلات الموسيقية، والأزياء، والتصميم). على أن سانت بطرسبورغ ما زالت تحفظ بدورها الرمزي بوصفها مدينة للثقافة. ويعود هذا إلى بروزها الذي لا يضارع في مجال الثقافة الكلاسيكية، حيث تضم أكثر من 2 ألف مبنى تاريخيا في وسطها، إلى جانب تشكيلة من المؤسسات ذات الشهرة العالمية مثل متحف الأرميتاج، ومسرح مارينسكي، ومتحف الدولة الروسي.

ويشكل هذا التراث وجه واحدا من «أساطير» سانت بطرسبورغ؛ تشكل «المدينة الضاحية» الوجه الآخر (Volkov 1995). وكان انتقال السلطة إلى موسكو، وتدمير المدينة خلال الحرب الأهلية (1918 - 21)، يصور عادة باعتباره شكلا من أشكال العقاب. وقد ترسخت فكرة إحلال الاستعمار للخراب على سكانها في أساطير بطرسبورغ بفضل قصيدة بوشكين الشهيرة «الفارس البرونزي»، التي تستدعي المعاناة المصاحبة لبناء المدينة، وضمنا، فرض التحديث على البلاد. يضاف إلى هذا الإحساس بأن المدينة دفعت ثمن الآثار المنحطة في أشعار أخماتوفا، وبيان الزعماء الشيوعيين في موسكو الذي ربط بين المدينة والحكم الأوتوقراطي والأفكار الغربية الخطيرة. وقد بدأ «التطهير الكبير» العام 1937 في المدينة وركز على مثقفيها؛ ولم توقف كارثة حصار التسعينات يوم من جانب النازيين تطهيرات واعتداءات لاحقة على المدينة قام بها ستالين (Berman 1984, Clark 1995, Figs 2002, Volkov 1995).

وهكذا، فإن «المدينة الضاحية» لها جذورها التاريخية القديمة، وهناك أيضاً أعراض متزامنة أكثر دنيوية لـ «المدينة الثانية» - يشار إليها فيها الكثير من المدن الأخرى التي تفاخر بتراثها الفريد - تتضمن الاستثناء من الهيمنة وتجريم



مدن وثقافة و«اقتصادات انتقالية»

العاصمة الأكبر، والأقوى. وقد كانت موسكو - «موسكو الأم» - توضع دائماً في مقارنة مع بطرسبورغ العنيدة، والمصطنعة، وغير الروسية؛ كانت موسكو الموطن الروحي الذي هجره بطرس سعياً وراء المعارف والقيم الغربية. وفي أوائل القرن العشرين، ارتبطت سانت بطرسبورغ (أو لينينغراد، كما صارت تعرف منذ ١٩٢٤) بالحفظ على القيم الروحية للحضارة الغربية في وجه بربرية موسكو «الآسيوية». وفي زمن أقرب، تغير الوضع مرة أخرى، بعد أن أصبحت موسكو الآن مدينة للأموال والسياسات القذرة، وموطناً لصرعنة روسيا الجديدة، حيث ينفق الروس الجدد من دون ذوق أو ثقافة. فقد أصبحت سانت بطرسبورغ مدينة الثقافة؛ والمسؤولة عن الدفاع عن قيم هذه الثقافة في وجه حكومة أثرياء موسكو الجديدة، والحفاظ على التراث الكلاسيكي المميز أمام تحفيضات الموازنة والثقافة الجماعية (وتتمثل في بعض تكرارات «كبسولة وقت» أو «مأمناً» مادامت نسيته الثقافة الأوروبية نفسها)^(٣). وهناك نسخة أقل طينينا ترى المدينة كمكان يمكن للناس فيه أن يتبعوا اهتماماتهم الثقافية الخاصة، ويتمتعوا بطريقة حياة يوهيمية ووضع أكثر استرخاء، ووجه أكثر سخرية وتشاؤماً أمام تفاؤل موسكو الضحل (Nicolson 1994, Volkov 1995).

ومن غير الحكمة أن نقلل من قوة أساطير سانت بطرسبورغ هذه؛ فتلك السردية تتبدى في أحاديث الناس من خارج النخب الاجتماعية والثقافية. لكن تسعينيات القرن الماضي شهدت أزمة اقتصادية حادة سادت الأفق السياسي. وكان الوضع فيها، شأن معظم المدن الروسية في تسعينيات القرن العشرين، رهيباً. وقد انهارت بصفة خاصة صناعاتها، القائمة على الإنتاج الحربي بالأساس، نتيجة لتفكيك الاحتكار بعد العام ١٩٩١. وكانت البطالة، والانهيار الاقتصادي، وتدحر الهوية الذاتية أسوأ ما صادفه الصناعة الثقيلة المنهارة في أوروبا وأمريكا الشمالية. كانت بطرسبورغ تعاني من مشكلات البنية التحتية نفسها التي تعاني منها بقية المدن الروسية (الطرق، الإسكان، النقل، والمياه والصرف الصحي) إضافة إلى مجموعة فريدة من البنى التاريجية. أكثر من ٤٠٪ منها في حاجة إلى الترميم العاجل (Leontief Centre 1999; Danks 2001).

وهذه المباني تعاني نقص الأموال منذ سبعينيات القرن الماضي على أقل تقدير، في وقت تستأثر فيه الحكومة المركزية في موسكو بالجزء الأكبر من العملة الصعبة التي تتحققها إنترنت، وكالة السياحة المملوكة للدولة.



وقد استغل التفرد العالمي لهذه المباني والتراث الثقافي الذي تمثله بطريقة فعالة من جانب أناتولي شوبشك، عمدة المدينة الذي انطلق من إعادة تسمية المدينة في العام ١٩٩١ وقام بجولة نوايا حسنة في العديد من المدن الأوروبية، لـ «استعادة وجه» المدينة (Causy 2002). وقد حاول شوبشك استغلال صورة سانت بطرسبرغ الثقافية لتقديم صورة حديثة وديناميكية وديمقراطية للمدينة، بطريقة تقترب كثيراً مما فعله باسكال مارجال في برشلونة في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين. لكن بعد استبعاد شوبشك في ١٩٩٦ بسبب اتهامات ملقة بالفساد، ساد إدارة المدينة فساد وعجز الإدارة الشيوعية السابقة، كما هي الحال في مدن روسيا بعد الاشتراكية (1999; Andrusz et al. 1996; Mellor 1999) وأصبحت المدينة من أسوأ مناطق البلاد من حيث جرائم العنف - المرتبطة غالباً بالعصابات - وفشلت في حل مشكلات البنية المادية والاجتماعية والاقتصادية. وكانت موسكو هي التي حظيت بعمدة يتمتع بالزعامة هو يوري لوزكوف.

وبدأت التحسينات التي أدخلت على سانت بطرسبرغ تعلن عن قيام قطاع أعمال خدمات جديد - يشكل الآن ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي للمدينة - كما حاولت جلب الاستثمارات إلى مركز المدينة (Leontief Centre 1999). لكن المؤوية الثالثة الماضية تعتبر بشكل عام فرصة كبيرة ضائعة، حيث لم تفلح في تحسين البنية التحتية للسياحة (النقل، المعلومات، الفنادق المتوافرة، القيود على تأشيرات الدخول، وغير ذلك) أو إفاده البنية التحتية الثقافية خارج تلك المدينة التي تعد من العلامات العالمية. ولأن الرئيس بوتين كان نائباً للعمدة شوبشك، وأن كثيرين من مستشاريه المقربين هم ممن عملوا معه في إدارته السابقة لسانت بطرسبرغ (وكذلك بمخابرات المدينة)، هناك أمل في أن تحظى المدينة بالمزيد من الاستثمارات والاهتمام. كما يعد تعيين شخص يتمتع بحماية بوتين حاكماً (تغيير لقب عمدة في ١٩٩٦) جديداً، مع مهلة للقضاء على الفساد وتحسين الأداء الإداري، مؤشراً على هذا الاتجاه.

السياسة الثقافية في سانت بطرسبرغ

شهد النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي محاولات لوضع أسس أكثر «عادية» للمؤسسات الثقافية - تسجيل ممتلكاتها، وإلغاء الامتيازات والاستثناءات، وفصلها عن بنى الفراغ والرفاه للاتحادات الثقافية - لكن



اعتبارا من العام ١٩٩٦ تمثل المشكلة الرئيسية التي تواجه السياسة الثقافية في سانت بطرسبرغ في الانخفاض السريع في الأموال التي ترصدها الدولة للثقافة، والتي انخفضت بنسبة ٤٠٪ بين العامين ١٩٩١ و ٢٠٠٠ . ولم تزد (حتى عهد قريب) نسبة ما ينفق من إجمالي الناتج القومي على الثقافة على ١٪ (Belova et al. 2002). وقد تراجعت هذه النسبة إلى ٢٩٪ في العام ١٩٩٦ و ٣٢٪ في العام ١٩٩٨ . وكانت الأجرور تدفع بصعوبة وتأخر صرفها في بعض الأوقات؛ وتزدري حال المباني والمجموعات. وفي مواجهة هذه الأوضاع المتردية، كان على مديري المؤسسات الثقافية البحث عن مصادر جديدة للتمويل؛ وإذا كان الوضع يصور في بعض الأحيان على أساس أن قوى السوق تحرر مصادر جديدة، فقد كان يفهم في معظم الأحيان على حقيقته - تداعي كارثي (Causey 2002) . خلال هذه العملية، لم تقدم إدارة المدينة سوى قيادة متواضعة وإطار استراتيجي. وببدأت المؤسسات تقدم مصادر جديدة للتمويل (معهد المجتمع المفتوح «مؤسسة سوروس»، وفورد، وأوراسيا، ومؤسسة جيتى، وغيرها من المؤولين الأصغر)، لكنها وجدت صعوبة كبيرة في العمل في هذا السياق، وسعت إلى تشجيع إدارة الفنون ومهارات التسويق في القطاع الثقافي وكذلك محاولة دفع الإدارة إلى التفكير بطريقة استراتيجية أكثر. وفي هذا، تعاونت في عملها تعاونا وثيقا مع عدد متمام من المنظمات التعليمية والتدريبية من شمال أمريكا وغرب أوروبا، وربطت برباط وثيق بين هذه المنظمات والمسؤولين عن السياسة الثقافية الساعين إلى التوسيط بين الخبرة الأوروبية وحقائق الوضع الروسي.

إلى جانب توفير برامج التدريب، دفعت هذه المنظمات والوسطاء باتجاه تجغير أنشطة مثل المقاهي، والسلع، وقرصنة التصنيع، وإيجارات الأماكن، والنشر المشترك، وغيرها. وفي إطار هذه العملية تمكنا من رصد المشكلات التالية:

- ١ - الافتقار إلى مهارات إدارة الفنون والتسويق.
- ٢ - المعوقات القانونية، والبيروقراطية، والثقافية التي تعترض سبيل الأنشطة الاستثمارية.
- ٣ - نقص الموارد البشرية المزنة (مديرون يصعب التخلص منهم أو مكافأتهم ماليا).

٤ - ميل المؤسسات الكبيرة إلى الاحتواء الذاتي والابتعاد عن المؤسسات الثقافية المحلية الأخرى.

٥ - استمرار وجود مؤسسات الدولة الصغيرة غير القادرة مالياً على البقاء، المكثفة بالعملة الزائدة، والتي تفتقر إلى المهارات الأساسية، والتي لا تقدم الكثير لمجمل الحياة الثقافية للمدينة.

ولم يكن نقص المهارات الحرفية الإدارية والمرونة المحدودة للموارد البشرية المشكلة الأهم، بل الإدارة المحلية للمدينة التي ثبت أنها أيضاً تمثل عقبة. وتمثل المشكلات هنا في:

١ - افتقار المدينة إلى استراتيجية موحدة ومحددة بشكل واضح للثقافة والسياحة.

٢ - قدرة وقاعة زبائن نظام تمويلها الثقافي.

٣ - العجز الأكبر عن فهم الأبعاد الاقتصادية وطافة القطاع الثقافي.

٤ - الفوضى التنظيمية السائدة في المدينة فيما يتصل بالسياحة، والثقافة، ومسؤوليات تطوير المشروعات الصغيرة.

وكان من مهام المؤسسات والمنظمات والمستشارين الأجانب مناقشة الدور المعزز للثقافة في إحياء المدينة اقتصادياً - وهو شيء كان شوبشك واضحًا بشأنه، لكن الإدارات اللاحقة وجدت فيه صعوبة. فالترويج للثقافة كأداة للإحياء يمس بالضرورة جوانب أوسع من سياسة المدينة لم تكن تعتبر ذات صلة منتظمة بالثقافة. وبالنسبة إلى الروس، كانت الثقافة مهمة، كانت شيئاً ثميناً يستحق الإنفاق عليه - لكن كمنحة لوقف، لا كاستثمار اقتصادي.

وكان من الطبيعي أن يركز الحديث عن الدور الاقتصادي للثقافة، من جانب الوسطاء الأجانب وكذلك المصلحين المحليين^(٤)، على تطوير إمكانات السياحة الضخمة وما يتصل به من بحث عن طرق جديدة لجذب الاستثمارات إلى المركز التاريخي. وتطلعوا إلى أمثلة من مدن غربية استخدمت الثقافة، بصورة أو بأخرى، لتغيير صورتها وإحياء البنية المادية لمركز المدينة. وفي هذا السياق، ظهرت مقولات عن «العرض» السياحي الثقافي وما يتصل به من الاستثمار في المركز التاريخي. وقد أكد عمل سابق (Causey 2002; Landry 1997) أن جاذبية سانت بطرسبورغ السياحية



مدن وثقافة و«اقتصادات انتقالية»

محدودة للغاية - إنها تعتمد اعتماداً كبيراً على مؤسسات ضخمة ومهيبة تخفى أنشطة ثقافية أصغر وأكثر إبداعاً، تشكل النظام البيئي لمقصد كبير (لسان بطرسبورغ دليلها الفظ وكوكبها المهجور!).

وهكذا، لم تقدم الصناعات الثقافية من منظور مشروعات عالمية ضخمة، وإنما لدعم منتجين ثقافيين صغار ومستقلين يمكنهم أن يضيفوا، بصورة أو بأخرى، إلى العرض الثقافي العام لسان بطرسبورغ؛ بل وربما إمكانات تمويل جديدة لثقافة مدعومة من الدولة. يضاف إلى هذا أن اقتصر الجاذبية على الثقافة الكلاسيكية يعني افتقاد صورة المدينة التام لل明珠 معاصر. كما يعني غياب القطاع الإنتاجي الثقافي الصغير أن الاهتمام بالإنعاش والتجزئة/أوقات الفراغ إما أثبت فشله وإما كان غير ملائم على الإطلاق؛ بقيت المناطق الحديثة البناء خالية، وأحيطت البنى التحتية بمحلات تبيع أشياء لا يرغب «السائح الثقافي» في شرائها. وفي العمق، كان هناك فشل المنتجين الثقافيين الصغار والمستقلين في إحداث تأثير كبير في منظور المدينة - مادياً أو تخيلياً. وخلف هذا كان هناك غياب لأي بنية تحتية أو دعم لتطوير المشروعات المتوسطة والصغيرة.

الثقافة والاقتصادات «الانتقالية»

يثور جدل أساسى حول دور الثقافة في روسيا ما بعد الاتحاد السوفياتي. وفي تسعينيات القرن الماضي، وخلال سنوات الانهيار والفوضى الاقتصادية، ثار السؤال حول أنسس تمويل الدولة. ما الذي عليها تمويله، وكيف؟ هل يستمر تشجيع رعاية أجهزة الدولة، كما كانت الحال حتى العام ١٩٨٩، أم كان يجب تركها تجد لها مكاناً في السوق، وترتبط بشكل ما بمتطلبات الاستهلاك الجديدة للسكان؟ وعند مستوى معين لم تدع الدولة الأمور تسير - تواصل دورها الأساسي في تنظيم الإعلام المطبوع والمسموع والمرئي، وشددت قبضتها على هذا المجال أخيراً (Danks 2001; Freeland 2003). وتصاعدت مسألة الدفاع عن التراث القومي بصورة كبيرة، خاصة حين ترتبط بقضايا القومية، حيث يخيم على النقاشات قضايا الحقوق المختلفة للدولة، والعرق، والأقليات لحفظها على تراثها الثقافي وتشجيعه (O'Connor 2003). وهذا الجدال ليس قاصراً على نخب سياسة «الثقافة الرفيعة»، وله دور كبير في

المجتمع المدني ويعتبر جزءاً من صنع الهوية، لا بإعطائه الإحساس بالهوية القومية فحسب وإنما بضمانته البقاء الشخصي في الأوقات العصبية (Causey 2002).

وقد وضع هذا المشروع الحالي لتعزيز الصناعات الثقافية في إطار سردية واضحة تماماً لروسيا ذات «الاقتصاد الانتقالي»، حيث يسهل «نقل الخبرة» من الغرب. على البلاد الانتقال من الديمقراطية الموجهة إلى الديموقراطية الحديثة ومجتمع السوق. ومن منظور السياسة الثقافية، اعتبر أن روسيا ستعرف الإجراءات التي شهدتها الغرب في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين - تخفيض الدعم المباشر، والإعداد المهني، والتجير، وتتوسيع الأسواق والجماهير، وإزالة العوائق، والتعددية... إلخ - وإن بصورة مصففة - وربما بطريقة فوضوية. ومن منظور الصناعات الثقافية، ارتبط هذا أيضاً بظهور اقتصاد المشروعات الصغيرة الذي كان هدفاً أساسياً للبنك الدولي وغيره من وكالات التنمية (Leontief Centre 1999).

لكن كان من الواضح تماماً أن سردية كهذه تلقى مقاومة شرسة في روسيا، خصوصاً في مجال الثقافة. فال بتاريخ الفصامي للاتجاهات الروسية لـ «اللحاق بالغرب»، أو «التوصل إلى طريق خاص»، طويل للغاية، لكن من المؤكد أن هذا لا يزال يلعب دوراً أساسياً (Figes 2002). وقد أسفرت «الصدمة العلاجية» التي تلقاها الاقتصاد الروسي في أوائل التسعينيات من القرن الماضي عن موجة التحرر من أوهام طبيعة الانتقال. واعتند البعض أن الغرب لن يسمح لروسيا باللحاق وسيوكل إليها دوراً هامشاً في النظام العالمي الجديد. وهكذا، كانت إصلاحات السوق مجرد وسيلة لاختراق رأس المال الأمريكي (بالأساس) وسيطرته على الأصول والأسوق الروسية. وعاد الجدل الكاسح إلى فكرة أن روسيا ليست جزءاً من «الغرب»، وإنما ذات ثقافة مختلفة تماماً. وكان هذا أيضاً تطلاعاً، من الوجهة السياسية، نحو أمة - دولة قوية تتصدى للعولمة. ولهذا، لم يكن الانفتاح والحرية، اللذان اعتبرهما الغرب شرطاً حاسماً للتحديث، علامات على التخلف وإنما الاختلاف؛ وكلما تزايد امتعاض الوكالات الغربية من تصميم مثل هذه الاتجاهات، تبني كثيرون هذه المواقف على أنها جزء من الثقافة القومية (danks 2001; Pilkington and Bludina 2002).



وبالنسبة إلى غير المهتمين بالجيوبوليتيكا الثقافية، كانت لا تزال هناك دراسة متقدمة بانهيار مكانة روسيا كقوة عظمى، تبعها فقدان الرعاية الصحية، والتعليم، والعلم «إلى جانب اللجوء إلى التمويلات الخارجية لمواجهة الفقر المتزايد والتخلل الأخلاقي» (Pilkington and Bludina 2002: 8). وكثيراً ما كان ينظر إلى الانتقال كعار، وتخبط، وبغضب ويأس. وفي هذا السياق، كانت الثقافة موقعاً رئيسياً للصراع. كانت بعض التقاليد القومية أو الروح القومية على المحك. وعلى مستوى السياسة الثقافية، كان تقليل الوظائف والأجور والضمان الاجتماعي، والخوف من التفريط في تراث ثمين، والاختراق الشامل للمنتجات الثقافية الغربية، يعني أيضاً أن نقل «الخبرة» لا يمكن اعتباره تقنياً وحسب، بل يشوّه الالتباس والساخرية والامتعاض، على رغم الحماس الأولي. وكانت سانت بطرسبورغ تقدم محلياً دائماً باعتبارها «أكثر المدن أوروبية»، و«نافذة على الغرب»، لذا، وعلى الرغم من عدم التحرر من سردية تفرد روسيا الأوروبي - الآسيوي، كان هناك المزيد من الاعتقاد والترحيب بسرديات الغربية Westernizing. لكن، وكما رأينا، ارتبطت صورتها الذاتية ارتباطاً وثيقاً بالتراث الكلاسيكي الأوروبي؛ ورأى البعض في الارتباط بالتجارة والثقافة أمراً مشكوكاً فيه. ولم يكن هذا واضحاً بقدر وضوحه في فكرة «الصناعات الثقافية». فلم تقتصر هذه المعارضنة على الإدارة والمؤسسات الثقافية الكبيرة وحدها - التي كانت قادرة على الضغط من أجل مثالية غير تجارية - وإنما شملت أيضاً تلك الموجودة في القطاع والتي استهدفتها المشروع بصفة خاصة - المنتجين الثقافيين المستقلين.

المجتمعون الثقافيون المستقلون في سانت بطرسبورغ

كان هذا المشروع يستهدف أول ما يستهدف إدارة المدينة، وعقد ورش عمل وندوات للإدارات والأفراد الأساسيين، حيث أصبح واضحاً جداً من تجربة المملكة المتحدة منذ وقت مبكر أن الإدارة لم تستوف الجدل؛ فهي لم تر في الثقافة أكثر من وسيلة لجذب التمويل الخارجي - الذي رفضته في كل مكان؛ ولم تتحقق إداراتها نجاحاً كبيراً في تنسيق أنشطتها، ناهيك عن تبادل الاتصالات مع غيرها بشأن الموضوعات «الثقافية»، وكانت بناها التراتبية والتغيير المتكرر للأشخاص يعني أنها أصبحت عاجزة عن التفاعل مع الجدل



الخارجي ومنلاقة على مواقف جامدة. والحقيقة أن العديد من وكالات التمويل الدولية حاولت التأكيد على الثقافة كعنصر أساسي في مستقبلها الاقتصادي، لكن أصحابها الإحباط بسبب عدم مرونتها وعجزها، وفسادها^(٥). كما أصبح من الواضح أن أي مبادرة تتولاها إدارة المدينة ستقابل تلقائياً بسخرية باردة من قبل المسؤولين عن القطاع الثقافي. وهذا ليس بسبب العجز والفساد المشار إليهما فحسب، بل ضاعف منه تجربة الثمانين عاماً السابقة. فقد كان الناس يتجنبون السلطات ولا يثقون بها - ويرفضونها أخلاقياً في بعض الأحيان. وفي سياق كهذا، لم تكن «الشراكة» اختياراً آنياً. وهو موقف بدا فيه أن أفضل الحلول هو العمل مباشرة مع المنتجين الثقافيين أنفسهم - لزيادة وعيهم بدورهم المحتمل والوجود الحقيقى كـ«قطاع»، وجعلهم ملاكاً فاعلين لأى مبادرة لاحقة. لكن معاملة القطاع على نحو كهذا - من خلال اللقاءات البحثية، وورش العمل، والجولات الخارجية، إلى جانب العديد من الأنشطة غير الرسمية - يتطلب إيضاح المقصود فعلياً بـ«الصناعات الثقافية».

لقد كان المصطلح مشكلة بحق - تشير الترجمة المباشرة، كما بينا سابقاً، إلى مصنع، وليس لها أي دلالة وورهولية Warholian ساخرة. ورفض معظم من التقيناهم المصطلح في البداية، حتى قمنا بشرحه لهم. لكن حتى بعد ترجمته إلى «مشروع ثقافي» أثار العديد من المشكلات، خاصة في سياق يمكن أن يكون لـ«رجل الأعمال» بمقتضاه المعنى العامي لــ« مجرم» (ولهذا ما يبرره في الغالب، انظر 2000 Freeland). لكن كانت الحدود بين الثقافة والتجارة المنطقية التي شهدت مقاومة أعمق. وكان لهذا عدد من الأبعاد.

فهو يتصل مبدئياً بالفصل بين الثقافة المدعومة («الفن») والثقافة التجارية («الترفيه») الذي كان عاماً في مجالات السياسة الثقافية الأوروبية، على الأقل حتى حدوث التغيرات التي شهدتها سبعينيات القرن الماضي. ويترسخ هذا الفصل بقوة في السياسة الثقافية للاتحاد السوفييتي Clark (1995; Figes 2002). لكن هذا له بعد روسي محدد يتصل بالدور الميسى لـ«الثقافة الرفيعة» في الاتحاد السوفييتي، حيث كانت قاطرة للأيديولوجيا السياسية وكذلك موقعاً لتجاوز تلك الأيديولوجيا. فالإنتاج الثقافي الذي تحكم الدولة سيطرتها عليه هو لأغراض عقائدية، لكن في إطار من تجحيل

«الثقافة الرفيعة» (ل البرجوازية الأوروبية ما قبل القرن العشرين عادة). وبالطبع، كانت الثقافة السوفياتية غير تجارية (أي غير رأسمالية). ومن ناحية أخرى، كانت الثقافة المعارضة «البديلة» بالضرورة غير تجارية، سواء بمعنى أنها لم تكن تحقق دخلاً أو من حيث إنها تعكس قبولاً/شعبية فورية، وتتخيل مثلكياً مثالياً من المستقبل (يتجاوز أحياناً النظام القائم، أو نوعاً من «حكم تاريخ» أكثر عمومية، أو خليطاً من الاثنين). كما كان هناك إحساس بـ «تيار ثقافي عالمي سائد». كان كل من الرسميين والمعارضين ينظرون إليه من منظور «الثقافة الرفيعة» غير التجارية - الفريق الأول يقدم فنانين من كل نوع للتنافس في الإطار السائد لتمجيد الأمة؛ والأخير ينظر كذلك إلى هذا كمحكمة استئناف فائقة، تتجاوز أفق الأمة. وعلى عكس الثقافة الرسمية، كان على المعارضة أن تختر الحداثة، لكن حداة متخيلاً في سياق مختلف كل الاختلاف عن حقيقتها في الغرب.

وكان لثقافة المعارضة تفردٌ لها المقدس؛ كانت أقرب إلى تجاوز أدورنزيكي Adorno-esque عبر عمل صعب وبمهم لفن قائم على سلبية مؤلمة، منها إلى طريقة حديث شوستاكوفيتش وأخماتوفا للنقد السري المشفّر؛ رسالة أمل من يسمع، تبقى صورة الفنان المتصل بالناس، التي ضمرت في الغرب منذ زمن طويل، مفتوحة. وهذا ما هددته الثقافة التجارية الغربية. فالثقافة المعارضة رأت في تغير الثقافة حطاً من مكانتها؛ واعتبر الإنتاج من أجل السوق لعنة على الثقافة المعارضة بقدر ما هي على الثقافة الرسمية (وربما أكثر). وقد تمثل الصدام بين مقولتين محفوظة (من قبل المعارضة السياسية) عن «الفن الرافي» وحقيقة الصناعات الثقافية التجارية في الغرب في ردود أفعال المعارضين المنفيين (سولجنستين وزخاروف على سبيل المثال). ويمكن رؤيته اليوم في سخرية كتاب مثل فيكتور بلفين Pelvin 1999).

وعلى مستوى أكثر أساسية، وكما رأينا، فإن تأثير الإصلاحات السريعة التي شهدتها السوق كان قاسياً على القطاع الثقافي. ولم يقتصر التهديد على وظائف ومؤسسات الثقافة الرسمية المدعومة، بل كذلك عانى النظام البيئي المعقد الذي أبقى على الثقافة المعارضة (والمناطق الشعرية التي ترتبط بالطبع بين الاثنين) - في شكل وظائف جامعية، ولجان من المؤسسات الأكبر، ومنح

دولة، والمزيد من اللجان الخاصة غير الرسمية... إلخ - بشدة من الخصومة والقلق من توقف تمويل الدولة للثقافة، من جانب المعارضة والرسميين على حد سواء، على الأقل بالنسبة إلى الجيل الأكبر سنا.

ويرى كثيرون أن قطاع الأعمال الثقافي يساوي بين استقطاعات الدعم المقدمة للمؤسسات (والوظائف المؤسسية) والمقدمة للفنانين الأفراد؛ فسياسات تطوير الصناعات الإبداعية تعني استمرار اعتماد الثقافة المتزايد على السوق. وقيل أن إنتاج الثقافة من أجل السوق يعني إرضاء أدنى مستويات الجمهور، وخلق «ترفيه» سهل، وحشد شعبية فورية (وانتقالية من ثم). ويرى كثيرون، في هذه الطريقة، خيانة لاستقلالية الفنان - التي يجب أن تكون في القلب من الإنتاج الثقافي الحقيقي - «مقابل ثلاثة قطعة من الفضة».

ولم يكن ممكنا لفريق المشروع أن يرفض هذه المخاوف لأن لا وجود لها: الضغوط على ميزانية الدولة، وقوة السوق، وعولمة الصناعات الثقافية الكبيرة هي التي حددت سياق المنتجين الثقافيين وصناعي السياسة في الغرب على مدى عقود. وقد سبق ورأينا الرفض المتكرر لفكرة البسيطة بشأن الانتقال المتداخل بزعم استحالة «اللحاق»، وباعتبارها غير مجده من جانب، وستارا للفزو الغربي من جانب آخر. وبال مقابل، يمكننا أن نورد المقطع التالي من وثائق المشروع:

إنها، شأن كل التغيرات، لها مخاطرها ولها فرصها
التي تتيحها.

وهذا هو الوضع الخطير الذي تواجهه سانت بطرسبورغ اليوم، الذي يمكن إرجاء تناوله، لكن لا يمكن تجنبه. فـ «العولمة» تتضمن تدفقا متزايدا للأموال، والمعلومات، والبضائع والأشخاص الذين يمرون بالمدن. وهذه التدفقات تضم أفكارا، وإشارات، ورموزا، وكل أنواع المنتجات الثقافية، والمعلومات والأفكار التي تشكل الدائرة الثقافية العالمية المركبة للعالم المعاصر؛ الذي يحركه النشر، والأقمار الاصطناعية، والإنتernet، وتداول الإنتاج والتوزيع... إلخ، الذي يشكل السياق اليومي العاجل والأهمية الأوسع للثقافات المحلية.



ومن المحتم أن يكتسب كل من الإنتاج الثقافي المحلي والاستهلاك الثقافي الآن مكانهما في سياق أوسع بكثير - ثقافيا، واقتصاديا، وتنظيميا. فكل المدن في حاجة إلى أن تكون أكثر انعكاسية واستجابة للمتغيرات - من هنا، تتطلع السياسة الثقافية الآن إلى الحفاظ على الثقافات المحلية وتعزيزها من خلال التفاعل النشط مع هذه السياقات الأوسع. (Belova et al. 2002)

وهكذا، قدم المشروع نفسه للمنتجين الثقافيين من منظور الدفاع عن الثقافة المحلية في وجه تهديد اقتصادي وثقافي عالمي. وكان على الاتجاه المعروض التعهد بالبعد الاقتصادي للثقافة من خلال تشجيع المنتجين الثقافيين المستقلين، الذين لم يعتبروا آنذاك فنانين بل عاملين أحرازاً ومشروعات متوسطة وصغيرة. وتبيننا لهذا الخط، نأمل في إرساء مجموعة جديدة من المفاهيم نيابة عن كل من المنتجين وصانعي السياسة لتطوير دعم البني اللازم لنظام بيئي ثقافي كهذا. وكانت سياسة المشروعات المتوسطة والصغرى برزامجاً أساسياً هنا - التعليم والتدريب؛ الضرائب وقوانين الاستثمار؛ مناقشة القضايا من خلال ورش العمل الموجهة أو تبني الخطط، وكذلك «الإنعاش» الموجه؛ وبرامج القروض الصغيرة؛ وتطوير الشبكة (Belova et al. 2002).

على أن التوصل إلى أدوات تطبيق هذه السياسة يحتاج إلى الارتباط بسياسات ثقافية واضحة لتفادي التطابق المباشر مع مقوله الانتقال البسيط. ومن المؤكد أنه كان هناك تركيز على السياحة، والإحياء الحضري، والتوظيف، وفوائد صورة المدينة - لكن هذه الفوائد الاقتصادية كانت مرتبطة بسردية «التجديد الثقافي» للمدينة. وكان «التجديد الثقافي» يدور حول إعادة ابتكار سانت بطرسبرغ كمدينة للثقافة في قرن جديد - عملية معقدة لكنها تتعلق بتطوير أكبر مجتمع مدني يمارس وظيفته. كما كان من الممكن تفسير «التحديث» من منظور الانتقال البسيط - حيث يصبح اقتصاد سوق المشروعات الصغيرة ومخاطرة المهنيين المستقلين الرمزية علامة على اقتصاد إبداعي صحي، ناشئ (Wang 2004). وتواجه السياسة الثقافية في هذا السياق صعوبة «تحديث» العمل على المستوى



الم المحلي (البطرسبورги، والروسي)، خاصة إذا كانت السردية موجهة إلى المنتجين الثقافيين الذين تترسخ مشاعرهم بهويتهم الشخصية والمهنية في هذا السياق.

وبإيجاز، فإن مقوله الصناعات الثقافية تتطلب حشد الحجج الاقتصادية في سياق ثقافة المدينة. وربط هذه المقوله بينية وصورة وهوية سانت بطرسبورغ المتجدد ذكرنا بأن المدن هي أقسام للعمل، وإن كان عملا تخيليا كذلك (Blum 2003). والنظام الثقافي البيئي مؤلِّد أساسى للقيمة الاقتصادية، وكذلك لعمل تخيلي هو المدينة. وأي منها لا يمكنه الانطلاق في مجتمع مدني مقيد. فدورة المال، والناس، والأفكار، والرغبات، والأشياء التي تكون المدينة، تتطلب أماكن وفضاءات تضمن تدفقها. ويتضمن هذا، في الطرف الراهن، الأسواق: ليس السوق، بل مواقع متعددة لسلسلة من التغيرات الاقتصادية، وكذلك الاجتماعية والثقافية.

والتشديد على غياب دعم بنية المشروعات المتوسطة والصغرى في سانت بطرسبورغ هو طريقة لقول هذا؛ والإخفاق في تحقيق هذا الدعم للبنية يتضمن إخفاقاً أشمل للمجتمع المدني. وكارثة «العلاج بالصدمة» تأكيد على غياب أي نوع من الدعامات الاجتماعية والمدنية للسوق في روسيا - وغيرها، تحديداً، يظهر تلك الدعامات. وعلى النحو نفسه، تواصل قوة البنى العتيقة والمترسخة ثقافيا دورها. ويركز دانكس، على سبيل المثال، على فكرة «مجتمع الساعة الزجاجية» (Danks 2001: 193). ففي هذه الفكرة، يسم التشبيك networking عند قاع وقمة البنية الاجتماعية بالكثافة، وإن كان أفقيا - حيث تطفو النخب بفاعلية متحركة من قيود المجتمع المدني، وحيث يُثقب في الدعم القانوني والمؤسسي بالكاد من قبل الطبقات الدنيا، التي تعتمد على شبكات ثقة شخصية قوية. وكلاهما هادم لسياق المجتمع المدني - تصرفات الأوليغاركيات تتحدث عن نفسها، لكن الشبكات القائمة على الثقة الشخصية سرعان ما تصبح معوقة، وعنصبية، وفاسدة بحق. ونوع التدفق، وشبكات الثقة المنفتحة الموجودة في النظام البيئي الثقافي للغرب تغييب بشكل ملحوظ عن سانت بطرسبورغ (O'Connor 1999a' 2000). حيث كان عدم الثقة في الممثلين، والهيئات القيادية، ووكالات العون، والوسطاء وغيرهم مرشداً لبحثنا (CISR 2003). فالناس يعملون مع من يعرفونهم ويحدرون من الآخرين.



ومشروع سانت بطرسبورغ هي مرحلته الثانية، التي تتضمن تأسيس وكالة شراكة قائدة ووضع مسألة الصناعة الثقافية على أجندة الإدارة. لكن على «الخبراء»، كأشخاص مشكوك فيهم، إيجاد السبيل لكسب الثقة. وبقدر محدود يمكن النظر إلى هذا من منظور تقني، كـ «سر صنعة» له قيمته الجوهرية إلى حد ما. فإذا بدت مقوله الصناعات الثقافية نقلة أدائية مجسدة أو إعادة بناء جديدة، فإن هذا لا يحتاج إلى وقت طويل فقط، بل إنه يتم أيضاً بوضوح في سياق محلي. ويرى نجوس (٢٠٠٢)، على سبيل المثال، الوسطاء في صناعة الموسيقى في لندن كـ «تلاميذ مدارس عامة»؛ وفي منشستر يعتبرونهم «أبناء تاتشر»، العاطلين، الذين لا يحركون المشاعر. ويتضمن الأمر تبني «طريقة حياة»، أو «إعادة بناء» جذري، للسياق المحلي دوره الحاسم فيها. وهكذا، وعلى رغم ما يبدو قبولاً سهلاً بال الصادرات والنماذج الثقافية الغربية من قبل الأجيال الأصغر سناً في روسيا - وهؤلاء منفتحون للغاية على الجدل حول الصناعات الثقافية - فقد رصد البحث انتقائيتهم الشديدة (Pilkington and Bludina 2002). وفي هذا السياق فإن من المناسب تماماً أن ترعرى الخبرة، إن كان لها أي فاعلية، هذا المجال، الذي يضع من البداية القيد على دور «الخبراء» ويدشن دوراً جديداً للوساطة الثقافية الانتقالية، التي يجب أن يكون لها سياسات ثقافية واضحة.

ملاحظات

- (١) شاركت مدينة هلسنكي (حقائق حضرية) في المرحلة الأولى من مشروع الشراكة ومازالت على صلة غير رسمية بالمشروع.
- (٢) كان المشروع من مرحلتين. الأولى، لمدة ١٨ شهراً (من فبراير ٢٠٠١ إلى يوليو ٢٠٠٢) بتمويل من برنامج الاتحاد الأوروبي للتعاون عبر TACIS، وتستهدف إجراء أبحاث ووضع سياسة لتطوير القطاع الثقافي في بطرسبورغ - الذي ساد النظر إليه كمشروعات متعددة وصغيرة ومراسلين أحجار - إلى جانب إدكاء روح المقاولة في المؤسسات الثقافية المملوكة من جانب الدولة والمدينة. وكانت تلك شراكة أساسية ثلاثة الاتجاه بين إدارات مدن سانت بطرسبورغ وهلسنكي ومنشستر، وإن تولى قيادتها وإدارتها كل من تيمو كانتل

(حقائق هلسنكي الحضرية) وسو كوزي (منتدى أمير ويلز لقيادة الأعمال) والينا بيلوفا (مركز ليونيف) وكاتب هذه السطور من معهد منشستر للثقافة الشعبية. وكانت المرحلة الثانية (من يناير ٢٠٠٣ - يونيو ٢٠٠٤) استمرارا لها، في إطار مشروع شراكة بناء المؤسسة التابع لبرنامج الاتحاد الأوروبي للتعاون عبر الحدود تحت شعار «دعم المجتمع المدني والمبادرات المحلية». وهذا البرنامج الثاني هو شراكة بين وكالتين غير ربحيتين مستقلتين - هيئة تنمية الصناعات الإبداعية بمنشستر، ومنظمة مماثلة ناشئة في سانت بطرسبورغ. وتجه النية نحو جعل الأخيرة وكالة رائدة لتشجيع الصناعات الثقافية في سانت بطرسبورغ، في سياق سياسة محلية لتتولى المزيد من المسؤولية عن هذه المبادرات.

(٣) شاهد فيلم الكسندر سوكوروف المأمن الروسي (Hermitage Bridge) Studio, 2001، حيث يصبح الإرميتاج، بمفارقة تاريخية، الملجأ الذي تحتمي به الثقافة الأوروبية للحفاظ على نفسها أمام تدفق الجهل والثقافة الجماهيرية. يقول سوكوروف: «نحن أقرب إلى الماضي من قرب الإنجلiz من العهد الفيكتوري. لم يصبح ماضينا ماضيا بعد - المشكلة الرئيسية بالنسبة إلى هذا البلد هي أننا لا نعرف متى سيصبح ماضيا». (الغارديان، ٢٨ مارس ٢٠٠٣).

(٤) مثل ليونيد رومانكوف الذي كان حتى العام الماضي المتحدث الثقافي الأساسي في المجلس التشريعي؛ أو مركز ليونيف، وكالة المدينة للأبحاث الاقتصادية؛ أو ألكسندر كوباك، الرئيس السابق لمؤسسة سوروس وحاليا رئيس مؤسسة ليخاشيف، الذي كتب رأيه Charles Landry Comedia وهي هيئة رائدة للاستشارات الثقافية الدولية، أول وثيقة ثقافية تشير إلى الدور الاقتصادي للثقافة في المدينة (Landry 1997).

(٥) نقاش خاص مع مدير إحدى وكالات التمويل الدولية في سانت بطرسبورغ.

* * *

(*) "Cities, Culture and Transitional Economies: Developing Cultural Industries in St. Petersburg" by Justin O'Connor (2004). In D. Power and A. J. Scott, **Cultural Industries and the Production of Culture**. Routledge, London. Reprinted by permission of Thomson Publishing Services on behalf of Routledge.



المراجع

- Adorno, T. and M. Horkheimer (1997/1944) *The Culture Industry as Mass Deception*. In J. Curran, M. Gurevitch, and J. Wollacott (eds.), *Mass Communication and Society*. Edward Arnold, London.
- Andrusz, G., M. Harloe, and I. Szelenyi (1996) *Cities After Socialism: Urban and Regional Change and Conflict in Post-Socialist Societies*. Blackwell, Oxford.
- Belova, E., T. Cantell, S. Causey, E. Korf, and J. O'Connor (2002) *Creative Industries in the Modern City: Encouraging Enterprise and Creativity in St. Petersburg*. TACIS-funded publication, St. Petersburg.
- Berman, M. (1984) *All That is Solid Melts Into Air: The Experience of Modernity*. Verso, London.
- Blum, A. (2003) *The Imaginative Structure of the City*. McGill-Queens University Press, Montreal.
- Bourdieu, P. (1986) *Distinction: A Social Critique of the Judgement of Taste*. Routledge, London.
- Causey, S. (2002) Cultural Institutions in Transition: Issues and Initiatives in Russia's Cultural Sector. Unpublished paper presented at the International Museum Association Conference, Salzburg, May.
- Caves, R. (2000) *Creative Industries: Contracts Between Art and Commerce*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
- CISR (Centre for Independent Social Research) (2003) Feasibility Study for Cultural Industries Agency St. Petersburg: Unpublished research.
- Clark, K. (1995) *Petersburg: Crucible of a Cultural Revolution*. Harvard University Press, Cambridge, Mass.
- Danks, C. (2001) *Russian Society and Politics: An Introduction*. Longman, London.
- Department of Culture, Media and Sport (1998) *Creative Industry Mapping Document*. DCMS, London.
- du Gay, P. and M. Pryke (2002) *Cultural Economy*. Sage, London.
- Featherstone, M. (1990) *Consumer Culture and Postmodernism*. Sage, London.
- Figes, O. (2002) *Natasha's Dance: A Cultural History of Russia*. Allen Lane: Penguin, London.
- Florida, R. (2002) *The Rise of the Creative Class: And How It's Transforming Work, Leisure, Community and Everyday Life*. Basic Books, New York.
- Freeland, C. (2000) *Sale of the Century: Russia's Wild Ride from Communism to Capitalism*. Times Books, New York.
- Freeland, C. (2003) Falling Tsar. *Financial Times Weekend*, November 1/2, pp. 1–2.
- Hall, S. and M. Jacques (1989) *New Times*. Lawrence and Wishart, London.
- Harris, J. (2003) *The Last Party: Britpop, Blairism and the Demise of English Pop*. Fourth Estate, London.
- Hesmondhalgh, D. (2002) *The Cultural Industries*. Sage, London.
- Landry, C. (with M. Gnedovsky) (1997) Strategy for Survival: Can Culture Be an Engine for St. Petersburg's Revitalisation? Unpublished discussion paper, St. Petersburg.
- Leadbeater, C. and K. Oakley (1999) *The Independents: Britain's New Cultural Entrepreneurs*. Demos, London.



- Leontief Centre (1999) *Rehabilitation of the Centre of St. Petersburg: Investment Strategy*. Leontief Centre, St. Petersburg.
- Mellor, R. (1999) The Russian City on the Edge of Collapse. *New Left Review* 236, 53–76.
- Negus, K. (2002) The Work of Cultural Intermediaries and the Enduring Distance between Production and Consumption. *Cultural Studies* 16(4), 501–15.
- Nicolson, J. (1994) *The Other St. Petersburg*, St. Petersburg [no publisher details].
- O'Connor, J. (1999a) *Cultural Production in Manchester: Mapping and Strategy*. Manchester Institute for Popular Culture, Manchester Metropolitan University. <www.mmu.ac.uk/h-ss/mipc/iciss>.
- O'Connor, J. (1999b) *ICISS Transnational Research Report*, Manchester Institute for Popular Culture, Manchester Metropolitan University..
- O'Connor, J. (2000) Cultural Industries. *European Journal of Arts Education* 2(3), 15–27.
- O'Connor, J. (2003) Cultural Diversity, Development and Globalization. In *Cultural Diversity, Development and Globalization*. Russian Institute for Cultural Research, Moscow.
- O'Connor, J., M. Banks, A. Lovatt, and C. Raffo (1997) Modernist Education in a Postmodern World: Critical Evidence of Business Education and Business Practice in the Cultural Industries. *British Journal of Education and Work* 9(3), February, 19–34.
- O'Connor, J., M. Banks, A. Lovatt, and C. Raffo (2000a) Risk and Trust in the Cultural Industries. *Geoforum* 31(4), 453–64.
- O'Connor, J., M. Banks, A. Lovatt, and C. Raffo (2000b) Attitudes to Formal Business Training and Learning amongst Entrepreneurs in the Cultural Industries: Situated Business Learning through “Doing with Others.” *British Journal of Education and Work* 13(2), 215–30.
- O'Connor, J. and D. Wynne (1998) Consumption and the Postmodern City. *Urban Studies* 35(5–6), 841–64.
- Pelevin, V. (1999) *Babylon*, tr. A. Bronfield. Faber & Faber, London.
- Pilkington, H. and U. Blidina (2002) Cultural Globalisation: A Peripheral Perspective. In H. Pilkington, E. Omel'chenko, M. Flynn, U. Blidina, and E. Starkova, *Looking West? Cultural Globalization and Russian Youth Culture*. Pennsylvania University Press, Pennsylvania.
- Volkov, S. (1995) *St. Petersburg: A Cultural History*. The Free Press, New York.
- Wang, Jing (2004) The Global Reach of a New Discourse: How Far Can “Creative Industries” Travel? *International Journal of Cultural Studies* 7(1).



جمعيات محلية في اقتصاد عالمي^(*)

مايكل إ. بورتر

تنطوي الجغرافية الاقتصادية في عهد التنافس العالمي على تناقض. فهناك إقرار واسع بأن المتغيرات في التقنية والتنافس حدّت من كثير من الأدوار التقليدية للموقع. فالموارد ورأس المال والتكنولوجيا وغيرها من المدخلات متاحة في الأسواق العالمية. والشركات يمكنها الحصول على مدخلات ثابتة عبر الشبكات المشتركة. وليس مطلوبًا مطلقاً الحضور بالقرب من الأسواق الكبيرة للوصول إليها. ويعتقد على نطاق واسع أن الحكومات تخسر الكثير من تأثيرها في المنافسة لمصلحة القوى العالمية. ومن السهل أن نستنتج من ثم تراجع أهمية الموقع^(١). ومن الصعب التوفيق بين هذا المنظور، على رغم انتشاره، وواقع المنافسة. وفي كتابي «الميزة التنافسية للأمم» (Porter, 1990)، وضعت نظرية ميكرو اقتصادية تقوم على روح التنافس

«حتى مع تراجع أهمية الأسباب القديمة للتجمع مع العولمة، فإن تأثيرات التجمعات على المنافسة في ظل اقتصاد يزداد تعقيداً، وتأسيساً على المعرفة، وдинاميكية. تتameni أهميتها»
مايكل إ. بورتر

القومي والدولي والمحلى في الاقتصاد العالمي. في هذه النظرية، تلعب التجمعات دوراً بارزاً. وهذه التجمعات هي تجمعات من الشركات المترابطة، والموردين المتخصصين، ومزودي الخدمات، وشركات الصناعات والمؤسسات ذات الصلة (كالجامعات ووكالات القياس، والاتحادات التجارية) في مجال ما، المتنافسة والتعاونة في الوقت نفسه. والتجمعات، أو الكتل الحرجية للنجاح التناصفي غير المعتمد في مجالات عمل خاصة، هي ملمع صادم لاقتصاد شديد القومية والإقليمية والدولية، بل حتى المتروبوليتانية، خاصة في البلاد الأكثر تقدماً.

وعلى الرغم من الاعتراف بظاهرة التجمعات بشكل أو باخر واستكشافها في مجموعة من الأديبيات، فمن غير الممكن فهم التجمعات بمعزل عن نظرية أشمل للتنافس واستراتيجية تناصفيّة في الاقتصاد العالمي. ويكشف انتشار التجمعات عن استكشافات مهمة لميكرو اقتصadiات المنافسة ودور الموقع في الميزة التناصفيّة. وحتى مع تراجع أهمية الأساليب القديمة للتجمع مع العولمة، فإن تأثيرات التجمعات على المنافسة في ظل اقتصاد يزداد تعقيداً، وتأسیساً على المعرفة، وдинاميكية، تت ami أهميتها.

وتمثل التجمعات طريقة جديدة للتفكير في الاقتصادات القومية والدولية والمحلية، وتتطلب أدواراً جديدة للشركات، وللعديد من مستويات الحكومة ولغيرها من المؤسسات لتعزيز المنافسة. وبالنسبة إلى الشركات، فإن التفكير في المنافسة والاستراتيجية يسيطر عليه ما يجري داخل المنظمة. وتشير التجمعات إلى أن جانباً كبيراً من الميزة التناصفيّة يوجد خارج الشركات، بل حتى خارج صناعتها، وإلى أنه يوجد بدلاً من ذلك في الواقع التي تقوم عليها وحدات أعمالها. وهذا يوجد أجندات جديدة مهمة لإدارة ما يندر الاعتراف به. فالجماعات تمثل، على سبيل المثال، وحدة جديدة للتحليل التناصفي للشركة والصناعة. ويرى تفكير التجمع أن الشركات لها إسهامها الملحوظ والمهم في بيئات المشروعات حيث توجد بطرق تذهب إلى أبعد من الضرائب، وتکاليف الكهرباء، ومعدلات الأجور. وصحة التجمع مهمة لصحة الشركة. ولابد أن تستفيد الشركات فعلياً من وجود المزيد من المنافسين المحليين. ويمكن لاتحادات التجارة أن تكون أصولاً تناصفيّة، لا مجرد منظمات ضفط ومنظمات اجتماعية.



وبالنسبة إلى الحكومات، فإن التفكير في تنافسية الأمم والدول يركز على الاقتصاد ككل، مع سيادة نفوذ التخطيط على المستوى القومي. وتتضمن أهمية التجمعات أدواراً جديدة للحكومة على المستوى الفيدرالي، والدولي، والمحللي. وفي الاقتصاد العالمي، هناك ضرورة لوضع سياسات ماكرو اقتصادية سلية، لكن هذا لا يكفي. فتأثيرات الحكومة الأكثر حسماً وتحملاً تكون على المستوى الميكرو اقتصادي. ومن بينها، إعطاء الأولوية لإزاحة العقبات أمام النمو وتوسيع التجمعات القائمة والوليدة. فالجماعات قوة دافعة لزيادة الصادرات وأداة لجذب الاستثمارات الأجنبية. كما أنها تعد منبراً لأنماط جديدة من الحوار يمكن، بل ويجب، أن تدور بين الشركات، ووكالات الحكومة، ومؤسسات مثل المدارس والجامعات ومؤسسات النفع العام.

لقد تقدمت المعرف المتصلة بالتجمع، وساعد صدور كتاب «الميزة التنافسية للأمم» (Porter, 1990) على ظهور عدد كبير ومتزايد من مبادرات التجمع في بلاد، ودول، ومدن، وحتى مناطق بأكملها، مثل أمريكا الوسطى [...].

ما هو التجمع؟

منذ زمن والتجمعات تعد جزءاً من المنظور الاقتصادي، مع التركيز الجغرافي على التجارة والشركات في صناعات معينة تعود إلى قرون مضت. وتعود السابقة الفكرية للتجمعات، على أقل تقدير، إلى مارشال (1890 - 1920)، الذي ضمن كتابه، «مبادئ الاقتصاد» فصلاً مبهراً عن النتائج الثانوية externalities للمواعق الصناعية المتخصصة^(٢).

والجمع هو مجموعة متقاربة جغرافياً من الشركات المرتبطة والمعاهد المتخصصة المتصلة بها في مجال ما، تربط بينها مشتركات ومكملات. ويتراوح المجال الجغرافي للتجمع بين منطقة ودولة، وحتى مدينة واحدة، أو جوار أو بلاد مجاورة (جنوب ألمانيا وسويسرا الناطقة بالألمانية، على سبيل المثال)^(٣). ويرتبط المجال الجغرافي للتجمع بالرقة التي تشهد حدوث الفعاليات المعلوماتية، والانتقالية، والحافزة، وغير ذلك.

وأكثر من الصناعات المفردة، تحيط التجمعات بمجموعة من الصناعات المتصلة بعضها البعض، وغيرها من الهويات المهمة بالنسبة إلى المنافسة. فهي تشتمل، على سبيل المثال، موردين للمدخلات المتخصصة مثل المكونات، والآلات،



والخدمات، إلى جانب موردين للبنية التحتية المتخصصة. كما أن التجمعات غالباً ما تنصب في المراحل النهائية للصناعة في قنوات أو زبائن، وأخيراً في مُصنعين لمنتجات تكميلية أو شركات ترتبط بمهارات، وتقنيات أو مدخلات مشتركة. وتضم كثير من التجمعات مؤسسات حكومية وغير حكومية (جامعات، ومراكز أبحاث، ومزودي التدريب المهني، ووكالات القياس، واتحادات التجارة) توفر التدريب المتخصص، والتعليم، وأبحاث المعلومات، والدعم التقني. وتضم كثير من التجمعات اتحادات تجارة وغيرها من الهيئات الجماعية التي تضم أعضاء التجمع. وأخيراً، فإن الشركات الأجنبية يمكن أن تكون، بل هي كذلك، جزءاً من التجمعات، هذا فقط إذا واصلت استثماراتها وحققت وجوداً محلياً مهماً.

[...]

إن رسم حدود التجمعات هو في الغالب مسألة درجات، ويتضمن معالجة إبداعية تدرك من خلال فهم الصلات والتكميليات عبر الصناعات والمؤسسات الأكثر أهمية بالنسبة إلى المنافسة في مجال معين. وقوة هذه «الامتدادات» وأهميتها للإنتاجية والابتكار عادة ما تشكل العامل الحاسم في تحرير الحدود.

وتتحدد التجمعات بوضوح شديد إذا كانت تكميلات مثل التصنيع أو الخدمات، أو بضائع المستهلك، أو «التقنية المتقدمة». وهنا، فإن الصلات بين صناعات التجمع ضعيفة في أفضل الأحوال، والنقاش حول القيود التي يتعرض لها التجمع والاختيارات المحتملة ينجذب للعموميات. وعلى العكس، تغفل مساواة التجمع بصناعة مفردة التواصل الداخلي الحاسم مع المؤسسات والصناعات الأخرى التي تؤثر بقوة في المنافسة.

وتحدث التجمعات بأكثر من صورة في الصناعات، والمجالات الأصغر، حتى في بعض الصناعات المحلية مثل المطاعم، وموزعي السيارات، و محلات العاديّات. وهي موجودة في الاقتصادات الكبيرة والصغيرة، والمناطق الحضرية والريفية، وعلى مستويات جغرافية مختلفة (على سبيل المثال: أمم، ودول، وحواضر، ومدن). وتحدث التجمعات في كل من البلاد المتقدمة والنامية، على الرغم من أنها في الاقتصادات المتقدمة عادة ما تكون أكثر تقدماً بكثير (Porter, 1998b).

ونادرًا ما تتفق حدود التجمع مع نظم تصنيف المقاييس الصناعية، التي تعجز عن الإمساك بكثير من الفاعلين في المنافسة والروابط بين الصناعات. ولأن أجزاء من التجمع غالباً ما تدخل ضمن صناعات تقليدية مختلفة أو قئات الخدمات، فإن تجمّعات مهمة قد تُعزل أو لا تلقى الاعتراف. ففي ماساشوستس، على سبيل المثال، هناك أكثر من ٤٠٠ شركة مرتبطة بالأجهزة الطبية بصورة أو بأخرى، تضم ٣٩ ألف وظيفة من بين الوظائف الأعلى أجراً. ولم يكن التجمع أكثر من تصنيفات غير مرئية، مطحورة في أكثر من تصنيف صناعي أكبر وأشمل، مثل المعدات الإلكترونية ومنتجات البلاستيك.

ويمكن لتعريف التجمع أن يختلف من موقع إلى آخر، حسب المجال الذي تتنافس فيه الشركات العضو والاستراتيجيات التي تنتهجها. فتجمع الوسائل المتعددة بمنهاج السفل، على سبيل المثال، يتألف في الأساس من مزودي محتوى وشركات ترتبط بصناعات مثل النشر، والإعلام الإذاعي والتلفزيوني، والفنون البصرية والجرافيكيّة. وعلى العكس، يضم تجمع منطقة الوسائل المتعددة بمنطقة خليج سان فرانسيسكو عدداً من صناعات المكونات المادية والبرمجيات التي تقدم تقنية التمكين enabling technology. كما يمكن اختبار التجمّعات على مستويات مختلفة من التجمع (تجمع الزراعة، وتجمع النبيذ، على سبيل المثال)، والكشف من ثم عن مسائل مختلفة.

وتتطور حدود التجمّعات باستمرار، مع ظهور شركات وصناعات جديدة، وانكماش صناعات راسخة أو انهيارها، وتطور المؤسسات المحلية وتغييرها. وتحتاج التطورات التي طرأت على التقنيات والسوق فرصة ظهور صناعات جديدة، أو خلق روابط جديدة، أو تعديل الأسواق. كما تسهم التغييرات التنظيمية في تغيير الحدود، على سبيل المثال، كما تفعل في الاتصالات والنقل.

لماذا نرى الشركات بمنظار التجمّعات بدلاً من، أو إضافة إلى، شفرات التصنيف الصناعي القياسي SIC والقطاعات (تصنيع، خدمات، على سبيل المثال)؟ إن أهم سبب هو أن التجمع كوحدة للتحليل من الأفضل صفة وفق طبيعة المنافسة والأدوار الصحيحة للحكومة. فالتجمّعات، الأوسع من تقسيمات الصناعات التقليدية، التي تمسك بروابط ومكملات وصلات مهمة،



من حيث التقنية، والمهارات، والمعلومات، والتسويق، والمستهلك، بحاجة إلى أن تتقاطع مع الشركات والصناعات. وهذه الارتباطات الخارجية تتيح إمكان وضع الأساس المنطقي للعمل الجماعي وتحديد دور للحكومة.

[...] مثل هذه الروابط بين الشركات والصناعات أساسية بالنسبة إلى المنافسة، والإنتاجية، (خاصة) مسار ومدى تقدم تكوين المشروعات والابتكارات الجديدة. ولا تشكل معظم التجمعات المشاركة منافسين مباشرين، ولكنها تخدم أقساماً مختلفة من الصناعات. وعلاوة على هذا، تجمع بينها الكثير من الحاجات، والفرص، والضغوط والعقبات المشتركة التي تؤثر في الإنتاجية. ويتبع التجمع ساحة بناء وفاء وكفؤة للحوار بين الشركات ذات الصلة، ومواردهم، والحكومة، وغير ذلك من المؤسسات. وبفضل الارتباطات الخارجية، فإن عدداً من الشركات تستفيد من الاستثمارات العامة والخاصة الهدافة إلى تحسين أوضاع التجمع. كما أن رؤية مجموعة من الشركات والمؤسسات كتجمع ينبع إلى فرص التسويق والتحسين المتبادل في المجالات ذات الاهتمام المشترك، مع التقليل من خطر تشويه المنافسة أو الحد من حمُوَّة التناقض.

وعلى عكس هذا، فإن رؤية العالم من منظور الصناعات أو القطاعات، الأكثر ضيقاً، غالباً ما يضبط الضغط من أجل الدعم والإعفاءات الضريبية. وتتضمن الاستثمارات العامة الناتجة فوائد امتدادية أقل بالنسبة إلى الشركات والصناعات وتكون عرضة، من ثم، لتشويه الأسواق. ولأن النسبة الأكبر من المشاركين في مثل هذه التجمعات الضيقة غالباً ما يكونون منافسين مباشرين، فليس هناك خطر حقيقي يهدد باختفاء المنافسة. كما أن الشركات تتردد في المشاركة خوفاً من دعم المنافسين المباشرين. ويترتب على منظور الصناعة أو المنظور القطاعي الضيق المنافسة (سلوك يسعى وراء الأجرة ويعادي المنافسة)، في حين يركز منظور التجمع على تعزيز المنافسة (مناصر للمنافسة). وحضور الزبائن، والموردين، والشركات من الصناعات ذات الصلة في الحوار يساعد في التعرف على المقتراحات التي يمكن أن تحد من المنافسة. وأعود إلى هذه المسائل حين أكتشف تضمينات التجمعات بالنسبة إلى سياسة الحكومة.



الموقع والمنافسة

خلال العقود الحالية، قام التفكير في آثر الموقع في المنافسة على آراء بسيطة نسبيا حول كيف تتنافس الشركات. وهي ترى أن المنافسة ساكنة إلى حد كبير، وتستند إلى تقليل التكلفة في اقتصاد مغلق نسبيا. وهنا، فإن الميزة التافيسية بالنسبة إلى عوامل الإنتاج تكون حاسمة. وفي تفكير أحدث، فإن العودة المتزايدة إلى التوازن تلعب دورا أساسيا.

على أن المنافسة الفعلية تختلف كثيرا عن هذا. فهي ديناميكية وتستند إلى الابتكار والبحث عن فروق استراتيجية. والصلات الوثيقة مع المشترين، والموردين، وغير ذلك من المؤسسات أمر مهم، لا لضمان الكفاءة فحسب ولكن لقياس معدل التحسن والابتكار أيضا. ويؤثر الموقع في الميزة التافيسية من خلال تأثيره في الإنتاجية وخاصة في نموها. فعادة ما تكون مدخلات العامل الكلي نفسها وفيرة وجاهزة للحصول عليها. ويعتمد الازدهار على الإنتاجية التي تستخدم من خلالها العناصر وترقى في موقع من الواقع.

وتسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيق نمو مستدام على مدى طويل حسب مستويات المعيشة في الأمة، القائمة على تكافؤ القدرة الشرائية. ويتحدد مستوى المعيشة على ضوء إنتاجية اقتصاد البلد، الذي يقاس بقيمة السلع والخدمات (المنتجات) المنتجة بالوحدات، من موارد الأمة البشرية، والطبيعية، ورأس المال. ويجب أن يشمل مفهوم الإنتاجية كلًا من القيمة (الأسعار) التي يسيطر عليها إنتاج آمة من الأمم على السوق، والكفاءة التي تنتج بها الوحدات المعيارية.

إن إنتاجية الموقع ورخاؤه لا يعتمدان على الصناعات التي تشارك شركاتها في المنافسة، وإنما على طريقة تفاصتها. فيمكن للشركات أن تكون أكثر إنتاجية في أي صناعة إذا استخدمت طرقا وتقنيات متقدمة، وقدمت منتجات وخدمات متفردة، سواء كانت صناعة أحذية، أو زراعة، أو أشباه موصلات. فكل الصناعات يمكنها الاستعانة بـ «تكنولوجيَا متقدمة»، وكل الصناعات يمكن أن تكون «معرفة مركزية». وهكذا، فإن تعبير تكنولوجيا متقدمة high tech. الذي يستخدم عادة للإشارة إلى مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحيوية، مشكوك في ملامعته. ومن الأفضل استخدام تعبير تكنولوجيا تمكينية enabling technology، للإفاداة بأن هذه المجالات توفر أدوات يمكن أن تعزز التكنولوجيا في الكثير من الصناعات الأخرى.

وعلى العكس من هذا، فإن مجرد الوجود في صناعة لا يضمن الازدهار إذا كانت شركاتها غير إنتاجية. والتفرقي التقليدي بين التكنولوجيا المقدمة والتكنولوجيا المختلفة، بين التصنيع والخدمات، وبين مورد التأسيس و المعارف التأسيس وغيرها، غير ملائم كثيراً في حد ذاته. فتحسين الإنتاجية في كل الصناعات يعزز من الازدهار، سواء بصورة مباشرة أو من خلال تأثير إحدى الصناعات في إنتاجية غيرها من الصناعات.

وتتحدد الإنتاجية القومية في النهاية بالتقدم (التكنولوجيا، والمهارات، على سبيل المثال) الذي تمارس به الشركات منافستها. فإذا لم تصبح الشركات أكثر إنتاجية، فمن غير الممكن أن تزيد إنتاجية الاقتصاد. ويقرر تقدم أساليب الشركات في المنافسة الأسعار التي يمكن بها تصريف منتجاتها وخدماتها والكافعة التي تتبع بها. ويمكن النظر إلى تقدم أساليب الشركة في المنافسة من جانبيين: الأول، والأكثر أهمية، هو ما أطلق عليه الكفاءة العملياتية، أو مدى توصل الشركات في أمة إلى أفضل السبل في مجالات مثل عملية الإنتاج، والتقنيات، وطرق الإدارة (Porter, 1996). ويحصل الجانب الثاني لتقدم الشركة بأنواع الاستراتيجيات التي تتبناها الشركات، كالقدرة على المنافسة في التميّز لا في التكلفة وحدها، وتنظيم الخدمات الممكّن تقديمها، والطرق المتّبعة في البيع عالمياً.

على أن تقدم طرق الشركات في المنافسة في موقع من الواقع يتأثر بقوة بـ «نوع بيئّة الاستثمار الميكرو - اقتصادي». وتتقاطع بعض جوانب بيئّة الاستثمار (مثل نظام الطرق، ومعدلات الضرائب المشتركة، والنظام القانوني) في كل الصناعات. وهذه الجوانب المنتشرة باتساع الاقتصاد (أو «الأفقية») مهمة، وتشكل عادة قيوداً على روح التنافس في البلاد النامية. لكن في الاقتصادات الأكثر تقدماً، وبصورة متزايدة في كل مكان، غالباً ما تكون الجوانب الأكثر حسماً في بيئّة الأعمال صفة مميزة للتجمع (مثل وجود أنواع معينة من الموردين، أو المهارات، أو كليات الجامعة).

وتحديد بيئّة العمل في موقع من الواقع يشكل تحدياً بسبب تأثيرات الموقع الكبيرة في الإنتاجية ونموها. وفي الميزة التافسية للأمم (Porter, 1990)، حددت تأثير الموقع في المنافسة عبر أربعة مؤثّرات متداخلة، على هيئة رسم لاسة؛ وقد شاع مجاز الماسة للدلالة على النظرية (الشكل ١^(٤)). وفي مقال قرير من جرزيين، قمت باستكشاف العملية



تجمعات محلية في اقتصاد عالمي

التسلسالية التي يجب أن يقدم عبرها اقتصاد نام، واختبارها إحصائياً (Porter, 1998b). وتحتاج التحسينات المتوازية لتحديث عمليات واستراتيجيات وجودة الماسة الأساس الميكرو اقتصادية للتنمية الاقتصادية.

وهناك عناصر قليلة في هذا الإطار تستحق التوكيد، لأهميتها في فهم دور التجمعات في المنافسة. ويتراوح عامل مدخلات الأصول الملموسة، من البنية التحتية المادية إلى المعلومات، والنظام القانوني، ومعاهد البحث التابعة الجامعات، التي تعتمد عليها كل الشركات في المنافسة. ولزيادة الإنتاجية، يجب رفع كفاءة عناصر المدخلات والجودة، وأخيراً) التخصص في أحد أنشطة التجمع. ولا تقتصر ضرورة العوامل المتخصصة، خاصة تلك المندمجة في الابتكار والتطوير (مثل معاهد الأبحاث الجامعية المتخصصة) على تحقيق معدلات إنتاج عالية، بل إنها تكون أيضاً أقل تجارية أو توافراً من أي مكان آخر.



الشكل (١): موارد الميزة التنافسية للموقع



ويحيل سياق استراتيجية الشركة ومنافستها إلى القواعد، والمحركات، والمعايير التي تحكم نوع المنافسة المحلية وشدتتها. فالاقتصاديات المنخفضة الإنتاجية تتمتع بقدرة محدودة في المنافسة المحلية. وتأتي معظم المنافسة، إن كانت موجودة أصلاً، من الواردات. وتتضمن المنافسة المحلية، في حال حدوثها، التقليد. والسعر هو المتغير التنافسي الوحيد، وتلجم الشركات إلى خفض الأجور حتى تتمكن من المنافسة في الأسواق المحلية والأجنبية. و تستوجب المنافسة حداً أدنى من الاستثمار.

ويتطلب التحول إلى اقتصاد متقدم قيام منافسة محلية شرسة. ويجب أن تتحول المنافسة من الأجور المنخفضة إلى التكلفة الكلية المنخفضة، وهذا يستدعي تطوير كفاءة توزيع التصنيع والخدمات. وأخيراً، فإن المنافسة يجب أن تتحرر أيضاً من التكلفة لتشمل التميز. فالممنافسة يجب أن تنتقل من التقليد إلى الابتكار، ومن الاستثمار المنخفض إلى الاستثمار العالي، لا في الأصول الملموسة وحدها بل وغير الملموسة (مثل المهارات، والتكنولوجيا) كذلك. وتلعب التجمعات، كما سيوضح، دوراً اندماجياً في هذه التحولات.

وتتأثر طبيعة المنافسة في أي موقع بكثير من جوانب بيئه الأعمال (مثل العوامل المتاحة، وظروف الطلب المحلي) بقوة. على أن مناخ الاستثمار وسياسات المنافسة هي التي تقرر السياق. فأشياء مثل الميكرو اقتصاد والاستقرار السياسي، ونظام الضرائب، وسياسات سوق العمل تؤثر في محفزات تطوير مكان العمل، وقواعد الملكية الفكرية وتغيير الشركات في الاستثمار في التجهيزات المالية، والمهارات، والتكنولوجيا. وتلعب سياسة مكافحة الاحتكار؛ وملكية الحكومة وقواعد الترخيص؛ والسياسة التجارية، والاستثمار الأجنبي، والفساد دوراً حيوياً في تحديد شدة المنافسة المحلية.

للطلب المحلي دور كبير في تقرير قدرة الشركات على الانتقال من المنتجات والخدمات المقلدة والمحدودة الجودة إلى المنافسة على التميز. ففي الاقتصادات المنخفضة الإنتاجية، يكون التركيز شديداً على الأسواق الأجنبية. ويطلب التقدم فتح أسواق محلية ذات طلب مرتفع. وجود أو ظهور مستهلكين محليين حديثين، يضغط على الشركات لتحسين وتطوير الطلب الحالي والمستقبلى الذي يصعب الفوز به من الأسواق الأجنبية، كما أن الطلب



الم المحلي يمكن أن يكشف عن قطاعات من السوق تحقق التميز للشركات. وفي الاقتصاد العالمي، فإن جودة الطلب المحلي أكثر أهمية من حجمه. وتلعب تجمعات الصناعات المتراقبة دوراً أساسياً في ظهور مزايا جانبية للطلب. والتجمع هو تعبير عن الماسة في العمل. ويساعد التقارب، والوجود المشترك للشركات والزيائن والموردين، وغير ذلك من المؤسسات، من كل الضغوط الرامية إلى الابتكار والتطوير. وفي مقال تقرير التنافسية الدولية لعام 1998 (Porter, 1998b)، توصلت إلى الدليل على دور التجمعات في التنمية الاقتصادية. وقد تناولت، إحصائياً، عينة كبيرة من عدد من البلدان، ووُجِدَت تأييداً إحصائياً لجمل النظرية الخاصة بالعلاقة بين بيئة الأعمال الميكرو اقتصادية وازدهار الاقتصاد القومي، وخاصة بالنسبة إلى أثر التجمعات المحلية في التنمية الاقتصادية. فوجود تجمع متتطور يعود بفوائد كثيرة على الإنتاجية والقدرة على الابتكار التي يصعب على الشركات في أي مكان آخر تحقيقها.

ملاحظات

- (١) لأمثلة أحدث، انظر 1997, Cairncross.
- (٢) يمكن للقارئ الرجوع إلى 1998a, Porter، للاطلاع على معالجة كاملة للجذور الفكرية.
- (٣) يتناول (1993) المساحة الجغرافية المتغيرة للتجمعات.
- (٤) انظر (1990) Porter، خاصة الفصلين ٢ و ٤ .

* * *

(*) "Local Clusters in a Global Economy" from Michael E. Porter (2000), "Location, Competition, and Economic Development: Local Clusters in a Global Economy". **Economic Development Quarterly** 14 (1), pp 15-21, 33-4. Reprinted by permission of Sage Publications, Inc.



المراجع

- Cairncross, F. (1997). *The Death of Distance: How the Communications Revolution Will Change our Lives*. Boston: Harvard Business School.
- Enright, M. (1993). The Geographic Scope of Competitive Advantage. In E. Dirven, J. Groenewegen, and S. van Hoof (eds.), *Stuck in the Region? Changing Scales of Regional Identity* (pp. 87–102). Utrecht: Netherlands Geographical Studies.
- Marshall, A. (1890/1920). *Principles of Economics* (8th edn). London: Macmillan.
- Porter, M. (1990). *The Competitive Advantage of Nations*. New York: Free Press.
- Porter, M. (1996). What Is Strategy? *Harvard Business Review*, 74(6), 61–78.
- Porter, M. (1998a). Clusters and Competition: New Agendas for Companies, Governments, and Institutions. In M. Porter, *On Competition* (pp. 197–287). Boston: Harvard Business School Press.
- Porter, M. (1998b). The Microeconomic Foundations of Economic Development [Parts I and II]. In *The Global Competitiveness Report 1998* (pp. 38–63). Geneva: World Economic Forum.



تفكيك أوصاف كوزموبوليتياني: شنغهاي وهونغ كونغ^(*)

أكبر عباس

[...] تعد المدن من الوجهة التاريخية موقع مميزة، إن لم تكن الوحيدة، لظهور شكل الحياة الذي نطلق عليه كوزموبوليتياني. وفي شنغهاي وهونغ كونغ، على وجه الخصوص، فإن أشكالاً من الكوزموبوليتيانية ظهرت في ظل الأوضاع الاستعمارية، والبعض الآخر قد يوشك على الظهور اليوم. على أن وصف شنغهاي وهونغ كونغ الذي أقدمه هنا ليس سرداً إمبريقياً مستقىماً عن نوع كوزموبوليتيانية كل من المدينتين اللتين أصبحتا كذلك في ظل الحكم الاستعماري، أو التغييرات الحاسمة التي طرأت على كل منها في ظل تأكيد الصين الشيوعية اليوم لذاتها كقوة عالمية. فأنما، بالأحرى، أوجه اهتمامي إلى الطبيعة المراوغة لكلا المدينتين،

«الحافظ» و«التراث»
لا يعلمان كقواعد للتنمية؛
إنهمما أجندتا تنموية لاحقة،
بطريقة غربية بعض الشيء»
أكبر عباس



وإلى حقيقة أن معظم الصور الشائعة لهاتين المدينتين لا تمثل الوصف الأفضل لهما. وبنعبير آخر: الكوزموبوليتنية لابد أن تحدث في مكان ما، في موقع وأوضاع معينة. حتى لو كانت هذه الأماكن تماثل أكثر فأكثر تلك «اللا أماكن»، التي يرى الأنثروبولوجي الفرنسي مارك أوجي أنها تميز المدينة المعاصرة. ففي اللا مكان، «لا يكون المرء عنده ولا عند الآخرين»^(١). ومثل المدينة، ينبغي عدم فهم لامكان أوجي حرفيًا، وإنما كمفارة: اللامكان أبعد من أن يكون غير موجود. إنها، بالأحرى، نتاج الزيادة والتعقيد المفرط لحدود سبق تجاوزها. وبعد نقطة معينة، تبهت العلامات وتختفي وتتدخل أقطاب المكان والزمان، وكلها تجعل من الصعب قراءة العلامات والصور الحضرية. ويعنى فضاء اللا مكان الشديد التعقيد، ضمن أشياء أخرى، أنه حتى التفصيلة الشاذة قد يستعصي تبيتها بهذا القدر، لأنها تتعايش مع حشد من غيرها من هذه التفاصيل. وهذا يعني أن الشاذ يتهدهد خطر التحول إلى لا نص، تماماً مثلما نرى في مدينة اليوم: كلما زاد تعقيدها، فقدت خواصها. ومن المحتم أن تدرج الكوزموبوليتنية، بوصفها ظاهرة حضرية، ضمن تلك اللاممكناں والمفارقات، لتثير المسألة التي سيكون علينا تناولها عند تعرضنا لبعض النقاط المتأخرة حول كيفية بقائها هناك.

وفي محاولة للإمساك بالطبيعة الشاذة واللامكانية للفضاءات الشديدة التعقيد، اعتمدت على ما يطلق عليه لودفيغ فيتفنشتاين «الوصف» في تحليل المدن^(٢). ومن ناحية أخرى، فإن فيتفنشتاين عندما يكتب «عليينا أن نبتعد عن كل شرح، فلا مكان لغير الوصف»، فمن الممكن فهم الوصف كنوع من تفكيك الوصف de-scription. ولا يعني فقط الربط بين التفسيرات التي تتيح علاقات سلسة بين سلاسل متباعدة؛ إنه، بالأحرى، يربح بالاختلافات، أي الانفصال . والتفصيلة المتحركة، والمراوية، والمتشوذهة. يقول فيتفنشتاين: «إننا نريد أن نسير؛ ولذا نريد الخلاف. والعودة إلى الأرض الوعرة!». كما يصر، من ناحية أخرى، على أن ما يعني بالوصف «ليس، بالطبع، المشكلات الإمبريقية»؛ «فهذا الوصف يستمد نوره، أي الغرض منه، من المشكلات الفلسفية. وهي ليست بالطبع المشكلات إمبريقية؛ بل هي تحل بالأحرى بالنظر في عمليات لفتنا، وذلك

تفكيك أوصاف كوزموبوليتاني: شنفهای وهونغ كونغ

بطريقة تجعلنا نعترف بذلك الأعمال: على الرغم من الحاجة الملحة لإساءة فهمها». وبالنسبة إلينا، فإن الفضاء هو ما يجب أن يتوافق مع «اللغة». وكما تحل المسائل الفلسفية بالنظر في عمليات اللغة، فإن من الواجب توضيح مسائل حضورية مثل الكوزموبوليتانية من خلال نقد إلحاد الفضاء. فشأن اللغة، يولد الفضاء «إلحاداً على عدم فهم» عملياته، يتطلب مقاومته من خلال تفكيك النص.

ومن ثم، فإن ما يلي ليس سرداً نظرياً أو أمبريقياً، وإنما تفكيكاً للكوزموبوليتانية في صلتها بالتاريخ المكاني لشنفهای وهونغ كونغ.

* * *

كانت هناك دائماً علاقة خاصة تربط بين كل من شنفهای وهونغ كونغ، وإن كان هذا من خلال علاقتهما ببقية أرجاء العالم. والحقائق التاريخية الخاصة بالمدينتين معروفة. وقد أنشئت كلاً منها على يد الاستعمار الغربي في أعقاب حروب الأفيون: شنفهای كمرفاً مربح بمقتضى معاهدة، وهونغ كونغ كمستعمرة بريطانية ونقطة انطلاق للتجارة مع الصين. وقد ارتبطت المدينتان منذ مولدهما، وهو ما جعل من الممكن أحياناً قراءة الضمني في تاريخ إحداهما في تاريخ الأخرى. فقد طورت كل منهما شكلاً من الكوزموبوليتانية في ظل الاستعمار. ومنذ البداية، ولدت شنفهای مجموعة من الصور عن نفسها ساهمت في غموضها، وإن كانت نراها أحياناً غير مألوفة أو غريبة وحسب. إلا أن تلك الصور المتصارعة والمترادفة أبداً هي التي تحتاج إلى استطاعتها. وربما كانت كل مدينة تعلن عن نفسها من خلال الصور التي تقدمها عن نفسها؛ إلى حد ما كصور حلم تحيلنا إلى تاريخ آخر، أو مثل السينما، حيث تكون الصورة السينمائية، كما يقول جيل ديلوز، هي التي تحدد سردية الفيلم وليس ما يحيط بها^(٣).

ويمكننا أن نبدأ بشنفهای، التي كانت المدينة الأعلى مكانة تاريخياً. ففي شنفهای، وعلى مدى مئات السنين، حول التواجد المتجاوز الحدود للأجانب - البريطانيين، والأمريكيين، والفرنسيين، ثم اليابانيين (وهم الأكثر وضوها) بعد ١٨٩٥ - المدينة إلى شنفهای الأسطورة، إلى ما يطلق عليه جي. ج. بالارد «هذه المدينة المثيرة والمتوجهة أكثر إثارة من أي مدينة في العالم»^(٤).

وكان وجود الامتيازات المختلفة، كل بمجموعته الخاصة من القوانين المتجاوزة للحدود، يعني أن السيطرة الداخلية على المدينة تخضع دوماً للتفاوض، غالباً مع المجموعة الخفية التي تعمل كوسطاء غير رسميين. ومع ذلك أدى هذا إلى قيام مدينة أقل فوضوية منها مدينة متعددة المراكز، وغير مركبة، توجهها أكثر من يد. فالمستعمرة الفرنسية، على سبيل المثال، تستخدم نظاماً كهربائياً قوته ١١٠ فولتات، بينما تستخدم المستعمرة الدولية نظاماً بقوة ٢٢٠ فولتاً! لكن بعيداً عن عدم قانونيته، خضع فضاء شنげاي لقواعد مستمرة، وروعي في كل مبادرة تعدد المنظور. وقد ساعد وجود مثل هذا الفضاء المتفاوض عليه شنげاي في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي في تقديم طرازها الخاص من الثقافة الكوزموبوليتنية الحضرية: الذي يمكن أن نطلق عليه كوزموبوليتنية تجاوز الحدود.

وكانت أبرز علامات تجاوز الحدود في فضاء المدينة المبني هي تكاثر طرز مختلفة من العمارة، مع وقوفات للأنيق والمبتذل kitschy. فهناك فيلات طراز تيودور، وبيوت مدينة إسبانية الطراز، وكنائس روسية الطراز، وقصور ألمانية الطراز، إلى جانب عالمية المباني في البوند، وبالطبع منازل المرات في شنげاي أو مجتمعات لي لونغ السكنية، التي بناها أيضاً معماريون أجانب بتصوراتهم المسبقة لما ينبغي أن يكون عليه السكن الأهلي. كان الأمر كله متعلقاً بطراز مستورد من مكان ما: نوع ضحل من الكوزموبوليتنية، وصورة حلمية لأوروبا أكثر سحراً ربما من أوروبا نفسها في حينه؛ كل شيء يشهد، على ما يبدو، على الهيمنة الأجنبية، خاصة إذا تذكرنا تداعي القطاع الصيني من المدينة. لكن هذا كان، في جانب منه، دليلاً خادعاً لأن شيئاً معاكساً أيضاً كان يجري داخل المشهد. وكان يمكن القول، كما فعل ليو أو. فان في «شنげاي الحديثة»، أن التواجد الأجنبي لم يفرز فحسب أنواعاً من الفضاءات العامة والاجتماعية (مثل دور السينما، ومرآكز التسوق، والملاهي، وصالات الرقص، والحدائق، وحلبات السباق)، بل وكذلك فضاءات يمكن للصينيين أنفسهم تكييفها واستخدامها في بناء نسخة صينية من الثقافة الكوزموبوليتنية الحديثة. ومن هذا المنظور، يمكن فهم كوزموبوليتنية شنげاي، ليس باعتبارها هيمنة ثقافية من جانب



تفكيك أوصاف كوزموبوليتاني: شنغهاي وهونغ كونغ

الأجنبي، وإنما كتكيف محلّي لـ «عناصر من ثقافة أجنبية لإثراء ثقافة قومية جديدة»^(٥). وتدليل لي الغني بالتفاصيل الجذابة مهم أيضًا، نظراً إلى محاولته الابتعاد عن مقولات «النقد السياسي» الشديدة التبسيط للكوزموبوليتانية باعتبارها استعماراً ثقافياً، والاتجاه نحو قراءة أكثر دقة للتاريخ الثقافي.

ولا تزال الهيمنة الأجنبية والتكييف المحلي غير حصرية تبادلية بالضرورة. فينبعى، على سبيل المثال، ألا ننسى أن قوة شنغهاي كمدينة كوزموبوليتانية كانت تتحقق دائمًا على حساب ضعف الصين كأمة. والحال كذلك، كان هناك دائمًا توتركًا بين الثقافة القومية، التي لم يكن من الممكن أن تقوم إلا باعتبارها مقاومة للاستعمار من ناحية، وبين كوزموبوليتانية شنغهاي من جهة أخرى. ولم تكن شنغهاي بالفعل مدينة تنمو بشكل هادئ، حيث توجد الفخامة والفساد جنباً إلى جنب. وكان تعدد القيم في المدينة على وجه التحديد - قدرتها على أن تكون في وقت واحد فضاءً للتفاوض، والهيمنة، والتكييف - هو الذي أوجد صورة أخرى، ربما أكثرها تعبيراً عن التناقض. هذا التناقض نراه بأوضح صورة في رواية بالأرد شبه الأنثروبولوجية - الجغرافية إمبراطورية الشمس، التي توثّق للأيام الأخيرة لشنغهاي القديمة. يدور المشهد خارج كاثاي، الذي كانت أكبر دار للسينما في العالم. فمن أجل عرض «أحدب نوتردام»، اضطررت الإداره إلى الاستعانة بمائتين من محظوظي الظهر من شوارع شنغهاي الخلفية لتشكيل حرس شرف للحاضرين من علية القوم! فالتسليه الدرامية المريرة Grand Guignol لم تكن بعيدة كثيراً عن كوزموبوليتانية شنغهاي.

ويشير عنصر التناقض هذا إلى شيء مهم تماماً في كوزموبوليتانية شنغهاي، ويمكن أن نمده حتى إلى كوزموبوليتانية غيرها من المدن. هذا الشيء يشير إلى أن «الاتجاه» الكوزموبوليتاني في هذه الحالة لا يتألف من التسامح مع الاختلافات، وإنما من رعاية الاختلاف؛ فمحظوظي الظهر لم يستخدمو من منطلق إتاحة فرص العمل المتساوية وإنما لتأجييج الانفعال. يضاف إلى هذا أن التجربة الاستعمارية فلت، إلى حد ما، براءة الاختلاف. وكانت النتيجة النهائية للاضطرار إلى التفاوض من أجل فضاء متعدد



القيم يفي بالاحتياجات المتنافضة للفرد هي رعاية الاختلاف وعدم الحساسية من الآخرين. حتى الفضيحة والإساءة كان يمكن تقبلاً علناً. والحقيقة أن شنفهای القديمة تمنتت، في زمنها، بسمعتها كأكثر المدن «انفتاحاً» في العالم. كانت المكان الوحيد في الصين المتحرر من جهاز الدولة الواهن والبيروقراطي، وهو ما أضفى عليها جواً من الحرية، اجتذب كلاً من المصلحين السياسيين والمفكرين، والعاهرات والمغامرين. على أن الجانب الآخر لهذه الحرية والانفتاح تبدي في قدر من العزلة - اتصال بالعالم جنباً إلى جنب مع الابتعاد عن باقي الصين. كما كان هناك دائماً شيء ما شديد الهشاشة فيما يتعلق بكوزموبوليتانية شنفهای. وبعد ١٩٤٩، سرعان ما جعلت الشيوعية الصينية، التي ولدت في شنفهای، من ثقافة المدينة الحضرية مجرد ذكرى.

[...]

لوقت طويل، لم تتبن هونغ كونغ نوع كوزموبوليتانية الثقافة الذي ظهرت به شنفهای في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، تلك الكوزموبوليتانية النابعة من الفضاء غير المأهول للغرابة. فالتبغية كانت تعني أن هونغ كونغ وقعت، معظم تاريخها، بين ولايين من الوجهة الثقافية. كانت منقسمة سياسياً بين إنجلترا والصين؛ ولغوياً بين الإنجليزية والصينية؛ ولا تشق في غير رأس المال. وكانت التسعينيات من القرن الماضي هي اللحظة الوحيدة التي بدأت تنافس فيها الإشعاع الثقافي لشنفهای الثلاثينيات، بعد صدور الإعلان المشترك الذي أعلن عودة هونغ كونغ إلى الصين في ١٩٩٧: أي تحديداً في اللحظة التي شعرت فيها المدينة بأقصى درجات الضعف والتبعية. كانت تلك فترة اكتشف فيها الناس واخترعوا وساروا، أكثر وأكثر، خلف ما اطلقوا عليه «ثقافة هونغ كونغ». وكانت ثقافة هونغ كونغ هذه هي الصورة التي ظهرت في لحظة كان شيء ما يختفي فيها: حالة حب في مشهدنا الأخير، وثقافة اختفاء. وعلى عكس شنفهای الثلاثينيات، كانت القومية مثيرة سلبياً: كان هناك قلق كبير من أن يؤدي تدويل المدينة - الميناء إلى ضياع معالمها بعد إعادة دمجها في الأمة. لكن القلق تراجع على أمل ضمني بأن هونغ كونغ هي - بحق - حالة خاصة. وهذا ما أعاد توجيه الاهتمام

تفكيك أوصاف كوزموبوليتاني: شنفهای وهونغ كونغ

بالغرائب المحلية للمدينة، في محاولة لإعادة ابتكارها مرة أخرى حتى مع اختفائها. وكان هذا الشعور بالاختفاء، التجربة للعيش في أفضل الأوقات وأسوئها، الموضوع المحوري لسينما هونغ كونغ الجديدة. وإذا كان صناع سينما، مثل كونغ كار - واي، وستانلي كوان، وأن هوي، وتسوي هارك، سعوا إلى نقل حساسية كوزموبوليتانية في أفلامهم، فإن هذا تم، في جانب منه، بالتركيز على موضوعات ومواقع محلية، لكن بعد نزع المحلي من موقعه: من خلال بناء مشاهد وسرديات مبتكرة، قبل أي شيء، عبر تقديم المدينة المختفية كبطل رئيسي لأفلامهم^(٧). وهكذا، فإن كوزموبوليتانية هونغ كونغ لم تكن مدفوعة إلى حد كبير بفضاء التعدد - كما كانت الحال بالنسبة إلى شنفهای في الثلاثينيات من القرن الماضي - بقدر ما كانت مدفوعة بفضاء الاختفاء، والذي كان من آثاره تحول المحلي إلى عابر للمحلية كنتاج للمقتضيات التاريخية.

* * *

ولإعادة الإخضاع: وجدنا في شنفهای العشرينات والثلاثينيات، كوزموبوليتانية تجاوز الإقليمية، وفي هونغ كونغ الثمانينيات وما بعدها، كانت كوزموبوليتانية التبعية، مع اتصالها بفكرة المدينة المختفية.

لكن ماذا عن اليوم وغدا؟ لقد شهدت تسعينيات القرن الماضي حدثين يمكن اعتبارهما دليلاً على أن الفضاء الثقافي الذي يفرض التعايش على هاتين المدينتين يتغير مرة أخرى. فالتسعينيات لم تشهد عودة هونغ كونغ إلى الصين كمنطقة إدارية خاصة فحسب، بل أيضاً الاحفاء الاقتصادي والثقافي لهونغ كونغ بعد أكثر من أربعة عقود خلال الحرب الباردة. ولكي نرى إذا كانت شنفهای وهونغ كونغ تشهدان ظهور نوع جديد من الكوزموبوليتانية، سأ تعرض أولاً للفضاء التاريخي المتغير لهاتين المدينتين.

بعد أن أصبحت هونغ كونغ الآن جزءاً من الصين مرة أخرى، هناك كثير من اللفط حول ما إذا كانت شنفهای ستتحل محلها كالمراكز الاقتصادية والمالي الرئيسي بمجرد أن يصبح اليوان الصيني قابلاً تماماً للتحويل. وقد تناول زو كواندي، عمدة هونغ كونغ، في لقاء مع إحدى صحف هونغ كونغ مسألة الإحلال تلك على الوجه التالي: «ينبغي ألا

نخلق من حلول شنفهای محل هونغ كونغ؛ أو أنه بسبب هونغ كونغ لن تصبح شنفهای مركزاً رئيسياً. فالمدينتان تلعبان أدواراً مختلفة ... وفي المستقبل، ستكون علاقتهما كالعلاقة بين قلبي هجوم جيدين في فريق لكرة القدم. سيممرران الكرة، وسيبذل كل منهما أقصى جهد لتسجيل المزيد من الأهداف. لكنهما تلعبان لنفس الفريق - فريق الصين القومي». وفي المقابلة نفسها، سلم بأن هونغ كونغ «أكثر عالمية من شنفهای. إنها مركز مالي لجنوب شرق آسيا. فهي لا تربط الصين بالعالم فقط، بل هي كذلك سوق تجاري لبلدان جنوب شرق آسيا. فشنفهای بالإضافة رابطة بين الأرض الأم وبقية العالم»^(٧).

وصورة زو الوطنية لشنفهای وهو نغ كونغ كقطب هجوم جيدين في الفريق القومي مطمئنة لأنها، كبيان عام، تحذر من أي توترات قد تنشأ بين المدينة، أو الأمة، أو ما يتجاوز الإقليمي أو العالمي. لكن مثل هذه التوترات قائمة بالفعل. وقد أدت في هونغ كونغ، على سبيل المثال، إلى تشويه الفضاء الثقافي والسياسي، والذي يمكن قراءته من الأشكال الثقافية للمدينة، مثل العمارة والسينما الجديدة هناك. وتهدد عودة هونغ كونغ للصين بجعل الاختفاء السابق يعني أن الوضع الانتقالى الذى أقامته لنفسها يجب أن يندمج ويفرق في القومي. وفي شنفهای، وبسبب العلاقة المختلفة للمدينة بالأمة، ليس هناك قضية اختفاء مدينة بل عودة لظهورها، وهي عودة ارتبطت بإعادة إدراج الصين، بعد عقود من الانفلاق، في الاقتصاد العالمي. لكن «عودة ظهور» شنفهای معقدة بقدر تعقد ثقافة اختفاء هونغ كونغ في فضاء من التوترات والصور المشوهة. فشنفهای، على سبيل المثال، مصابة منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي بهوس البناء والتعمية الحضرية، لكن يصاحبها ظل لشيء يبدو محيراً للوهلة الأولى: اهتمام الدولة بمشروعات الحفاظ على التراث preservation. وفي إطار إشكالية التوتر بين المدينة، والأمة، والانتقالى يمكن المقارنة بين «عودة الظهور» في شنفهای و«الاختفاء» في هونغ كونغ، وطرح مسألة الكوزموبوليتانية.

ولنأخذ حالة شنفهای. فقبل أوائل التسعينيات من القرن العشرين، كان اهتمام أهل شنفهای بالمباني التي يسكنون ويعملون فيها قليلاً. وإذا كان قد أُبقي على جزء كبير من شنفهای القديمة، فقد كان ذلك بسبب نقص



الإمكانات، لأن المدينة لم يتوافر لها من الموارد ما يكفي لتبني خطط كبيرة لإعادة البناء الحضري. وفي أواخر التسعينيات، لابد أن زوار المدينة كانوا يلاحظون عادة كيف تغيرت شنغهاي الصغيرة بصريراً عما كانت عليه قبل ١٩٤٩، مع اختفاء جانب كبير من بريقها. لكن بعد زيارة دفع زياوينغ في ١٩٩٢، وفي خلال سنوات قليلة، تحولت منطقة بودونغ بشنغهاي، عند تقاطع نهر هوانغبو من جهة البوند، إلى مانهاتن صغيرة، بعد الخطة التي وضعها دونغ للمدينة: «صورة جديدة في كل عام، والتغير خلال ثلاث سنوات». واليوم، حتى الزوار الأجانب، المشفوفون بالمباني الجديدة، يتعجبون من شنغهاي. فخلال سنوات قليلة قصيرة، شهدت شنغهاي بناء أكثر من ألف ناطحة سحاب، وخط أنفاق، ومعابر سريعة تطوق المدينة، وجسر آخر ونفق يربطان بين هانغبو وبودونغ، وحضرنة بودونغ نفسها، كلها تقوم أمام أعيننا كقططات بطيئة من فيلم سينمائي. وإلى جانب سعار البناء والتنمية هذا - المدعم من بيع الأراضي والمشروعات الرأسمالية المشتركة - تبدي المدينة اهتماماً بالحفظ، وهو ما لم يؤكد عليه دنغ. والحال كذلك، فقد جرى إدراج حوالي ٢٥٠ مبنى ضمن قائمة البلدية، إلى جانب التفكير في إدراج أكثر من ٢٠٠ مبني آخر. وهذا يدفعنا إلى أن نسأل، ما الذي يحدث حقاً؟

ودعني أطرح عليكم هذه المقوله: يحرك الحفاظ في شنغهاي شيء مختلف تماماً عن الإيمان المعاد بـ«التراث الثقافي»، البالغ الغموض، بسبب ماضي المدينة الاستعماري. إن ما يحركه بالأحرى هو توقع أن تافس شنغهاي الجديدة القديمة بما هو أكثر من الحنين للماضي. بتعبير آخر، الحفاظ على التراث هو شيء أكثر تعقيداً من مجرد تذكر الماضي: في شنغهاي، يسمح الماضي للحاضر باللحاق بالمستقبل؛ وعليه، فإن «الذاكرة» نفسها انتقائية ومتصدعة، ويصعب أحياناً التمييز بينها وبين فقدان الذاكرة. كما أن هذه المفارقة في اعتبار الماضي مستقبلاً تلقى ضوءاً خاصاً على تطور شنغهاي الحضري، الذي يتمتع، شأن الحفاظ على التراث، بميزة خاصة: شنغهاي اليوم ليست مجرد مدينة قيد الإنشاء، حيث الجديد والمخلفات في كل مكان - كما هي حال شنزن على سبيل المثال. كما أنها أكثر حذقاً ومراؤغاً تاريخياً: المدينة كماركة، وإعادة تشغيل

الكلاسيكي، لقطة بلقطة، بأخر التقنيات، وطاقم مختلف، وجمهور مشاهدين جدد. إنها ليست «عودة إلى المستقبل» بل «تقدم نحو الماضي». وتضفي قصة الحفاظ الصغرى في شنغهاي البريق، الحقيقي والخادع، على القصة الكبرى للتنمية.

وفي المدن التي تشهد تطوراً سريعاً، فإن الحفاظ، كقاعدة، إما يتم تجاهله أو يقدم له بالكاد الدعم الشفافي. ولنأخذ حالة هونغ كونغ، التي تعد بأكثر من طريقة نموذجاً يحتذى لشنغهاي ولغيرها من المدن الصينية. على أن هونغ كونغ تقدم، بصورة مقارنة، مثلاً صريحاً للعلاقة بين التنمية والحفظ على التراث. وعلى الرغم من وجود بعض المباني المحافظ عليها في هذه المستعمرة البريطانية السابقة. أشهرها برج ساعة محطة سكك حديد هونغ كونغ. كانتون، الذي أصبح الان جزءاً من مجمع مركز هونغ كونغ الثقافي؛ والمبني القديم للمحكمة العليا؛ والسوق الغربي؛ ومنزل جنود العلم، الذي كان ممراً عسكرياً في السابق وأصبح الان متحفاً للشاي - فإن الحفاظ يتم، بشكل عام، بطريقة خاصة، وليس له خطة منتظمة للحفظ عن طريق ضم تلك المباني إلى البلدية مقارنة بشنغهاي. وفوق هذا، يعد الاهتمام بهونغ كونغ وتاريخها، ومن ثم بالحفظ على ترا ثها، ظاهرة حديثة تعود إلى عام ١٩٩٧ وإلى القلق من أن تنتهي هونغ كونغ التي نعرفها بتسليمها. لكن هذا الاهتمام بالحفظ لم يكن أبداً بالقوة التي تحول دون صدور قرارات تنمية متعرجة في سوق اقتصاد ما أطلق عليه لا تدخل للدولة. وقد تحسنت هذه الأوضاع قليلاً منذ أن أصبحت هونغ كونغ منطقة إدارية خاصة. وعلى العكس من هذا، فإن الانحراف الذي أبدته شنغهاي يتمثل في التطور، والحفظ، في الوقت ذاته، على جزء على الأقل من المدينة، لتدلل عن عمد على أن كذب فكرة أن التنمية والمحافظة على التراث لا تتفقان. وهذا يعطينا الحق في أن نسأل: ما الذي يعنيه دور الحفاظ تحديداً في تحول شنغهاي الموعود؟

ولنبدأ بالواضح، فنقول إنه من غير الممكن التقليل من الأهمية الاقتصادية للحفظ على التراث. فاللجوء إلى استمرارية ماضٍ أسطوري - بغض النظر عن غموض هذا الماضي - يعزز من جاذبية المدينة، ويضفي عليها طابعاً تاريخياً، ومن ثم يؤهلها ويجعل أمامها شروط التنافس على

الاستثمارات الأجنبية وتجارة السياحة. فالماضي نوع من رأس المال الرمزي. وفي الوقت ذاته، غالباً ما يصاحب الحفاظ إنعاش وتجديد مناطق متدهورة من المدينة والإسهام في التجديد الحضري. لكن للحفاظ ملحم ثالث غريب على شنفهاي نفسها: تحديداً، الطريقة التي يلعب بها الاقتصاد دوره في التوترات المتأصلة في «سوق الاقتصاد الاشتراكي» للصين. فمنذ أواخر عام ١٩٧٨، أقام هذا الاقتصاد قطاعاً خاصاً في إطار الدولة الاشتراكية: أي أنه سمح للعالمي بالدخول في القومي. وفوق هذا، يتقدّم القطاع الخاص الجديد بشكل ثابت على الدولة في السوق، ليطرح الأسئلة حول مدى دراية الدولة بأوضاع السوق الجديد. وكان ما ورد نجح في تقليص الرأسمالية بإقامة الدولة الاشتراكية، تماماً كما فعلت أوروبا للحد من الآثار الرأسمالية من خلال دولة الرفاه الديموقراطية. لكن تلك كانت رأسمالية عتيقة. فالرأسمالية الجديدة، ورأس المال العالمي، جاهزان للعمل، وقدران دائماً على الإفلات من تدخلات الدولة القومية وجعلها تبدو ثقيلة الخطى^(٨).

وفي هذا السياق، فإن اهتمام الدولة بالحفظ، عبر سياسة للبلديات، يعني الكثير. فالحفظ لا يفيد فقط في تنافسية الدولة؛ بل هو أيضاً طريقة يمكن للدولة بواسطتها دخول السوق العالمي عبر الترويج لماضي المدينة. أي عبر صناعة التراث. إنه تأكيد ضمني على تدخل الدولة في تربية شنفهاي المستقبل وإسهامها فيها. طريقة للوساطة بين حاجة الدولة إلى الشرعية وحاجة القطاع الخاص للربحية. وبالتالي، فإن اهتمام الدولة بالحفظ يعد تأكيداً على أنها لا تزال لاعباً في اللعبة الدولية الجديدة. ومن هنا، تأتي العلاقة المختلفة تماماً بالحفظ في هونغ كونغ وشنفهاي: في الأولى، علاقة خاصة ومتصلة بالقلق من اختفاء المدينة؛ وفي الأخرى، تخطيط دولة، يتصل بإعادة ظهور المدينة في هيئة ما يطلق عليه «مدينة ثقافة».

* * *

ويعني العمل الجماعي لتطوير شنفهاي والحفظ على تراثها ظهور إشكالية جديدة. فلابد أن شيئاً سيحدث إذا لم يسفر الحفاظ عن معنى للتاريخ، بل وعن أن واقعية الحاضر تمحو الفارق بين القديم والجديد - أو

حيث يصبح التاريخ المحلي حركة في لعبة رأس المال العالمي. وربما كان الشيء الوحيد الذي يمكن أن تكون عليه المدن المفترضة هو أن تشبه ما تبدو عليه شنفهایاليوم، مع ضغط القديم والجديد معاً في حاضر غامض. والمدن المدرجة ضمن البوند وفوضى ناطحات السحاب في بودونغ لا تتواجد كثيراً، ويكملا بعضها البعض على جانبي نهر هوانغبو؛ كل من القديم والجديد يسهمان، بمعنى من المعاني، في تمييز شنفهای كمدينة للثقافة في الفضاء العالمي الجديد. وفي فضاء كهذا، يمكن لمسائل التراث أن تصهر في المصالح السياسية والاقتصادية وتحتل بها. ولهذا السبب، تحديداً، لا يمكن رؤية الحفاظ الحضري بمعزل عن غيره من الظواهر الحضورية والاجتماعية. فقد بدأت في الظهور بالفعل الصلات بين ما يbedo للوهلة الأولى منبتَ الصلة بالفضاءات الاجتماعية. على سبيل المثال، بين مشروعات الحفاظ البلدي، مثل المباني المحيطة بحديقة يو يون في «المدينة الصينية» القديمة، التي تحولت الآن إلى نوع من المركز التجاري الأهلي، وبين مشروعات التحديث الثقافي التنموية الأكثر شيوعاً، مثل متحف شنفهای الجديد والمسرح الكبير، وكلاهما في ميدان رمنين الذي شهد التحديث بالفعل. ويمكننا أن نشهد ملامح منطق عولمة عملياتي مماثل في كل منها.

ولنأخذ متحف شنفهای الجديد، والذي افتتح في ١٩٩٦. فهو مصمم على هيئة مركب صيني ضخم من البرونز. والرسالة البصرية واضحة هنا: المدينة وهي تتطلع إلى التحدى، لا تنسى تراثها الصيني. لكن هناك أيضاً شيئاً آخر، ففي قاعات المتحف، نجد الأعمال الفنية النادرة المشهورة بطريقة عرضها البدعة: أعمال البرونز القديمة، ولوحات سونغ ويوان. لكن ما يلفت الانتباه كذلك هو نظافة المتحف الباهرة، وهي سمة عامة لشنفهای. وهناك عمال يداومون على تلميع الأجزاء المعدنية في الدرابزين ورخام الأرضية. حتى دورات المياه تشع بالنظافة. وكلما زادت قدارة الشوارع المحيطة بالمتحف زادت نظافته. وفجأة تدرك أن المتحف لا يعتبر جزءاً من الفضاء المحلي، بل من شبكة ثقافية عالية حقيقة. ومتحف شنفهای ليس حيث يعرض أعماله في شنفهای فحسب؛ فهو أيضاً حيث تخفي شنفهای في متحفها، بصورتها المنظفة وأملها في أن ينظر العالم إليها.



تفكيك أوصاف كوزموبوليتياني: شنفهاري وهونغ كونغ

لكن «العولمة» لا تخلو من شذوذ وتناقضات. فمن الممكن، على سبيل المثال، أن نلمس التوترات الناجمة عن الفضاء الاجتماعي الجديد لشنفهاري من خلال مثال ثانوي وإن كان أعراضياً: آداب استخدام الهاتف النقال. فهذه الهواتف، بالنسبة إلى المستثمرين محدثي الشراء، أدوات تؤدي وظيفة بقدر ما هي رموز لثقافة العولمة. كما أن هذه الطبقة، إلى جانب الزوار الأجانب، يمكنها دعم المطاعم الفاخرة التي عادت إلى الظهور في شنفهاري. وأغلبها سعراً قاعدة الكونتننتال بفندق غاردن، والتي بلغت بها الأناقة حد مطالبة زوارها بغلق هواتفهم النقالة إذا أرادوا تناول غدائهم. وما يbedo سياسة مرغوبة، من جانب البعض، يراه آخرون حدثاً مؤسفاً. فبالنسبة إلى هؤلاء المستثمرين، فإن تناول الغداء في فندق غاردن واستخدام الهاتف النقالة يحدثان معاً. فلا إدراك لأن هذه المعدات الإلكترونية يمكن أن تسبب الضيق للشخص أو للآخرين في مواقف اجتماعية معينة. ونحن هنا أمام مثال لللاتصالية دون موضوع انتقالي متراسل. وهذه الأنواع الجديدة من الارتباك الاجتماعي قد تكون مهمة من حيث كونها أعراضاً لكيف يتحتم على الطبيعة المت sarعة للحياة الاجتماعية والثقافية أن تسفر عن نماذج متعددة، ومتضاربة أحياناً، تربك الشخص ويحتاج إلى التفاوض بشأنها.

والحقيقة أن الحياة، منذ العصر الحديث، تشهد التغير والاضطراب على الدوام. فالكوزموبوليتيانية تعتبر قدرة لتحرير الذات، والتصرف بصورة حسنة، في ظل أوضاع ثقافية صعبة، بسبب تلاعب المنظورات المتعددة. حتى عندما فرضت علينا هذه المنظورات أو تبنيتها دون مبالغة. والسؤال هو: هل أنواع التغيرات التي تشهدها المدن الآسيوية وكل مكان اليوم تفرض علينا أوضاعاً لا نستطيع التصرف فيها بصورة جيدة، لأن هذه المتغيرات تهدد بتدمير فضاء المدن كما نعرفها وتقيم مدننا لا نعرفها؟ من هذا المنظور، فإن المثال البالغ البساطة لاستخدام الهاتف النقالة في مواقف «غير مناسبة» يكتسب الآن وزناً أكبر. فاستخدامها الذي لا يعرف التمييز في الحالة الراهنة ليس دليلاً على الريفية أو قلة تقدير للآخرين، ولا هي حتى



انتهاك لحدود الآداب الاجتماعية. إنها، بالأحرى، ارتباك حقيقي بشأن تحديد الحدود، الذي يجعل من كل من «الانتهاك» و«حسن التصرف» إشكالية.

* * *

وإذا كانت سرعة التغيرات تخلق فضاءات لا نفهمها، فيجب أن تكون هناك استراتيجية لإبطاء الأشياء. الحفاظ على مفهوم يكاد ينمحى للمدن، واحترام الآخر وسط الفوضى. وهذا ما كانت تتطلع إليه الكوزموبوليتانيات القديمة. لكنني أعتقد أن مجال المناورة أمام مثل تلك الاستراتيجية المحافظة محدود. ومن أكثر الأشياء المثيرة للاهتمام، التي يمكن أن نتعلمها من مثال المحافظة الحضرية في شنغهاي اليوم هو كيف تشربت، هي أيضا، بروح العولمة. فـ«الحفظ» وـ«التراث» لا يعلمان ككواكب للتنمية؛ إنهما أجندتا تنموية لاحقة، بطريقة غريبة بعض الشيء. وتظل مشكلة الكوزموبوليتانية اليوم هي كيف نتعامل مع الفضاء الانتقالي المترتب على رأس المال العالمي.

[...]

ومن الواضح أن الكوزموبوليتانية لا يمكن أن تكون هكذا ببساطة، مسألة حسن تصرف أو حتى التحلی بالغيرية. فالغيرية تفقد براءتها نتيجة التجربة الاستعمارية. وحتى إذا كان الإقرار بمركزية عرقية قاسية يشكل بدليلاً أقل جاذبية، فإن مناهضة الكوزموبوليتانية تبعث على مزيد من التطرف، بسبب وجودها في وضع جديد ومدان للمعلومات والسرعة. فالمعلومات لا تبدد التعصب الأعمى فحسب، بل هي تنشره كذلك. هل يمكن أن تكون هناك كوزموبوليتانية لعصر العولمة، وكيف ستكون؟

يجب أن نبحث عن الإجابة في تحليل طبيعة المدن الآن، خاصة تحليل علاقتها بالانتقالي أكثر من علاقتها بالقومي. وكما قال مصمم الأزياء يوغى ياماوموتو في فيلم ويم وندر، مفكرة عن المدن والملابس (١٩٨٩)، فـ«أنا أحب كل المدن الكبيرة. إنني أشعر، أكثر من أي ياباني، بأنني من طوكيو ... وطوكيو لا جنسية لها». فالدولة القومية الكبيرة مثل الاتحاد السوفييتي سابقاً تفتتت، لكن هذا ليس بسبب إرهادات نوع من الدولة عابرية القومية، فالدول - الأمم لا توجد إلا في فضاء عابر للقومية أو

تفكيك أوصاف كوزموبوليتياني: شنفهاي وهونغ كونغ

عالٍي. والمدن هي موقع أو عقد لهذا الفضاء العابر للقومية، الذي لا يوجد في شكل من أشكال البعد التجريدي وإنما في موقع شديدة التحديد وفي مواضع المشكلات في المدينة. إنها موجودة، على سبيل المثال، في التفاصيل الإشكالية للتراث والحفاظ عليه في شنفهاياليوم، في اللاأماكن التي أشار إليها أونغي، أو في الأنواع الجديدة من الارتباك الاجتماعي الناجم عن التغير السريع للنماذج الثقافية. وقيام كوزموبوليتيانة لعصر العولمة يعتمد على قدرتنا على الإمساك بفضاء مدينة عالمية، محدد دائماً حتى في مراوغته. ولا يتضمن هذا تخيل دولة عابرة للقومية بمقدار ما يعني إعادة تخيلنا للمدينة.

* * *

(*) "Cosmopolitan De-descriptions: Shanghai and Hong Kong" from Ackbar Abbas (2000). "Cosmopolitan De-descriptions: Shanghai and Hong Kong". **Public Culture** 12(3), pp. 772-6, 777-83, 785-6. © 2000 by Duke University Press. All rights reserved. Used by permission of the publisher.

ملاحظات

- 1 Marc Augé, *A Sense for the Other*, trans. Amy Jacobs (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1998), 106.
- 2 All quotations are from paragraphs 107 and 109 of Ludwig Wittgenstein, *Philosophical Investigations*, trans. G. E. M. Anscombe (Oxford: Basil Blackwell, 1974), 46–7.
- 3 See Gilles Deleuze, *Cinema*, 2 vols., trans. Hugh Tomlinson and Barbara Habberjam (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1986–9).
- 4 J. G. Ballard, *Empire of the Sun* (London: Grafton Books, 1985), 17.
- 5 Leo Ou-fan Lee, “Shanghai Modern: Reflections on Urban Culture in China in the 1930s,” *Public Culture* 11 (1999), 104.
- 6 See Abbas, “The Erotics of Disappointment,” in *Wong Kar-wai*, ed. Jean-Marc Lalanne, David Martinez, Ackbar Abbas, and Jimmy Ngai (Paris: Editions Dis Voir, 1997), 39–81.
- 7 Xu Kuangdi, interview by Matthew Miller and Foo Choy Peng, *South China Morning Post* (Hong Kong), China Business Review section, 9 July 1998, 8.
- 8 On these issues, see Ulrich Beck, *What Is Globalization?* (Cambridge: Polity Press, 2000).



**الجزء الخامس
المشروعات الابداعية**

www.alkottob.com

مدخل

المشروعات الإبداعية

ستوارت كنفهام

يترتب على مدى طموح ومقدار فهم طبيعة الصناعات الإبداعية اختلاف في طبيعة المشروعات الإبداعية. فإذا كانت فرق روك الجراج وأكشاك نهاية الأسبوع للمنتجات الحرفية تنشر من خلال بعض أكبر مصادر «المحتوى» المتعددة الجنسيات على مستوى العالم - أول تايم وارنر، ونيوز ليمنتد، وبرلتزمان، وفيفندي، وغيرها - تناسب تماماً متطلبات «المشروع الإبداعي»، فإن أي فحوص لطرق نشاطها يجب أن تكون قطنة بالضرورة، وتحتاج في الوقت ذاته إلى تحديد التصنيفات والأنماط على مستوى القطاع.

ومدخل هذا القسم لتناول المجال لن يكون أساساً من خلال الدراسات التنظيمية للأنماط المختلفة للمشروعات (يمكن الرجوع إليها في Hesmondhalgh الفصل ٥؛ والجزء الرابع من هذا الكتاب). إنه معنى، بدلاً من

«يجب أن يتزايد اهتمامنا بالنظر إلى المشروعات الإبداعية كمعلم للصناعات الناشئة التي تقوم على القيمة المضافة العالية والمعرفة»

ستوارت كنفهام

هذا، بكيف يمكن النظر إلى المشروع الإبداعي من منظور سياسة وتنمية الصناعة. ويستوجب المنهج الوصفي والتحليلي تقسيم سياسة وتنمية الصناعة إلى «ثقافة»، و«خدمات»، و«معارف». وقد بدأت هذه المناهج تعمل كأساس منطقي لدعم الدولة للصناعات الإبداعية، وكذلك لفهم القطاع طبيعته ودوره.

لقد أفادت المشروعات الإبداعية من «أوج» الصناعات والسياسة الثقافية في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، ك مجال للتوسيع الثقافي. لكن هذه اللحظة تشهد التغير بفعل الآثار المركبة لـ «الثلاثة الكبار» - التقارب، والعلمة، والرقمية - التي تدعم نموذجاً للتنمية الصناعية والتوزيع العالمي. وهذا النموذج، على رغم مخاطره، له مزايا تمكّنه من إدماج الصناعات الإبداعية في الصناعات السائدة كلاعبين اقتصاديين وإمكان تجديد شباب نماذج مهمّة حتى الآن لإنتاج المحتوى.

لكن التطورات الجديدة المحيطة بالاقتصاد القائم على المعرفة تشير إلى القيود على تكوين ثروة ذات عوائد كافية وتحرير الاستراتيجيات التي لا تعمل إلا على مستوى ميكرو - اقتصادي؛ واستراتيجيات صناعات الخدمات الكلاسيكية. وبعد إقرارها بأن مثل تلك الاستراتيجيات لا تؤمن صناعات ابتكارية، تقوم على المعرفة، تقبل الحكومات الآن بتدخل الدولة مجدداً لوضع سياسة للصناعة في القرن الواحد والعشرين. وقد بدأ النظر إلى المشروعات الإبداعية، ونظرتها إلى نفسها، في ضوء هذه الأطر الجديدة للصناعات القائمة على الابتكار والمعرفة، والتي ربما كانت الأكثر ملائمة لدفع الاستدامة وتهيئة الأوضاع للصناعات الإبداعية لتحقيق غالياتها في المستقبل.

من هنا، فإن هذا القسم يتضمن شرحاً وصفياً للطبيعة المتاقضة للمشروعات الإبداعية، سعياً إلى وضع تصنيف لأنشطتها، وكذلك قاعدة معيارية لأطر واستراتيجيات السياسة المستخدمة، أو الممكن اللجوء إليها، لتقديم ونمو المشروعات الإبداعية.

ويحدد الجدول ١ بعض الملامح الأساسية لهذه الطرق لفهم المشروع الإبداعي.



الجدول ١: سمات الصناعات الإبداعية

الثقافة	الخدمات	المعرفة
صناعات ميكرو وصغريرة ومتوسطة	شركات متعددة إلى كبيرة توزيع/تجميع مشروعات ناضجة/	صغريرة وكبيرة ابتكار قطاع ناشئ/حديث، لكن كان سريع النمو إبداع مكثف وتجمعات كبيرة
ترسيخ الثقافي، غير الرسمي غالباً الإبداع في الأطراف: نموذج الأمة /لأسطول محددة ثقافياً	قطاعات صناعة إبداع منظم	محددة ثقافياً وشاملة إبداعياً نموذج لصناعات الخدمات (تشمل الاتصالات الإلكترونية، والصحة، والتعليم، والخدمات الحكومية، وغيرها)
صناعات ثقافية وإبداعية شكيلة كبيرة من المحتوى، لكن ثقافية عموماً من حيث الهدف وأسوق محددة ثقافياً السياسات الثقافية	مشروعات كبيرة وراسخة للمحتوى والخدمات	محتوى وتطبيقات رقمية صناعات ابتكار وأبحاث وتطوير

الثقافة: ليست مجرد مشروعات، أم ليست مشروعات وحسب؟

لقد لخصت المقدمة العامة التاريخ الطويل للانتقال من الفنون والثقافة إلى الصناعات الإبداعية. وعلى رغم نزوع المعلقين نحو الاستمرار في تناول الكثير من هذه التعبيرات باعتبارها تبادلية، أو تناول اختلاف المصطلحات باعتباره سطحيًا، من أحد منظورات المشروع، فإن من المخل التفريق بينها.



لقد كان لدينا، لبعض الوقت، سياسات للفنون، والإعلام، والإعلام الجديد. وهناك أيضاً العديد من المصطلحات: الصناعات الثقافية، وصناعات المحتوى، وصناعات حقوق النشر، وصناعات الترفيه، والكثير من هذا الخليط من الاصطلاحات. فلماذا كان تعبير «الصناعات الإبداعية» مفيداً؟ لأنه:

- يدمج القيمة الاقتصادية للفنون والإعلام في التيار السائد. وهو يفعل هذا عبر الإقرار بأن الإبداع مدخل حاسم في القطاعات المستحدثة في الاقتصاد - الذي يعرف بـ«الاقتصاد الجديد».
- يخلق تقارباً مؤقتاً بين قطاعات لا يرتبط بعضها ببعض عادة.
- يحول قطاعات الصناعات الإبداعية - الفنون البصرية والأدائية الراسخة، والرقص، والمسرح، وغيرها؛ والإعلام الراسخ والمتمثل في السينما، والتلفزيون، والإذاعة، والموسيقى، وغيرها؛ والإعلام الجديد، ويشمل البرمجيات، والألعاب، والتجارة الإلكترونية والمحتوى الإلكتروني - من قطاعات غير تجارية صرفة إلى قطاعات تجارية، متقدمة تقنياً. ويشهد خطى التقدم تواصل هذه التحركات، من المحدد ثقافياً باعتباره غير تجاري إلى المحتوى المعلوم والمتجّر، حيث الإبداعي الشامل، وليس المحدد ثقافياً.

وهذا التواصل أقل تماسكاً من التعاريفات المحكمة للفنون، والإعلام، والصناعات الثقافية، لكنه أكثر ديناميكية، وطموحاً، واتساقاً مع متطلبات السياسة. وأحد أسباب القبول الواسع بفكرة الصناعات الإبداعية هو ارتباطها باثنين من المجمعات الأساسية للسياسة المعاصرة:

- الإنتاج في الاقتصاد الجديد: قطاعات تكنولوجيا معلومات واتصالات ICT وأبحاث وتطوير عالية النمو.
 - الاستهلاك في الاقتصاد الجديد: اقتصاد «تجريبية» مع هوية ثقافية وتقويض اجتماعي.
- وقد نُحت تعبير «الصناعات الثقافية» ليشمل القطاعات التجارية من الصناعة - بالأساس، السينما والإذاعة والإعلان والنشر، والموسيقى - التي تنشر الثقافة الشعبية على السكان المحليين. وقد أدى هذا إلى بلوغ سياسة الصناعات الثقافية أوج ذروتها في الثمانينيات والتسعينيات

من القرن الماضي، مع توسيع مجال الثقافة. وهو لا يزال يتسع في بعض القطاعات، لكنه لا يفعل هذا بقدر ما تفعل الدولارات العامة، ولهذا التوسيع عناصره التي تسير - وهو أمر معقول تماماً - مع الغاية الاجتماعية لفضاء السياسة، بتأكيدها على دور الثقافة في تمية المجتمع.

هذا، في وقت تتضاءل فيه أسس السياسة الثقافية. إنها سمات الدولة. الأمة في زمن العولمة وسطوة منظمة التجارة العالمية. فقومية الثقافة لم تعد تهيمن اجتماعياً أو ثقافياً. ولم تعد أسس سياسة الدفاع عن الثقافة القومية مؤثرة في تقارب فضاء الإعلام الجديد. ويوضح ماريون جاكا (٢٠٠٠) أن المحتوى العريض الموجة broadband يحتاج إلى استراتيجيات تنمية صناعية لا إلى استراتيجيات ثقافية، لأن المحتوى العريض الموجة ليس من نوع المحتوى السامي الغاية الذي اعتاد اجتذاب الدعم التنظيمي والمالي. وصغر حجم صناعات المحتوى والضالة النسبية، من الناحية الاقتصادية، للفنون بذاتها داخله، يؤكّد الحاجة إلى الشفافية في التوجه الاستراتيجي للسياسة الثقافية. وقدر جون هوكينز (٢٠٠١) إجمالي «الاقتصاد الإبداعي» في ١٩٩٩ بـ ٢٠٢ تريليون دولار أمريكي، تساهم الفنون فيها بنسبة ٢٪ (على الرغم من أنه يورد مشروعات البحث والتطوير العلمية ضمن الأنشطة «الإبداعية»، ويهمش من ثم الفنون). ولربما كان الأهم والمفارق هو أن سياسة الصناعات الثقافية كانت «ضحية لنجاحها»؛ فقد أخذت مقولات الصناعة الثقافية على محمل الجد، وأدت غالباً إلى اضطلاع إدارات للصناعة والتطوير والابتكار الاقتصادي أكثر قوّة بها (انظر O'Regan 2001; Cunningham 2002).

وبعد شرح قضية تحول الفنون، والإعلام، والصناعات الثقافية إلى فكرة الصناعات الإبداعية، يجب أن نعلم أيضاً أن تلك «صناعات» غير عادية. وتوضح جماعة نظرة مقربة إلى الصناعات الإبداعية بالملكة المتحدة، وهي

جماعة تهتم بالجوانب المهنية، طبيعتها الفريدة على النحو التالي:

في الوقت الذي ترحب فيه الجماعة بالاعتراف بالمساهمة الاقتصادية القوية للصناعات الإبداعية في تكوين الثروة والتوظيف، يجب أن تؤكد بشدة أن هذا القطاع يختلف كل الاختلاف عن الصناعات التقليدية. فهي تتصل بالقيم، والعلامات

والرموز؛ إنها متعددة المهارات ومرنة؛ وتنتقل بين البيئات وتقدم أشكالاً هجينة؛ وهي متعددة القوميات وتزدهر على هامش النشاط الاقتصادي؛ وتصارع لتحقيق المال والمعنى. والتحدي الذي تواجهه الصناعات الإبداعية هو الشكل الجديد من الفهم الاقتصادي - فالمسألة ليست «منافسة» الصناعات السائدة الجادة بقدر ما هي وضع الهياكل التي تسير عليها هذه الصناعات.

<http://www.mmu.ac.uk/h-ss/mipc/foci/mission.htm>

الجدول ٢ : مقارنة بين الصناعات الثقافية والصناعات الإبداعية

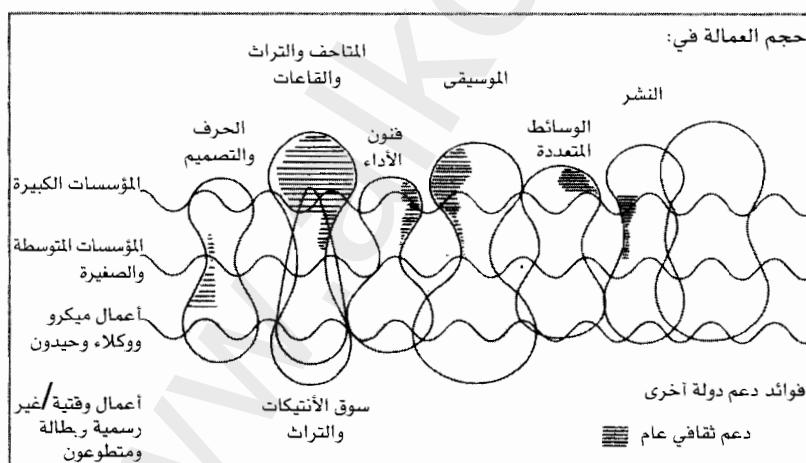
الصناعات الإبداعية	الصناعات الثقافية
عالية - محلية	دولة - قومية
رقمية	تاظرية
اقتصاديات «الاقتصاد الجديد»	اقتصاديات نيوكلاسية تطبق على الفنون
رابطة من عدد كبير من المشروعات	إعادة توصيف صناعات كبيرة رائجة
المتوسطة والصغريرة	ومستقرة باعتبارها «ثقافية»
قطاعات ومدخلات ناشئة في اقتصاد	قطاعات راسخة
أوسع للخدمات	

- وفي دراسته الموسعة لاقتصاديات الصناعات الإبداعية، يحدد ريتشارد كيفر (٢٠٠٠: ص ١ - ١٠) سبع سمات مميزة لهذه الصناعات:
- التشكك الكبير في الطلب المتوقع على الإنتاج الإبداعي، لأن المنتجات الإبداعية «سلع تجريبية»، تعوز المشترى فيها المعلومات قبل الاستهلاك، ويتحقق الإشباع من الذاتي والضمني إلى حد كبير.
 - طرق استهلام المنتجين الإبداعيين لأشكال غير اقتصادية للإشباع من عملهم ونشاطهم الإبداعي، تعتمد، في الوقت ذاته، على أداء أنشطة أكثر «رتابة» (مثل المحاسبة الأساسية والتسويق)، لإتاحة تلك الأنشطة اقتصادياً.



المشروعات الإبداعية

- الطبيعة الجماعية أحياناً للإنتاج الإبداعي، وال الحاجة إلى توفير فرق إبداعية تتمتع بمهارات متنوعة والمحافظة عليها، والتي غالباً ما تتعارض رؤيتها و تطلعاتها بالنسبة إلى المنتج النهائي.
- التنوع شبه المطلق للإنتاج الإبداعي، سواء في إطار أشكال خاصة (أجهزة الفيديو في محلات تأجيرها، على سبيل المثال)، أو بين الأشكال نفسها.
- المهارات المختلفة رأسياً، أو ما يطلق عليه كيفرز ظاهرة «القائمة أ» و«القائمة ب»، وطرق المنتجين أو غيرهم من مجتمع المحتوى في تصنيف وتقييم المستخدمين الإبداعيين.
- الحاجة إلى التسويق بين أنشطة إبداعية متنوعة في مدى زمني قصير نسبياً ومحدد غالباً.
- تحملُّ الكثير من المنتجات الإبداعية، وقدرة منتجيها علىمواصلة استخلاص الإيجار الاقتصادي (مدفوعات حقوق النشر على سبيل المثال) بعد وقت طويل من الإنتاج.



الشكل (١): مخطط «الساعة الرملية» لاقتصاديات الثقافة

(المصدر: Hackett et al. 2000)



وهذا يدفع باتجاه أشكال تنظيمية غير معتادة وشكل فيروسي للنمو والنشاط، يصعب على إحصاءات واستراتيجيات العصر الصناعي تبيّنه والتباوّب معه. وتشير دراسة عن شكل واتجاهات قطاع الأعمال الأوروبي في هذا القطاع إلى المستويات العالية لحيوية التوظيف، بغض النظر عن كبار المديرين والتنفيذيين، وتركيز السلطة بيد عدد قليل من الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات على مستوى التوزيع والتجمّع في نهاية سلسلة القيمة، و«أثر الساعة الرملية» (انظر الشكل ١) في توزيع المستخدمين، مع معدل توظيف أضعف كثيراً في المشروعات المتوسطة الحجم، مقارنة بالمعتاد في قطاعات الصناعة بشكل عام، والتي تأخذ الشكل الهرمي بدلاً من شكل ساعة الرمل (Hackett et al. 2000). ويتمثل الفرق بين القطاع الثقافي وغيره من قطاعات الصناعة في الدعم العام الضخم لعدد من المنظمات الأكبر، وصعوبة أو غياب النزوع نحو تتميمية المشروعات الصغيرة الحجم لتصبح مشروعات متوسطة الحجم» (ص ١٠).

أهمية المستثمرين الثقافيين: شارلز ليدبىتر وكيت أوكلى

يعد شارلز ليدبىتر وكيت أوكلى من المحللين والمستشارين المؤثرين في مجال الإبداع والاقتصاد الجديد في بريطانيا بليبر. وكان المستقلون: المستثمرون الإبداعيون الجدد في بريطانيا رصدوا مبكراً لما كان وقتها في حيز المفهوم. ويشير هذا التقرير الصغير، الذي أنجز بتمويل مشترك من الصناعة والحكومة، إلى «وسط مفقود» في وضع السياسة على المستويين القومي والمحلّي فيما يتصل بمشروعات ومستثمري الصناعات الإبداعية: كيف تعمل، من أين تأتي، احتياجاتها الخاصة، كيف يجب على الحكومة أن تتفاعل معها على كل المستويات. كما يشير هذا «الوسط المفقود» إلى التغيير الثقافي المطلوب بين الكثيرين في القطاع الإبداعي. والتحدي الذي تواجهه الإبداعيات الناشئة هو الإمساك بالفرصة والتأهب للاقتصاد الجديد، وتبني منهج أكثر تركيزاً على الجوانب الإدارية والاستثمارية للإنتاج الإبداعي.

ويعرض التقرير، الذي صدر في العام ١٩٩٩ والذى يبحث عمل قوة طوارئ الصناعات الإبداعية DCMS. لما فعله غراهام (١٩٨٧) سابقاً بالنسبة إلى الصناعات الإبداعية . وضعها على جدول الأعمال مع خليط حاذق من النظرية الجديدة والإمبريقيات والعقلية التخطيطية. ويفض ليدبىتر وأوكلى «وسطاً بين ما تدعوه أنجيلا مكروبي «قيادة الهاتف» (انظر الجزء السادس) وبين النقد . الصوت بناءً لكنه على وعي بتطاير وهشاشة المشروع الإبداعي الصغير.

كيف نأخذ بعض التغيرات التي فرضت على الاقتصاد والمؤسسات العامة خلال فترة الحكم الطويلة لباتشر (و«ثقافة المشروع» التي تبنتها) وجعل منها غاليات أكثر شمولاً وديمقراطية اجتماعية؟ لقد كان لهذا أهمية خاصة بالنسبة إلى سياسات تدبير الموارد لمحطات البث العامة مثل بي بي سي وأي تي في، والقناة الرابعة. وكيف يمكن التعامل مع هيمنة لندن . إحدى القضايا المترسخة في الحياة الثقافية في المملكة المتحدة . بتبني منظور إقليمي استراتيجي يستلهم ما تقدمه الجغرافيا الاقتصادية والثقافية (التي تواصل فرض نفوذها القوي على مجال الصناعات الإبداعية)؟ كيف نبين طريقة عمل نموذج التجمع الأمومي flotilla mothership للربط بين مشروعات صغيرة ومتوسطة مبعثرة تماماً بين الصناعات الإلكترونية الكبيرة وغيرها؟

ويتناول المستقلون الكثير من الموضوعات الرئيسية في الجدل اللاحق بشأن الصناعة الإبداعية: الإقليمية الاستراتيجية، من منظور الجغرافيا الثقافية ومبادئ التجمع؛ منهج اقتصادي مزدوج ودقيق، يربط غير التجاري بالتجاري؛ مركزية دور المدير الإبداعي ومنهج المشروع الصغير؛ الوعي بالاستهلاك الذي يحرك الصناعات الإبداعية بقدر الاهتمام بالإنتاج.

الخدمات الثقافية و«تنقيف» الخدمات

يشير هوكينز إلى أن «من أكبر جوانب قوة العمل الإبداعي بحق أنه يمكن أن يكون صغير الحجم وغير ربحي (إذ لا يمكن إنشاء مشروع صغير وغير ربحي للصلب). لكن لا ينفي الركون إلى الاعتقاد أن الصناعات الإبداعية هي بالأساس صغيرة وغير ربحية» (2: 2001) وانظر الجزء Howkins، 2001). وهذا يقودنا إلى أن نهتم بصناعات الخدمات الكبيرة، التي تضم صناعات إبداعية كبيرة مثل النشر، والإذاعة، والألعاب، وشركات الموسيقى. لكن صناعات الخدمات الأوسع، مثل الصحة، والاتصالات اللاسلكية، والتمويل، والتعليم، والخدمات الحكومية تحتاج أيضاً إلى المزيد من الإبداع عبر زيادة المدخلات الوسيطة، وهو يعني هنا إتاحة المزيد من فرص النمو أمام المشروعات الإبداعية. ومثلاً كانت الحكمة تقضي على مدى عقدin أن يصبح المجتمع والاقتصاد أكثر كثافة معلوماتية من خلال تبني وترسيخ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يزداد الآن الاتجاه نحو مشروعات «تنقيف الإبداع» وضوحاً. وهذا ما يطلق عليه لاش وأوري (١٩٩٤) «تنقيف الحياة اليومية»، والذي يدعو فنتوريللي إلى «نقل الثقافة إلى مركز السياسة العامة الدولية» (انظر الجزء السادس).

ولا غرابة في أن يكون هذا حيث تتوافر فرص النمو، وحيث تعرض بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قطاعات خدمات أكبر بما لا يقاس من اقتصاداتها (يشكل قطاع الخدمات ما بين ٧٠٪ - ٦٠٪ من إجمالي قطاع الأعمال؛ وإجمالي القيمة المضافة؛ والتوظيف في كل اقتصادات المنظمة)، ونمو الحجم النسبي عموماً بصورة منتظمة على مدى عقود.

ويمكنا أن نبدأ برؤية الطريقة التي يجب أن يعمل بها مفهوم المشروع الإبداعي لـ«الخدمات»، عبر اعتبار التلفزيون، وهو صناعة إبداعية كبرى، أيضاً صناعة خدمات أساسية. فكثير من الحديث عن التقارب يضفي عليه الأهمية، لكن كمزريع لم يعرف بعد من التلفزيون الرقمي والموجة العريضة، سيقدر له أن يكون القاطرة الأساسية. إن لم تكون الوحيدة. لتوصيل أو حمل الخدمات. ومن الخدمات اليومية التي يمكن لأنواع التلفزيون التفاعلي والموجة العريضة توزيعها: التعليم، والأعمال المصرافية، وإدارة أمور المنزل، والبريد الإلكتروني، والخدمات الطبية.



لكن سيكون على التلفزيون أن يتحلى بروح التقارب حتى يصبح صناعة خدمات أساسية. فعلى مدى معظم فترات تاريخه، كان تناول محتوى الإعلام والأوضاع التي يُنتج وينتشر في ظلها، يجري كموضوع من موضوعات السياسة الثقافية والاجتماعية في إطار السياسة الأوسع لبناء الأمة. وهي لا تعامل «كمجرد عمل آخر»، لكنها تحمل محتوى مهما للمواطنة، وقاعدة معلومات لا غنى عنها لأي ديموقراطية فعالة، وقطارات أساسية للتعبير الثقافي على مستوى الأمة.

وبالنسبة إلى سياسة صناعات الخدمات والنماذج التنظيمية الناشئة، والتي يطلق عليها أيضاً المنفعة العامة «الجديدة»، يمكن اعتبار محتوى الإعلام استثناء («ليس مجرد عمل آخر») لكن جزءاً أساسياً، بل ويومياً، من النسيج الاجتماعي. وهو يعتبر أكثر ارتباطاً بالاتصالات اللاسلكية والتجارة الإلكترونية والخدمات التمويلية والبنكية والتعليم من الأشكال التقليدية المرتبطة بالتلفزيون مثل السينما وفنون الأداء والأدب والوسائل المتعددة.

وفي كتابه استخدامات التلفزيون (١٩٩٩)، يقدم جون هارتلي دعماً نظرياً معتقداً لنموذج صناعات الخدمات هذا في المحتوى الإعلامي. والإعلام، عند هارتلي، ليس إلا تلفزيوناً له دوره التعليمي «ال دائم» و«العام»، لا المحدد والشكلي، في السلوكيات والتوجهات والفرضيات الالزامية لمشاركة المواطنين في المجتمعات (١٩٩٩: ١٤٠). و«الإعلام الشعبي المعاصر كمرشد للاختيار، أو للاتجاه الذي ينبغي بالاختيارات، إنما يعزز من ادعاء هارتلي التحالفي حول دور الإعلام في تشجيع مواطنة «اصنعوا بنفسك» DIY.

إن للنموذج مخاطره. فهو، كما يتضح من قلق تحالف التنوع الثقافي من منظمة التجارة العالمية، يخضع كل أنظمة التلفزيون المنظور معياري عولى، وهو ما يضعف محددات القضية الثقافية للتنظيم الوطني والدعم المالي. وتبنيه الواسع يشهد على انتصار ما ينبغي أن نطلق عليه نموذج التنظيمي الأميركي، حيث المنافسة هي الرافعة الرئيسية للخطبة وحامية المستهلك، بدلاً من أن تكون التنمية الثقافية هي القاسم المشترك. وتطبيق هذا النموذج في مجال من المجالات ليس وصفة دولية تسري على كل مشكلات تنظيم الصناعة، حيث تعوز معظم البلاد، المتوسطة المستوى والأصغر، المعرفة.

لكن هناك أيضا مزايا محتملة. فحتى اليوم أمكن توسيع البرمجة الهامشية في نموذج صناعات الخدمات. ويجب اعتبار البرمجيات التي تنتج إقليميا وتخدم مصالح إقليمية أساسية لضمان توافر الاتصال الهاتفي أمام الجميع، بغض النظر عن الموقع. وهناك حاجة ملحة إلى برمجة خاصة لديموغرافيات مثل التعليم حر وإجباري للشباب والأطفال. وتشير التحركات في العديد من المناطق، ومن بينها الجماعة الأوروبية وكندا، إلى إعطاء وزن أكبر للتعليم الترفيهي والإقليمي للشباب والأطفال، وإلى تغيير أولويات تنظيم المحتوى لتشمل هذا إلى جانب التأكيد على الدراما والتوثيق الاجتماعي (انظر Goldsmith et al. 2002). وبينما يتولى الآخرين تطوير جوهر موضوعات ثقافية، كاستمرار التأكيد على الجودة والابتكار والتعبير الثقافي، فإن الأولى تضمن اهتماما أكبر بنموذج صناعات الخدمات لتنظيم محتوى الإعلام حسب إسهامه في التوعي، والتمثيل الديمقراطي، وتحقيق العدالة.

وماذا عن صناعات الخدمات «الكليفة الإبداعية»؟ ولأنأخذ التصميم، على سبيل المثال، وهو من أهم الصناعات الإبداعية تنوعاً وдинاميكية. ففي العام ١٩٩٩، بلغ حجمه في الإنتاج العالمي ١٤٠ مليار دولار أمريكي، حسبما يشير جون هوكينز (٢٠٠١: ٩٦)، حصلت الولايات المتحدة واليابان وألمانيا على ٦٠٪ منها. وكان هناك نمو كبير - بلغ معدل النمو السنوي في مجال التصميم فيما بين ١٩٩٥ - ٢٠٠٠، ٢١٪. كما يعد التصميم مدخلًا أساسيا في معظم المنتجات وخدمات الاقتصاد الجديد؛ إنه إحدى الأدوات الأساسية المخولة للإبداع في اقتصاد الخدمات.

ويوضح تقرير التافيسية العالمية (٢٠٠١ - ٢٠٠٢) للمنتدى الاقتصادي العالمي وجود ارتباط واضح بين كثافة التصميم في أنشطة المشروع وتطور المنتج، والتآفيس الاقتصادي العريض. ويتحقق هذا على مستوى القمة بمحلاحة أن البلاد المصنفة ضمن الأكثر تافيسية قد طور كل منها أنواعاً من الإنتاج رائدة عالمياً(الجدول ٣).

ويشير بحث لبرais هاوس كوبرز إلى أن «أعلى المشروعات أداء ترى في التصميم أصلاً استراتيجية، بينما تتراجع أهميته في المشروعات الأقل نجاحاً» (ورد في 25: Design Taskforce 2003). ومن أهم القضايا التي يثيرها التصميم أمام مشروعات الخدمات المعاصرة هي أن ما يحركه ليس

الطلب بل الإمداد. ويشير ايفان ثورتي (٢٠٠٣)، رئيس مشروع «لوك سمارت» لخدمات الانترنت، إلى أن التركيز على الإنتاج وحده هو ميراث من مواريث الاقتصاد السليعى، ومن شأن بيئة تنافسية حقيقية، تركز بالأساس على التصدير، أن تقود إلى وضع أبحاث السوق، وترسيخ الماركات، والتوزيع في المقدمة. وبالنسبة إلى الصناعات الإبداعية والخدمية، فإن الابتكار يحركه المستهلك بقدر ما تحركه التكنولوجيا (انظر الجزء الثاني).

ويشهد سوق الاتصالات اللاسلكية نمواً كبيراً في البيع بالتجزئة من خلال استيعاب أعداد ضخمة من المفكرات الإلكترونية وأجهزة الهاتف الخلوي واستخدام شبكات جديدة (3G) وخصوصاً جديدة للشبكة (تبادل البيانات السمعية البصرية). وحيث إن جانباً كبيراً من ممارسات الأعمال يبقى متمحوراً على الإنتاج. معبقاء مسألة مدخلات التصميم بعيدة في غالبية الحال عن استراتيجيات التسويق والتسلیع. فإن اللاعبين الأقوياء في سوق تجزئة الهاتف يعتبرون توسيع التصميم من صميم عملهم.

وتتصور حالة تصدرُّ نوكيا، كما يصفها كوترو وبانتزار (٢٠٠٢، والذي ننقل عنه الفقرات التالية)، هذا الأمر بصورة جيدة. فعندما شرعت نوكيا في منافسة موتورو لا، شركة الهاتف المسيطرة على السوق الأمريكي، كانت تعاني عجزاً في الاعتراف بالماركات يتراوح بين ١٠ - ٦٣٪. وخلال عقد أو أقل من عام ٢٠٠٠، أصبحت نوكيا تصنف ضمن أهم خمس ماركات في العالم. وبعد نجاح نوكيا في سوق الهاتف العالمي مثلاً جيداً للاعبين غير مسيطرین في الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان وغرب أوروبا، يحققون ميزة تنافسية (ولا نقول نسبية) في الاقتصاد الجديد. وهناك أمثلة أخرى لشركات من فنلندا والسويد وهولندا وكوريا الجنوبية.

وتاريخ نوكيا معادل فنلندي لـ chaebol الكورية. تكتل في عدد من الأسواق غير المكافئة . التي ابتدعت في أوائل التسعينيات من القرن الماضي - استراتيجية - عن التركيز على الهاتف اللاسلكي الفاشلة. فقد أخذت تبتعد عن «طغيان المسائل التقنية وصورة التكنولوجيا المعقدة و[المكلفة] من ثم» (Kotro and Pantzar 2002: 34). كانت أول شركة هاتف تشعر بضرورة الانتقال من قصر الهاتف النقال على الأعمال فقط إلى هاتف يناسب الحياة اليومية وأسلوب الحياة»، ووضعت

استراتيجية لهذا التحول. وكان من شأن التركيز على الماركات، ووضع أفكار للتصميم تربط نوكيا بعروض الأزياء، والإعلان في عروض الأزياء، ووضع المنتج في أفلام مثل ماتريكس، وإدخال تحسينات على تصميمات الشكل مثل تعدد ألوان غطاء الجهاز، أن بدأت نوكيا تعتبر نفسها «دارا لتصميم الاتصال النقال»، لا مجرد موزع تجزئة للأجهزة اللاسلكية (Kotro and Panzar 2002: 36).

مشروعات تقوم على القيمة المضافة والمعرفة

يجب أن يتزايد اهتمامنا بالنظر إلى المشروعات الإبداعية كمعلم للصناعات الناشئة التي تقوم على القيمة المضافة العالية والمعرفة. وهذا أقل المواقف الثلاثة المذكورة تطوراً، لكنه الأنسب لتحقيق ريادة الصناعات الإبداعية في تحقيق النمو المتزايد في المستقبل.

ولتحقيق هذا، يجب أن نفكر في لماذا وكيف وأي المشروعات الإبداعية يجب تأهيلها كقطاعات صناعية تقوم على القيمة المضافة العالية والمعرفة. من أين جاء هذا الماكرو - تركيز الجديد؟ إنه، في جانب منه، موجود حولنا منذ زمن، في فكرة الأقسام الفرعية للخدمات أو القطاع الصناعي الثلاثي والرباعي، الذي يقوم على إدارة المعلومات (قطاع رابع) وتوليد المعرفة (قطاع خامس). لكن يمكن رصد تأثير المدى القصير في نظرية النمو الجديدة للاقتصادات المتعلقة بالقيود على تراكم الثروة بالنسبة إلى عوائد كفاءة الميكرو - اقتصاد واستراتيجيات التحرير (Arthur 1994,1995; Romer 1997). وتلك هي الاستراتيجيات الكلاسيكية لصناعات الخدمات.

وتسعى الحكومات الآن لتطوير نماذج لاقتصاد يقوم على المعرفة، يتضمن دوراً ابتكارياً مجدداً للدولة في وضع سياسات الصناعة في القرن الواحد والعشرين، وتحديد أولويات الابتكار والمشروعات القائمة على الأبحاث والتطوير، وإعادة تدريب وتعليم السكان بصورة مكثفة، والتركيز على عولمة فوائد التواصلية عبر القضاء على الأمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن لأي من الاقتصادات العضو بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، صغيراً كان أو كبيراً، أو حتى ناشئاً (ماليزيا، على



المشروعات الإبداعية

سبيل المثال) أن يحاول لعب هذه اللعبة، لأن الاقتصاد القائم على المعرفة لا يرتكز إلى مقارنة المزايا العتيقة الطراز، وإنما على الميزة التافيسية، وتحديداً ما يمكن التوصل إليه من خلال استراتيجيات مندمجة لقوة العمل، والتعليم، والتكنولوجيا، والاستثمارات.

الجدول ٣: الماركات العالمية الرائدة، حسب البلد

الماركة أو الخدمة	البلد
نوكيا، فيسکرز، سونتو	فنلندا
غوغل دوت كوم، آبل، كوكاكولا	الولايات المتحدة
شل، فيليبس، هيني肯	هولندا
بي إم دبليو، فولكس فاغن، أديداس	ألمانيا
نسله، بودوم، سواتش	سويسرا
كارلسبرغ، ليغو، بانج آند أولوفسن	الدنمارك

والصناعات الإبداعية ليست رقماً حاسماً في استراتيجيات الأبحاث والتطوير والابتكار. لكنها يجب أن تكون كذلك. فالإنتاج الإبداعي والاستهلاك الثقافي جزء لا يتجزأ من معظم الاقتصادات المعاصرة، وتواجه بنية تلك الاقتصادات تحدي النماذج الجديدة التي يدخلها عليها الإبداع والثقافة.

وعلى مستوى العالم، يعد قطاع الصناعات الإبداعية من أسرع قطاعات الاقتصاد العالمي نمواً، بمعدلات نمو تعادل ضعف نمو الاقتصادات المتقدمة كلّ. فقد حل الترفيه محل الدفاع في الولايات المتحدة، كمحرك للحصول على التكنولوجيا الجديدة، وتجاوز الدفاع والفضاء ليصبح أكبر قطاعات الاقتصاد في جنوب كاليفورنيا Rifkin (2000: 167). ويرى رفكين (2000: 167) أن الإنتاج الثقافي سيصعد إلى المرتبة الأولى من الحياة الاقتصادية، مع حلول المعلومات والخدمات في المرتبة الثانية، والتصنيع في الصنف الثالث، والزراعة في المرتبة الرابعة.

وتعكس معظم أولويات مشروعات الأبحاث والتطوير أجندة يحركها العلم والتكنولوجيا على حساب متطلبات أبحاث وتطوير قطاع صناعات المحتوى بمعنىه الواسع. لكن المحتوى الواسع لقطاع الصناعات - المستمد من القواعد الاجتماعية والإبداعية التطبيقية (قطاع الأعمال، والتعليم، الترفيه وتزجية أوقات الفراغ، والإعلام، والاتصالات) - يمثل ٢٥٪ من الاقتصاد الأمريكي، بينما لا تزيد نسبة قطاع العلوم الجديدة (الزراعة الحيوية، الألياف، مواد البناء، والطاقة، والصناعات الدوائية)، على سبيل المثال، على ١٥٪ من الاقتصاد (Rifkin 2000: 52).

والحقيقة أن كل الاقتصادات الحديثة يحركها الاستهلاك، وتبعد كل التقنيات الاجتماعية التي تتظم الاستهلاك من القواعد الاجتماعية والإبداعية. ولا يمكننا بحال فهم القواعد الاجتماعية والإبداعية بالفصل بينها وبين التجارة، واعتبارها مجرد أنشطة «تمدنية». بل علينا الاعتراف بها كطبيعة للاقتصاد الجديد. ويجب أن تعمل استراتيجيات الأبحاث والتطوير على الإمساك بموجة الابتكار الناشئة الازمة لتوفير محتوى الترفيه، والتعليم، والصحة، والمعلومات، وإقامة واستغلال الشبكات الدولية العريضة، مع الشراكة الاستراتيجية مع الصناعة.

ويجب أن ينظر الاقتصاد السياسي أو الدراسات الثقافية النقدية (انظر على سبيل المثال IJCS) إلى هذا النوع من الأفكار حول الإبداع reductionist في الاقتصاد الجديد كاقتصرادوية تخفيضية economy، وكـ«جودة» تعزيزية منكمشة بسبب إخفاق الدوت كوم. لكنني أرى أن الاقتصاد الإبداعي والمعلوماتي يفرض تحدياً حقيقياً على أرثوذكسيّة «التوازن والندرة» الاقتصادية التقليدية، وكذلك المقولات التراثية عن الثقافة، وكذلك ظهور اتجاهات «تشقيف» للاقتصاد أطول مدى من الأحداث السريعة التي شهدتها أواخر تسعينيات القرن الماضي وأوائل القرن الواحد والعشرين. وكما يقول فنتورييلي، فإن «الظروف البيئية الأكثر توجيهها للأصالة والتوليف» . وكذلك قدر المساهمة في صياغة أفكار جديدة، تمثل الاختبارات الحقيقة للنشاط الثقافي والأساس الوحيد الحقيقي للسياسة العامة» (٢٠٠٢: ١٠). وهناك ما يكفي في نظرية النمو الجديدة، والاقتصادات



التطورية والمؤسسية، لإدخال خطوات تقدمية جديدة على الاقتصاد السياسي التقليدي. فالنظرية الهاشميشية إلى الإبداع، ووضعه في مركز التفكير الاقتصادي، ومعه قيمة. وكان على ما اعتبرته يوماً النموذج الوحيد للابتكار (العلم والتكنولوجيا) أن يتبع سبيلاً ما للمحتوى والمعالجة الإبداعيين.

وعلى الرغم من صعاب دمج المشروعات الإبداعية في إطار الابتكار، المصممة للقطاع الصناعي، فقد بدأ في التتحقق مع تطور سياسات الابتكار ومشروعات الأبحاث والتنمية. ويتحدث البعض عن سياسة ابتكار «الجيل الثالث»، بينما يفكر آخرون في ٥ أجيال من المبتكرات. على أن التوجه واحد. فالنماذج الأولى كانت تقوم على عملية خطية لتطوير الابتكار. وبدأت هذه العملية باختراق معرفي أساسى للعلوم المعملية والتمويل العام لأبحاث صرف والتحرك في مراحل متتالية. بذر البذور، ما قبل التجاري، الاختبار، تأصيل النماذج. إلى أن أدخلت المعرفة الجديدة في التطبيقات التجارية التي انتشرت من خلال تبنيها الواسع من قبل المشروعات المستهلك. وتأخذ النماذج المعاصرة في اعتبارها الطبيعة المعقّدة، والتكرارية، وغير الخطية غالباً للابتكار، إلى جانب تقلبات التغذية الارتجاعية، والسعى إلى دعم العملية بتأكيد أهمية النظم والبنى التحتية التي تدعم الابتكار.

ما الذي يعنيه الأبحاث والتطوير R&D بالنسبة إلى المشروعات الإبداعية؟ إن نمو مناطق المحتوى العالمية، مثل التعليم عن طريق شبكة الإنترنت، والترفيه متعدد البرامج، والألعاب الإلكترونية متعددة اللاعبين، والتصميم الإلكتروني لتطبيقات من المنتج إلى المستهلك، والسياحة والتراث الافتراضيين، تحتاج كلها إلى أبحاث تهدف إلى فهم مدى تعدد نظم الترفيه، والمعلومات، والتعليم، والأمية التقنية، والتسويق المندمج، وأسلوب الحياة والطموحات السيكوغرافية، والعلاقات الرأسمالية الثقافية المتبدلة. كما يحتاج إلى التطوير من خلال التجريب وابتكار النماذج، المدعوم بمختبرات وبنى تحتية للبحث والتطوير. وهي تحتاج إلى هذا في إطار دورات ابتكار قصيرة للغاية، ومنافسة أكبر في أسواق عالمية سريعة التوسع.

الألعاب، وفنون جديدة مفعمة بالحيوية: هنري جنكينز

تعتبر كتابات هنري جنكينز وجهي سي هيرز عن صناعة الألعاب بمنزلة طرح قضية حيوية ترى هذه الألعاب كقطاع ابتكاري من نفس وجهي عملة المشروعات الإبداعية: جنكينز يتناول الابتكار الثقافي، بينما يعالج هيرز الأبحاث والتطوير بوصفها ابتكاراً. وللننظر، في ضوء حاجة الأبحاث والتطوير إلى القطاع المذكور، إلى هذا الوصف لـ «الجيل الخامس»، أو الأخير، من أطر الابتكار:

نموذج دمج النظم والتشبيك networking: تطور متوازن ومندمج كلياً. واستخدام نظم خبيرة والاقتداء بالمحاكاة في الأبحاث والتطوير. وصلات قوية بالمستهلكين المؤثرين (وضع «الاهتمام بالمستهلك» في مقدمة الاستراتيجية). واندماج استراتيجي مع المزودين الأساسيين، بما في هذا الابتكار المشترك لمنتجات جديدة وما يتصل بالعمل من معلومات، ونظم للتصميم. وصلات أفقية: مشروعات مشتركة، جماعات أبحاث مشتركة، ترتيبات تسويق مشتركة، وغيرها. والتأكيد على المرونة المتبدلة وسرعة التطوير (جدول زمني لإنجاز الاستراتيجية). والتركيز المتزايد على عناصر الجودة وغيرها من الجوانب غير الربحية. (Rothwell 1994).

وعلى الرغم من ارتكاز الوصف على التصنيع، فإنه يصور بقوة ما توصل إليه جنكينز وهرز في تناولهما لصناعة الألعاب. فهناك اتفاق ضمني على أن الألعاب صناعة ذات غاية إبداعية من حيث الجوهر: معولة؛ رقمية بحثة؛ مشبّكة بقدر كبير (مثل اللعب الشامل متعدد اللاعبين على الإنترنت)؛ تقنيات مدفوعة بابتكارات المحتوى، وليس بأي شيء آخر، وقطاع يتدخل التمييز العتيق للتشابهات المريكة بين إعلام الموجة العريضة والضيقية (شكل شعبي رئيسي عالي التفاعلية و«التوليف الشامل» من خلال استخدام القيمة المضافة).



ويواصل جنكينز في دراسته استكشافه للبيئات الثقافية لممارسة اللعبة والترفيه. وحديثه موجه لللاعبين والمنتجين بقدر توجهه للأكاديميين وتجمعات الطلاب (التي يمكن، بالطبع، أن تضم كلاً الجانبين). وبين جنكينز، آخذاً في اعتباره المشهد الطويل الذي كان يسأله فيه فهم أشكال الإعلام الجديد بوصفه جزءاً يعبر عن الكل - كمشكلة اجتماعية، وتحدد تقني، وقوة اقتصادية، وأيضاً كشكل فني يتطلب تقديرها جمالياً جاداً - أن الأبحاث والتطوير تحدث في حقل الجماليات: «يوجد الفن... عند الذروة، وهذا شأن الألعاب معظم أوقات تاريخها». فالألعاب تبتكر من دون «شبكات الأمان» التي «تسكن رطانة التحدث»، والتي تقدمها للأشكال الفنية الراسخة.

تجهيز القفير: جي. سي. هرز

تصبح الأبحاث والتطوير، عند هرز، ملماحاً واضحاً وأساسياً للألعاب . هناك «ابتكار موزع خلف جدران المنتج» في وقت يجب أن يشارك ١٠٠ ألف شخص في البحث والتطوير. وهي واضحة في رأيها بأن الابتكار الكثيف، أو إضافة القيمة، يحدث بسبب الأنثروبولوجيا لا الشفرة: المحتوى (والتفاعل الإبداعي) هو الملك؛ ويحدث الابتكار من خلال التفاعلات الجماعية (أو المشبكة بالأحرى). وهذا رجع صدى لأفكار ليديبتر وأوكلي (٢٠٠١) الرافضة لنموزج «يوريكا Eureka» الفردي للابتكار والإدارة في المشروعات الإبداعية. وتحليل هرز أقرب إلى تحليل مقولات لسيغ عن «العلوم الإبداعيين» (انظر الجزء الأول)؛ والحقيقة أنها تأتي في قمة هذا الوضع، بسبب ولع شركة سوني بالتحكم والتراضي بدلاً من إقامة شراكة مع حشودها من مضييفي القيمة، مستخدمو قصة النجاح الإلكتروني المتعددة اللاعبين، المطارد الأبدى Everquest .

وقد بدأت هيأة الابداع القومي تفكير في إحداث هذا التحول لتشمل تقديم المحتوى. ولا تزال جهود الأبحاث والتطوير التي تبذلها الحكومة الأمريكية تسيطر عليها تقنيات العلوم الهندسية، وبالذات صناعة الدفاع. أنواع المشروعات الإبداعية التي ناقشها هنا بعيدة إلى حد كبير عن التنظيم أو التمويل الحكومي. لكن «المؤثرين» في السياسة يطورون الأفكار لصياغة التفكير القومي. وتبين مقولات فنتوريللي عن «نقل الثقافة إلى مركز السياسة العامة الدولية» (انظر الجزء الرابع)، وأفكار مثل «ما وراء الإنتاجية» التي تروج لها الأكاديمية القومية للعلوم (مثال جيد للبحث عن استراتيجية لاستثمار الفنون والتصميم الرقمي تقوم على الابتكار (Mitchell et al. 2003)، تعلن فتح باب النقاش في مصطلحات الاشتباك.

وفي حين تظل سياسة الابتكار والأبحاث والتطوير، في أوروبا، ترکز في معظم جوانبها على المشروعات العلمية والتكنولوجية الكبيرة، فلربما كان الاستثناء الوحيد هو إبداع المحتوى الرقمي، الذي بدأ يتسرّب على أنه جزء من «التكنولوجيا»، سواء على مستوى الاتحاد الأوروبي أو مستوى كل دولة من الدول الأعضاء (انظر www.cordis.lu). وهذا لا يحدث في هذه المرحلة من خلال عمليات إعادة نظر واضحة في السياسة، فوثائق السياسة العليا قليلة للغاية، سواء في الأبحاث والتطوير أو الابتكار عموماً، وهو ما ينوه بوضوح بأهمية الأبحاث والتطوير للصناعات الإبداعية. وبينما نجد الدعم المعتمد لتطوير الصناعة في الصناعات الإبداعية (قرصنة ميسرة، ومنح، وتطوير الشبكات)، فإن الاعتراف بالادعاءات الأكثر خصوصية للأبحاث والتطوير عن المهارات والخدمات الإبداعية كمدخل وسيط على مجموعة أوسع من الأنشطة، ما زال في طور الدعم الشفهي، ولم ينعكس بعد في السياسة العامة. كما أن هناك تطورات مخادعة في أجزاء أخرى من العالم.

وتعد أهمية هذه المحاولات المعاصرة، لتكيف الصناعات الإبداعية في إطار سياسة الابتكار، إلى أن عليها أن تعالج الطبيعة غير المعتادة تماماً للمشروع الإبداعي. وفي حين أن كثيراً من المشروعات الإبداعية، إن لم يكن كلها، كثيفة الابتكار (لتذكر التوغر شبه المطلق للمنتجات الإبداعية التي يتحدث عنه كيفز)، فإن الابتكار يحدث غالباً من خلال تبني المشروعات

التجارية الكبيرة، التي لا تحتاج إلى تصنيف هذه أو تلك من العمليات كابتكار حتى تستحق الدعم الحكومي. كما يمكن أن يتحقق الإبداع عند أي نقطة تقريبا في «سلسلة القيمة» المتصلة بالمشروع الإبداعي. وهذا لا يتفق مع المنطق الخطى للأطر التقليدية لوضع السياسة، والتي تعمل لدعم البدايات «قبل التجارية» لعملية الابتكار. وسيظل المشروع الإبداعي يشكل تحديا لأطر الابتكار بسبب سماته غير المعتادة، بالإضافة إلى أهميته المتزايدة في صياغة اقتصاد ومجتمع القرن الواحد والعشرين.

* * *

المراجع

- Arthur, B. (1997) Increasing Returns and the New World of Business. In J. S. Brown (ed.), *Seeing Differently: Insights on Innovation*. Harvard Business Review Books, Boston, 3–18.
- Caves, Richard (2000) *Creative Industries: Contracts between Art and Commerce*. Harvard University Press, Cambridge, Mass.
- Cunningham, S. (2002) From Cultural to Creative Industries: Theory, Industry, and Policy Implications. *Culturelink* 19–32.
- Design Taskforce (2003) *Success by Design NZ: A Report and Strategic Plan*, Design Taskforce/New Zealand Government (GIF), May.
- Garnham, N. (1987) Concepts of Culture: Public Policy and the Cultural Industries. *Cultural Studies* 1(1), 23–37.
- Goldsmith, B., J. Thomas, T. O'Regan, and S. Cunningham (2002) Asserting Cultural and Social Regulatory Principles in Converging Media Systems. In Marc Raboy (ed.), *Global Media Policy in the New Millennium*. University of Luzon Press, Luzon.
- Hackett, K., P. Ramsden, D. Sattar, and C. Guene (2000) *Banking on Culture: New Financial Instruments for Expanding the Cultural Sector in Europe*. Final report, September.
- Hartley, J. (1999) *Uses of Television*. Routledge, London.
- Hesmondhalgh, D. (2002) *The Cultural Industries*. Sage Publications, London.
- Howkins, J. (2001) *The Creative Economy: How People Make Money from Ideas*. Allen Lane, London.
- IJCS (2004) The New Economy, Creativity and Consumption. Special issue of the *International Journal of Cultural Studies* 7(1), Sage Publications, London.
- Jacka, M. (2001) *Broadband Media in Australia: Tales from the Frontier*. Australian Film Commission, Sydney.
- Kotro, T. and M. Pantzar (2002) Product Development and Changing Cultural Landscapes – Is our Future in “Snowboarding”? *Design Issues* 18(2), 30–45.
- Lash, S., and J. Urry (1994) *Economies of Signs and Space*. Sage Publications, London.
- Leadbeater, C. and K. Oakley (2001) *Surfing the Long Wave: Knowledge Entrepreneurship in Britain*. Demos, London.
- Mitchell, W., A. Inouye, and M. Blumenthal (eds.) (2003) *Beyond Productivity: Information Technology, Innovation and Creativity*. National Academies Press, Washington.
- O'Regan, T. (2001) *Cultural Policy: Rejuvenate or Wither?* Griffith University <<http://www.gu.edu.au/centre/cmp/mcr1publications.html#tom>>.
- Rifkin, Jeremy (2000) *The Age of Access: How the Shift from Ownership to Access is Transforming Modern Life*. Penguin, London.
- Romer, P. (1994) The Origins of Endogenous Growth. *Journal of Economic Perspectives* 8(1), 3–22.
- Romer, P. (1995) Interview with Peter Robinson. *Forbes* 155(12), 66–70.
- Rothwell, R. (1994) Towards the Fifth-Generation Innovation Process. *International Marketing Review* 11(1), 7–31.
- Thornley, E. (2003) The Money or the Box. Warren Centre, <http://www.warren.usyd.edu.au/warren/2003_percent20Innovation_percent20Lecture.pdf>.
- Venturelli, Shalini (2002) *From the Information Economy to the Creative Economy: Moving Culture to the Center of International Public Policy*. Center for Arts and Culture, Washington.



أهمية المستثمرين الثقافيين (*)

شارلز ليدبوري وكيل أوكي

[...] يساهم هذا الجيل الجديد من المستقلين إسهاماً متنامياً في التوظيف والإنتاج في بعض أسرع قطاعات الاقتصاد البريطاني نمواً. فقوة طوارئ الصناعات الإبداعية، التي شكلتها الحكومة، تقدر عوائد الصناعات الثقافية بـ ٥٠ بليون جنيه استرليني سنوياً، وهي تستخدم ٩٨٢ ألف شخص وتحقق قيمة مضافة قدرها ٢٥ بليوناً (٤٪ من إجمالي الناتج المحلي) وعوائد تصدير تقدر بـ ٦,٩ بليون. وتمو هذه الصناعات بمعدل يفوق النمو العام لل الاقتصاد مرتين تقريباً، وتحركها قوى فائقة: اتصالات وحوسبة، أقوى وأرخص ثمناً، وانتشار الإنترنت ونمو الشبكات الرقمية، التي تتبع قنوات توزيع جديدة لصغار المنتجين لخدمة الأسواق العالمية. وكلما ارتفعت الدخول وانخفض مستوى الأمية، زاد جمهور خدمات ومحتوى اللغة الإنجليزية.

«أهمية المستثمرين الجدد لا تعود فقط إلى أنهم سيكونون مصدراً للوظائف والنمو مستقبلاً، بل كذلك لأنهم يقدمون نموذجاً واحداً للعمل والإنتاج من المتوقع أن يغير القطاعات الأخرى في المستقبل»

المؤلفان



والمستقلون هم القوة المحركة لهذا النمو. فهناك حصة كبيرة ومتنامية من المستخدمين في هذه الصناعات ممن يعملون عند أنفسهم self employed، والمراسلين الأحرار، وأصحاب المشروعات الصغيرة. وهؤلاء المستقلون الجدد غالباً ما يكونون منتجين، ومصممين، وموزعي تجزئة، ومبرجين في الوقت نفسه. وهم لا يخضعون لتصنيف محكم. ويزدهر المستقلون عبر الشبكات غير الرسمية، التي ينظمون عن طريقها عملهم، ويستخدمون الأصدقاء أو زملاء الدراسة السابقين. وعلى الرغم من أن البعض من صغار المستثمرين يتعلون بالطموح، فإن الكثيرين يودون لو ظلوا صغاراً لأنهم يرغبون في الحفاظ على استقلالهم والتركيز على إبداعهم. على أن هذا لا يعني أنهم يعتبرون أنفسهم فنانين يستحقون الدعم العام. إنهم يريدون أن يشقوا طريقهم الخاص في السوق. وأصولهم الملموسة محدودة لا تزيد على اثنين من أجهزة الكمبيوتر. وعادة ما يعملون من المنزل أو من ورش غير خطية وغير مميزة غالباً. وتتمثل أصولهم الرئيسية في إبداعهم، ومهاراتهم، وبراعتهم، وخيارهم. وفي أرجاء بريطانيا، هناك الآلاف من الشباب المستقل يعمل من غرف نوم وجراجات وورش ومكاتب متهالكة، على أمل أن يكونوا هوت ميل أو نت سكيب القادر: لارا كروفت أو ديدي كونغ القادر؛ والاس وغرورميت أو نوتونغ هيل القادر.

لكن إلى جانب نمو هذه البيئة المحفزة من صغار المستقلين، هناك عاملان آخران يعيidan صياغة هذه الصناعات الثقافية. أحدهما هو الوتيرة السريعة للتغير التقني، خاصة الترميم والإنترن特، اللذين يغيّران بصورة أساسية من طريقة توزيع وتخزين ومشاهدة التلفزيون وبرمجية الأفلام والترفيه. والآخر هو الدور المتزايد للشركات الكبيرة، إلى جانب الماركات العالمية والانتشار reach، الذي يسيطر بصورة متزايدة على توزيع ونشر الثقافة التجارية: ميكروسوفت، وسوني، ودريم ووركس، وديزني، وتايم وارنر، كيو في سي. وأحد أهداف هذا التقرير هو توضيح كيف يمكن لصناعة السياسة الاستجابة لهذه الشركات الشابة، والهشة غالباً، بإتاحة الفرصة أمامها للبقاء وسط دوامة تلك القوى الضخمة. وقدرة الصناعات الثقافية، التي تعد من كبار المصدرين، على زيادة فرص

أهمية المستثمرين الثقافيين

العمل ستعتمد إلى حد كبير على إمكان تطوير هذه القاعدة الناشئة وقويتها لتصمد في وجه اضطراب الأسواق العالمية، الذي سيزيد اعتماد إنتاجها عليها.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث هي أن هناك «وسطاً مفقوداً» كبيراً في السياسة العامة على المستوى القومي وكذلك، بصورة نقدية، على المستويين الإقليمي والم المحلي الذي يعتمد عليه أساساً، فصنع السياسة لا يعرفون الكثير عن هذا الجيل الجديد من المستثمرين الصغار - كيف يعملون، من أين يأتون، ما الذي يحفزهم على العمل، ما احتياجاتهم المميزة - ولا كيف يتباينون معه. وأحد الأهداف الرئيسية لهذا البحث هو ردم تلك الفجوة.

ومن السهل جداً نبذ فكرة أن المستثمرين الثقافيين هامشيون، وعلى وعي بالمواضيع السائدة، وسرعوا الزوال: الانصراف عن مشروعات التصنيع الحقيقة أو الخدمات المالية. فأهمية المستثمرين الجدد لا تعود فقط إلى أنهم سيكونون مصدراً للوظائف والنمو مسبقاً، بل كذلك لأنهم يقدمون نموذجاً واحداً للعمل والإنتاج من المتوقع أن يغير القطاعات الأخرى في المستقبل. ويوضح بحثنا فيما يلي ستة أسباب أساسية لأهمية المديرين الإبداعيين:

الوظائف والنمو

تكتسب الصناعات الثقافية أهمية متزايدة بالنسبة إلى جيل جديد من فرص العمل والنمو الاقتصادي^(١). وحتى مع افتراض أدنى نسب النمو في هذه الصناعات، التي تتراوح بين ٤ و٥٪، أي ضعف النمو في الاقتصاد ككل، فإن بإمكانها استخدام ١,٥ مليون وتوليد عوائد تقدر بـ ٨٠ بليون جنيه استرليني، أي ما يوازي ٦٪ من إجمالي الناتج المحلي، مع نهاية العقد القادم. وهذه التقديرات الواردة بتقرير قوة طوارئ الصناعات الإبداعية تتفق مع ما توصلنا إليه، فالصناعات الثقافية تستخدم ما بين ٢ و٨٪ من قوة العمل في معظم المدن البريطانية، وترفع النسبة إلى حوالي ١٠٪ في لندن. وإذا ما أخذنا مانشستر، على سبيل المثال، فإن التحليل المفصل الذي قام به معهد مانشستر للثقافة الشعبية^(٢) توصل إلى أن ٦٪ من قوة العمل في المدينة تعمل بالصناعات الثقافية، أي أكثر من نسبتها في قطاع التشييد، بينما تقارب قوة العمل نسبتها في قطاعي النقل والاتصالات الراسخين. ويقدم المستقلون حوالي ثلثي إنتاج القطاعات سريعة النمو من الاقتصاد الثقافي.

النمو الاقتصادي المحلي

يمكن للصناعات الثقافية أن توفر فرصاً محلية للعمل الدائم، أقل تأثيراً بتقلبات الاقتصاد العالمي، من وظائف مكاتب ومصانع فروع الشركات الكبرى متعددة الجنسية، على سبيل المثال.

والصناعات الثقافية كثيفة بالبشر لا بمال. ويثير هذا بعض القلق البيئي الذي يحيط بالتطورات الصناعية الكبيرة. ويميل المستثمرون الثقافيون داخل مدينة أو منطقة إلى الارتباط الشديد بعضهم ببعض. فهم يتاجرون فيما بينهم: حاجة الفرق الموسيقية إلى الفيديو يجعل صناع الفيديو يستعينون بمصممي الأعمال الجرافيكية. وهذا المستوى العالي من التجارة الداخلية في إطار الصناعات الثقافية يعني أن إنفاق ١٠٠ استرليني إضافية على إنتاج هذه الصناعات من شأنه إضافة المزيد من الوظائف المحلية أكثر من المائة جنيه التي تتفق على السلع القابلة للتبادل.

ويعد المستثمرون الثقافيون، الذين يعملون غالباً في إطار شبكات تعاون داخل المدن، مثلاً جيداً لاقتصاديات التقارب. فهم يزدهرون بفضل سهولة التوصل إلى سر الصناعة المحلية والضمنية - طراز، طلة، صوت - الذي لا يمكن الحصول عليه عالمياً. وهكذا، توضح الصناعات الثقافية القائمة على سر صنعة والمهارات المحلية كيف يمكن للمدن التكيف مع السوق العالمي، الذي يبيع فيه المنتجون الثقافيون لأسواق أوسع كثيراً، اعتماداً على قاعدة محلية متميزة، تمكن حمايتها.

عمل من طراز جديد

يمثل المستقلون رؤية مستقبل العمل بتقنيات جديدة، تستجيب للشباب على وجه الخصوص، ويمكن أن تؤثر في تطور صناعات الخدمات الأخرى التي تشهد نمو الاستخدام الذاتي والمشروعات الصغيرة.

وفي الثمانينيات من القرن الماضي، شاع القول بأن التكنولوجيا الجديدة تصوغ مستقبلاً يعمل فيه المال من دون عمال: تبشر المصانع الخالية من العمال، والمكاتب الخالية من الورق بـ «نهاية العمل». ويمثل المستقلون رؤية مختلفة تماماً مستقبلاً العمل: عمال يرغبون في العمل من دون رأسمال^(٣).



وقد خرج مستقلو التسعينيات من القرن الماضي من تقارب ثلاثة عوامل:

التكنولوجيا: فهذا أول جيل ينشأ مع الكمبيوتر ويعرف كيف يجني ثمار قوة الحوسبة والاتصالات الحديثة. وفي عقود أسبق، أفادت قوة الكمبيوتر المتزايدة المنظمات الكبيرة الأساسية. ويشعر المستقلون بأن التكنولوجيا الجديدة تمكّنهم، لا تهددهم.

القيم: أشرف على تربية المستقلين آباء كانوا في زمن مراهقتهم خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن، وأصبحوا هم أنفسهم مراهقين على عهد مسر تاتشر. إنهم معادون للمؤسسة، ولكل ما هو تقليدي، ويجلّون الفردية بقوّة: يقدرون الحرية، والاستقلال، والاختيار. وهذه القيم تؤهلهم لاتّهاب سبيل الاستخدام والإدارة الذاتيين، بروح الاستكشاف والإشباع الذاتيين.

الاقتصاديات: دخل المستقلون قوة العمل في أواخر ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، في وقت كان يتعرض فيه الدعم العام للفنون للضغط، وينكمش فيه عدد كبير من المنظمات التجارية الكبيرة. وأصبحت الوظائف في الشركات الكبيرة أكثر عرضة للتهديد ولا ير肯 إليها: أصبح الاستخدام الذاتي والإدارة الذاتية خياراً أكثر واقعية.

وقد اجتمعت هذه العناصر الثلاثة. التكنولوجيا، والقيم، والاقتصاديات - لتجعل من الاستخدام والإدارة الذاتيين اختياراً طبيعياً للشباب في هذه الصناعات، فالمخاطر التي يمكن أن تكون أثنت آباءهم لا تخيفهم. وقيمهم تحثّهم على التصدّي لإدارة العمل، وانخفاض أسعار التكنولوجيا جعل الاستخدام الذاتي إمكاناً حقيقة. وجعلت أزمة التوظيف في المنظمات الكبيرة منه خياراً أكثر جاذبية.

إن العيش مستقلاً ليس ضرباً من النرفانا، ولا هو بالضرورة وصفة لجمع المال. إنه يتبيّح الاختيار، والاستقلال الذاتي، والإشباع، لكنه ينطوي أيضاً على الشك الدائم، وعدم الشعور بالأمان، والتغيير. وكثير من الشباب يرون الاستقلال الذاتي أكثر جاذبية، إذا قورن بعدم الأمان، من العمل في منظمة كبيرة غير شخصية. وللمستقلين طريقتهم لتقديم الوظيفة كتقييم portfolio للمشروعات والصلات والمهارات، التي تتزايد أهميتها في قطاعات اقتصادية أخرى.

نموذج للإنتاج الإبداعي

يقدم المستقلون نموذجاً للإنتاج على قدر عالٍ من التعاونية والإبداعية، يوضح الصورة التي يمكن أن تنظم على أساسها الصناعات الأخرى في المستقبل. وتقوم هذه الأعمال على التطبيقات التجارية للإبداع. وهذا يوحى بالكثير الذي يمكن أن تعلمه لشركاتها الصناعية، من سلع التجزئة والمستهلك إلى البرمجية والبيوتكنولوجيا، التي يتزايد فيها دور الابتكار في حفظ المنافسة. وتنطوي الطريقة التي ينظم بها المستثمرون الإبداعيون إبداعهم على دروس تقييد الأعمال الأخرى. فالمستقلون يتحلون بقيم فردية، لكنها تُمارس بأعلى قدر من التعاون. وشبكاتهم التعاونية تعد درساً أمام القطاعات الأخرى، ب تقديمها لأشكال أكثر تشابكاً من التنظيم، مع عمل الناس من بيئتهم أو كـ«مراسلين إلكترونيين» يعملون لحساب أنفسهم. والصناعات الإبداعية موئل للقفزات الوظيفية المتكررة. والشركات، والفرق والرُّمُر تتشكل وتحسن. وفي الطريق، يتحقق الانتشار للأفكار والمهارات. ويعني عمل المشروع الذي تسوده روح الفريق أن على الناس أن يتعلموا كيف يثقون في بعضهم بسرعة. وسيكون على الصناعات الأخرى، حيث تسود الشركات الكبيرة، أن تعلم هذه المهارات التي تبدو بصيغة بالمستقلين.

مستقبل المدن

من المنتظر أن تلعب الصناعات الإبداعية والمستثمرون الإبداعيون دوراً حاسماً في إنعاش المدن التي أصابتها التدهور الاقتصادي والاضطراب خلال العقود الماضية. فالثقافة ليست مجرد مصدر للوظائف والدخل، بل وكذلك للإحساس بالثقة والانتماء. والمدن التي تستثمر بنجاح في تجديد الثقافة تفعل هذا لا مجرد تحقيق نمو اقتصادي، بل لخلق إحساس متعدد بالكرياء والعزز المدنى.

والمدن الحديثة لا تساوى شيئاً إذا لم تكن إبداعية. فهي مراكز لأكبر جمهور من مستهلكي الثقافة وأكثرهم تنوعاً، وهي، بالإضافة إلى هذا، مأوى لأكثر التجمعات الثقافية إنتاجية. وتتجذب المدن القادمين الجدد والغربياء؛ وهي أماكن يختلط فيها الناس والأفكار ويمتزجون. إنها الأماكن التي تنشأ فيها المعارف والأفكار وتحتبر، وتُكيف وتنتشر، ويتقاسمها الناس⁽⁴⁾. وسيلعب المباشرون الثقافيون الدور الرئيسي في تجديد مدننا الأكبر.



أولاً: غالباً ما يضع المبашرون الثقافيون أيديهم على المكاتب والمعامل والتجهيزات التي خلفتها الصناعات الأقدم الموجودة في المدينة. والتوظيف في الصناعات الثقافية متروبوليتياني بالأساس: حوالي ٦٥٪ من الإنتاج الأصلي في الصناعات الثقافية يتم في المدن^(٥)، وتزدهر هذه الصناعات في وسط هو نفسه إبداعي ويتسم بالحيوية. وهكذا، وعلى الرغم من أن الصناعات الثقافية لا تشمل بليها بالتجزئة ولا مطاعم أو فنادق أو حانات أو مقاهي، لكنها قادرة في الغالب على توفير الوظائف في هذه القطاعات.

ثانياً: يتزايد تحول المدن التي كانت تصنف يوماً باعتبارها صناعية تجارية، أكثر فأكثر، نحو الرياضة والثقافة كمصدر للكبراء المدني. وتزداد أهمية الثقافة في «تصنيف» نفسها في جذب الطلاب، والاستثمارات الداخلية، والسائحين. ومن أبرز الأمثلة الراهنة على هذه الاستراتيجية تحول سمعة بيلباو الدولية بعد إقامة فرانك غييري لمتحف غوغنهايم. وستكون المباشرة الثقافية على المستوى المدني حاسمة في غرس إحساس متعدد بالهدف، خاصة في المدن التي أفرغت بسبب الافتقار إلى فرص العمل والتدور الاقتصادي. لكن لكي تتحقق الفعالية لطريقة دعم الطلب تلك في «إعادة تصنيف» مدينة في صورة ثقافية جديدة يجب أن تقابلها استثمارات في إنتاج أصيل وإبداع استثماري.

التماسك الاجتماعي

ويمكن للمستثمرين الثقافيين أن يلعبوا دوراً حاسماً في تعزيز التماسك الاجتماعي والشعور بالانتماء. ويعود هذا إلى أن الفن، والثقافة، والرياضة توفر ملتقى لأشخاص يعيشون في مجتمع يزداد تبايناً وانقساماً وظلماً. وكانت تلك الملتقى يوفرها فيما مضى العمل أو الدين أو النقابات.

ويلعب الفن والثقافة دوراً أساسياً في بعض من أهم أمثلة الإدارة الاجتماعية المؤثرة، مثل مشروع Bromley-by-Bow في إيست إنجلترا. وأتاحت الثقافة بؤرة مركبة للجدل حول ما إذا كانت الهوية الاسكتلندية في طريقها إلى التحلل، على سبيل المثال، من خلال افتتاح المتحف القرمي الاسكتلندي باسكتلندا. ويجري استهلاك الثقافة علينا وبصورة مشتركة، وهي

تساعد في تقديم فيض من الخبرات واللغات والصور المشتركة. فكثير من موسيقى البوب، والأزياء، واللغة، والطرز المصاحبة لها، على سبيل المثال، لا يمكن تصورها من دون تأثير الموسيقى السوداء التي خرجت منها. ولربما كان تأثير السود في الثقافة السائدة في بريطانيا من خلال موسيقى البوب أكبر من أي وسيلة أخرى.

على أن نمو الصناعات الثقافية يفرض كذلك بعض التحديات المهمة على صعيد التماسك الاجتماعي. فالخريجون يشكلون نسبة أكبر في القطاعات النامية الأسرع والأكثر شبابا، عنها في أجزاء الاقتصاد الأخرى. وعدد المستثمرين الثقافيين من الأقليات العرقية قليل نسبيا. وهناك أيضا انقسام إقليمي معلن في توزيع الوظائف في هذه الصناعات: تحظى لندن بنصيب من الوظائف في هذه الصناعات أكبر كثيرا من نصيبها في غيرها من الصناعات.

وهكذا، وعلى الرغم من الدور الحاسم للاستهلاك الثقافي في التماسك الاجتماعي، فإن هذه الصناعات الثقافية أقل شمولا اجتماعيا للتوظيف مقارنة بغيرها من الصناعات.

الخاتمة: إمكانات غير مدركة

يكشف ظهور المستثمرين الثقافيين عن الفشل الذريع للسياسة العامة. وهذا مثال كلاسيكي على كيف تفوق التغيرات السريعة التي تطرأ على المجتمع. على التقنية، والقيم، وعادات المستهلك، وتنظيم العمل - في كثير من الأحيان قدرة السياسة العامة على التعلم والتكيف والاستجابة. وتختلف السياسة العامة عن المواكبة للعديد من الأسباب:

- تركز السياسة التقليدية للفنون والثقافة على تقديم المنح للمؤسسات المدعومة في مجال الفنون البصرية والأدائية. ولا تعرف الكيانات الفنية التقليدية «العامة» سوى القليل نسبيا عن المستثمرين التجاريين والثقافيين، الذين يتشكرون غالبا في الدعم العام. فهم يريدون أن يثبتوا أقدامهم في السوق التجاري.
- عادة ما يفرق صنع السياسة على مستوى الحكومتين المحلية والقومية بين إدارتي «الثقافة» و«التنمية الاقتصادية»، وكل منها أجندته المختلفة.



أهمية المستثمرين الثقافيين

- اعتاد واضعو السياسة في وكالات التنمية . الوكالة الويلزية للتنمية ووكالة التنمية الاسكتلندية، على سبيل المثال . التعامل مع المشروعات الاستثمارية الداخلية الكبيرة التي توفر مئات فرص العمل. فهم تعوزهم المعرفة، والوقت، والأدوات اللازمة لإقامة تجمع من مئات المشروعات المستقلة الصغيرة.
- يحتاج المستثمرون الثقافيون في الغالب إلى تنمية مزيج من المهارات الإبداعية والاستثمارية في مراحل مختلفة من حياتهم العملية . وعادة ما تكون المؤسسات التعليمية مرنة للغاية بحيث توفر هذه المهارات عندما يحتاج إليها هؤلاء المستثمرون . ومن الممكن تعلم مهارات الاستثمار الثقافي، إدارة فرقة موسيقية على سبيل المثال، لكن هذا يكون دائماً من خلال التجربة والمقارنة أكثر من الدراسة.
- الاستشارات الاستثمارية والتمويل، عن طريق روابط قطاع الأعمال أو البنوك على سبيل المثال، معدة بحيث تفي باحتياجات الأعمال السائدة . ويقر المستثمرون الثقافيون بحاجتهم إلى الاستشارات الاستثمارية لكنهم يريدونها من خلال أقرانهم، لا عن طريق «رجال يرتدون البذلات»، لا يعرفون الكثير عن هذه الصناعات الجديدة.
- غالباً لا يتاح التمويل في الوقت وبالقدر الذي يتطلع إليه هؤلاء المستثمرون . وعادة ما يحتاجون في البداية، وهم يطورون أفكارهم، إلى مبالغ ضئيلة للغاية: عدة آلاف من الجنيهات لشراء بعض أجهزة الكمبيوتر . وغالباً ما يجدون صعوبة في تدبير هذا المبلغ الضئيل . وفيما بعد، عندما يتطلعون إلى تقديم إنتاجهم الخاص، يحتاجون إلى نوع من المال المغامر . وعلى الرغم من سهولة تدبير رأس المال المغامر، فإن كثيراً من هذه المشروعات يجد صعوبة في أن يرى النور .
وهذا العجز في قدرة السياسة العامة هو جزء من «الوسط المفقود» - المؤسسات والسياسات التي يجب أن تقوم بين هذه المشروعات الصغيرة والشركات الدولية التي تغذيها في الغالب . وجزئياً - وجزئياً فقط . نتيجة لهذا العجز، يديرون كثيرون من المستثمرين الثقافيين شركات هشة، محدودة النمو، سقف الدخول أمامها منخفض، ورصيدها من الموهبة والمهارات كبير . ومشروعاتها عادة محدودة من حيث رأس المال، وتقتصر مهارات

الإدارة والقوة التفاوضية للتعامل مع الناشرين والموزعين على المستويين القومي والعالمي. وبالتالي، لم يصل كثير من هذه المشروعات إلى كامل نموه المتوقع.

[...]

ويحيل المستثمرون الثقافيون إلى الاستقلال لأنه يسمح لهم بالعمل بالطريقة التي يريدون، والتي يجدون صعوبة في تبريرها في المنظمات الأكبر. وهذا النوع من العمل أساساً في طريقة توصلهم إلى إبداعهم وتطبيقه لتحقيق غايات تجارية. والمستقلون متحفظون لغاية ويتمتعون بأخلاقيات عمل قوية، على الرغم من التزامهم ببيوم العمل أو الأسبوع التقليدي. وهم يقبلون بالحكم على عملهم عند العرض، وبالتفاس مع أقرانهم. والناس عادة لا تحسن حالتهم إلا مع عرضهم الأخير. وهم يعملون في بيئة شديدة التافسية، يمكن أن تتغير في إطارها الأزياء والتقييات بسرعة فائقة. وتقوم طريقتها في العمل على مكونات أربعة:

- تلغي الخط الفاصل بين الاستهلاك والإنتاج. الإبداع ومضة نادرة من التألق تحدث ثورة في صناعة أو فرع من فروع المعرفة. والإبداع يكون عادة تطوراً إضافياً يعدل ويكيف ما كان قائماً. وهذا يعني أن على المنتج الإبداعي أن يتعلم من فيض من المنتجات التكميلية والمتافسة، الذي لا بد أن يقدم أفكاراً لمشروعاتها. والإبداع في هذه الصناعات هو عملية مستمرة من الاستعارة والخلط. فإن تكون منتجاً إبداعياً يسهم في أن تكون مستهلكاً شرهاً.
- تلغي الخط الفاصل بين العمل واللا عمل. حيث إن الاستهلاك وأوقات الفراغ يعدان مدخلان لعمل منتجات ثقافية، فمن الطبيعي أن تكون حصص العمل هذه -أوقات الفراغ، والاستجمام، والترفيه- مهمة كحصص عمل أمام الكمبيوتر. فكلتا هما تساهماً في توزيع المنتج الإبداعي. وكثير من هؤلاء المستقلين يقولون إن أفضل الأفكار تأتيهم عندما لا يكونون في العمل. والتوصل إلى هذا «الوقت الميت» وتبريره حاسم بالنسبة إلى أي مشروع إبداعي. وهذا ينطوي على دروس مفيدة للمشروعات الأكبر التي تتباهى بالتشدد في جداول عمل التنفيذيين التي لا تترك مجالاً للتفكير في أفكار إبداعية جديدة ووضعها موضع التنفيذ.

أهمية المستثمرين الثقافيين

- تجمع بين القيم الفردية والعمل الجماعي. للمنتجين الإبداعيين عموماً قواعد أساسية تحدد، على سبيل المثال، من هو المصمم، أو المخرج، أو مشغل الكاميرا، أو محرك الصور. وهذه المهارات هي إسهامهم الأساسي في العملية الإبداعية. لكنهم يقررون بأن مهاراتهم الخاصة لا قيمة لها إلا إذا استطاعت الامتزاج بمهارات الآخرين: مصممي الإنتاج، الممثلين، الموسيقيين. وعلى الرغم من وجود الكثيرين من كبار المؤديين، فإن عمل الفريق الجماعي هو القاعدة عند المستقلين. فهم يتوقعون العمل كفرق؛ وهم يتعاونون في سبيل المنافسة.
- أعضاء في تجمع إبداعي أكبر. يمكن للتجمعات الإبداعية تقديم الأفكار، والصلات، والمهارات التكميلية، وموقع ومنفذ في السوق. وهي تبشر عملية منافسة شديدة إلى جانب تشجيع التعاون والمشاركة. وهذه التجمعات الإبداعية تتشكل بصورة دائمة في المدن، وغالباً حول المراكز: الجامعات، ومراكز الفنون، وأماكن العمل أو الإذاعات المدارسة.

المشروع المستقل

[...]

يؤمن المستثمرون الإبداعيون بأن «الصغير جميل». وهم يديرون عادة شركات صغيرة، رأس المالها قليل، وهشة تماماً. وهم يعملون في أسواق تحركها الموضة، منفتحة على مدخلات جديدة، تسهم فيها التقنيات الجديدة في خفض تكاليف الإنتاج وكذلك الأسعار التي يتلقاها المستقلون نظير ما يقدمون من خدمات. وغالباً ما تعوزهم معرفة كيف يحوزون مهارات العمل والدعم الذي يحتاجون إليه لتنمية الشركة. ولا شيء سهل في الحياة في هذه الصناعات. فهذه القطاعات لا تعرف عادة الاستقرار ولا يمكن التنبؤ بمستقبلها. ونظراً إلى هذه المآزر، فإن من المنطقي تماماً أن يفضل المستقلون البقاء صغاراً، لا لأسباب إبداعية فقط وإنما لكي لا يحملوا أنفسهم فوق ما يطيقون. وبسبب تباين المشروعات الإبداعية، فمن المستحيل وصف دورة حياة نمطية تمر بها كل تلك المشروعات. فالحياة الوظيفية لكثير من المستثمرين الإبداعيين فيها النجاح والإخفاق، مع فترات يتسع خلالها العمل أحياناً تعقبها عودة إلى الاستخدام الذاتي.



وكثر من الشركات التي تتخذ من الإنترت مقرا لها، على سبيل المثال، تعتقد أن أمامها مهلة لا تزيد على ٣ سنوات قبل أن تغير من نموذج عملها وخدماتها تغييرا تاما. وبعد ستيف باوبريك، المدير البارز لموقع Funmail على الإنترت، مثلا جيدا للتقديرات التي يتعرض لها المستثمرون في صناعات الإعلام الجديد. ففي أوائل التسعينيات من القرن العشرين، أسس باوبريك «وب ميديا»، وهي شركة ناجحة لتصميم الواقع الإلكتروني. لكن ثلاثة مشروعات لاحقة لتأسيس خدمات معلومات إنترنت كان مصيرها الفشل، وتوقفت «وب ميديا» بعد أن استهلكت قدرًا كبيرًا من رأس المال المشروع. وقضى باوبريك عاما يطور ثلاث أفكار لعمل منتجات تسوق عبر الإنترت لم يلق أي منها النجاح، قبل التوصل له Funmail، وهو منتج جديد من البريد الإلكتروني حقق شعبية ضخمة بعد تدشينه في ١٩٩٩.

لكن هؤلاء المستثمرين، والمشروعات التي أقاموها، أمامهم على ما يبدو ثلاثة اختيارات حاسمة في ثلاثة مفاصيل حاسمة من تطورها:

المخاص

عادة ما ينفق المستقلون الكثير من الوقت (ربما عدة سنوات) في بداية عملهم لتحديد ما ينون عمله، ومهاراتهم المميزة، وكيف يحققون المال بواسطتها. وهذه الفترة من الاستكشاف يمكن أن تسودها الفوضى وعدم التركيز، لكنها حيوية لأن الإحساس المهني الذي يوجههم في مواقف الشك التي ستواجههم مستقبلا يتشكل غالبا في هذه المرحلة. وفي هذه المرحلة، لا يحتاج المستثمرون الثقافيون عادة إلى مهارات عمل أو استثمارات كبيرة. إنهم يحتاجون إلى مبالغ ضئيلة كي يستمروا. وفي هذه المرحلة، يحتاجون إلى القروض الصغيرة. وفي هذه المرحلة، فإن ترست الأمير لمشروعات الشباب هو المؤسسة الوحيدة التي تقدم مثل هذه القروض، وإن كان الوقف القومي للعلوم والتكنولوجيا والفنون قد دخل المجال.

النمو

ما إن يحز المبادرون الثقافيون المهارات التسويقية، حتى تتاح أمامهم فرصة النمو، عادة ببيع خدمات ومشروعات متفردة. وفي هذه المرحلة، يمكن للناس أن يتحولوا من العمل كمراسلين أحجار إلى الاستقرار كتجار وحيدين ثم يقيموا مشروعات صغيرة (ميكرو).



أهمية المستثمرين الثقافيين

ونمو هذه المشروعات القائمة على الخدمات، التي يجد الناس فيها باستمرار مستهلكين جدًا، من الصعب أن يستمر. فهو يتطلب الكثير من الوقت والخبرة الإدارية لتجيئه تدفق السيولة. وهذا يعني أن المستثمرين الثقافيين - الذين ربما تخرجوا في الجامعة منذ عدة سنوات - يحتاجون إلى الحصول على خبرات العمل الأساسية. إنهم بحاجة إلى الشروع في وضع خطط وميزانيات. والمشروعات التي تقوم على تقديم الخدمات غالباً ما تتبع في فترات ثم تليها المجموعة: إنها منهنكة في توزيع منتجاتها الحالية ولا وقت لديها لبيع منتجات جديدة. وقد أصبح هذا، في مجال التلفزيون، أكثر صعوبة بفعل تخفيض ميزانيات ساعة البرمجة عموماً باختراع التقنية الرقمية، التي لا بد أن تخفض من تكلفة الإنتاج. وتجاوز هذه الحلقة من الانتعاش والمجموعة يتطلب إدارة أكثر تقدماً لمواجهة تقلبات العوائد النقدية. وفي هذه المرحلة، على المستثمرين الثقافيين إما تطوير مهاراتهم الأساسية وإما استخدام أشخاص يتمتعون بهذه المهارات. ويتفق المستثمرون الذين التقينا بهم على صعوبة كلا الخيارين:

«لقد اعتدنا الاعتماد على أنفسنا في عمل كل الأفلام والأعمال الوثائقية. ثم أدركنا أننا يمكن أن نكون مبدعين في المشروع وليس في المنتج. وبدلًا من الانسياق وراء طموحي في أن أكون مستثمراً كبيراً، قررت أن أركز على بناء الشركة. إننا نريد أن نكون قادرين على تقديم محتوانا الخاص وأن نمتلك الحقوق. نريد أن ننتقل من التزويد بالخدمة إلى امتلاك المنتج. لكن هذا أكثر تعقيداً، ومخاطرة، واستهلاكاً للوقت». (هاميش باريور، مؤسس مشارك لشركة إيدیال وورلد للإنتاج التلفزيوني والسينمائي - غلاسجو).

كيف تعمل كمستقل؟

- ١ - تأهب للسير في أكثر من اتجاه. تعلم من الفشل، ولا تتدبر حظك.
- ٢ - التوقيت حاسم. فالเทคโนโลยيا لا تعي، فلا تبكر كثيراً ولا تتأخر كثيراً.
- ٣ - لا تضع لنفسك خطة... ستفقد تماسكها لأنها لا تتحلى بالمرونة الكافية.

- ٤ - تخل بالحدس والإحساس باتجاهات السوق الذي يمكن أن يتغير ويبدل حسب مزاج المستهلك.
- ٥ - كن شجاعا بما يكفي لأن تكون متميزا . فإذا فعلت ما يفعله كل الآخرين، فأنت تسير في الطريق الخطأ.
- ٦ - كن متھمسا: إن لم تؤمن بما تفعل، فمن غيرك سيؤمن به؟ ففي البداية، الحماس وحده هو الذي يقنع الناس بمساندتك.
- ٧ - ليكن مشروعك بسيطا . اشتري الجيل الأخير من أجهزة الكمبيوتر لكن ضعها على طاولات مستعملة. فالحاجة أم الاختراع، وليس الفخامة.
- ٨ - أشع المرح في بيئه العمل. فالناس لا يدعون إلا في مثل هذا المناخ.
- ٩ - خصص حصة من المشروع للمستخدمين: قد لا تتمكن في البداية من أن تدفع لهم الكثير، فأعطيهم أسمها في المشروع.
- ١٠ - اختر الشركاء من بين الملتزمين مثلك. فاستمرار المشروع رهن بجودة من المؤمنين به.
- ١١ - كُن مؤهبا لانفصال الشركاء . وهم غالبا من أقرب أصدقائك . عندما يواجه المشروع الأزمات أو في الموقف الحاسم.
- ١٢ - عليك بالمنتجات التي يمكن أن تُعرف سريعا في السوق، كتلك التي تختفي من السوق العالمي، فتكتسب من ثم قيمة كبيرة في السوق.
- ١٣ - لا تتطلع إلى أن تصبح بيل غيتس آخر، بل من يشتري منتجاتك.
- ١٤ - قم بزيارة إلى وادي السيليكون . وستقتنع بأن بمقدور أي شخص أن يفعل أي شيء .

قدم منتجك الخاص

ال الخيار الثاني يتمثل في الانتقال من تقديم الخدمة إلى تقديم المنتج (أفلام، موسيقى، تصميمات، أدوات، ألعاب كمبيوتر) الذي يمكن أن يحقق للشركة التراكم . وعملية الانتقال هذه إلى الإنتاج يمكن أن تكون على قدر كبيرة من الخطورة دون دعم من جمهور مستهلك كبير، كما أنها يمكن أن تستهلك سريعا الموارد المحدودة للشركة .

وتعني المشكلات المتصلة في توجيه النمو في المشروعات الثقافية أن يظل معظمها صغيرا، بدلاً من المغامرة ومواجهة الضغوط. ولربما كان ٨٠٪ من المستقلين الذين التقيناهم إما يعملون عند أنفسهم وإما يديرون مشروعات صغيرة لا يزيد العاملون فيه على خمسة أشخاص، ولا طموح لهم في النمو. وكان ما بين ١٠ و١٥٪ في المرحلة الثانية: يديرون مشروعات نامية يقوم على تقديم الخدمات. وهناك ما بين ١٠ و١٥٪ فقط يفكرون في تجاوز هذا إلى تقديم منتج خاص، قلة منهم يمكن أن تتحقق هذا. وتتميز الشركات التي يمكن أن تشق طريقها عبر هذه المراحل بـ:

- توافر ما يكفي من المال لتمويل التوصل إلى المنتج.
- انضباط تجاري يسمح لها بالتأكد من أن هذا الاستثمار لن يذهب هباء.
- مواضع في أسواق عالمية تعد بتحقيق الأرباح، بدلاً من الأسواق القومية الصغيرة أو المتخصصة.
- إيمان راسخ بقدرتها المتميزة.
- وأخيراً، وليس آخرها، الحظ.

وهذه الفلبة للتوظيف الذاتي، والتجار المترددين، والمشروعات الصغيرة في الصناعات الثقافية لها تضميناتها بالنسبة إلى رسم السياسات، فبرامج الحكومة لدعم برامج الأعمال وتمويل الفنون معدة لمنظمات أكبر قليلاً، وتوفير بيئة لمن تأثر المشروعات الصغيرة يتطلب مجموعة من أدوات السياسة تفتقر إليها معظم وكالات التنمية. ويكمّن الخطأ في أننا نقيم صناعات يسيطر عليها «منتجو حيل رقمية»، ستسيطر عليها في المقابل مجموعات دولية أكبر، تحكم في توزيع منتجاتها ونشرها. وستواصل هذه القطاعات توفير الوظائف عن طريق تفريغ المزيد من المشروعات الصغيرة بالأساس، لكنها تحتاج أيضاً إلى توفير نمو أسرع وأقوى للمشروعات يمكنها من الوصول إلى الأسواق العالمية. فنحن بحاجة إلى إقامة مؤسسات ووساطات يمكنها دعم المنتجين المستقلين والوقوف بينهم وبين الأسواق العالمية التي تخوض المنافسة فيها.

* * *

(*) "Why Cultural Entrepreneurs Matter" from Charles Leadbeater and Kate Oakley (1999), **The Independents: Britain's New Cultural Entrepreneurs**. Demos, London, pp. 10-12, 13-19, 24-5, 26-7, 29-30, 75. Reprinted by permission of Demos. www.demos.co.uk.

ملاحظات

- 1 *The Creative Industries Task Force Mapping Report*, Department for Culture, Media and Sport, October 1998, and mapping exercise prepared by Spectrum Strategy Consultants, February 1998.
- 2 *Cultural Production in Manchester: Research and Strategy*, report prepared by Justin O'Connor, Manchester Institute of Popular Culture, 1999.
- 3 This point is made by Angela McRobbie in her account of the lives of young fashion designers: *British Fashion Design; Rag Trade or Image Industry* Routledge, London, 1998. See also *Recommendations for Growth: UK Digital Media*, Digital Media Alliance report, available from Arts Council of England, prepared by Catalyst Media.
- 4 The role of cities as centres of creativity and innovation is highlighted in: P. Hall, 1998, *Cities and Civilization*, Weidenfeld & Nicolson, London; *The Richness of Cities* working papers, published by Comedia in association with Demos in 1998 and 1999; C. Landry and F. Bianchini, 1995, *The Creative City*, Demos, London; 'Cultural Industries and the City', presentation to European Union Culture Ministers, March 1998, Manchester Institute of Popular Culture.
- 5 Many of the figures in this section are drawn from *Cultural Production in Manchester* (see note 2) and its analysis of official statistics.



الألعاب .. الفن الجديد المثير^(*)

هنري جنكشن

خلال العقود الثلاثة الماضية، تطورت ألعاب الكمبيوتر والفيديو من بدائية المضربين وكرة البنج بونج إلى تعقيد الفنتازيا الأخيرة، وهي قصة مشتركة مع الجرافيكيات السينمائية تقدم ١٠٠ ساعة من اللعب؛ أو أبيض وأسود، وهي قصة ذات مسعى أخلاقي حيث يترك اختيار اللاعبين بين الخير والشر علامات واضحة على الرقعة. وقد أضافت ألعاب الكمبيوتر شعبية كبيرة على أجهزة الكمبيوتر الشخصي المنزلي، مع تزايد طلب المستهلك على أعمال الجرافيك الحيوية، والمعالجة السريعة، وزيادة الذاكرة وتحسين الصوت. ويمكن تشبيه ما فعلته الألعاب في الكمبيوتر الشخصي بما فعلت ناسا بالكمبيوتر المتعدد الأغراض والمهام - أداة لدفع الابتكار والتجريب قدمًا. وبعد تدشين سوني بلاي ستيشن ٢، وميكروسوفت إكس - بوكس، ولعبة ننتدو جيم كيوب علامة على الزيادة الكبيرة في الموارد المتاحة أمام مصممي الألعاب.

« علينا أن نفهم آنية ممارسة اللعبة من حيث مدى اقتناع عرض الشخصية والعالم الشخصي، بل من حيث قدرة الشخصية على الاستجابة لأندفاعنا ورغباتنا»
جيمس نيومان

واستباقاً لهذه الإنجازات التقنية الجديدة، بدأ الناس داخل صناعة الألعاب وخارجها يركزون اهتمامهم على الإمكانيات الإبداعية لهذه الواسطة الناشئة. ورأوا أن تحديد تصميم جماليات اللعبة لن يمكنهم من ترسيخ عقود من التجريب والابتكار فحسب، بل سيدفعهم كذلك قدمًا نحو تحقيق إنجاز فني أعظم. وكان على المصممين لا يروا أنفسهم مجرد تقنيين ينتجون سلعاً مشتركة، وإنما فنانون يحددون أبعاد واسطة ناشئة وإمكاناتها؛ وانعدم الأمل على أن يدفعهم تغيير هذا الاتجاه إلى طرح أسئلة أكثر صعوبة في اجتماعاتهم، والتطلع إلى المزيد من العمق في المنتج الذي يشحذونه. في الوقت نفسه، تضع الحكومة والرأي العام صناعة الألعاب تحت المجهر. ومن منظور رطانة المصلحين الأخلاقيين، كان من الواضح أن مجادلاتهم حول التلوث ومسبيات السرطان تكشف عن افتراض أن الألعاب ليس لها أي قيمة تبادلية، وتقتضي المعنى والشكل الفني. لكن النظر إلى الألعاب كفن غير من مفردات النقاش. وانطلقت معظم هذه النقاشات من أن الألعاب شكل فني ناشئ، لم يكشف بعد عن كل إمكاناته. فقد قال مصمم الألعاب وارنر سبكتر، على سبيل المثال، لأحد محاري 101 Joystick: «نحن في المهد لم نزل. ما زلنا نصنع (ونعيد صنع!) سرقة القطار الكيري أو مولد أمة؛ وعلى سبيل المبالغة، قد تكون على أبواب ما يمكن أن نطلق عليه عصر الشرارة» «لكن لم تقل شيئاً بعد»، كما يقول آل جونسون في مفتي الجاز^(١). وفي هذا السياق، تهدف المناقشات النقدية إلى تشجيع التجريب وتوسيع أشكال الألعاب ومحتها وجمهور المتلقين، لا إلى تقديم منظورات معيارية.

[...]

نقد جيلبرت سيلدز المثير

تهدف الصفحات التالية إلى تقديم قراءة جديدة لواحد من أهم الجهود إثارة للنقاش حول الجدارة الجمالية للثقافة الشعبية - ٧ فنون حية (١٩٢٤) لجيلبرت سيلدز - وتوضيح كيف يمكن لـ سيلدز أن يساهم في نقاشنا الحالي عن المكانة الفنية للكمبيوتر وألعاب الفيديو.

[...]



تمثل الألعاب فناً مثيراً جديداً، يتناسب مع عصر الرقمية، مثلما كان الإعلام القديم ملائماً لعصر الآلة. فهي منفتحة على خبرات جمالية جديدة، وتحول شاشة الكمبيوتر إلى ساحة للتجريب والابتكار ذات جمهور عريض. ويحيط بالألعاب جمهور لا يتأثر بكثير مما يطرأ على الفن الرقمي. وتماماً، مثلما بدت صالونات الفن في العشرينيات من القرن العشرين عقيمة أمام حيوية الثقافة الشعبية وابتكاريتها، تبدو الجهود المعاصرة لتأسيس سردية تفاعلية عبر توفير قاعدة بيانات تحديدية أو تثبت الفن التلبيعي فاقدة الحياة ومدعية أمام الإبداع والاستكشاف، والإحساس بالمرح والعجب، التي يدخلها المصممون على حيلتهم. وكما يوضح هال باروود لقرائه في مجلة جيم ديفيلوبير في فبراير ٢٠٠٢، «الفن هو ما ينجذبه الناس عندما لا يعرفون تماماً ماذا يفعلون، عندما تتمحي خطوط تحديد الطريق، وعندما يكون التعبير غامضاً، وعندما يكون نتاج عملهم جديداً ومتفرداً»^(٢). فالفن، بتعبير آخر، يوجد عند الحافة الحادة، وهذا ما كانت عليه الألعاب على مدى معظم فترات تاريخها. فقد ابتكر مصممو الألعاب أعمالاً أثارت الخيال وأطلقت العنان لقلوبنا. وكانوا يفعلون هذا من دون شبكة الأمان الراسخة التي تقدمها الرطانة التحديدية لفناني التثبيت وقواعد البيانات التفاعلية hypertext. ولا يمكنهم تقديم تبرير بسيط ومستقيم لما يفعلون أو لماذا يفعلونه إلا من خلال الحديث عن «عامل المرح»، أي جودة التجربة الانفعالية التي يقدموها للاعبين.

وعلى الرغم من أن كتابته انطباعية ومثيرة للعواطف، بدلاً من أن تقدم قواعد ناظمة أو أطراً، يمكننا قراءة الفنون السبعة المثيرة كتصوير لملح من جماليات الثقافة الشعبية، وهو ملحم أوسع من أن يحصر في نفعه لمناقشة مجموعة كبيرة من الممارسات الإعلامية والثقافية المحددة، بما فيها الكثير من الممارسات التي لم تكن قائمة عند وضع كتابه. ويفرق سيلدرز بين «الفنون العظيمة»، التي تسعى إلى التعبير عن قيم عالمية وأبدية، و«الفنون الحية»، التي تسعى إلى إعطاء التجارب والانطباعات الآنية، تكويناً وشكلاً. وتختلف «العظيمة» و«الحية» «لا من حيث شدة كثافتها وإنما من حيث حدة ذكائهما»^(٣). والحقيقة أن سيلدرز حرص دائماً على إبراز علامات الإعجاب بالفرشاة العريضة للفنون الشعبية - حيث لا تسمح الحاجة إلى الوضوح والاعتراف الفوري من جمهور عريض بـ «حوار مزغبة، ولا حدود غائمة» - على رقة الفن العظيم وتعقيده^(٤). وهو يفضل دائماً التأثير على العقل، والأثر الآني على النتائج البعيدة المدى، والتأثير التلقائي على التأثير المحسوب.

ويحدد سيلدرز الفن على ضوء قوة تأثيره، وقدرته على إثارة ردود أفعال قوية وفورية. ومثلما يسيطر الفنانون الشعبيون على كتلة البناء الأساسية لواسطتهم، يقدمون تقنيات تمكنهم من صياغة تجربة مؤثرة وتكتيفها. ويرى سيلدرز أن الإبداع يرتبط بإحساسنا باللعب وب حاجتنا إلى إنعاش أحهزتنا الحسية وإضافة طاقة جديدة إلى حياتنا العقلية، القابلة للتبدل من خلال المعارف الروتينية ومفهوم الحياة اليومية. يقول: «نحن بحاجة إلى الانتعاش، إلى شيء منعش وعاير»^(٥).

ومنذ البداية، كانت الألعاب قادرة على خلق انطباعات انفعالية قوية - وهذا رهن ب مدى قوة المستهلك و ثباته . فالنسخ الأولى من لعبة باك - مان أو أسترويدز كان من الممكن أن تثير مشاعر توتر قوية أو جنون الارتياب. وتمثل أعمال شيجيرو مياجاوا مشاهد تخيلية، تضارع في فرط حساسيتها وذكائهما مسلسلات كريزي كات الكرتونية، أو كوميديات ماك سنيت التي تحظى بإعجاب سيلدرز. وحين بدأت السينما تدمج ما تعلمته خلال عقودها الثلاثة الأولى من التجريب والإنتاج، كتب سيلدرز عن العوامل المؤثرة في خلق أنواع جديدة من التجارب. فمن الممكن القول بأن الألعاب الحالية، مثل Deus X Grand Theft Auto3 أو Shemmue ، تعد دمجاً مماثلاً لأجيال سابقة من الألعاب، حيث تزيد الألعاب مثل The Sims, Majestic, Rez, Black & White من ذخيرة آليات اللعبة، وتوسيع بهذا من جمهور الواسطة المتوقع.

وللفن العظيم والحي عدو مشترك واحد هو: «الفنون الزائفة»، والفنون المتواضعة المردود، التي تهدف إلى إحلال «تقنية التقنية» محل «تقنية الذوق» والانفصال في هذا السياق عن الثقافة المحيطة بها^(٦). وهو يحذر من أن الفنون الشعبية تعد عادة بأكثر مما تستطيع الوفاء به؛ وتستوجب شروطها التجارية عدم الإشباع الكامل وجعلنا تواقين إلى المزيد من الاستهلاك، لكنها لا «تخرّب» الانفعالات في حال مخاطبتها بصورة مباشرة. على أن الثقافة المتواضعة المردود تغرينا عادة بخيالات التحسن الاجتماعي والثقافي على حساب الجدة والابتكار. ويسعى سيلدرز إلى نشر صدمة قيم الثقافة الشعبية المعاصرة لهذه الفكرة المتأصلة عن الفنون، وفرض إعادة النظر في العلاقة بين الفن والحياة اليومية.

[...]



الألعاب.. الفن الجديد المثير

ولربما كان نضج السينما، كواسطة، هو الذي جعل سيلدرز يقر بإنجازاتها الفنية. لكن السينما، في تطلعها إلى نيل الاحترام الثقافي، جازفت بفقد الصلة بجذورها الأصلية الخاصة. ويردد سيلدرز تحذيراً يبدو مألوفاً للمتابعين المعاصرين لأنلعاب الفيديو والكمبيوتر، ويرى أن السينما خلقت بين التعزيز التقني والتقدم الجمالي، وبين الرغبة في استساخ الواقع والرغبة في خوض تجربة انفعالية. ويرى أن «الهروب من الواقع والدخول في عالم مختلف، يقوم على منطقه الخاص المتأصل، ويُخضع الوقت لإيقاعه». حيث شعر بأننا أغراط وأقارب في الوقت نفسه» هو ما يحقق لرواد السينما «أعلى درجات المتعة»^(٧).

وقد أثار جاك كارول في نيوزويك جدالات حامية في أواسط اللاعبين عندما قال: إن المتقين ربما لن يتمكنوا أبداً من الاهتمام بشكل كاف بوحدات الصورة pixels على شاشة الكمبيوتر قدر اهتمامهم بشخصيات الأفلام: «ليس على صناع الفيلم مضاهاة الكائن البشري؛ إنهم هناك ليُسجّلوا وينسّقوا ... فانفعالات لارا كروفت المؤثرة في مقدمة الغزارة تتضاءل أمام وجه شارون ستون ... واللاعب الذي تثير مشاعره المرأة الرقمية digibimbo لارا يضع نفسه في مشكلة كبيرة»^(٨). لكن عدداً لا حصر له من المشاهدين يبكون عندما تموت أم بامي، وعندما يخبرهم متطوعو الحرب العالمية الثانية أنهم يشتهرن بنات فارجاس في Esquire. فتحن تعلمونا أن نهتم بالكائنات المرسومة قدر اهتمامنا بصور الأشخاص الحقيقيين. ما الذي يدعونا إلى اختلاف وحدات الصورة spixels إذا لم نكن قد وصلنا بعد إلى حد الاهتمام البالغ بشخصيات اللعبة (وهي فكرة تثير الجدل كما يشير الرد على مقال كارول)، فهذا يعود إلى أن مجتمع تصميم الألعاب لم يتوصّل بعد إلى التقنيات السليمة لإثارة مثل تلك الانفعالات، لا إلى وجود عقبة جوهيرية تعوق التوصل إلى التعقيد الانفعالي للواسطة نفسها. ويسلم كارول، شأن نقاد السينما المحترمين في عهودها الأولى، الذين يحاربهم سيلدرز، بضرورة الواقعية لتحقيق درجة كبيرة من الاندماج الانفعالي، ففنية الألعاب لا تتحقق من استساخ عالم المشاعر. يقول ستيف بول:

بينما ينجذب الفيلم - على الأقل أفلام «الحركة»، ذات الاتجاه الطبيعي - إلى الفضاءات الواقعية، فإن المرونة غير المحدودة، تحديداً، تمثل طبيعة أصلية لأنلعاب الفيديو. وإذا



استغلت هذه الطبيعة الاستغلال الأقصى أصبحت ألعاب الفيديو فنا غير مسبوق - حيث يعادل إسهامها في التأثير على بناء العالم إسهام الاختراع الخالص. إننا نريد للحداثة أن تصدمتنا. نريد أن تتوه في فضاء جد مختلف. نريد بीئات لم نرها من قبل، ولم تخطر لنا على بال^(٩).

وعندما أزور شركات الألعاب، أجده أفضل عقول الصناعة تتاذل في سبيل مواجهة هذا التحدي. وفي سبيل بعثهم عن إجابات، سيكون عليهم تفادى إغراء تعميم الحلول على السينما وغيرها من الفنون الأكثر رسوخاً. ويرى مصممو ألعاب مستقلون، مثل إريك زيمerman، أن الألعاب بحاجة إلى العودة إلى جماليات الجراج، وأن تُتعي جانبًا الهوس بالجغرافيكيات والإحكام السينمائي، لتصبح العناصر الأساسية التي تميز الألعاب عن غيرها من الوسائل التعبيرية. ويحذر زيمermann، الذي يعترض على اعتبار الألعاب مجرد «سينما متحولة»، من أن «المحاولات الخاطئة لتطبيق مهارات وطرق هوليود على عالم اللعب الإلكتروني ستستقر عن مشغل أقراص مدمرة يعج بسيارات فيديو مليئة بالحركة وتقتقد المعنى»^(١٠). وعلى النحو نفسه، يحذر سيلدرز من التفرعات الطويلة التي تناظر الأدب من منظور القيم السينمائية، الساعية إلى «شرح كل شيء ما عدا الافتقار إلى الحركة»، والمتمثلة في مشاهد لا ترجى منها أي فائدة بصرية^(١١). وكانت النتيجة أفلاماً لم تتحرك بعد. ويحذر زيمermann وأخرون من السينمائيات المتداة، الوسيلة المفضلة لإضافة السرد والشخصية إلى الألعاب، تحريم اللاعب من الحركة، مضحية بذلك بعناصر التفاعلية التي تجعل من الألعاب ألعاباً. ويمكننا القول بوجود توتر مماثل في قلب الجدل الدائر بين دارسي الألعاب، وبين ما يعرفون بالسرديين وأنصار اللعبة الصرف ludologists. فالأخيرون يخشون من عزم السرديين فرض حساسية جمالية غريبة على الألعاب، تحول من ثم بين الواسطة وكتل البناء الالزمة لممارسة اللعبة. وهم يحذرون من أن تثال الألعاب الاعتراف الجمالي باعتبارها «غريم السينما»، بل يجب أن تبقى وفية لجذورها. والحقيقة أن مفهوم سيلدرز للفنون المثيرة يقدم لنا السبيل للخروج من هذه الثانية، حيث يركز بالأساس على الجوانب المفعمة بالحيوية من الثقافة الشعبية، الجوانب التي يمكن أن تعمل داخل الإطار السردي أو خارجه. ويتوصل بول إلى نتيجة مماثلة:



لا تشير اللعبة الجميلة التصميم الإعجاب مثل الفنون الجميلة، إلا بطريقة مفعمة بالحيوية على نحو متفرد. ولأن لعبة الفيديو يجب أن تتحرك، فليس بإمكانها الاحتفاظ بالتوازن الدقيق للتكوين الذي ينال تقديرنا في الرسم؛ ولأنها، من ناحية أخرى، يمكن أن تتحرك، فهي وسيلة لمعاينة العمارة، بل وخلقها، بطريقة لا تضارعها فيها الصور الفوتوغرافية والرسوم. وإذا كانت العمارة موسيقى مجيدة، فإن لعبة الفيديو عمارة سائلة^(١٢).

لحظات لا تنسى

يمكن أن نطلق على ما يقدمه لنا سيلدرز نظرية لـ «لحظات لا تنسى»، وهو مفهوم يطفو عادة على سطح النقاشات بين مصممي الألعاب، لكننا نادراً ما نجده في الكتابات الأكademie عن الواسطة الناشئة. وعند تناوله للفيلم الانطباعي الألماني كابينة د. كاليجارى، [...] يكتب سيلدرز عن متع اكتشاف تجارب تبلغ الذروة في أعمال مبتذلة: «تأتي لحظة يكون فيها كل شيء صحيحاً بحق، ويحدث لك حادث مفاجئ - ربما شيء رائع أو شيء فادح لا يمكن تسميته؛ إنه يحوي وجداً يبعده عما عاده»^(١٣). وتبعد ذری المتعة تلك في متداول مصممي اللعب المعاصرين تماماً، بطريقة لا يتاح هذا لمجموعة السردية المتدمجة أحياناً والمفتوحة النهايات، أو الشخصيات المكتملة نفسياً على رغم تفاعليتها التامة. فإذا كان للألعاب أن تصبح فناً الآن، وليس في مستقبل بعيد، عندما تكون كل تحدياتنا التقنية قد حلّت، فسيكون هذا على يد مصممي الألعاب الذين يناضلون مع آليات الحركة والانفعال بدلاً من القصص والشخصيات.

وبينما يقيم مصممو الألعاب ألعابهم على أساس جاذبيتها الانفعالية، فإن معيارهم يركز على لحظات كثافتها الانفعالية أو مشاهدها البصرية - السمات الواسعة التي يمكن أن تتفتح فجأة أمامك وأنت تقود مركبة الثلج في SSX، واللقطات الكبيرة في لعبة الهوكى عندما يذهب القرص إلى أبعد مما يمكن في الحياة الحقيقية، والاستمتاع بتأثير عربتك في الجرف أو الاندفاع العنف عبر المرeras في Grand Theft Auto3. وتمكننا الألعاب،

بصورة متزايدة، من انتزاع لقطات لتلك اللحظات، وإعادة تشغيلها ومشاهدتها من زوايا متعددة، ومشاركة الأصدقاء فيها، وحثّهم على معرفة ما إذا كانت تعادل مآثرنا ومنجزاتنا المثلية. وتشجع شركات الألعاب العاملين فيها على التفكير في تصميماتهم كصور في أطر أو في عرض تمهيدى، تلك الطريقة التي يشاهد بها الشعار على ساحة العرض التجارى. على أن هذا قد يحيى اللحظات الجديرة بالذكر إلى مجرد «جذب خادع» أو مشهد، شيء جاهز لاستخلاصه من تجربة اللعب؛ شيء يمكن الحصول عليه بفاعلية في هيئة صورة ثابتة. ويعترض مصممو ألعاب آخرون على هذا الفهم للفكرة، قائلين إن اللحظات الجديرة بالذكر تتحقق حين تجتمع كل عناصر الواسطة لتيح تجربة متميزة وإلزامية.

ولا تعتمد تلك اللحظات الجديرة بالذكر في الألعاب غالباً على المشهد. فالمشهد، في النهاية، يشير إلى شيء يقطع عليك الطريق فجأة، ويُجبرك على التوقف والنظر. وممارسة اللعب تصبح جديرة بالذكر عندما تحدث الأثر الكسي - عندما يجعلك تشعر بالرغبة في الحركة، عندما تقعنك بأنك مسؤول حقاً عما يحدث في اللعبة، وعندما يبدو الكمبيوتر متحاوباً تماماً. ومن حين إلى آخر، تتحقق اللحظة الجديرة بالذكر عندما يفعل الكمبيوتر شيئاً يتفق والمنطق البرمجي. وكما يوضح وارن سبكتور، مصمم Deus X، فإن «اللعب الرائع يتحقق، في اعتقادى، بقدرنا على وضع اللاعبين في مواقف اضطرارية، وتحديد أهداف واضحة لهم، وإعطائهم مجموعة من الأدوات تمكنهم من التأثير في بيئتهم ثم شق طريقهم ... وهذا ينبغي أن يكون أكثر إلزاماً - بل أكثر إثارة - لللاعبين من مجرد اقتراح الحلول المعلبة للألغاز، أو ضغط زر الفارة أسرع من استجابة الخصم الكمبيوترى»^(١٤).

وكان سيلدز أحد كتاب أوائل القرن العشرين الذين سعوا إلى فهم أفضل لـ «آليات الانفعال» التي شكلت الترفيه الشعبي. ويرى فيليب مارينتى، الباحث الإيطالي في المستقبليات، في مسرح المنوعات «البوتقة» التي تتفاعل فيها عناصر حساسية جديدة ناشئة، توصّفه كفن له «سبب وحيد للوجود والزهو: البحث المتواصل عن عناصر جديدة للدهشة»^(١٥). وقد وضع المفكر السينمائي السوفياتي سيرجي أينشتاين نظرية «التجاذبات»، وهو تعبير يراه عريضاً بحيث يشمل أي وسيلة - سواء من حيث الشكل أو السرد أو الموضوع -



يمكن أن تغري المشاهد بالانفعال الشديد، قائلًا إن السينما والمسرح يجب أن يستهموا السيرك وقاعة الموسيقى^(١٦). وقد حاولوا، متأثرين بـ «شرطية» بافلوف، لتسجيل مثير أساسى «معتمد» يمكن أن يثير استجابة انفعالية متوقعة من جانب المشاهد والسيطرة عليه، وبعد ذلك تبسيط أعمالهم، واستبعد كل ما يمكن أن يشوش أو يؤخر ذلك الأثر الفعال. ويحذر إدي كانتور من أن «الممثل في مسرحيات الفودفيل ... مثل بائع ليس أمامه أكثر من ١٥ دقيقة لبيع سلعته. فأنت تتوجه إلى الخشبة وأنت تعلم أن كل لحظة لها قيمتها. فقد اعتدت الحصول على جمهور بمجرد ظهورك»^(١٧). ويوضح الناقد المسرحي فاديم اورانف، في ١٩٢٣، أن «ممثل [الفودفيل] يعمل انطلاقاً من فكرة الاستجابة الفورية للمتفرج: معأخذ ما تتطلبه في الاعتبار. وباستبعاده كل ما - كل خط أو حيلة أو حركة - لا يتفاعل معه المتلقى وتحسين الأشياء الجديدة، يؤسس لوحدة غير معتادة بين المتلقى وبينه»^(١٨).

ويدخل مصممو الألعاب في عملية مشابهة خلال سعيهم لتحديد «ما ينقص اللعبة»، أي تحديد العناصر التي يمكن أن تعوق آلية اللعبة أو تربك اللاعب. ويتحدث مصممو الألعاب عن «خطاطيف» تشد انتباه المستهلك وتجعله يواصل اللعب، وهو مفهوم ليس غريباً على رجل استعراضات الفودفيل ولاعب السيرك. ويستشهد مصممو الألعاب المخضرمون بتحديات ابتکار الألعاب التي كان لها أثراً في الأروقة، التي تقدم تجربة اضطرارية يمكن أن تبدأ في أقل من دقيقتين، وتبلغ الانفعالات درجة تجعل اللاعب يبحث عن محطة أخرى. كما أن ألعاب التسلية الأولى كانت مرهقة اقتصادياً، بسبب محدودية الذاكرة في الأنظمة الأولى^(١٩) لكن مع توافر قدرات أعلى لهذه الألعاب، ومن ثم إتاحة خبرات لعب أطول وأكثر تعقيداً، تضيف بعض المخاوف التي يشيرها المصممون جوانب كثيرة تظهر في الطريق إلى الآليات الأساسية. واللقطات المطولة من العرض السردي وخلفية الشخصية، التي يمتدح الأكاديميون تقدمها الجمالي، غالباً تقابل بالعداء من جانب اللاعبين الجادين لأنها تبطئ إيقاع اللعب وتسفر عن تجربة سلبية نسبياً. وبخصوص جانب كبير من المجهود للدقائق القليلة الأولى من اللعب، خاصة لضمان أن تتيح للاعب ذروة انفعالية قوية بدلاً من الإحباط: اللحظات الأولى المبكرة للقيادة والحركة، تلك التي تثار فيها شهيتم لاستقبال أشياء أكبر وأفضل^(٢٠).

اللعبة كعرض

يرى سيلدرز وآخرون من نقاد أوائل القرن العشرين أن الكثافة الانفعالية للثقافة الشعبية تتبع من العارض الأساسي، الذي يمكنه إتقانه لحرفته من «توجيهي» انتبه المشاهد. وقد كتب سيلدرز عن السلطة «الشيطانية» لآل جولسون يقول: «إنه لا يؤجل أبدا.. إلى المشهد التالي، أو الأسبوع القادم، أو العرض التالي ... إنه ينطلق في أغنية كوميدية أو في ثلاثة دقائق من التشخيص؛ قدر من الطاقة والعنف والكثير من كلية كائن بشري واحد، تشعر بأنها تكفي مئات الآخرين...»^(٢١).

[...]

ومن الممكن أن نفهم تماماً متى اللعب وفق معيار العرض، لكننا، بعملنا هذا، نحتاج إلى فهمها كشيء مشترك بين المصمم واللاعب. وكما بين مصمم الألعاب دافيد بيرلين، فإن «مصمم الألعاب الجيد يعرف دائماً ما يفكر فيه اللاعبون، وينظر من خلف أكتافهم على كل خطوة من خطوات الطريق»^(٢٢). ونتيج حرفه المصمم لللاعبين أن يشعروا وكأنهم يتحكمون في الموقف طوال الوقت، حتى على الرغم من أن ممارستهم للعب وتجربتهم الانفعالية من تحت المصمم. إنها حركة توازن خادعة، تجعل اللاعبين على دراية بالتحديات التي يواجهونها، ومتاكدون، في الوقت نفسه، من أن لديهم من الموارد ما يلزم لمواجهتها. فإذا أصبح اللعب بالغ السهولة أو الصعوبة، فقد اللاعبون الاهتمام. فاللاعبون بحاجة إلى أن يشعروا بأن بإمكانهم الجري أسرع، والتصويب بدقة أكبر، والقفز إلى الأمام، والتفكير بصورة أكثر ذكاء مما يفعلون في حياتهم اليومية، وبأن هذا التوسيع لقدرة اللاعبين موكول إلى الكثافة الانفعالية لمعظم الألعاب. [...]

وكما يلاحظ كثير من المهتمين، فإننا عندما نشرح تجربة ممارسة لعبة، لا نتحدث عن التحكم في مؤشر على الشاشة؛ إننا نتصرف كما لو أن لنا اتصالاً غير محدود بالفضاء القصصي. إننا نشير إلى شخصوص العابنا بصيغة المتكلم، ونتصرف كما لو كانت التجارب التي يمرون بها هي تجاربنا. ويرى جيمس نيومان أن علينا لأن نفهم آنية ممارسة اللعبة من حيث مدى إقناع عرض الشخصية والعالم القصصي، بل من حيث «قدرة» الشخصية على

الاستجابة لاندفاعنا ورغباتنا. ويمكن للشخصية البسيطة والموحية نسبياً أن تحقق استجابة افعالية فورية؛ على أن عالماً منسقاً نسبياً يمكن أن يكون غامراً. فما أن تنهك في اللعب حتى تصبح الشخصية مجرد مركبة تستخدمها خلال الإبحار في عالم اللعبة. وكما يوضح نيومان، فإن:

لara كروفت تتحدد بالظاهر أقل مما تتحدد بحقيقة «أنها»

تسمح لللاعب بالقفز مسافة غير معلومة، بينما المنحدر أمامنا أكبر من ذلك، لهذا من الأفضل أن نبدأ التفكير والبحث عن طريقة جديدة ... فالشخص يتحدد على ضوء السمات المؤثرة في ممارسة اللعبة. فلا يهم أن تكون مخلوقاً ضخماً - أو حتى مخلوقاً - أو ربما إنساناً. وإمكان زيادة سرعة طيارة الانزلاق مسألة كبيرة؛ وهذا يؤثر في طريقة ممارسة اللعبة. ويؤثر في فرصي في تسجيل نتائج جيدة^(٢٢).

ويذكرني عدد من مصممي اللعبة بأن شيجيرو مياموتو، الذي يعتبره كثيرون الأستاذ الحقيقي الأول للواسطة، يصمم لعبه حول الأفعال، أي حول تصرفات اللعبة التي تمكن اللاعبين من الأداء. وهو يريد لكل لعبة أن تقدم نوعاً جديداً من المهام، وتمكين المستهلك من عمل ما لم تسمح به لعبة من قبل. والفحص الدقيق للألعاب مياموتو تشير، في الوقت نفسه، إلى أنه يصمم فضاء لعب يسهل ويستعرض قدرتنا على القيام بتلك التصرفات، ومن ثم خلق سياق مؤثر تتحذى فيه هذه التصرفات شكلاً جمالياً وتكتسب أهمية سردية.

ويسعى كثيرون من مصممي الألعاب المعاصرة إلى مد هذا الشعور بإتقان اللاعب للعبة إلى ما وراء فضاء اللعبة.

[...]

ويوضح مصمم لعبة «التردد»، اليكس ريجوبولس مسار اللاعب خلال اللعبة، فيقول:

عندما يبدأ اللاعب ممارسة «هذه اللعبة، فإنه يلعب بها مستخدماً مهارات اللعب التي يتمتع بها بالفعل: القدرة على الاستجابة للمعلومات البصرية الرمزية عبر استجابة بدوية مؤقتة بدقة ... وما نلاحظه مرة إثر أخرى في اختبارات اللعبة

هو وجود نقطة معينة يتوقف عندها اللاعبون المبتدئون عن اللعب تماماً بعيونهم، ويفذّبون اللعب بآذانهم (بل حتى بـ«آذانهم الداخلية»): يبدأ شعورهم بالنقرات الموسيقية؛ ثم، مع اقتراب تيار المغامم gems يتطلعون إلى التيار القادم، «يتخيّلون» بآذانهم الجملة أو الصوت إيقاعياً، ويفذّبون «عزف النوتات» (بدلاً من «التصوير على المغامم»). وبمجرد عبور اللاعبين لهذه العتبة، يفذّبون تقدّمهم بأسرع ما يمكن^(٢٤).

[...]

نقطة الإنتاج

إذا ما قبلنا بالألعاب، كشكل معاصر من الفن، فسيضطر المصممون إلى الكف عن التعلل بـ«ضغوط السوق» لتبسيير نقص خبرتهم. والحقيقة أنّ مصممي الألعاب بحاجة إلى شحن المنتج، وهذا يمكن أن يضع قيوداً على مقدار الابتكار الذي يمكن أن يتحقق في لعبة واحدة. على أنه يجدر بنا تذكر أن كل الفن يجري في سياق اقتصادي. فقد كان صناع الأفلام في هوليوود ينتجون في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي ما بين ٥ و٧ أفلام روائية في العام، لكن في موضع ما من هذا الاندفاع باتجاه السوق، أصبحوا على علم تام بإمكانات واسطتهم، وقدموها عملاً تصمد أمام اختبار الزمن. ويشرح سيلدز الفن الشعبي من منظور التوازن الدقيق بين العرف والابتكار: العرف يضمن سهولة المثال، والابتكار يضمن الجدة. وما يُبقي على الفنون الحية حية هو أنها تشكّل موقعاً للتجربة والابتكار المتناغم. وما أن يتم تحديد أعراف الجنس حتى يشرع الفنانون الشعبيون في تحويله وتحوبله، ليحدث تأثيرات جديدة. ويطلب الحث الدائم على آنية الانفعال ترقية الفن نفسه بصورة دائمة، مع إبقاء المبتكرين على أصابعهم وإجبارهم على التعرف على استجابة المتلقّي عند اتخاذ قرارهم الإبداعي.

وكان سيلدز فلماً بشأن ما إذا كان بإمكان الظروف التي أدت إلى الازدهار الكبير في أوائل القرن العشرين أن تبقى في وجه أنماط الإنتاج المتزايدة التصنيع. وهو يحمل نظام الاستديو مسؤولية الكثير من أخطاء السينما المعاصرة، لكنه يُنهي كتابه بتوقع انخفاض تكلفة إنتاج الفيلم بصورة مطردة



مع وضع معايير محددة للتقنيات الأساسية لإنتاج الفيلم، وبهذا تعود صناعة الفيلم إلى جذورها الحرفية. وهو يتوقع: «سيذهلك أول فيلم رخيص، لكن تكلفة الفيلم ستتخفض يوماً بعد يوم. وستكون هي متناول الفنانين ... وسيعيد الفنانون إلى الشاشة ما يغويك - الخيال»^(٢٥). وفي كتابه «المشاهد العظيم» الذي صدر بعد ذلك بعده عقود، كان سيلرز على يقين من أن ظهور الميديا المشتركة خنق التجريب الجمالي والتعبير الشخصي، اللذين مكنا هذه «الفنون المثيرة» من الحياة^(٢٦). ومع حلول الصوت، زادت تكلفة إنتاج الفيلم بدلاً من ان تتحفظ، لتزيد من سيطرة الاستديوهات الكبرى على عملية صنع الفيلم، وليتأخر بذلك ظهور السينما المستقلة، التي تتبأ بها، لعدة عقود.

ما الذي يعنيه هذا بالنسبة إلى مستقبل الابتكار في تصميم الألعاب؟ بالنسبة إلى الأوائل، فإن الجهازين الأساسيين، الكاميرا وجهاز العرض، تحددت معاييرهما مع بدايات القرن، وهو ما مكن صناع الأفلام من التركيز على الإمكانيات التعبيرية للواسطة بدلاً من الاضطرار إلى إعادة تعلم التقنيات الأساسية. وعلى الجانب الآخر، يواجه مصممو الألعاب تغيرات مؤثرة في الأدوات والموارد الأساسية كل ١٨ شهراً في المتوسط منذ ظهور واستطتهم. وهذه الحاجة المستمرة إلى التجاوب مع تغير البنية التحتية التقنية حولت الاهتمام إلى إجادة الأدوات؛ اهتماماً كان يمكن توجيهه نحو استكشاف خواص وإمكانات الواسطة. ثانياً، على رغم حرب البراءات البارعة والشرسة، تميز التاريخ المبكر لصناعة السينما بقلة الحاجز نسبياً أمام دخول الأسواق. وعلى الرغم من أن كثيراً من الكتابات التاريخية ما زالت تركز على عدد قليل نسبياً من المبتكرین الأساسيین، فإننا نعلم الآن أن اللغة الأساسية لـلسينما تظهر من تجريب صناع الأفلام، المتأثر في أرجاء البلاد وحول العالم. وبالمقابل، سيطر على التاريخ المبكر لألعاب الكمبيوتر عدد صغير نسبياً من ساحات اللعب، مع ضرورة خضوع كل الألعاب لهذا الإشراف المشترك قبل أن تتمكن من الوصول إلى السوق. وتكثر أدوات التأليف ومحركات الألعاب المفتوحة المصدر يساعد على تقليل الحاجز أمام دخول سوق الألعاب، ويمهد السبيل أمام المزيد من شركات الألعاب الأصغر والأكثر استقلالاً. وفي سياق كهذا، فإن تلك الشركات الناشئة غالباً ما تجبر على الابتكار لتميز إنتاجها بما هو موجود بالفعل في السوق. ويمكن تفسير ظهور حركة ألعاب البنات،



على سبيل المثال، من منظور البدايات التي تقودها النساء الساعيات إلى توسيع سوق الألعاب، لإيجاد موقع قدم لإنجاجهن في ظل التنافس مع الشركات الأكبر.

في الوقت نفسه، مع تخفيف التقنيات الجديدة من قبضة المصنعين على محتوى اللعبة، فإن تكلفة توصلهم إليها تتزايد بصورة واضحة. فنحن نشهد ظهور معايير تقنية تجعل من الصعب على مصممي الجراج تحمل المنافسة. ويقلق البعض من أن يترتب على هذا التركيز على الألعاب الناجحة والمؤثرة، التي يمكن أن يتوافر لها سوق موثوق، والتوسيع المستمر للامتيازات الشعبية. وستكون السينما المعاصرة أشبه بتوال لأفلام صيفية مسلية مدعومة، لكنها لا يمكن أن تدعم الميزانيات الأكبر والأفلام المستقلة. والوضع ليس ميئوساً منه تماماً. فالحجم الكلي لبعض أكبر منتجي الألعاب يغريهم بتقديم تصميم اللعبة ومحطواها. وتتجنى شركة مثل اليكترونيك آرت، على سبيل المثال، الأرباح من بقرتها الحلو، ألعاب الرياضة، لإبقاء نشاط بيوكات أصغر، مثل ماكسيس أو بالفروج، التي تقدم بعضاً من أهم المحتويات أصالة وأكثرها تميزاً.

قيمة النقد

كيف نضمن استمرار التطوير الإبداعي للألعاب؟ وما الصورة التي ستكون عليها الألعاب كشكل فني ناضج، بالنظر إلى التغيرات غير العادية التي شهدتها خلال العقود القليلة الماضية؟ وأي أنماط الإنتاج أو أشكال التأليف ستكتفى التوع اللازم لتوسيع سوق اللعب، ليصل إلى جمهور أوسع؟ كان سيلدرز واضحًا تماماً في رأيه من أن النقد الهين والقاسي لـ«الفنون المشيرة» هو مفتاح تطورها على المدى الطويل. إذ يجب أن ينطلق مثل هذا النقد من موقف التعاطف، موقف يتقumen الفنانون الشعبية بلغتها، ويحترم السمات المميزة لإعلام وأجناس فنية معينة. نقد يقدم معياراً للنجاح مستقلاً تماماً عن شباك التذاكر. وكما يوضح، فإن «شباك التذاكر فج؛ إنه لا يكتشف الأخطاء، ولا هو يبحث على التحسين بالشكل الكافي»^(٢٧). إنه نقد يشجع التجريب والإبتكار؛ وضغوط اقتصادية تضمن الحصول على accessibility. فالفنون الحية تنمو من خلال التوازن الدقيق بين الاثنين.



وتتضمن طبيعة هذه التجارب الجمالية وقيمتها الانهماك الوثيق والمحمس، لا في داخل صناعة الألعاب أو المؤسسة التعليمية وحدها، ولكن عن طريق الصحافة وأشاء مأدبة الغذاء أيضاً. حتى رفض كرول المتشكي أثار نقاشاً ساخناً، واضطرب المصممون إلى وضع أيديهم على السمات المميزة للواسطة. ولكل أن تتخيل أكثر أشكال النقد قسوة التي قدر لها المساهمة. إننا بحاجة إلى نقاد يعرفون ويعرفون بالألعاب بقدر معرفة بولين كايل بالسينما واهتمامه. يريد نقاداً يكتبون عنها بالقدر نفسه من الذكاء، والحكمة، والحماس. وقد أدى النقد السينمائي المبكر أدواراً حيوية في توثيق الاختراقات والتفكير في قدراتها الكامنة. وألعاب الكمبيوتر، كواستطة إعلامية جديدة، تحتاج إلى هذا النوع من الاهتمام النقدي الحميم. ولم يكن لدينا الوقت لتصنيف ما يعرفه مصممو الألعاب المحنكون، ومن المؤكد أننا لم نعد قائمين بالأعمال الكبيرة التي تعد مثلاً يحتذى. وهناك إنجازات إبداعية، شهدتها العقود الثلاثة الأولى من تصميم اللعبة، لكننا لم ندركها على حقيقتها أو نقدر أهميتها.

ولا تمثل المشكلة بالنسبة إلى كثير من الألعاب المعاصرة في عنفها، إنما في تسطيحها، ومحدوديتها، وسرعة اعتمادها. ويمكن للنقد المتعمق أن يدعم الابتكار والتجريب في الصناعة. تماماً مثلما يساعد النقد السينمائي في تركيز الاهتمام على الأفلام المستقلة المهمة. وفي الوقت الحالي، يمثل نقاد الألعاب قوة ضغط محافظة على الابتكار والتجريب الجماليين، وتنتظم معظم المتابعات حول تفضيلات سابقة للجنس الفني. كما أنها تتنظم أيضاً، في غالب الأحوال، حول العناصر التقنية في مقابل التأثير الانفعالي للعبة أو حالتها الجمالية. ومن الصعب بالنسبة إلى لألعاب المبتكرة بحق، في كثير من الحالات، اجتذاب انتباه المستهلكين، على الرغم من نجاح منتجات مثل المحاكيات، بل إن النقد المتعمق يمكنه المساهمة في نقاشاتنا بشأن العنف. وبدلًا من نعي «العنف عديم المعنى»، علينا استكشاف طرق جديدة لهم مكانة العنف في ثقافتنا. بالإضافة إلى تقديم نقد الألعاب لوسائل تجعل صناعة الألعاب مسؤولة عن اختياراتها. وفي أثر shootings Columbine غير مسبوقة، بحثاً عن فتاوى لا تتطلب تفجير الرؤوس أو فصل الأعضاء. ومن شأن النقاش العام حول هذه الواسطة التأثير البناء في هذا الجدل، والمساعدة في تحديد وتقييم البدائل عند ظهورها.

وعندما تقدم العمر بسيلدرز، تحول حماسه الأول للقوة «الشيطانية» للفن الشعبي إلى قلق متزايد من إمكان استغلاله في التأثير سلبا على الرأي العام، وأصبح من أشد المؤيدين لحملة فريديريك ورثمان لتنظيم كتب الرسوم الهزلية^(٢٨). ويوحى مسار سيلدرز - من مدافع عن Kat Krasy إلى مناهض E.C. الهزلية المرعبة - بالتناقض في عمق احتفائه بـ«الفنون الحية». علينا أن نقر بالتناقض في استجابتنا للألعاب كواسطة ناشئة، واستخدام نقدنا لمناقشة جدارة الطرق المختلفة لتمثيل العنف في الألعاب^(٢٩). وينبغي أن يكون الهدف هو وضع سياق يدعم محتوى للعبة أكثر عمقا بدلا من تشجيع الرقابة.

ومع نضج الألعاب، ستتولى أكثر العقول إبداعا وفكرا في الصناعة تحقيق التقدم؛ أولئك الذين يعلمون أن الألعاب يمكن أن تكون أكثر مما هي عليه، والذين يعترفون بإمكان الوصول إلى جمهور أوسع، وبتحقيق تأثير ثقافي أكبر، وبالتالي الوصول إلى محتوى أكثر تنوعا ومسؤولية أخلاقية، وابتكار محتوى أكثر ثراء واهتمامًا بالجوانب الانفعالية. لكن لن يُقدر المنتج الألعاب تحقيق هذا من دون دعم رأي عام واع ونقد متمعن.

* * *

(*) "Games, the New Lively Art" from Henry Jenkins (2003), "Games, the New Lively Art". In Jeffrey Goldstein and Joost Raessens (eds.), **Handbook of Computer Game Studies**. MIT Press, Cambridge, Mass. Reprinted by permission of the MIT Press.

ملاحظات

- 1 Kurt Squire, "Educating Game Designers: An Interview with Warren Spector," <http://www.joystick101.org/?op=displaystory&sid=2001/5/23/155255/302>.
- 2 Barwood, "The Envelope Please?", *Game Developer*, February 2002.
- 3 Seldes, *The Seven Lively Arts* (New York: Sagmore Press, 1957), p. 272.
- 4 Ibid., p. 228.
- 5 Ibid., p. 293.
- 6 Ibid., p. 223.
- 7 Ibid., p. 288.
- 8 Jack Kroll, "Emotional Engines? I Don't Think So," *Newsweek*, February 27, 2000.
- 9 Steven Poole, *Trigger Happy: Videogames and the Entertainment Revolution* (New York: Arcade Publishing, 2000), pp. 218–20.
- 10 Frank Lantz and Eric Zimmerman, "Checkmate: Rules, Play and Culture," Merge, 1999, <http://www.ericzimmerman.com/acastuff/checkmate.html>. See also Eric Zimmerman, "Do Independent Games Exist?", in Lucian King and Conrad Bain (eds.), *Game On* (London: Barbican, 2002).
- 11 Seldes, *The Seven Lively Arts*, p. 286.
- 12 Poole, *Trigger Happy*, p. 226.
- 13 Seldes, *The Seven Lively Arts*, p. 186.
- 14 Squire, "Educating Game Designers."
- 15 Filippo Tommaso Marinetti, "The Variety Theatre," in Michael Kirby (ed.), *Futurist Performance* (New York: Dutton, 1971), pp. 179–86.
- 16 Sergei Eisenstein, "Montage of Attractions," *Drama Review*, March 1974, pp. 77–85.
- 17 Eddie Cantor as quoted in Mary B. Mullet, "We All Like the Medicine 'Doctor' Eddie Cantor Gives," *American Magazine*, July 1924, pp. 34 ff.
- 18 Vadim Uranoff, "Commedia Dell' Arte and American Vaudeville," *Theatre Arts*, October 1923, p. 326.
- 19 For a useful discussion of the aesthetics of early video games, see Van Burnham and Ralph H. Baer, *Supercade* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 2001).
- 20 I am indebted to the participants of the Comparative Media Studies–Electronic Arts Creative Leaders workshop series for these insights into the game design process.
- 21 Seldes, *The Seven Lively Arts*, p. 175.
- 22 David Perry as quoted in Marc Saltzman (ed.), *Game Design Secrets of the Sages*, 2nd Edn. (Indianapolis: Macmillan, 2000), p. 18.
- 23 James Newman, "On Being a Tetraminoe: Mapping the Contours of the Videogame Character," paper delivered at the International Game Cultures Conference, Bristol, England, June–July 2001.
- 24 Alex Rigopulos, e-mail correspondence with the author, March 1, 2002.
- 25 Seldes, *The Seven Lively Arts*, p. 289.

- 26 Gilbert Seldes, *The Great Audience* (New York: Viking, 1950).
- 27 Seldes, *The Seven Lively Arts*, p. 303.
- 28 Seldes, *The Great Audience*, pp. 271–8, offer the fullest summary of his views on the comic book industry.
- 29 See James Cain and Henry Jenkins, “I’m Gonna Git Medieval on Your Ass: A Conversation about Violence and Culture,” in Helaine Postner (ed.), *Culture of Violence* (Amherst: University of Massachusetts Press, 2002).



تجهيز القفير^(*)

جي سي هرز

وفقاً لأسطورة المستثمر الصغير للقرن العشرين، تأتي الأفكار العظيمة، كتدبير إلهي مقدس، لأولئك الأفراد المفردین الذين، بفضل المعية فذة أو ذكاء عملي، يهيئون عينة فرعية من الجنس البشري - الإنسان المبدع، كما كان. وعقيدتهم هي «يوريكا!» كما أنهم يختبئون في الجراجات، أو يتمترسون في مهاجع ستانفورد، أو يذهبون إلى العمل بقمصان سوداء من دون ياقة ونظارات بألوان فاتحة. وعلى عباريتهم، تقوم الشركات العظيمة. وعندما تكبر هذه الشركات وتتطور إدارياً، يتجمع المبتكرون على هيئة أقسام بدعة الألوان يطلق عليها إدارات الأبحاث والتطوير، حيث يسمح للمبدعين بالعيش، ويمتد من فجوات أدمنتهم كابل CAT-5 إلى أقسام تنمية الإنتاج، والتسويق، والاستراتيجية، لتزويد الشركات بأفكار ثمينة جديدة.

«دع ألف زهرة تتفتح،
مادامت تزهر في حديقتنا»
جي سي هرز

ويستقبل منتجات الابتكار الإنساني مستهلكون ممتنون، يتعجبون كيف نجحنا في ظل غياب مفتاح تشغيل، مندمج تماماً، وحلول عالمية نابعة كلياً من جيّاه جاهزة، تجسدت في Wired, Business Week, The Red Herring و كان على الجيل الجديد من الابتكار الإنساني أن يقرر مصيرها، وتواصلت سلسلة الأفكار العظيمة بجنون. ونحن نعرف كيف نسمع إليها، ويعرف الإعلام كيف يقولها. وتعرف المغامرات الاستثمارية كيف تمولها. وتمثل المشكلة في أن الابتكار الإنساني لا يفسر جوانب كثيرة من الابتكارات الحاسمة، وهو غير مسؤول عن الآليات التي تحدد السوق المشبك وإقامة علاقة بين الشركات وزبائنها في هذا السوق. إنها غير مسؤولة عن الحفاظ على بيئة البرمجية مفتوحة المصدر أو فعالية eBay. والأهم أنها لا تصادق على الذكاء الجماعي للشبكة - على أن مليوناً من البشر سيكونون دائماً أكثر ذكاءً من ٢٠ شخصاً، وهذا الفرق يضفي القيمة على المشروعات.

ومع انتقال الاهتمام التقني إلى حافة الشبكة، وتزايد الأشكال غير المركزية من البرمجيات والخدمات، نجد أسطورة مضادة للابتكار. وإذا ما أعدنا صياغة فكرة سكوت ماكنلي، فإن الشبكة هي المبتكر. إنها مجتمع المنتديات مفتوحة، ومعيارية، وبمسوطة، وموزعة لكل أشكال الأشطنة التجارية والترفيهية. والعقيدة هي «دع ألف زهرة تفتح، مادامت تزهر في حديقتنا». وفي هذا النموذج، تكمن العبرية الابتكارية، لا في فردية الإبداع، وإنما في بنية النظم التي تحرك ملايين القرود. وقد تحولت الموجة، من غسيل بصري متائل إلى مليون شبكة، إلى وضع يرسل فيه مخترع مصدوم رسالة عاجلة إلى زملائه: «لن تصدقوا ما تفعله الآن - عليكم مراجعة هذا».

وفي ٢٠٠٢، فإن الحافة الدامية للابتكار الشديد التشبّيك تمثل في ألعاب الكمبيوتر، جيب صغير في صناعة البرمجيات، تخفي جمالياته المتوجهة التقدم الحثيث في التقنيات والمشروعات. وكانت الألعاب، لسنوات، هي مصدر المبيعات الاستهلاكية من البنية الصلبة للكمبيوتر. فإذا لم تكن في استديو إنتاج، أو معمل أبحاث علمية، أو منشأة عسكرية، فإن ألعاب الكمبيوتر هي أكثر تطبيقات المعالج كثافة على سطح مكتب الكمبيوتر. وبالأساس، فإن السبب الوحيد لترقية الكمبيوتر المنزلي



هو التسريع المستمر لمتطلبات وحدة التشغيل المركزية CPU في أحدث ألعاب الكمبيوتر، وهو ما يجعل المسؤولين عن تقديم ساحات اللعب في إنترنال ونفيديا على هذا القدر من الاهتمام: رفع الحد الأدنى لمكونات لعبة حفقت رواجاً يصب مباشرةً في شركة دل. وبينما تتماسك شركات البنية الصلبة، تتسرّع شهية اللاعبين لأداء كمبيوتر يدعم موقع «اصنعها بنفسك»، مثل تومز هاردوير وركن المصنعين مثل الainovir، التي جنت أرباحاً طائلةً من مجرد تجهيز كمبيوتر شخصي متفوق يفي بأقصى متطلبات اللعب - لامبورغيني حوسية سطح المكتب.

ومنذ وقت أقرب والألعاب تدفع باتجاه تبني الموجة العريضة. فالطلاب الذين قدموا Quake على الشبكة المحلية LAN للجامعة عام 1996، هم الآن مهنيون شباب، لا يتسامعون مع خطوط الهاتف العادي. وفي كوريا، التي تحظى بأعلى حصة للفرد من الموجة العريضة في العالم، فإن ألعاب الإنترنت هي القوة التي تحرك شهية البلاد لعرض الموجة. وفي وقت سابق من هذا العام، كشفت دراسة أجرتها فالف، وهي شركة لبرمجيات الترفيه، على مليون من ممارسي ألعاب القتال عن أن 75٪ منهم ارتفوا من الخطوط التلفونية إلى الموجة العريضة. لكن بعيداً عن البنية الصلبة والتواصلية، فإن ألعاب الإنترنت هي الأعلى كتطبيق متصل بشبكة - تجهيز تكنولوجيا الجيل القادم بالأبعاد الأساسية للسلوك الإنساني: المنافسة، التعاون، والميل للتجمع، والتطلع العالمي لمعرفة جديدة. بتعبير آخر، فإن القوى التي تشحذ الألعاب واللاعبين لديها المزيد الذي تقدمه لأنتروبيولوجيا لا للشفرة. وهذا النوع من الابتكار يتضادر بصورة حتمية مع البيئة الاجتماعية للأعاب، والأعراف الشخصية التي تحدد الوضعية، والهوية، والاندماج، سواء في الألعاب أو الجماعات الافتراضية المحيطة بها.

وعلى عكس معظم منتجات التكنولوجيا وأنظمة التشغيل، فإن ألعاب الإنترنت يتوازن تطورها بالتوابي مع الشركة وسوقها. وتتناسب الأرباح مباشرةً مع إحساس المجتمع بملكية التجربة، والتفاعل بين الجماعات، بدلاً من علاقة «واحدة بوحدة» المختلفة بين المنتج والمستهلك. وعند هذا الحد، فإن ألعاب الإنترنت عدسات مفيدة للجيل القادم من مصممي البرمجية القائمة على الشبكات والناس الذين يراهنون بأموالهم عليها. فمن خلال هذه العدسات، تبرز أربعة دروس تتعلق بالابتكارات المتعددة للأعاب:

- مصبات الأبحاث والتنمية: تفعيل التصميم الجماعي.
- بيتات بناء: الحرف والعملات الاجتماعية.
- ما وراء التعاون: التفاعل «جامعة لجامعة».
- المثابرة والتعاظم.

مصبات الأبحاث والتنمية: تفعيل التصميم الجماعي

تصل دورة تطور لعبة الكمبيوتر، بمعدلات ٢٠٠١، إلى ١٨ شهراً، من تجديد مواصفات تصميم الجيل إلى تدشين المنتج (عادة يحتاج الإنتاج إلى ما بين ١٢ و ٢٠ شخصاً، ويتكلف ما بين ٥ و ٧ ملايين دولار، أو ضعفهما لإقامة عالم إنترنت دائم). على أن هذه العملية، بالنسبة إلى كثير من الألعاب وخاصة الأكثر مبيعاً منها، تبدأ قبل فترة التطوير «الرسمية» وتمتد بعدها، مع تيار متواصل من التغذية الارتجاعية الثانية بين مبتكرى العمل واللاعبين.

وربما كانت لعبة الإنترنت القادمة المتعددة اللاعبين المستمدة من حرب النجوم، التي تحضر لها فرانت، الشركة الرائدة المتخصصة في هذا النوع مع لوكانس آرسن، أكثر الأمثلة حدة على تصميم اللعبة ذات المقدمة المحملة. فقد حققت آخر ألعاب فرانت للإنترنت، إفروكويست، ٤٤٠ ألف مشترك، يدفعون شهرياً ١٢,٩٥ مليون دولار ليعيشوا في أجواء العصور الوسطى الساحرة. وتستخدم وحدة خدمة إفروكويست، التي تستوعب ١٠٠ ألف لاعب في وقت الذروة، تحويلة من شركة آت آند تي؛ ويتوقع خبراء الصناعة أن تحتذب كواكب حرب النجوم، المتوقع طرحها في أواخر ٢٠٠٢ أو أوائل ٢٠٠٣، أكثر من مليون لاعب. والبيئة الافتراضية كثيفة - قد تقضي أسابيع أو شهوراً قبل أن تعبر دون مختصرات «فضاء قصصي» - ومن شأنها دعم نظام اقتصادي وسياسي متواصل النمو. وسيتوصل اللاعب إلى شخصياته عبر تسلق أشجار غابة من الأشجار الماهرة (آليات محرك، إنتاج سلاح، صراع، معرفة بسبيل القوة، وغير ذلك). وبالنسبة إلى التصميم والهندسة، تضارع كواكب حرب النجوم بنية محطة الفضاء من حيث المقياس والتعقيد.

لكن حتى إذا كانت التكنولوجيا الأساسية قد توافرت وآليات اللعبة مجرد ومضة في عين مبتكرها، فإن اللاعبين يعدون جزءاً حاسماً من عملية التصميم. وما كادت فرانت توقع عقد اللعبة، حتى كونت الشركة فريقاً

للتراسل لمتابعة الأخبار المتصلة باللعبة وتلقي انبطاعات جمهور اللاعبين المخضرين، مع أكثر من 11 مليون ساعة عمل من الخبرة الجماعية في مثل هذا النوع من الألعاب.

وفي بيئه افتراضية معقدة بقدر كثافة عالم الإنترن特 المتعدد اللاعبين، التي يعتمد نجاحها اعتماداً تاماً على تفاصيل اللاعب، يقر مبتكرو الألعاب بقاعدية اللاعبين كأصل من الأصول الاستراتيجية. فآليات هذه الألعاب تتطور بسرعة، والكثير من المعايير لم توضع بعد. وفي حال الشك، يلجأ المصممون إلى فريق المراسلات لرصد آراء اللاعبين في صفات سلبية السمات المميزة وجوانب أداء اللعبة التي يمكن تحسينها. فهم، بالأساس، الناس الذين سيقطّعون هذه البيئة الافتراضية أسبوعياً عندما يطرح المنتج، وهم الذين سيقررون نجاحه.

وما تقاد اللعبة تطرح للتداول، حتى يشارك اللاعبون، إلى حد كبير، في تشييد البيئة؛ ويتوقف رضاهم عن اللعبة على تفاصيلهم بعضهم مع بعض. إنهم يؤلفون جماعياً الآليات الإنسانية للعالم - وما تتضمنه من أشياء من صنع اللاعب - ويمكّنهم الإحجام عنها إذا لم تتناسب بهم. فالتجربة ملك لللاعب بقدر ما هي ملك لصانعها. لذا، فمن مصلحة منتجي اللعبة أن يكونوا على صلة باللاعبين أثناء صياغة اللعبة وأن يزدّوا من تجربتهم. وهذه ليست مجرد حيلة تسويقية («دعهم يشعرون بقيمتهم وسيبشارون بالمنتج بين أصحابهم»)، فهي تشيع كذلك صدق العزم. إنها أحد المظاهر الأساسية لعملية التصميم عند قمة المحاكاة المشبّكة.

وفي إطار التقنيات القائمة في الأنواع الراسخة، تتدخل قاعدة اللاعبين بفاعلية أكبر في تصميم وتطوير ألعاب الكمبيوتر. «لقد أنفقنا الكثير من الوقت والاهتمام لكي نتيح المرافق للجمهور الراغب في المشاركة في عمل مبرمج، حتى يتمكنوا من إضافة ودمج عملهم في نظام اللعبة»، كما يقول راي موزيكا، مؤسس بيرووير ومديرها التنفيذي المشارك. وهو منتج ألعاب كندي، تتيح لعبته Neverwinter Nights، المستلهمة من دراغونز آند دراغونز، للاعبين مستوى غير مسبوق من الاطلاع على التصميم الذي يحكم الدور الفنتازى للعبة. فـ «هناك بنية

شديدة المرونة والتتنوع، تتيح لك التدخل بقدر ما في صنع الأشياء، أو التورط بحق. وفهمك التقني إما يأخذك إلى أعماق قاعدة الشفرة وإما يأخذك إلى مستويات عالية جداً، إذا اكتفيت بالاستعانة بأداة مبسطة لضبط اللعبة».

وكانت «الرماة الأوائل» first-person shooters أول نوع يستغل الطاقة الإبداعية لقاعدة اللاعبين، بدءاً من (1993) Doom، التي طرحت على الإنترنت قبل التوجه التجاري للشبكة، الذي شجع طاقم أدواته حشداً من طلبة المعاهد على عمل مستوياتهم الخاصة وتزيل ما عند الآخرين (هل تذكر نظام تحويل الملفات على الإنترنت (FTP)؟). وبعد عدة سنوات (ونتيجتين) دشت برمجية بروتوكولات الإنترنت شفرة لمصدر اللعبة، تتيح لعموم الإبداعيين أول وحوشها الضخمة المشبعة بالتسوسترون - البالغ العنف.

وتعتمد الألعاب التي جاءت بعد دووم، مثل Quake3 Arena و Unreal Tournament، على محركات تطورت عبر السنين، ومرت بفرق البرمجة وحشود اللاعبين، الذين يعدلون، وغالباً يحسنون اللعبة حسب ما خطط لها. وهكذا، تندمج ابتكارات اللاعبين في النسخة التالية من المنتج. وأبرز مثال لهذه الظاهرة ذكاء اللعبة الاصطناعي، وهو من أعظم الحلول الهندسية في أي لعبة. ففي بنادق الرماة الأوائل، هناك فرق ملحوظ بين ما هو حقيقي وما يولد الكمبيوتر: الخصوم من البشر أكثر ذكاءً، وتصرفاتها أقل قابلية للتوقع، وأصعب في تحديها.

على أن على الذكاء الاصطناعي، شأن كل التحديات الهندسية، أن يفيد من متزامنة المليون قرد: ضع مليوناً من اللاعبين في غرفة مع محرك لعب واسع، وعاجلاً أو آجلاً سيكتشف واحد منهم بندقية الرامي الأول الذي يناسب هاملت. وفي حالة بروتوكولات برمجية II، Quake II، كان هناك موصّل يعرف باسم Reaper Bot، وهو خصم ذو ذكاءً اصطناعي ماهر وذكي، كتبه صانع ألعاب عنيد اسمه ستيفن بولغ (سيقدر له فيما بعد العمل مع المنافس الرئيسي لبرمجية بروتوكول الإنترنت، Epic Games، حيث كتب الذكاء الاصطناعي لمحرك الشركة غير الحقيقي). وكان موصل بولغ عصياً على أفضل منافسي اللعبة

(داخل أو خارج برمجية بروتوكولات الإنترنت) بصورة غير معهودة، وسرعان ما انتشر الموصل بين المليون لاعب الأقوياء، الذين سارعوا بالسطو على كائناته bugs. ولا حاجة للقول بأن هذه التحسينات على لعبة الذكاء الاصطناعي أدمجت في قلب تقنية الرماة الأوائل، لفائدة اللاعبين والمنتجين على السواء.

والنقطة هنا ليست أن Quake ذكاؤها الاصطناعي كبير، وإنما كيف تحقق الذكاء الاصطناعي. فمعمار هذه اللعبة، خواصها المميزة، يسمح بتوزيع الابتكار خارج جدران الشركة المنتجة. ومن حيث الجوهر، فإن جمهور اللاعبين يتحول من مجرد مستهلكين إلى مشاركين فعالين ومخلولين بتنمية وتطوير اللعبة. وبالطبع، لن يشمر كل اللاعبين عن أكمامهم ويكتبوا الموصولات. لكن حتى لو شاركت نسبة ١٪ فقط في ابتكار المنتج، وحتى لو كانت مساهمتهم محدودة، أو كانت التحسينات كمية أو محدودة النتائج، فهذا يساوي جهد ١٠آلاف شخص (من دون مقابل) في البحث والتطوير.

فالف تشرع هاف لايف الابتكار

من منظور الأعمال، يزيل الابتكار الكثيف اللاعبين الحدود بين المنتج والمستهلك، وبين الشركة وسوقها. وعلى رأس هذه الظاهرة، تقف شركات مثل ماكسيس (شركة فرعية للفنون الإلكترونية) وفالف (شركة ألعاب تتخذ من كيركلاند - واشنطن مقرا لها)، التي يعتمد نجاحها التجاري إلى حد كبير على ذكاء التصميم الجماعي لمجموعات اللاعبين.

وقد تعرضت هاف لايف half-life، بارجة القيادة في سلسلة لعبة كمبيوتر الرامي الأول التي تتجهها فالف، لـ «هجوم على القفير» من جانب مختبرى البرمجية. وجاءت النتيجة النهائية تدشين اللعبة باعتبارها أفضل لعبة كمبيوتر حتى الآن. لكن، وحسبما يشير مارك لايبلو، كبير مصممي فالف، فإن خلو هاف لايف من العيوب «جاء نتيجة لمائات الساعات من اختبارات اللعب، والتزامنا بالاستجابة لأى تغذية ارتادية أو نقد يصدر خلال جلسات اللعب الاختبارية، وتعديل اللعبة ثم اختبار تلك المناطقمرة بعد الأخرى ... ولا أعتقد أن الاختبارات يمكن أن تشكل عبئاً».

وإذا تجاوزنا اختبار المنتج باللعب وتقديمنا قليلا، فإن طريقة عمل فالف، وطراز مشروعاتها، يعتمد بقوة على قدرة المنتجين على «تعديل» مجتمع هاف لايف - اللاعبين الذين يستخدمون قدرات أدوات تصميم اللعبة لتصميم نسخ جديدة من هاف لايف، وتوزيعها على الإنترنت. وفور طرح اللعبة تقريريا، يشرع اللاعبون في إعادة هندستها. وفي المقابل، تبدأ فالف عرض التعديلات في متريون - سوني - وهو مركز تجاري بسان فرانسيسكو يقدم خدماته لمنتجي الألعاب وغيرهم من المتحمسين للثقافة الشعبية.

ومن وسط تعديلات هذه الجماعة الأصيلة من الهواة، خرج عدد من الروائع يمكن أن يفوق اللعبة الأصلية. وكان أول ما ظهر هو «كونتر سترايك» counter-strike، التي حولت مباراة موت اللاعبين المتعددين الذين يلعبون كل لحسابه إلى لعبة قتالية، تقوم على الزمرة وتعتبر اللاعبين أعضاء إما في فريق الإرهابيين وإما في فريق مكافحة الإرهاب، لكل منهم سلاحه وقدراته المميزة. وتمارس اللعبة وفق عدد من الخطط والسيناريوهات، والأهداف المتنوعة، بما في هذا إنقاذ الرهائن، والاغتيالات، ومطاردة الإرهابيين، وإبطال القنابل.

وشأن كل الألعاب المعدلة، ربما كانت كونتر سترايك، التي تخيلها أصلا اللاعب منه لي «الرجل الأوزة» من فانكوفر بكنديا البريطانية، عملا من أعمال الحب. فهو يقول على أحد الواقع الكثيرة للمهتمين بالتعديل: «ربما كان دافعي الأساسي هو الدافع نفسه لأي من المهتمين بالتعديل. كنت أريد أن أهيئ اللعبة لتنماشى مع رؤيتى لما يجب أن تكون عليه اللعبة. فهي رؤيتى أنا أولا وأخيرا ... وليس رؤية أحد آخر. أنا لا أقضى ١٠ ساعات إضافية كل أسبوع أعمل مجانا للتوصيل إلى تعديل يرضي الجميع، بل أقوم بالتعديل الذي يسعدنى، فإذا أعجب الآخرين بهذه تكون نتيجة إضافية».

وعندما تبين أن كثيرا من الناس يحبونها حبا جما، كُون لي فريق من أقرانه اللاعبين الذين يسعدهم الإسهام بالوقت والجهد لتعديلهم أكثر التعديلات سخونة على الشبكة. ويقيم أول العاملين معه والقائد المشارك للمشروع في بلاكسبورغ بفرجينيا. ويتوارد رسامو خرائط

تجهيز القفير

كونتر سترايك من إنجلترا (كان أحدهم يدرس الجغرافيا بجامعة كيمبردج)، وألمانيا، وجنوب أفريقيا، ونيوجيرسي، وكولورادو، وإرفين، وكاليفورنيا.

[...]

جمع العمل

يكمِن الفرق الثاني، من منظور الأعمال، في قدرة شركات الألعاب لا على رعاية هذا التجمع النخبوi غير المأجور للأبحاث والتطوير فحسب، وإنما على التوصل كذلك إلى أفضل التعديلات على منتجها من أجل الربح التجاري المباشر، من دون الانصراف عن مجتمع اللاعبين بسبب ذلك. يقول جيب نيويل، المدير التنفيذي لفالف: «إنه تحد مطروح علينا. وهذه الفرق تتشكل بطرق غريبة. وهي لا تبدو وقد تشكلت مثل هذه المهمة، وهذا يضفي نوعاً من الالتباس على الملكية وأدوار الأشخاص».

وهو يضيف: «أحياناً لا يكون عليك سوى إبداء النصح لهم. فهم يسألون أسئلة من نوع: هل نستعين بمحام؟ فنجيب: نعم، عليكم الاستعانة بمحام. أو: هل يجب أن نندمج؟ ونجيب: حسناً، هذا يتوقف على أين أنتم. ففي أحيان كثيرة تكون هذه الجماعات متعددة الجنسية، أشخاص يعملون في بلاد مختلفة، تختلف فيها القوانين ونظم الضرائب. ولهذا، نكتفي في أحياناً كثيرة بمحاولة مساعدتهم على فهم ما يجري. أعني أنه، بالنسبة إلينا، استثمار حقيقي طويل المدى، لأنه تجمع اجتماعي للغاية. ولا شيء يذهب هباء. فكل ما تفعل يصاحبك طويلاً. لذا، فنحن نجتهد بحق في مساعدة هؤلاء الناس. وكل ما نفعل، في مجتمع هاف لايف، واضح وضوح الشمس. ونحرص كل الحررص على لا تقلب علينا منتديات هاف لايف أو تهاجمنا بضراوة على عمل أقدمنا عليه».

ولا تكتفي فالف بتخصيص فريق لمجتمع التعديل، وإنما تعهد كذلك بأفضل التعديلات، وهو ما يسهم بطريقة مهمة في إطالة عمر المنتج الأساسي. وفي أعقاب نجاح كونتر سترايك، شرعت فالف في برنامج لتقديم «منح» لأفضل فريق من فرق التعديل. وإلى جانب المال، تقدم الشركة الدعم التموي للجماعات الصغيرة من الفنانين والمشفرين - لصقل

كونتر سترايك قبل طرحه للتجزئة. وفي ٢٠٠١، دشنت فالف نسخة تجارية من اللعبة، مدعاة بأفضل التعديلات، كمنتج للتجزئة تحقق له النجاح قبل أن يطرح على الشبكة. يقول نيويل: «إذا ما نظرت إلى الزمن الذي مر منذ ظهور كونتر سترايك، كمثال لمنتج خرج من عالم التعديل، فإن مبيعاتها تفوق مبيعات أي لعبة حركة أخرى، ولا تزال على رأس قائمة هذه اللعب، بـ ١,٢ مليون وحدة [حتى الآن]».

وفي الوقت الذي يواصل فيه فريق كونتر سترايك انتهاج أسلوبه الجديد، تخطط فالف كذلك لوضع يدها على فريق تعديل في أستراليا، كان تعديله لـ Quake، أي تيم فورترس Team Fortress، يشغل ٤٠٪ من وحدات خدمة كويك على الإنترنت في عام ١٩٩٨. وقد استعانت فالف بالمصممين، وترعى فريقا صغيرا من مصمميها لإصدار تيم فورترس ٢ كمنتج جديد. وكان لهذا قيمته المضاعفة. فهو لم يتوقف عند حد توفير قاعدة من اللاعبين لهاف لايف، بل وسمح، داخليا، لمشغري فالف بتصقل الأدوات اللازمة للموجة التالية من التعديلات الساخنة. ففالف تستخدم، بالإضافة، صناع التعديلات لتصميم أدوات لصانعي التعديلات، والعمل كفشاء بين طاقم الشركة الأساسي وطاقم مطوريها من اللاعبين.

[...]

البيئات البناءة: منتجات حرفية وعملة اجتماعية

إن معظم اللاعبين المهتمين بالألعاب هم من غير المبرمجين. وليس عليهم أن يكونوا كذلك، لأن تحرير وتهيئة الأدوات لألعاب اليوم لا يتطلبان مهارات برمجة منهجية من أي نوع (ظلال من خدمات إنترنت عالية المستوى). ويمكن لأي شخص على دراية بتأسيس ممارسة اللعبة، في خلال ساعتين، بناء مستويات ألعاب القتال. وتتيح ألعاب الوقت الحقيقي قدرات مماثلة. وهناك خرائط جديدة، بمواصفات خاصة لثبتت القوى المتنافسة، يمكن توليدها بواسطة سطح بياني جرافيكى المستخدم. ويمكن تشكيل الموضوعات، بما فيها المجرسدات الخاصة أو مهابأة المظاهر الجرافيكية «skins»، من صور فوتوغرافية تحيط بالنماذج، منحوتة بأدوات ثلاثة الأبعاد مبسطة، أو صور رقمية.

وبعيداً عن آليات الأبحاث والتطوير السابق تناولها، فإن هذه القدرات الحرفية تقيم نظاماً بيئياً بناءً يحيط بصنع، وتعزيز، ومقاييسة الجوانب الوظيفية.

وعلى عكس معظم التجمعات الإلكترونية، فإن الأنظمة البيئية البناءة للألعاب مزودة برغبة إنسانية متصلة لعمل الأشياء، بدلاً من الحديث عنها. وعليه فإن الآليات تختلف جذرياً عن تفاعل التجمع الذي يتكون حول الوثائق النصية. ولا تتحقق العملة الاجتماعية للمتكلمين الأفضل، بل من يصنع أشياء بيد الآخرون أن يلعبوا بها - انتصار Neato ولأن النظام يعمل على عناصر وظيفية، فإن قيمة مساقات اللاعبين تكون مفهوماً وحقيقة أكثر. فترتيب مستوى أحدهم أو خريطيته ليس مجرد نقاش، إنه حياة. وعلى المنوال نفسه، فإن مصداقية اللاعب - المبتكر لها معنى أكبر: الناس يستخدمون ما يصنعون، ولا يكتفون بمجرد التسليم به. والاستخدام، لا المحاكاة، هي أصدق صور المداهنة.

المحاكيات sims: بيوت دمى افتراضية، ومكاتب حقيقة

في السياق التجاري، يؤدي هذا النشاط، القائم على الأداة وحفر المستخدم، عدداً من الوظائف المهمة. فهو يطيل عمر اللعبة، الأمر الذي يعزز قيمة المنتج ويزيد من المبيعات دون زيادة في التكاليف: كلما طال زمن ممارسة اللعبة، طال زمن حديثهم عنها، وتتسويقها باقتصالية لأصدقائهم ومعارفهم. ويشبهه ويل رايت، مؤلف سلسلة محاكاة مدينة، وهي ضمن قائمة أفضل مبيعات ماكسيس، انتشار المنتج بهذه الطريقة بالفيروس: « مضاعفة مدة العدوى ومدى انتشار الوباء مرتبطة بالكم. فإذا تمكنت من جعل الناس يضاعفون من مدة لعبهم، ستزيد مبيعاتي عشرة أضعاف ». وتجسد صيغة رايت في الناتج النهائي. وقد أنتجت آخر ألعابه، المحاكيات، أربع عبوات توسيع (استجابة لابتكارات من تطوير وأبحاث أنصارها) وحصدت حوالي نصف مليار دولار من مبيعات التجزة منذ تدشينها في عام ٢٠٠٠.

والمحاكيات، التي تتضاعل أمامها لعبة رايت محاكاة مدينة إلى مستوى الحي، جديرة باللحظة لأنها تبين مستوى الانهماك الذي يمكن أن تتحققه اللعبة عندما يدمج مصمموها الحرفة في ثقافة اللعبة. وقبل ٤ شهور من

شحن المحاكيات، طرح منتجوها الأدوات التي تمكن اللاعبين من مهابأة وضبط معمار البيئة الافتراضية للعبة، وتقويتها، ومهابأة الشخصيات. وسرعان ما انتشرت هذه الأدوات بين لاعبي محاكاة مدينة، الذين شرعوا على الفور في تشكيل محتوى مهابأ. وخلال شهور من تدشينها، تكونت شبكة من موقع اللعب على الإنترنت تعرض وتتبادل أشياء وشخصيات مهابأة من المحاكيات.

وعند تدشين اللعبة، كان هناك ٥٠ موقعًا لجمهور المحاكيات، و٤ فناناً يضخون المحتوى في خط الأنابيب، و٥٠ ألف شخص يتولون تجميع هذا المحتوى. وقد تخطافت الأيدي ربع مليون علبة من فوق الأرفف في الأسبوع الأول. وبعد هذا بعام، كان هناك العشرات من الناس يبرمجون الأدوات لمبتكري المحاكيات، و١٥٠ من مبتكري المحتوى المستقلين، ونصف مليون من المجمعين، وملايين اللاعبين يقرأون ٢٠٠ من موقع جمهور اللعبة تصدر بأربع عشرة لغة. وفي حين تعد معظم هذه الواقع من أعمال الحب، فإن القليل منها يستهدف الربح كذلك.

وعند هذا الحد، فإن ٩٠٪ من محتوى المحاكيات من إنتاج جمهور اللاعبين، وهو ما يتاح قدرًا كاسحاً من الخبرة الجماعية في كل ما يحاكي. وبافتتاحات جمهور اللاعبين على نفسه، بطريقة تصاعدية، وموزعة، ومنظمة ذاتياً: لا يتلقى أي منهم أجراً من ماكسيس. فإذا كان هؤلاء الأشخاص لا يتلقون أجراً من منتجي اللعبة (والحقيقة أن العكس هو ما يحدث)، فلماذا يقضون مئات أو آلاف الساعات يكدون في سبيل التوصل إلى أنماط وخرائط ثلاثة الأبعاد؟

[...]

ما وراء التعاون: التفاعل جماعة لجامعة

في ثقافة ألعاب الكمبيوتر، المكانة سهلة التتحقق، وجاهزة للمقارنة (وهو الأهم للجوهر الديموغرافي) وقابلة للإحصاء. فكل مباراة تنتهي بفائزين وخاسرين. والمشاركون في المنافسة مصنفون. والمحتوى الذي يبتكره اللاعبون ليس مراجعاً وحسب، بل قابل للتزييل وله من ثم شعبية ضخمة. والذي يدخل التعديلات على اللعبة تدفعه رغبة داخلية للإنجاز، لكنه يعلم أيضاً أن هناك

١٨٤٣١ شخصاً يعزفون أغنيته؛ وهذه تعد صفة كبيرة بالنسبة إلى شخص في التاسعة عشرة من عمره، خاصة عندما تبدأ مواقع جمهور اللعبة تشير إلى صفحاته الرئيسية. ويتعلق عدداً من رسائل الإطراء الإلكترونية من غرباء. ويؤمن أصدقاؤه بتفوقه ويسألونه النصائح لعمل الخرائط. إنه مصمم من الطراز الأول لم يصادفه من قبل، لكنه معجب بعمله، ويتساءل إن كان مهتماً بالعمل في فريق من أجل تعديل هاف لايف.

وهذه الشبكة من العلاقات بين اللاعبين - المتنافسين، المتعاونين، وزملاء الدراسة - هي التي تبقى على صناعة ألعاب الكمبيوتر، ولا يقل تأثيرها عن تأثير آخر المحركات ثلاثية الأبعاد، أو حساب محاكاة الوجه، أو بطاقة الغرافيك عالي السرعة. فشفرة اللعبة تنتشر وتزدهر لأنها تتيح بيئة ممتازة للتفاعل الإنساني، وليس لأثرها التقني. وخلف كل لعبة كمبيوتر ناجحة هناك موجة من الآليات الشخصية الداخلية، سواء على مستوى الفرد أو الجماعة؛ فالألعاب تستربط وتمكن من أهم أنواع السلوك الإنساني.

وخير شاهد على هذه الديناميكيات الجماعية هو الشبكة الواسعة من جماعات القتال المنظمة ذاتياً والتي تتنافس من أجل السيطرة على الإنترنت. وليس هناك شركة ألعاب تطلب من اللاعبين تكوين جماعات؛ فقد ظهرت في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، وهي قائمة على مر السنين. وهناك الآلاف منها بدليل غوغل للجماعات. وتضم أصغرها ٥ أعضاء؛ بينما تضم أكبرها المئات، ولها سياساتها الخاصة وتنظيمها الهرمي ونظم الحكم. وهي قبلية من حيث الجوهر: لكل اسمها، وتاريخها الخاص، وكتيّاتها، وعلامات تميزها (شعارات (لوغوهات) وجرافيكيات مميزة). وتتجمع هذه المجموعات أحياناً في تجمعات عابرة لقومية، تكتسب هوية مشتركة تتجاوز الحدود القومية وتتبني بنية فيدرالية مرنّة. على أن الجماعات تتألف عموماً من لاعبين من البلد نفسه، لأن التقارب يقلل من بطء الشبكة - وهو عامل مهم للألعاب، حيث تتطلب استجابة سريعة.

[...]

وقد تبدو شبكة الجماعة فوضوية: إنها شرسّة في تنافسها وليس لها سلطة مركبة. لكن تحت الجماليات الرهيبة وتبعد الجدارية الداخلية، هناك نظام شديد التعاون يعمل بكفاءة أكبر من التنظيم «الرسمي» للمجالات

المائلة، لأن الجماعات، وأعضاءها من اللاعبين، تشتهر في مجموعة واضحة من الأهداف. وبغض النظر عمن يكسب أو يخسر، فإنها تعتمد اعتماداً متبادلاً على فضاءات مشتركة يمارس عليها اللعب، سواء كانت هذه الفضاءات مملوكة من قبل صناع الألعاب ومن أجلهم، مثل ClanBase، أو يملكونها ويدبروها ناشرو الألعاب، مثل سوني أو إلكترونيك آرتس أو بليزارد إنترتينمنت، التي قدمت ألعاباً مثيرة، مثل ستار كرافت، ووركرافت، وديبالو^٢.

تصميم سياق اجتماعي متعدد المقاييس: صفير ومتوسط وكبير وكبير الكبير

في عوالم إلكترونية مثل Asheron's Call أو Dark Age of Camelot، تتطلب البيئة نفسها تكوين الجماعة. ففي ظل وحش شرسة تتجول حولنا، لا يمكن للاعب منفرد أن يبقى طويلاً في الأدغال؛ والفرق المؤلفة من ٥ أو ٦ من الحرفيين على البقاء، الذين صاروا رفاق سلاح محظيين، هي التي تقاتل وتنتصر. أضف إلى هذا أن المجموعات الأكبر من اللاعبين تتكتل في طوائف تتراوح بين عدة عشرات والمائات من المنتسبين.

ومثل العشائر في القتال واستراتيجية الأجناس، فإن هذه المجموعات قبلية. فهي لها طقوسها الخاصة في تنقلها وقيادةتها للبني. وهي تعقد التحالفات مع طوائف، أو تعلن الحرب على طوائف أخرى. بل إن هناك برمجية الطرف الثالث لشيخوخي القبائل المحليين لهذه المنظمات، الذين يطلق عليهم المديرون في العالم الحقيقي. وبعشرين دولاراً، تتيح GuildBoss «أفضل أداة لإدارة الطائفة والعشيرة للألعاب متعددة اللاعبين». وهي مدمجة مباشرة في أوت لوك إكسبرس وأي سي كيو، وتساعد قائد العشيرة المشغول في تقييم أداء كل أفراده وأشراره ومحاربيه. أما برمجية إدارة الموارد البشرية (التقييم والتربويج وإدراك الحضور) فيمكن أن تزيد الأمر سوءاً.

[...]

ويعد «من كثيرين لكثيرين» Many-to-Many تعبيراً محيراً في دوائر التكنولوجيا. لكنه يعني عادة وبحق من واحد لواحد، الواحد: يمكنني التفاعل مع أشخاص كثيرين، وكذلك يمكن لغيري. ولا يجدي كثيراً التفاعل الحقيقي

تجهيز القفير

بين جماعة وجماعة. وإن كان يشكل أحد المظاهر الإجبارية لتجربة ألعاب الإنترنت - ليس واحدا ضد واحد، بل فريق في مواجهة فريق، أو يلعب فريق بما أقامه فريق آخر. فالفرد ليس هو الوحدة الوظيفية، إنها الفريق. وتماسك المجموعة يمكن اللاعب من الاستمرار في اللعب، تماما كما في العالم الحقيقي: العشائر، والطوائف، والحزن، والفرق، وقواعد رفاق السلاح، وقاعات المطالعة، والناس الذين تعيد إرسال النكات إليهم .. هؤلاء هم المحركون الفعليون.

ويدخل التعاون في هذا، لكنه النصف المفقود من المعادلة. فالتعاون ينطلق من أن الناس يتفاعلون عبر دائرة عرض داخلي. وفي المقابل، تطلق الألعاب من مواجهة الجماعات بعضها البعض. ويتمتع هذا التقاطع المحتمل بالكثير من الإمكانيات الدينامية. وربما يعود هذا إلى أن معظم البرمجيات تصمم في الغرب، حيث يشكل الفرد الوحدة الأولية، لكن الحديث عن هوية إلكترونية لا يسمح إلا بالهوية الشخصية، مع قليل من المعرفة بهوية الجماعة أو غيابها. والألعاب تحوي كلا النوعين من الهوية، في ثقافة اللاعب وفي التطبيقات نفسها (تعكس أسماء الشخصيات، على سبيل المثال، انتماماتهم الاجتماعية). وهذا من شأنه خلق طبقة أخرى، وهادفة، لنص يرجع صدى ثقافات غير غربية على وجه الخصوص. وليس مصادفة أن يوجد رأسمال الألعاب الإلكترونية في آسيا، لا في الولايات المتحدة أو أوروبا. ومع اختراق التقنية للعالم الغربي، فمن المفيد التفكير في أي التطبيقات يمكن أن تنشأ عن مجموعة الفرضيات الاجتماعية، الأكثر اكتاما وتجليا، المسلم بها في تصميم اللعبة.

متابر وتعاظم

تكتسب قيمة أعمال business السياق الاجتماعي أهمية خاصة لشركات مثل إلكترونيك آرتس، وسوني، وميكروسوفت، التي تحتفظ بعوالم دائمة متعددة اللاعبين تدعم مئات الآلاف من هؤلاء اللاعبين من خلال الاشتراكات. وعلى عكس معظم الألعاب، التي لا توجد ملاعبها إلا عندما ينضم المشاركون في نشاط، تتواصل عوالم

إلكترونية مثل إيفركويست، أو أولتima أون لайн، أو آشيرونز كول، سواء كان اللاعب متصلًا بالشبكة في الوقت المعني أم لا. قالبئة الافتراضية ليست شيئاً يختفي بتوقفك عن اللعب: هناك قوى (بعضها داخلي، وبعضها ناجم عن تحركات للاعبين آخرين) تعمل باستمرار. وهذه الاستمرارية تعطي اللعبة عمقاً ولها جاذبيتها السيكولوجية: يضطر اللاعب عادة إلى العودة (مكرها) للبيئة، خشية أن تتح فرصة أو تحدث كارثة جديدة في غيابه.

ومقارنة بالبيئات الانتقالية العابرة المتعددة اللاعبين (مثل ألعاب القتال والاستراتيجية)، فإن التجربة مختلفة نوعياً. فالعالم حركي، وبالتالي يصعب التنبؤ به. والأهم أن اللعبة تنتشر عبر الأيام أو الأسابيع أو الشهور.

ويسمح استمرار البيئة لللاعبين بتطوير هويات شخصياتهم في إطار هذه العالم، التي تتلزم كلها بقواعد ألعاب الأدوار role-playing games. ففي هذه الألعاب، لا يتجسد تقدم اللاعب في التحرك الجغرافي (كما في ألعاب مغامرات التسلية، مثل ماريو بروز أو تومب رايدر، حيث يكون الهدف هو أن تنتقل من النقطة A إلى النقطة B، من خلال التغلب على الأعداء) وإنما بتطوير شخصيته، التي تكسب نقاط التجربة عن طريق التغلب على التحديات التي يفرضها اللعب. وعند تحقيق رصيد حاسم من النقاط، ترقى الشخصية إلى درجة جديدة من التجربة، وتكتسب القوة والمهارة، وتسلح بأسلحة وتكنيكـات جديدة - لكنها تجذب كذلك أعداء أكثر قوة. وكلما ارتفع مستوى اللاعب، ازداد الأعداء الذين يواجههم قوة. وهكذا يزيد اللاعب من تعلمـه الجيد، الذي تأسـس عبر شهور قضـاها في الارتفاعـ بمـهـارـةـ وهو يطور شخصـيـتهـ منـ المستـوىـ الأولـ إلىـ المستـوىـ الخـمـسـيـنـ العـالـيـ التـجهـيزـ والمـهـارـاتـ منـ حيثـ القـوـةـ الـقـاتـلـيةـ. ولاـ غـرـوـ إنـ أـنـقـقـ الـلـاعـبـونـ الـكـثـيرـ عـلـىـ الشـخـصـيـاتـ الـتـيـ يـشـيدـونـهـاـ.

وكما في نظام «تناسخ» النشرات الإلكترونية karma slashdots أو تصنيف eBay للمكانة، فإن «الترقية» تشكل حافزاً كبيراً لللاعبين: إنها طريقة اللعبة لتبثـيـتـ الإـنجـازـاتـ التـراـكمـيـةـ بـمـقـيـاسـ كـمـيـ، بلـ وـمـلـمـوسـ. فـلاـ يـكـفـيـ أنـ يـرـاكـمـ الـلـاعـبـونـ الـمـعـارـفـ وـالـمـهـارـاتـ؛ إنـهـمـ يـرـيدـونـ أنـ يـرـواـ أـنـفـسـهـمـ فـيـ فـيـزـيـقـيـاتـ الـلـعـبـ. وـتـغـيـرـ زـيـادـةـ الـقـيـمـةـ فـيـ الـعـوـالـمـ الثـابـتـةـ مـنـ سـيـكـوـلـوـجـيـةـ أـوـقـاتـ الـفـرـاغـ:

تجهيز القفير

أنت لا «تنفق» ١٠٠٠ ساعة في ممارسة اللعبة؛ بل أنت «تبني شخصيتك». أنت تحرز تقدماً فالزيادة تحول وقتاً عديم القيمة إلى وقت صناعي أكثر. إنها تحول الإنفاق إلى دخل. فأنت تشهد الديناميات السيكولوجية نفسها المرتبطة ببطاقات الأميال frequent-flyer - والنوع نفسه من السلوك. فالمسافرون يقطعون مسافرات طويلة - آلاف الأميال بلا داع في بعض الأحيان - لبناء شخصياتهم ضمن النخبة الزرقاء أو الفضية أو الذهبية لمضاعفة الميل، والمراقبة، والقوة الأسطورية للترقيات المجانية المؤكدة.

ويترتب على الزيادة استثمار انفعالي. ففي العالم الطبيعي، يتعلق المسافرون بجوازات سفرهم المملوكة بالأختام إلى جانب بطاقات الأميال. فالكلشافة لوازمهن المميزة، ويشير المتزلجون (سكيت بوردر) ومتسلقو الصخور بفخر إلى ندوبيهم: راقصو باليه من دون صنادلهم المجدولة. لكن التجارب الإلكترونية التي تعطيك الإحساس بالقيمة المطلقة، قليلة خارج الألعاب. فأنت تنفق الاهتمام، لا تستثمره. ويتمثل أحد الأسباب التي يجعل الشبكة تبدو بلا جذور وسطحية إلى هذا الحد في نقص الزيادة؛ فالآليات التي تحول استثمارات الناس من الوقت والاهتمام والطاقة الانفعالية إلى نواتج دائمة يمكن قياس قيمتها، محدودة للغاية.

وحيثما وجدت هذه النواتج، فهي لا تمثل قيمة تجريبية فحسب، بل هي غالباً ما تدخل كذلك في القيمة المالية للعالم الحقيقي، بتحويل اللاعبين وقفهم إلى عملة. وسجلات تقييم اللاعب لشخصيات اللعبة الإلكترونية العالية المستوى، والتي حظيت بالرعاية عبر سنين، تباع بمئات الدولارات على eBay - هو نفسه لعبة متعددة الأطراف (مثل أي سوق)، ولعبة أساسية في هذا المقام. فشخصيات العالم الدائم هي، فوق كل شيء، لوحات إحصائية للتجربة التراكمية لللاعب في العالم. وبالنسبة إلى تصميم التفاعل، فإن eBay ومماثلاته MMGs، أخذوا اقتداءً عند الولادة - وهو ما يفسر الوسائل القوية بينهما.

[في ٢٠٠١] قام إدوارد كاسترانوفا، أستاذ الاقتصاديات المساعد بجامعة ولاية كاليفورنيا في فولرتون، بحساب قيمة العالم الحقيقي لكل وحدة من عملة إيفركويست، القطعة البلاطينية. وانطلاقاً من أسعار التبادل بين قطع إيفركويست البلاطينية ودولارات eBay، توصل إلى أن قيمة عملة إيفركويست أكبر من قيمة الليبرة أو الين. وباستخدام متوسط حيازة اللاعبين المتوسطي

المستوى من القطع البلاطينية في اللعبة (مثل الكنز الذي يحصلون عليه بعد قتل الوحوش)، فإن «أجر» الساعة في إيفركويسٍت يعادل ٤٢ دولار. وسنوبا تهبط الإنتاجية الاقتصادية لمشغل إيفركويسٍت - ليست رسوم الاشتراك السنوي التي يدفعها لسوني، وإنما ما «يكتبه» كمغامر رحالة، بعملة إفرنكويست القابلة للتحويل - إلى مكانة وسط بين المعدل الروسي والبلغاري. فلو كانت إيفركويسٍت بلداً، لاحتلت المرتبة السابعة والسبعين من حيث إجمالي الناتج القومي.

وبالطبع، لا تتفق كل هذه الموازنات الصرفية لـ«عوالم إلكترونية» كثيفة اللاعبين المتعددين إلى العالم الحقيقي»، تمام MMP-to-real-world الاتفاق، مع اتفاقيات الترخيص المستخدم النهائي للعبة، ويلجأ معظم الناس إلى خلق الشخصيات لاستخدامها لا لبيعها. لكن ما يفرق العوالم الثابتة عن غيرها من ألعاب الإنترنت هو أنها خدمة، وليس منتجًا. فإذا عانى الموجهون الانهيار الشديد، أو أبدوا اهتزازاً عنيفاً، فسيرحل اللاعبون ومعهم الـ ١٢,٩٥ دولار التي يدفعونها كل شهر. وهناك إقرار بأنك إذا سمحت للناس بتأسيس القيمة في عالم ثابت، فإن هذا الأصل من أصول المتاجرة سيتحقق على مستوى من المستويات، حتى لو لم يتماً اون لاين بدأت تعرض شخصيات «مصدقولة» كخدمة استثنائية؛ وبـ ٢٩,٩٥ دولار يمكنك شراء مستوى متقدم من مخازن الشركة مباشرة. وتشمل الخدمات الأخرى القدرة على تغيير أسماء شخصياتك بـ ٢٩,٩٩ (معرفة ضمنية تحول الشخصيات بواسطتها إلى أناس يرغبون في تحويل الشخصيات الجاهزة إلى مسجدات مستعملة). وحيث إن أنشطة اللاعبين لا تتيح التجربة للأ الآخرين، فإن الواقع الكثيفة اللاعبين المتعددين MMP تسمح لهم في النهاية بمواصلة المطاردة.

هذا أيها الحال

حتى لا تترك هذه الجولة السحرية الغامضة الانطباع بأن الألعاب الإلكترونية هي نوع من اندماج الفيزيقيات خلو من العوائق، يجب أن نتذكر أن ليس كل الابتكارات الكثيفة اللاعبين إيجابية. فمنتجو الألعاب معروفون باستغلالهم لأي نقطة ضعف في برمجية الزيون. فإذا كان من

تجهيز القفير

الممكн السطو عليها، فسيسطون، خاصة إذا كان هذا من شأنه تحقيق مزايا في اللعب (وإن كانوا لا يبغضون مخالفنة هندسة برمجية الزيون لمجرد الابتهاج). فالنسخة الأولية من أولتيماأون لайн، على سبيل المثال، كانت تترك للزيون التحكم في الإضاءة. وهذا يبدو جيدا تماما بالنسبة إلى المصممين ... حتى يبدأ اللاعبون المسطو على عملائهم يضيئون الحصون على شاشاتهم، بينما يتعرّض غيرهم من اللاعبين في الظلام. ويتوالى سريعا التشويه والقتل. ويتمنى لاعبو دبابلو² بقدرة كبيرة على الابتكار فيما يخص الأشياء المضللة (التي تباع من ثم في السوق المفتوح). أما بالنسبة إلى استغلال المنافذ في نظام موزع، فإن نشاط اللاعبين لا يعرف حدودا.

وبالنسبة إلى التقنيين الذين لا يزالون يعملون في بيع المنتجات، وليس خدمات الإنترنت المستمرة، فإن مسائل إدارة التجمع يمكن أن تكون محبطة. فليس عليك التأكد وحسب من مدى تفاعل المستهلكين النهائيين مع شفترك - عليك كذلك التأكد من مدى تفاعಲهم بعضهم مع بعض. ومن الطبيعي أن يتوقع اللاعبون مستويات عالية من رد الفعل من جانب المديرين، حتى وهم يجربون اللعب مع النظام. ويراهن المعلمون على كلمات لغز مثل «التطرير». ومن الخنادق، يمكن أن تكون التجربة منهكة: سل مصم ألعاب وقد أحاطته حشود اللاعبين، عقب الغداء مباشرة، في وقت أصاب فيه النظام الاقتصادي لعالمه الإلكتروني العطبر. والضرر التجاري الذي يمكن أن تنزله مجموعة من اللاعبين الحاذدين أو الساخطين باللعبة، كبير. فبإمكانهم تدمير التجربة الأساسية لللاعبين الجدد، ودفعهم إلى القرار. إنهم قادرون على تسهيل خروج هذه الطوائف من النظام، وتمزيق نسيجها الاجتماعي. فالتجربة الارتدادية الإيجابية تعد شيئاً ذا حدين.

وأهم ما في هذه الأنظمة الكثيفة اللاعبين هو اهتمام اللاعبين بها اهتماماً حقيقياً. وهو أفعى ما في الأمر. والحفاظ على فعالية هذه النظم الاجتماعية فن بقدر ما هو علم. فمن يجمعون العسل لا يسلمون من قدر من اللسعات. لكن البيولوجيا تكون دائماً، من ثم، أقل تعاسة من الهندسة - أقل نقاط وقابلية للتتبؤ، لكن أكثر إنتاجية. وهي تستوجب قدرًا من التواضع



لاستجلاء غموض التصميم الاجتماعي للنظام. وكما يلاحظ مصممو Habitat، في لوکاست فيلمز، خلال غزوائهم الأولى في عالم التصميم لعالم الإنترنت، ففي «معظم التجارب المؤسسة بعنایة في ظل أفضل الشروط للتحكم، سيفعل النظام حتما كل ما يسر».

وتكمّن عبقرية تصميم الألعاب الإلكترونية في هذا التكيف العضوي المفتوح، لا الكارثي. فالمتاحف مفتوحة. والكون غائم، وهذا حسن. ومن فوق حشود اللاعبين، الذين يقاتلون، ويبنون ويتجرون، ويقهرون أمام أتىح لهم، يراقب مؤلفو اللعبة ليروا إلى أين يقودهم اللاعبون.

معلومات ووصلات إضافية

Verant's message board for *Star Wars Galaxies*: http://starwarsgalaxies.station.sony.com/starwars_dev_boards.html

Interview with Mark Laidlaw, Valve's lead designer, <http://www.gamitopia.com/features/interviews/v/valve/3.php>

Interview with Minh "Gooseman" Le, creator of *Counter-Strike*, <http://www.digitalgunfire.com/cs/counterstrike/>



(*) “Harnessing the Hive” from JC Herz (2002), “Harnessing the Hive: How Online Games Drive Networked Innovation”. **Release** 1.0 20(9), October 18, pp. 2-8, 9-10, 11-12, 14-21. Reprinted by permission of edventure, www.edventure.com.



الجزء السادس

الاقتصاد البداعي

www.alkottob.com

مدخل

الاقتصاد الإبداعي

تيري فلو

الصناعات الإبداعية و«الاقتصاد الجديد»

لل وهلة الأولى، يبدو الجمع بين «اقتصاد» و«إبداعي» أمراً غير مناسب. ويدرك هذا الجمع بمشهد «مستشار الإرشاد الشفهي» في سيرك موتي بيتو الطائر، عن المحاسب القانوني الذي يريد أن يكون مدرب أسود. والحقيقة أن تاريخ الصناعات الإبداعية متquam بقصص مبدعين وجدوا أنفسهم غير متوائمين مع البنى المشتركة. على أن هناك تغيراً واضحاً في الجو. فعوائد الصناعات الإبداعية على مستوى العالم تقدر بـ ٢٠٢ تريليون دولار أمريكي عام ١٩٩٩، وتشكل ٧٥٪ من إجمالي الناتج القومي العالمي (Howkins 2001:116). وفي الولايات المتحدة، تقدر مساهمة الصناعات الإبداعية بـ ٧٧,٧٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٠١، وبـ ٥٥,٩٪ من التوظيف القومي، وبـ ٨٨,٩٧ بليون دولار من الصادرات (Mitchell et al. 2003: 20).

«نقاط ساخنة» مثل لندن، تافس الصناعات

«نحن أمام تحدي التفكير في الثقافة والإبداع، بأشكالهما المتعددة، كعناصر أساسية للاقتصاد الإبداعي»

تيري فلو

الإبداعية خدمات الأعمال بوصفها القطاع الاقتصادي الأساسي، مع استيعاب طاقة عمل مليون من سكان لندن يعملون مباشرة في الصناعات الإبداعية أو في غيرها من الوظائف الإبداعية في الصناعات الأخرى .(London: Cultural Capital 2003: 42)

أضف إلى هذا أن مفهوم الصناعات الإبداعية - بما يعنيه من ابتكار، ومغامرة، ومشروعات وبداءيات جديدة، وأصول غير ملموسة، وتطبيقات خلقة للتقنيات الجديدة - أتاحت مصدراً أوسع. وهناك نقاش واسع على مستوى العالم حول كيف يمكن إقامة مدن ومناطق إبداعية لتطوير الصناعات الإبداعية. وفي المملكة المتحدة، وكندا، وأستراليا، ونيوزيلندا، وتايوان، وكوريا وهونغ كونغ، وسنغافورة توضع استراتيجية تطوير الصناعات الإبداعية بوصفها جزءاً من استراتيجية الابتكار القومي. ويرى كتاب مثل شارلز ليديبتر (Leadbeater 2000)، وجون هوكينز (Howkins 2001)، وريتشارد فلوريدا (Florida 2002) أننا الآن في اقتصاد إبداعي، حيث تحول الرأسمالية من الداخل، «من نظام أقدم يتمحور حول المشاركة، تجسدت شركات كبيرة، إلى نظام يلعب الناس دوراً أكبر في تسييره»، كما يقول ريتشارد فلوريدا، حيث يكون للأفكار والابتكارات الجديدة اليد العليا (Florida 2002: 6).

ويستمد مفهوم الصناعات الإبداعية الكثير من هذا الصعود للاقتصاد الإبداعي. وهو يرتبط بظهور اقتصاد المعرفة، والأهمية المتزايدة للابتكار، والأبحاث والتطوير، والاستثمار في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والتعليم والتدريب، كمحركات رئيسية لنمو اقتصاديات القرن الواحد والعشرين (OECD 2001a). وتطور كهذا يلف الانتباه إلى العلاقة بين الإبداع والابتكار، مع اعتبار الأخير تطويراً لمنتجات وخدمات وأشكال تنظيمية وعمليات لقطاع الأعمال جديدة (OECD 2001b). وربما أمكن رؤية الصلة بين الإبداع واقتصاد المعرفة بأكبر قدر من الوضوح في ظهور برمجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتضمن ظهور أشكال جديدة من برمجية الكمبيوتر إبداعاً في إنتاجه، ويولد أشكالاً جديدة من الملكية الفكرية، ويرسل إلى مستخدميه بالمعنى الرمزي. وهناك قدر كبير من الإبداع يشكل جزءاً لا يتجزأ من شفرة الكمبيوتر، وكثيراً ما تشكل برامج الكمبيوتر مدخلات ومخرجات الفنانين والأعمال الفنية بأكثر المعاني تقليدية.



كما يرتبط ظهور الصناعات الإبداعية بالأهمية المتزايدة للتحاق الإنتاج والاستهلاك بالبضائع الرمزية. وكما يلاحظ كريس بيلتون وروث ليري (٢٠٠٢)، فإن:

«الصناعات الإبداعية» تنتج «بضائع رمزية» (أفكار، وتجارب، وصور)، حيث تعتمد القيمة على سلوك المعاني الرمزية. وتعتمد قيمتها على فك المستخدم النهائي (المشاهد، والمستمع، والمستهلك) للشفرة والتوصيل إلى القيمة في إطار هذه المعاني؛ من هنا، فإن قيمة «السلع الرمزية» تعتمد على فهم المستخدم بقدر اعتمادها على خلق المحتوى الأصلي، وأن القيمة قد تترجم، أو لا تترجم، إلى عائد مادي. (Bilton and Leary 2002: 50).

وهذا التحديد للصناعات الإبداعية مفيد من حيث إقراره بالأبعاد غير المالية عادة للإنتاج الإبداعي، وبعلاقتها بأنظمة المعنى والرمز، وكذلك الأهمية المتزايدة للإنتاج والتصميم الرمزي لبضائع الاستهلاك الصناعية بتوعها، من الأحذية إلى المركبات ذات المحركات والهواتف النقالة.

وقد ترتب على التطورات التي طرأت على تقنيات المعلومات والاتصالات في تسعينيات القرن العشرين، مثل الانتشار السريع للإنترنت، دعوى ترى أن اقتصاداً جديداً ظهر، وأن قوانينه وأالياته تختلف نوعياً عن قوانين وأاليات اقتصاد القرن العشرين الصناعي (انظر Stiroh 1999; Zappala 2002). وانطلاقاً من ملاحظة رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، آلان غرينسبان، بأن قيمة الناتج الاقتصادي الأمريكي تضاعفت ثلاثة مرات على مدى السنوات الخمسين الماضية، بينما لم يزد حجمه - مقاساً بوزنه المادي - زيادة كبيرة، يرى ديان كويل (١٩٩٩) أننا الآن في «اقتصاد لا وزن له»، ويزيد اعتماده على ناتج غير متجسد يتمثل في شفرة الكمبيوتر، ومحنتي الوسائط، والتصميم، والمعلومات، والخدمات. ومن منظور أكثر تاريخية، يرى ماثوبل كاستيلز (١٩٩٦) أنه كان هناك تحول أساسي داخل الإنتاج الرأسمالي، من نمط التطور الصناعي إلى المعلوماتي. وقد خرجت الديناميات الأساسية لهذا النظام الاقتصادي من انتشار تقنيات جيل المعرفة، ومعالجة المعلومات، والاتصال الرمزي بعمليات العولمة، والرقمية، والتشبيك networking، وصولاً إلى مجتمع الشبكة كشكل



سائد للتنظيم الاجتماعي. ومقولات كاستيلز مستمدة من نظريات الموجة الطويلة، التي ترى أن الرأسمالية تمر بدورات ابتكار تقني وتنظيمي عمر كل منها خمسون عاماً، وأن التطبيق الواسع لتقنيات المعلومات والاتصالات ونمو قطاع خدمات المعلومات يشكل الأساس لـ «الموجة الطويلة الخامسة»، التي أصبحت المخرج من أزمة اقتصاد الإنتاج الكبير في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي (راجع Flew 2002: 58-64).

الاقتصاد الجديد وانهيار «دوت كوم»

كان الأداء غير المعتمد لسوق أسهم مشروعات دوت كوم «dot.com» حديثة التأسيس، مثل شركة متصفح نيتسكيب وموقع أمازون لتسويق الكتب عبر الإنترنت، والصعود السريع لناسداك NASDAQ، مؤشر أسهم التكنولوجيا المقدمة بالولايات المتحدة، خير تجسيد لدعاءات الاقتصاد الجديد في الخيال الشعبي. وتبدو الشكوك في أن انتعاش ناسداك كان بالضرورة مضاربة خادعة مدفوعة بالدعابة والفوائد الذاتية، وأن مقولات «الاقتصاد الجديد» كانت نوعاً من «زيت ثعبان سيليكون» (Zit Silliman 1995; Stoll 1995; Lovink 2002a). على سبيل المثال، صحيحة بعد الهبوط الحاد لأسهم ناسداك بعد أبريل ٢٠٠٠ من أكثر من ٥ آلاف نقطة إلى ١٣٠٠ نقطة. وفي وقت من الأوقات تبين لمحتوى الدوت كوم أن الصعوبة تتزايد أمام رفع رأس مال المشروع، وأن كثيراً من خطط الاستثمار في شركات الإنترنت الناشئة لا تساوي الورق الذي كتبت عليه. وصارت صفة «الطلقة السحرية» التي أطلقت على التجارة الإلكترونية موضع شك كبير، واختفت بالتدريج كلمة دوت كوم من النقاشات المحترمة، وأصبحت الاعترافات الرسمية بالأخطاء الشخصية mea culpas المشتركة صناعة نمو جديدة (انظر على سبيل المثال: Kuo 2001; Malmstein 2001; Lovink 2002b).

على أن مقولات الاقتصاد الجديد لم ترتبط بالضرورة بـ «هوس بالدوت كوم»، تماماً مثلما أن التجارة الإلكترونية نفسها ليست أهم تضمين لظهور الإنترنت. فوجود الاقتصاد الجديد لا يعود إلى وجود التقنيات الجديدة وحده، وإنما من الأهمية المتزايدة للأفكار والأشياء غير الملموسة، والدور الذي لعبته المعرفة والإبداع الذي يمكن تطبيقه فيما بعد من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإعلام المشبّك.

الجدول ١: الاقتصاد «القديم» و«الجديد»

الاقتصاد الجديد	الاقتصاد القديم	القضايا
حركية عالية مشبك خدمية/معلوماتية في جوهرها رأسمال إنساني واجتماعي	مستقرة قومية تراتبي، بيروقراطي تصنيعية في جوهرها مواد خام، ورأس مال طبيعي	سعة الاقتصاد أسواق حدود المنافسة الشكل التنظيمي البنية مصدر القيمة الأعمال
إنتاج منرن ابتكار/معرفة ال الرقمية الابتكار، والجودة، والقدرة على التكيف كبيرة تعاون، وتفوق	إنتاج كبير رأس مال/عمل المليكة خفض التكلفة من خلال الموازنة بين المخضضة والمتوسطة أداء منفرد	تنظيم الإنتاج محرك الرئيسي للنمو محرك التقني الرئيسي مصدر الميزة التنافسية أهمية الأبحاث/الابتكار العلاقات مع الشركات الأخرى المستهلكون/العمال
سريعة التغير مهارات واسعة وقدرة على التكيف تعلم مدى الحياة تعاونية الاعتماد المتزايد على التعاقد والتأسيس على أساس المشروع	ثابتة مهارات عمل محددة	الأدوات المهارات الاحتياجات التعليمية علاقات العمل طبيعة التوظيف
تشجيع فرص النمو الجديدة من ويرتكز إلى السوق دولة مخولة	فرض التنظيمات قيادة وسيطرة دولة رفاه	الحكومة العلاقات بين الحكومة والأعمال التنظيم خدمات الحكومة

المصدر: Coil and Quah 2002: 6



أضف إلى هذا أن الابتكار التكنولوجي لا ينبغي اعتباره «منة من السماء»، وإنما نتاج لبيئة ثقافية ومؤسسة تشجع الابتكار والتجريب. ويرى جيفري هودغسون (٢٠٠٠) في هذا اقتصاد تعلم، حيث يحدث الانتقال من اقتصاد تسيطر عليه البضائع المصنعة والعمل اليدوي إلى اقتصاد تسوده الأفكار، والأصول غير الملموسة، والخدمات، والمهارات الخاصة.

كما تحظى حجج الاقتصاد الجديد بدعم التطورات التي تشهدها حالياً النظرية الاقتصادية. وترى إحدى هذه النظريات، نظرية النمو الجديدة، أن التغير التقني والنمو الاقتصادي يرتبطان عضوياً، حيث يتحقق النمو من المنتجات والمعالجات المبتكرة ومن الطرق الجديدة للجمع بين المدخلات لتوليد شكل جديد للمخرجات. وكما يرى الخبير الاقتصادي بول رومر، فإن «التاريخ الإنساني يعلمنا ... أن النمو الاقتصادي ينبع من الوصفات الأفضل، لا من مزيد من الطهي» (Romer 1993: 184). كما يرى في التغير الأساسي خلال العقودين الماضيين ما يطلق عليه «نموذج ميكروسوفت»، حيث «يبدأ مجمل الاقتصاد في التشبه بميكروسوفت، مع انخراط قطاع أكبر من الناس في الاكتشاف مقارنة بالإنتاج» (Romer 1995: 70). ويتفق المؤرخ الاقتصادي بول دافيد مع هذا الرأي، ويشير إلى أن رأس المال غير الملموس اكتسب أهمية متزايدة كمحرك لللاقتصاد الأمريكي على مدى السنوات المائة الأخيرة، وأن هذا متصل إلى حد كبير في الاستثمار الموجه لإنتاج ونشر المعلومات أو تحسين رأس المال الإنساني (David and Foray 2002; Abramovitz and David 2001).

ويقدم كويل ودانی کواه (٢٠٠٢) بياناً موجزاً بالفروق بين الاقتصادين «القديم» و«الجديد»، من حيث رحابة الاقتصاد، وسلوك الأعمال، والعمل، والاستهلاك، والسياسات الحكومية (انظر الجدول رقم ١).

الإبداع و«تشقيق» الحياة الاقتصادية

هناك اهتمام متزايد بأهمية الإبداع لاقتصاد المعرفة. وقد أصبح القول بأن كل شخص مبدع، أو أن لكل شخص طاقات إبداعية على الأقل، موثولاً لأداب الإدارة المشتركة (Bono 1995 على سبيل المثال). على أن هذه المقولات غالباً ما ترتكز إلى فهم عام، وإن كان ناقصاً، للإبداع. فعزو الإبداع إلى



شخصيات فردية متفردة، يحول دون النظر إلى أفضل فهم للإبداع كنتاج لعملية لا لشخص، وكيف أن لحظات الاكتشاف الإبداعي تمثل نتاجاً للعمليات الإضافية التي يتولاها جزء من فريق من الأشخاص يتمتعون بمهارات متنوعة (Bilton and Leary 2002). وحيث إن الإبداع كثيراً ما يكون محدد المجال - أي أن الإبداع المطلوب للرياضيات يختلف عن ذلك المطلوب للنحت، ويأتي من أشكال مختلفة من التدريب المهني - فإن البحث عن طراز إبداعي أصلي فردي ضرب من الخداع. وهي حال تطبيقه على التدريب الإداري، فإن النتائج كثيراً ما تكون مخيبة للأمال، لأن التركيز على أفراد مبدعين يعوق في أوقات كثيرة التصدي للعوائق التنظيمية التي تعترض تحقيق الإبداع.

على أن الاهتمام المتزايد بالإبداع خارج المجالات التقليدية للثقافة يعكس ما يطلق عليه تشقيف الحياة الاقتصادية culturalization of economic life. وصاحبها هذا التعبير هما لاش وأوري (1994)، اللذان يريان أن الرأسمالية المعاصرة تتسم بقدر متنام من التراكم الارتدادي في الحياة الاقتصادية، يشمل قدرًا جديداً من الارتدادية الجمالية في كل من مجالات الإنتاج والاستهلاك، وإنتاج رأسمال يتحول أكثر فأكثر ليصبح أكثر كثافة من حيث التصميم، وأكثر توجها نحو أسواق مستهلك ملائمة. وهذا يقلبان مقوله «صناعة الثقافة»، رأساً على عقب، بقولهم إن أنماط إنتاج الصناعات الثقافية - القائمة على البحث والتطوير الكثيف، وعلى درجة كبيرة من الفشل للكثير من نماذجها الأولية، وتطوير «نظام متفوق system star» لإدارة الاستهلاك، واقتصاد يحركه أكثر فأكثر إنتاج أفكار جديدة بدلاً من إنتاج سلع راسخة - تخترق كل قطاعات الاقتصادات الرأسمالية المقدمة بصورة متزايدة.

وقد نجح دي جي وبريك (2002) في تفكيك مسألة ما إذا كان هناك تشقيف للحياة الاقتصادية إلى ثلاثة عناصر:

- مقولات ترى أن إدارة الثقافة أصبحت مفتاح تحسين الأداء التنظيمي، خاصة عندما تصف الأهداف التنظيمية مع الإحساس بالتحقق الذاتي بين العاملين في المنظمات.
- ملاحظة أن العمليات الاقتصادية لابد من أن يكون لها بعدها الثقافي، خصوصاً مع نمو قطاع الخدمات، حيث ترتبط النقطاطعات الاقتصادية مباشرة بالعلاقات بين الأشخاص وممارسة الاتصال.

- ظهور الصناعات الإبداعية كمستخدم لقوة العمل ومصدر للثروة الجديدة، وتبني ممارسات اقتصادية تضرب بجذورها في هذه الصناعات.

عندما تفسح الأسواق الطريق أمام الشبكات،

كل شيء يصبح خدمة: جيريمي رفكين

في كتابه عصر حرية الحصول، يرصد جيريمي رفكين ظهور كل من الصناعات الإبداعية والخدمية في الإطار الأوسع لتحول طبيعة الملكية والأسواق، بما في هذا الانتقال:

- من الأسواق والتداولات المنفصلة بين المشترين والبائعين، إلى شبكات تقوم على علاقات دائمة بين المزودين والمستخدمين.

● من الثروة المرتكزة إلى ملكية الأصول الملموسة (مصنع، معدة، مخزون... إلخ)، إلى إنتاج له مصادره الخارجية، وتحقيق الثروة من خلال الفوز بأصول غير ملموسة، أبرزها صدق النية، والأفكار، والعلامات التجارية، وحقوق النشر، والبراءات، والموهبة، والخبرة.

● من ملكية السلع إلى الحصول على الخدمات.

● من الإنتاج والمبيعات إلى العلاقة بين المستهلك والتسويق.

● من خط الإنتاج التصنيعي ودورات الإنتاج الطويلة إلى نمط هوليود التنظيمي لمشروع يقوم على تجميع فرق تعاونية لفترات زمنية محدودة.

ويرى رفكين في اجتماع هذه المتغيرات علامة على شكل جديد من الرأسمالية الثقافية، نابع من الأشكال الجديدة للربط بين تقنيات الاتصال الرقمي والتجارة الثقافية، حيث يتزايد تدخل القنوات الرقمية الجديدة للتعبير الإنساني في جوانب حياتنا اليومية (Rifkin 2000: 138). وتمثل الصناعات الإبداعية «المجالات التجارية للجبهة الأمامية لعصر حرية الحصول» حيث تمتلك تنظيمًا رائداً يقوم على الشبكات، وإن>tag> جاء في وقته بالضبط، واستثماراً كثيفاً في النماذج

الأصلية، وبيع حرية الحصول على تجارب معيشة. ورفكين يعتبر السياحة أقدم صناعة ثقافية، وأوضح وأقوى تعبير عن اقتصاد التجربة الجديد». (Rifkin 2000: 146) وهو يرى في تأسيس توماس كوك لسياحة الاباكات package tourism في خمسينيات القرن التاسع عشر مثلاً للاقتصاد الحديث القائم على التجربة. وفي ما يطلق عليه عصر حرية الحصول، يرى رفكين أن «الإنتاج الثقافي سيكون الساحة الرئيسية للتجارة العالمية الراقية في القرن الحادي والعشرين»، وأنها ستتقدم صفو الحياة الاقتصادية، لتسبق المعلومات والخدمات، والتصنيع والزراعة (Rifkin 2000: 17).

العمل في الصناعات الإبداعية: من البير وقراطية إلى الشبكة

يشير ظهور الصناعات الإبداعية، بوصفها مثالاً لمناطق أخرى من الاقتصاد، وجزءاً مما يطلق عليه رفكين الرأسمالية الثقافية، مسألة مهمة تتعلق بطبيعة العمل في هذه القطاعات الصناعية الإبداعية. فقد لاحظ مييج (1989) وهزموندالغ (2002) أن العمل في الصناعات الإبداعية يتسم بقدر كبير من الاستقلال الذاتي للفنانين وغيرهم من المهنيين الإبداعيين، ويتقسم طليق نسبياً للعمل في عملية الإنتاج، وتواجد «جمع» عريض من المواهب يمكن الاستعانة به عن طريق التعاقد أو المشاركة في المشروع. كما تتسم تلك القطاعات بما يطلق عليه مييج «أزمة دائمة في الإبداع» [حيث] يتحتم على المنتجين السعي الدائم وراء «أشكال» أو موهبة جديدة» (Miege 1989: 44).

ويرى ديفيز وسكيز (2000) أن منظمات الصناعات الإبداعية أوجدت تقسيماً ثلاثياً للعمل بين طاقم إبداعي، وطاقم تقني مرتبط بالإنتاج الإبداعي، ومديرين وإداريين مختصين بوظائف التحكم والتنسيق. كما لاحظا أنه بما أن «الإنتاج الثقافي الحديث نشاط تفسيري مع تشجيع القدرة على التعرف على الأفكار والانفعالات في بيئة دائمة التغير»، فإن الأدوار والأشغال المتصلة بالوظيفة الإبداعية تتميز بـ« عمليات انعكاسية، وتفاعلية، وحدسية، وعائد غير محدد» حيث « تكون مهام التنظيم

الاجتماعي للعمل متضمنة لا جلية ... ويرتبط معيار الأداء بتقييم الأنداد، والنقاد، والمتلقين بدلاً من المؤشرات الكمية الصرف» (Davis and Scase 2000: 53-4). وهذا يتناقض مع المهام الإدارية، التي لا تزال ترتبط بقوة بأهداف المنظمة وباستخدام وسائل عقلانية وإجراءات ترتكز على معايير لتحقيق هذه الأهداف.

ويحدد ديفيز وسكيز طريقتين أساسيتين للتفاعل بين المهام الإبداعية والإدارية في هذه المنظمات الإبداعية: الأولى هي البيروقراطية، التي سادت تاريخياً في كل من المنظمات التجارية الصناعية الإبداعية الكبيرة والمنظمات الكبيرة المملوكة من المال العام. وفي النمط البيروقراطي، تكون آليات التحكم واضحة وهيراركية، وأسس المحاسبة موضوعة سلفاً، وآليات التسويق جلية، وأداء المستخدمين يخضع للمراقبة، ويمكن قياسه، وتقييمه. وتدخل الإدارة الإبداعية في علاقات عمل مع منظمات القطاع التجاري أو العام، وتحفظها المعايير التقليدية للدخل والوضعية داخل المنظمة، وبقدر من «الولاء المتأصل» للمنظمة وقيمها. وتميز هذه البنى بالتوتر الدائم بين الطبيعة الرسمية والمحكومة بالقواعد البيروقراطية، وبين الاستقلال وعدم التحديد والانسجام الذي يميز عمليات العمل الإبداعي. ويتمثل الخطر الدائم في أن الإدارة الإبداعية ترى في هذه العمليات عائقاً أمام تحقيق رأس مالها الفكري الشخصي، ويعارض مع دوافعها الجوهرية لمواصلة مهامها الإبداعية. وكما يلاحظ مدير إحدى شركات الإعلان الكبيرة، فإن:

الناس يبقون في المكان الذي يحقق لهم ما يريدون ... وبالنسبة إلى الإبداعيين، فهم يبقون في المكان الذي يوفر لهم شروط عمل جيدة للغاية وأجوراً طيبة. ويفضل معظم الإبداعيين الحصول على ٥٠ ألف دولار سنوياً من عمل جيد، على ١٠٠ ألف دولار من عمل غير ممتع. (ورد في Davis and Scase 2000: 133).

أما الطريقة الثانية، التي تتزايد أهميتها، فهي شبكة المنظمات (انظر Castells 2001)، وفي النمط التنظيمي المشبك، يباشر الأفراد الذين يعملون لأنفسهم، أو المجموعات الصغيرة، عملهم بالمشروع أو المقاولة. وتسمح هذه البنى بدرجة كبيرة من الاستقلال الذاتي، لقيامها على



آليات ضمنية وغير رسمية للتحكم والتسيير؛ وفي ترتيبات كتلك، فإن علاقات السوق، وليس علاقات العمل، هي التي تملي توزيع العوائد. وتعد الإدارة بالعقد وليس بالتحكم معياراً تاريخياً للكثير من مناطق الصناعات الإبداعية، أبرزها نشر الكتب وتسجيل الموسيقى. وهناك تبني متزايد لهذا من جانب المشروعات التجارية والعلمية، التي وعثت فضائل الأنشطة الإبداعية الفائقة للمقاولين الفرعيين المستقلين لتعظيم المرونة، وتقليل النفقات الثابتة، وتحقيق عوائد أكبر، من خلال القدرة على تجديد «جمع» من المزودين المتراضين. ومن الواضح أن هيئة الإذاعة البريطانية تبني في تسعينيات القرن الماضي نموذج المشترى - المزود، من خلال مبادرة «اختيار المنتج»، التي طلبت فرقاً إبداعية خاصة بالهيئة تنافس دور الإنتاج المستقلة على مقاولات إنتاج برامج في مجالات تحددها بي بي سي.

العمل الإبداعي والمنظمات المشبكة

يقلل نموذج منظمة الشبكة كثيراً من سلسلة التحكم بين المبدعين وموزعي المحتوى التي صاحت المنظمة الثقافية الكبيرة، ويستعين بالتحكم من خلال آليات السوق بدلاً من الأوامر البيروقراطية، ويتجه نحو قوة عمل مبدعة عالية التأهيل والحركة. ويمكننا أن ندرك أهميتها المتزايدة في دراسة حالية للاتحاد الأوروبي عن التوظيف في القطاع الثقافي، توصلت إلى أن معدل نمو التوظيف في الوظائف الثقافية يعادل أربعة أضعاف متوسط النمو في الاتحاد (معدل نمو ٤,٨% فيما بين ١٩٩٥ - ١٩٩٩، مقارنة بنسبة نمو ١,٢% في إجمالي وظائف الاتحاد)، وأن شاغلي الوظائف الثقافية يشكلون ثلاثة أضعاف معدل الاتحاد من وظائف الاستخدام الذاتي (٤٠,٤% مقارنة بـ ١٤,٤%). كما تشير دراسة للاتحاد الأوروبي ككل (MKW 2001: 84-6) إلى أن عدد العاملين في الوظائف الثقافية من أصحاب التأهيل الثلاثي ضعف عددهم في القطاعات الأخرى، وأن أعلى المؤهلات توجد بصفة خاصة في العاملين الثقافيين ممن يعملون عند أنفسهم. (MKW 2001| 87-8).

من النوادي إلى الشركات: أنجيلا ماكروبي

في كتابها عن صناعات الفنون والأزياء في لندن، تعزو أنجيلا ماكروبي ظهور الصناعات الإبداعية إلى ما تطلق عليه «هلودة» Hollywoodization أسوق العمل، سواء بمعنى أن سحر العمل الإبداعي يشجع الناس على تقبل ساعات طويلة من العمل وأجر متواضع على أمل « فعلها »، أو لأن ما يطلق عليه جيريمي رفكين «نموذج هوليود التنظيمي» - الذي يعمل كجزء من فرق إبداعية في أنشطة مشروعات قصيرة الأمد - يستقر أكثر فأكثر لكونه معيارا للتوظيف في القطاع الثقافي. كما تدعو الحاجة إلى إدارة الوظائف الكبرى إلى تشجيع العمال الإبداعيين على تمية مهارات عمل تمكّنهم من إدارة إمكاناتهم الوظيفية بأكبر قدر من السهولة، عبر بيئات مشبكة.

وتحدد ماكروبي خمسة ملامح تأسيسية لهذا النموذج الجديد من العمل في الصناعات الإبداعية. وهي تشير، أولاً، إلى مدى اعتمادها على «اجتماعية ثقافة النادي» لموسيقى «حفل الرقص الصالحة» التي تصدرت في التسعينيات من القرن الماضي، حيث انتشرت ثقافة عناصر من الشباب المتمرد ذات نهج استثماري لتسويق المناسبات، وتقديم معهد النادي بوصفه مستثمرا صغيرا متعدد القدرات الثقافية. وتلاحظ، ثانياً، أن تعدد المهارات هذا يرتبط في كثير من الحالات بأشخاص يمارسون أكثر من وظيفة، سواء في المنظمات الرسمية أو في ثقافات مشبكة أقل رسمية. وترى ماكروبي، ثالثاً، أن العمل لساعات طويلة متوطن في هذا النموذج، حيث ليس هناك تنظيم لساعات العمل الرسمية، إن وجدت، وأن الترقية الذاتية والتشبيك أساسيان للفوز بمقابلات جديدة وعمل مأجور دائم. ورابعاً، ترى ماكروبي أن النزوع الذاتي الشديد والطبيعة التنافسية لقوة العمل هذه، وروح المقاول، تحد من انقاد المستخدمين المحتملين وسياسات مكان العمل، وهذه المسائل تظهر تقليديا عندما تفتقر نقابات العمال إلى فضاء

يُسمع فيه صوتها في ما تطلق عليه الكاتبة «انتقاء التمثيل النسبي» PR meritocracy. وأخيرا، تتساءل الكاتبة إلى أي مدى تقلب هذه الأنماط الجديدة من العمل البني القائمة القوية، وترى أن الحاجة إلى العمل الدائم ستزيد من العلاقات بين المراسلين الأحرار وكبار الموزعين الذين يجدون عملهم أقرب إلى عمل المقاولة الفرعية أو التعاقد قصير الأجل. وهي تشير إلى «وحدة loneliness» احاطة التخاطب عن بعد، وأن فرص هؤلاء النساء اللاتي يرعين أطفالاً وأولئك المقيمات خارج المراكز المتروبوليتانية في المساهمة في «اجتماعية نادي الثقافة»، القائمة على ساعات العمل الطويلة والأنشطة الليلية، تتراجع بشدة.

ويمكن اعتبار مقال ماكرروبي نقداً لمفهوم الصناعات الإبداعية، خاصة الأشكال المرتبطة بأفكار «الطريق الثالث» لحكومة بلير العمالي في بريطانيا. وهو يثير قضيّاً مهمّاً تتصل بالمدى الذي يصل إليه استغلال العاملين في الصناعات الإبداعية نتيجة لبنيّة «الساعة الرملية» التي تقوم عليها هذه الصناعات، حيث يتجاوز عدد مبدعي المحتوى بكثير عدد موظفيه وتكون درجة الاستغلال، من ثم، كبيرة للغاية. كما تلاحظ ماكرروبي أن الجماعات الأقل قدرة على المشاركة في «اجتماعية نادي الثقافة» هي، وهو ما لا يدعو للدهشة، تلك الأقل استفادة من سوق العمل الرأسمالي بنائيًا: النساء اللواتي يرعين صغاراً؛ الأقليات العرقية والإثنية؛ المعوقون؛ العمال الأكبر سناً؛ العاطلون لفترات طويلة؛ الأشخاص الذين يعيشون خارج المراكز الحضرية الكبرى.

ويطرح ظهور الصناعات الإبداعية في إطار الاقتصاد الجديد أسئلة بشأن الميزات النسبية لـ«السوق الاجتماعي» أو النموذج «الأوروبي» للرأسمالية وما تطلق عليه ماكرروبي «الرأسمالية السريعة» على الطراز الأمريكي. وفي حين أن التفاوتات الكبيرة، والإحساس العام بعدم الأمان الاقتصادي، والتجارب غير المواتية لفقراء العمال في الولايات المتحدة، معروفة تماماً وشائعة (انظر Brenner 2000، على سبيل المثال)، فإن الابتكار والآلية الاقتصادية التي تميز

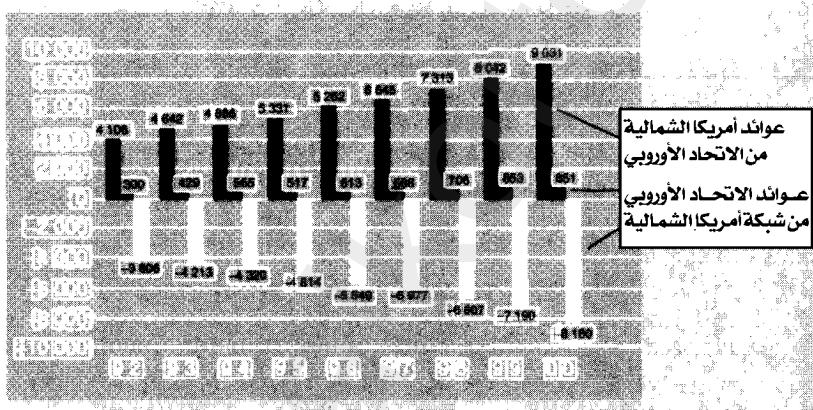
الاقتصاد الأمريكي منذ تسعينيات القرن الماضي واضحة أيضا، شأن علاقتهما بالقبول السريع بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وظهور القطاعات الإبداعية. بالمقابل، تعاني اقتصادات بعض البلاد الأوروبية، وأبرزها الفرنسي والألماني، من نسبة عالية من البطالة، وبطء الإنتاجية، ونسبة شيخوخة عالية بين السكان، وقلق متزايد بشأن تأثير البيروقراطية المقيدة على قيام مشروعات وصناعات جديدة (Blackburn 2002; Baltho 2003). أضف إلى هذا أن جانباً كبيراً من آلية هذه الاقتصادات، كما يستنتج من الاستشهاد السابق من دراسة MKW، ينبع من القطاعات الإبداعية، من خارج المنابع الصناعية «الفوردية» التقليدية. ولربما كان التحدي هو كيف يمكن المزاوجة بين التكوين الاجتماعي لرأس المال ونظريات الأمان الجماعي، وآلية الاقتصاد الإبداعي. وبسبب هذا التحدي، فلا عجب إن ارتبط الجدل بشأن الصناعات الإبداعية غالباً بالمقولات الخاصة بطبيعة «الطريق الثالث»، بين الديموقراطية الاجتماعية التي شهدناها بعد الحرب العالمية الثانية، وأسمالية السوق الحر الليبرالي الجديدة.

السياسة الثقافية والعلمة

عادة ما يُفهم تمويل الأنشطة الفنية والثقافية، وحكم الثقافة بصورة أكثر عموماً، من خلال قواعد السياسة الثقافية. وفي حين تفهم سياسة الثقافة بالمعنى الضيق كتمويل عام للفنون والإعلام، عبر آلية يقررها المنتجون الإبداعيون وأندادهم، تُفهم السياسة بمعناها الأوسع كأطر منطقية ومؤسسية تحكم الثقافة وصولاً إلى المواطنـة الثقافية (Lewis and Miller 2002).

فالقومية حافز مهم للسياسة الثقافية، كما يلاحظ إرنست غلتر عند تحديه القومية بوصفها «نضالاً من أجل تحقيق الانسجام بين الثقافة والسياسة، ومنح الثقافة سقفها السياسي الخاص، وليس أكثر من سقف واحد» (Gellner 1983: 34). ومع تطور تقنيات عولمة الوسائل، مثل الفيلم والإذاعة والتلفزيون في القرن العشرين، تسعى السياسة الاقتصادية، في جانب منها، أكثر فأكثر إلى دمج الثقافة الشعبية في تلك المشروعات القومية، لمقاومة «أمريكة» الثقافة الجماهيرية. ويمكن فهم سياسات السينما القومية، ودعم المحطات العامة، وحصر المحتوى القومي للوسائل الإذاعية والتلفزيونية كتطبيقات للسياسة الثقافية القومية لهذه الغايات.

وتعمل الصناعات الإبداعية والأسواق الثقافية على نطاق عالمي، وهي تفعل هذا منذ عشرينيات القرن العشرين، عندما أسست استديوهات هوليوود لهيمنة الفيلم الأمريكي في الأسواق الأوروبية. وزاد التوسيع السريع للكتابة التلفزيون على نطاق العالم، وفي زمن أقرب للإنترنت والوسائل المتعددة، من تعزيز سطوة الإنتاج الثقافي الأمريكي على الأسواق العالمية. وفي حين نرى دليلاً ما على «تدفق مضاد» في الوسائل العالمية (Thussu 2000)، وكذلك نمو إنتاج «واحد» في بلاد كندا وأستراليا (Miller et al. 2001)، فإن الاتجاه السائد هو نحو توسيع حصة الولايات المتحدة من الأسواق الثقافية العالمية، وزيادة العجز التجاري بين الولايات المتحدة ومعظم مناطق العالم الأخرى. ويمكننا أن نرى هذا بوضوح في الميزان التجاري للسمعيات والبصريات بين أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي.



الشكل (١): الميزان التجاري للسمعيات والبصريات بين الاتحاد الأوروبي

وأمريكا الشمالية في السنوات ١٩٩٢ - ٢٠٠٠

المصدر: المرصد الأوروبي للسمعيات والبصريات

وتمثل عولمة الأسواق الثقافية تحدياً لأسس السياسة الثقافية من حيث إشارتها إلى انتقال الثقافة والسياسة. وتواجه الحكومات القومية تراجع قدرتها على تنظيم الوسائل العالمية وتدفقات الاتصالات، وتُعني بـ «صيانة

الحدود الثقافية» في وجه العولمة الاقتصادية والثقافية. وقد أدت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات إلى المزيد من القلق من تأثير عولمة التجارة على معايير السياسة الثقافية القومية، مع احتمال اضطرار الدول الأعضاء إلى تفكك حصة المحتوى القومي القائمة وترتيب الدعم المحلي للسينما والتلفزيون، وقدرتها على إعاقبة ظهور معايير جديدة لوسائل متقاربة ورقمية. ونتيجة لهذا، التمس الاتحاد الأوروبي وكندا من منظمة التجارة العالمية السماح بـ«إعفاء الثقافة» من شروط الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات، بدعوى تميز الثقافة وال الحاجة إلى الحفاظ على التنوع الثقافي العالمي (Footer and Graber 2000). وكانت الخدمات السمعبصرية المجال الذي سعت معظم البلدان إلى الحصول على إعفاءات فيه من الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات في دورة أوروغواي، التي انتهت في ١٩٩٤. وكان الصراع بين الولايات المتحدة وأوروبا، بقيادة فرنسا، شرساً بصورة خاصة.

ومع تزايد ارتباط الإنتاج الثقافي بالآليات الصناعات الإبداعية في الاقتصاد الجديد، فإن الحاجة تدعو إلى إعادة التفكير في الأسس التي تعزز دعم الإنتاج الثقافي. فالأنماط التقليدية القائمة على الدعم ونظام الحصن تفترض أن الفنون مختلفة، وأن الوسائل ليست مجرد عمل آخر، وهكذا يتطلب الاثنان معالجة خاصة عند رسم السياسة. وبالمقابل، يرى البعض أن منهج السياسة الذي يعتمد على دعم الحكومة للأبحاث والتطوير كحافز لاستراتيجيات الابتكار القومي، ووضع الصناعات الإبداعية على رأس استراتيجيات الاقتصاد الجديد، من شأنه توليد المزيد من العوائد المثمرة (انظر مقدمة ستوارت كنفهام للقسم الخامس من هذا الجزء).

ويرصد هذا الفصل الطرق العديدة التي يتطلب فيها ظهور الاقتصاد الإبداعي تحولاً في فهمنا للثقافة. فتحن أمام تحدي التفكير في الثقافة والإبداع، بأشكالهما المتعددة، كعناصر أساسية للاقتصاد الإبداعي. وقطاعات الصناعات الإبداعية هي موقع ابتكار أساسية في محتوى الإنتاج والتوزيع الرقمي في عصر العولمة والبني التحتية المشبكة، حيث تتمثل المكافأة في الارتباط بالإبداع والابتكار كمصدر للميزة التنافسية للمشروعات، والمدن والمناطق، والأمم. وهذا يختلف عن نماذج تحديد السياسة الثقافية، كالحفاظ على تراث عظيم، أو اندماج المواطنين في ثقافة قومية مشتركة.

الثقافة والاقتصاد الإبداعي في عصر المعلومات: شاليني فنتوريالي

ترى شاليني فنتوريالي أن فهم الاقتصاد الإبداعي يتطلب إعادة التفكير بصورة جادة في طريقة فهمنا للثقافة. وهي

ترصد ثلاثة مواريث تسود التفكير في الثقافة:

- الميراث الجمالي، وارتباطه بالامتياز في الفنون الجميلة.
- الميراث الأنثروبولوجي، وفهمه للثقافة كنظام رمزي متلقٍ ومشترك، أو «طريقة شاملة للحياة» بالنسبة إلى المجتمع.
- الميراث الصناعي أو التجاري، والذي ينظر إلى المنتجات الثقافية كسلع صناعية تباع للمستهلكين.

وفي إطار اقتصاد المعلومات العالمي، ترى فنتوريالي أن هذه المواريث تحتاج إلى مراجعة ملموسة. ومع إقرارنا بالقسمات المميزة للمنتجات المعلوماتية والثقافية، يتضح أن قيمة الأفكار والتعبير الإبداعي يمكن أن تتدعم بصورة كبيرة في البيئات المشبكة الرقمية، بما يعني أن قيمة هذه الأشكال لا يمكن عزلها عن استخدامها وتطبيقاتها. والاعتراف بهذا الدور الجديد للثقافة بوصفها مصدراً لقيمة المضافة في اقتصاد معلومات عالمي يتطلب أيضاً ابتعاد تفكير الخطة العامة عن أسئلة مثل: كيف يمكن الحفاظ على أشكال، وممارسات، ومؤسسات الماضي الثقافي - «نموذج المتحف» للسياسة الثقافية - والاتجاه نحو توفير أكثر البيئات توصيلاً للإبداع، والتوصل إلى أشكال ثقافية جديدة. وهذا يعني مد السياسة الثقافية لتشمل كل جوانب الاقتصاد والمجتمع.

ومن التضمينات المهمة لفكرة فنتوريالي هو أن وضع سياسة ثقافية قومية في عصر العولمة واتفاقات التجارة العالمية لا يقوم على الحاجة إلى حماية الثقافة القومية من الآثار والمنافسة العالمية، وإنما إلى إقامة بنى تحتية إبداعية والحفاظ عليها، يمكن من خلالها تطوير الأفكار والأشكال الجديدة، وتوزيعها عبر شبكات رقمية عالمية. وهكذا، تتضح

الصلة بين حيوية وصحة المؤسسات والفرص الفنية والثقافية أمام التعبير الإبداعي وتقديم أفكار جديدة، وتنافسية وأالية اقتصاد المعلومات العالمي. وبالنسبة إلى فنتوريللي، فإن الصناعات الإبداعية تنتج «ذهب» اقتصاد المعلومات، ومن غير الحكمة، بالنسبة إلى الأمم، الاستخفاف بمبادلة قدرتها على تطوير، وتوزيع، وتجديد بنيتها الإبداعية أو أفكار ومواهب أبنائها من المبدعين.

* * * *

المراجع

- Abramovitz, M. and P. David (2001) *Two Centuries of American Macroeconomic Growth: From Exploitation of Resource Abundance to Knowledge-Driven Development*. Stanford Institute for Economic Policy Research Discussion Paper 01-05, August.
- Australian Broadcasting Corporation (2001) This Time It's Different. Broadcast on *Four Corners*, April 30, <www.abc.net.au/4corners/dotcom/>.
- Baltho, A. (2003) What's Wrong with Europe? *New Left Review* 22, 5-26.
- Bilton, C. and R. Leary (2002) What Can Managers Do for Creativity? Brokering Creativity in the Creative Industries. *International Journal of Cultural Policy* 8(1), 49-64.
- Blackburn, R. (2002) Symptoms of Euro-Denial. *New Left Review* 18, 131-40.
- Brenner, R. (2000) The Boom and the Bubble. *New Left Review* 6, 5-43.
- Castells, M. (1996) *The Rise of the Network Society*, vol. 1 of *The Information Age: Economy, Society and Culture*. Blackwell, Massachusetts.
- Castells, M. (2001) *The Internet Galaxy: Reflections on the Internet, Business and Society*. Oxford University Press, Oxford.
- Caves, R. (2000) *Creative Industries: Contracts between Art and Commerce*. Harvard University Press, Cambridge, Mass.
- Coyle, D. (1999) *The Weightless World: Thriving in a Digital Age*. Capstone, London.
- Coyle, D. and D. Quah (2002) *Getting the Measure of the New Economy*. iSociety, London.
- David, P. and D. Foray (2002) *Economic Fundamentals of the Knowledge Society*. Stanford Institute for Economic Policy Research Discussion Paper 01-14, February.
- Davis, H. and R. Sease (2000) *Managing Creativity: The Dynamics of Work and Organization*. Open University Press, Buckingham.
- De Bono, E. (1995) *Serious Creativity*. HarperCollins, London.
- Department of Culture, Media and Sport (2002) *Creative Industries Mapping Document 2001* <www.culture.gov.uk/creative/creative_industries.html>.
- Du Gay, P. and M. Pryke (2002) Cultural Economy: An Introduction. In P. du Gay and M. Pryke (eds.), *Cultural Economy: Cultural Analysis and Commercial Life*. Sage, London, 1-19.
- European Audiovisual Observatory (2002) *Focus 2002: World Film Market Trends*. European Audiovisual Observatory, Strasbourg.
- Flew, T. (2002) *New Media: An Introduction*. Oxford University Press, Melbourne.
- Florida, R. (2002) *The Rise of the Creative Class, and How it's Transforming Work, Leisure, Community and Everyday Life*. Basic Books, New York.
- Footer, M. and C. B. Graber (2000) Trade Liberalization and Cultural Policy. *Journal of International Economic Law* 3(1), 115-44.
- Gellner, E. (1983) *Nations and Nationalism*. Blackwell, Oxford.
- Hesmondhalgh, D. (2002) *The Cultural Industries*. Sage, London.
- Hodgson, G. (2000) Socio-Economic Consequences of the Advance of Complexity and Knowledge. In *The Creative Society of the 21st Century*. Organization for Economic Cooperation and Development, Paris, 89-112.
- Howkins, J. (2001) *The Creative Economy: How People Make Money from Ideas*. Allen Lane, London.



- Kuo, D. (2001) *Dot.Bomb: Inside an Internet Goliath – From Lunatic Optimism to Panic and Crash*. Brown & Co., New York.
- Lash, S. and J. Urry (1994) *Economies of Signs and Space*. Sage, London.
- Leadbeater, C. (2000) *Living on Thin Air: The New Economy*. Penguin, London.
- Lewis, J. and T. Miller (2002) Introduction. In J. Lewis and T. Miller (eds.), *Critical Cultural Policy Studies: A Reader*. Blackwell, Malden, Mass, 1–9.
- London: *Cultural Capital* (2003) The Mayor's Draft Cultural Strategy. Assembly and Functional Bodies Consultation Draft, February. <www.london.gov.uk/mayor-strategies/culture/index.jsp>.
- Lovink, G. (2002a) The Rise and Fall of Dotcom Mania. In *Dark Fiber: Tracking Critical Internet Culture*. MIT Press, Cambridge, Mass, 348–69.
- Lovink, G. (2002b) After the Dotcom Crash: Recent Literature on Internet, Business and Society. *Cultural Studies Review* 8(1), 130–54.
- Malmstein, E. (2001) *Boo Hoo: A Dotcom Story from Concept to Catastrophe*. Random House, New York.
- Miege, B. (1989) *The Capitalization of Cultural Production*. International General, Paris.
- Miller, T., N. Govil, J. McMurria, and R. Maxwell (2001) *Global Hollywood*. British Film Institute, London.
- Mitchell, W., A. Inouye, and M. Blumenthal (2003) *Beyond Productivity: Information Technology, Innovation and Creativity*. National Academies Press, Washington, DC.
- MKW Wirtschaftsforschung GmbH (2001) *Exploitation and Development of the Job Potential in the Cultural Sector in the Age of Digitization. Final Report. Module 2: Employment Trends and Sectors of Growth in the Cultural Economy*. Commissioned by European Commission DG Employment and Social Affairs, June.
- OECD (Organization for Economic Cooperation and Development) (2001a) *The New Economy: Beyond the Hype*. OECD, Paris.
- OECD (2001b) *Cities and Regions in the New Learning Economy*. OECD, Paris.
- Rifkin, J. (2000) *The Age of Access: How the Shift from Ownership to Access is Transforming Economic Life*. Penguin, London.
- Romer, P. (1993) Economic Growth. In D. R. Henderson (ed.), *The Fortune Encyclopedia of Economics*. Warner Books, New York, 183–9.
- Romer, P. (1995) Interview with Peter Robinson. *Forbes* 155(12), 66–70.
- Ryan, B. (1992) *Making Capital from Culture: The Corporate Form of Capitalist Cultural Production*. De Gruyter, Berlin.
- Stiroh, K. (1999) Is There a New Economy? *Challenge* 42(4), 82–101.
- Stoll, C. (1995) *Silicon Snake Oil: Second Thoughts on the Information Highway*. Macmillan, London.
- Thussu, D. K. (2000) *International Communication: Continuity and Change*. Arnold, London.
- Zappala, G. (2002) The New Economy: Economic and Social Dimensions. In G. Argyrous and F. Stilwell (eds.), *Economics as a Social Science*, 2nd edn. Pluto Press, Sydney, 19–24.

* * * *



عندما تخلي الأسواق السبيل أمام الشبكات...

يصبح كل شيء خدمة (*)

جيريمي رفkin

نمط هوليوود التنظيمي

تتمتع صناعات هوليوود الثقافية بخبرتها الطويلة بطرق التنظيم القائمة على الشبكات، ولهذا السبب، تحول سريعاً إلى نموذج لإعادة تنظيم باقي النظام الرأسمالي على أساس الشبكات. وكبداية، فإن على صناعة الترفيه معالجة المخاطر الملزمة للمنتجات ذات دورة الحياة المقتصبة. فكل فيلم تجربة متفردة، عليها أن تجد متقnia سريعاً إذا أرادت الشركة المنتجة تعويض استثمارها، مستعينة بنظام الشبكات

لجعل العمل مسألة ضرورة. على أن الحال لا تكون كذلك دائماً. فقد اعتمدت صناعة السينما المبكرة على مبادئ «فوردية» للتصنيع، راجت بين مجموعة كبيرة

«إن الإنتاج الثقافي سيكون الساحة الرئيسية للتجارة العالمية الراقية في القرن الحادي والعشرين»

جيريمي رفkin



من الصناعات في عشرينيات القرن الماضي. وكان ما يسمى بأفلام «الوصفة» formula تنتج مثل سيارات تخرج من خط التجميع. وتعد شركة يونيفرسال فيلم مانيوفاكتشرينغ، التي أنتجت أكثر من ٢٥٠ فيلماً في عام واحد، من رواد هذا المجال. وفي الأعوام الأولى، كانت الأفلام تبع فعلياً بالقدم لا بالمحتوى، لتعكس التحيز لنمط تشغيل الإنتاج الكبير^(١).

ويحلول الثلاثينيات من القرن، سيطر عدد محدود من الاستديوهات العملاقة. من بينها وارنر براذرز، وبарамونت، ومترو جولدین ماير، وفوكس القرن العشرين - على صناعة السينما. وكان تنظيم هذه الشركات هيراركياً ومصمماً لمراقبة وتنظيم كل جانب من جوانب عملية الإنتاج، من السيناريو إلى التوزيع. وبوضع البروفيسور مايكل ستروبر، من مدرسة لوس أنجلوس للسياسة العامة والأبحاث الاجتماعية بجامعة كاليفورنيا، طريقة عمل النظام:

كان للاستديوهات الكبيرة طوافم دائمة من الكتاب ومخططات الإنتاج، مهمتهم إنتاج سيناريوهات وصفة بالحجم ودفعها من خلال نظام الإنتاج. وكانت طوافم الإنتاج والنجموم تتجمع في فرق تباشر إنتاج ما يقرب من ٣٠ فيلماً في العام. وكان للاستديو أقسام لتنسيق المناظر، وتشغيل ستديوهات الصوت والمعامل، وعمليات التسويق والتوزيع. وكان الإنتاج ينتقل من قسم إلى آخر على غرار خطوط التجميع ... وأكثر فأكثر، أصبح التنظيم الداخلي - أو التقسيم التقني للعمل - في كل مرحلة من مراحل معالجة العمالة، مماثلاً للقائم في الإنتاج الكبير الحقيقي، حيث الروتين وتقسيم المهام هو الموجّه^(٢).

وفي ١٩٤٤، استحوذت الاستديوهات الكبيرة على ٧٣٪ من إيجارات السينما المحلية وكانت تمتلك أو تستأجر ٤٤٢٤ دوراً للسينما، أو حوالي واحد من كل أربع دور سينما في البلاد. وشهد عام ١٩٤٦ ذروة التردد على دور السينما، حيث بلغت مبيعات التذاكر أكثر من ٩٠ مليون تذكرة في الأسبوع^(٣).

وفي أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، تعرضت صناعة السينما لصدمة خارجيتين اضطرتها إلى إعادة تنظيم عملها اقتضاء بنظام الشبكات المتبع حالياً. فقد ألزمت المحكمة العليا الأمريكية - في قضية

عندما تخلي الأسواق السبيل أمام الشبكات...

حاسمة ضد الاحتكار - الاستديوهات الكبيرة بالتخلي عن سلاسل دور السينما التابعة لها. وقد شهدت عوائد الأفلام انخفاضاً بنسبة ٥٠٪، بعد أن فقدت شركات السينما سيطرتها على المستهلك النهائي في شباك التذاكر. كما خفض ظهور التلفزيون فيما بعد من أرباح شركات السينما. فقد فضل الملايين من رواد السينما البقاء بالمنزل والاستمتاع بالمجان. وانخفضت عائدات شباك التذاكر بنسبة ٤٠٪ في الفترة من ١٩٤٦ - ١٩٥٦، وتراجع عدد الرواد بنسبة ٥٪. وتقهقرت العائدات الضخمة لأكبر عشر شركات سينما بنسبة ٢٦٪، والأرباح بنسبة ٥٠٪^(٤).

وفي مواجهة المنافسة المتزايدة من جانب واسطة التلفزيون الجديدة، أقدمت صناعة السينما على تغيير طريقة صناعتها للفيلم. ولإدراهم عدم قدرتهم على النجاح في منافستهم لواسطة مجانية تقدم منتجات ذات صبغة ثقافية مماثلة، شرع مدирسو الاستديوهات في تجريب تقديم عدد أقل من الأفلام الأكثر إمتناعاً، يشكل كل منها منتجاً متميزاً قادرًا على التنافس على جذب المشاهد. وأطلق على الأفلام الجديدة «روائع» - و«قذائف» blockbuster، فيما بعد - وتحولت صناعة السينما من الإنتاج الكبير إلى إنتاج مكيف، بهدف إلى توفير «معايشة سينمائية» في كل مرة يذهب فيها المترجر إلى السينما.

وكان النوع الجديد من الأفلام معقداً ومكلفاً، ولأن كل فيلم كان إنتاجاً متفرداً لم يختبر في السوق بعد، كان لا بد من إنفاق مبالغ كبيرة على الإعلان والترويج. وباختصار، فإن الكلفة المتزايدة لإنتاج عدد أقل من الأفلام المتميزة جلبت معها مخاطر مالية أكبر وعوائد أقل للاستثمار.

وقد ظهر نظام شبكة الإنتاج السينمائي في خمسينيات القرن الماضي تلبية، في جانب منه، للحاجة إلى الجمع بين مواهب مختلفة لكل مشروع فيلم على حدة، ومواجهة مخاطر إخفاق أي فيلم في تحقيق الإيرادات. وبدأت الاستديوهات العملاقة في التعاقد مع كفاءات وخدمات لكل مشروع على حدة. وأخذت شركات الإنتاج المستقلة، المؤلفة من حرفيين وفنانين من المتعاقدين في السابق مع الاستديوهات الكبيرة، تتکاثر. واليوم، نادرًا ما تنتج الاستديوهات العملاقة الباقية أفلاماً داخلها. وهي تعمل، بدلاً من هذا، كمستثمرين ماليين، تقدم بذور النقود لمنتجين مستقلين مقابل حق توزيع المنتج النهائي في دور العرض، والتلفزيون والفيديو بعد ذلك.

ويحشد إنتاج كل فيلم فريقاً من شركات الإنتاج المتخصصة، لكل منها خبرتها وكفاءاتها. ومعاً، تشكل الأطراف مشروع شبكة قصيرة العمر، يتحدد عمرها وفقاً لمدة المشروع. ويضطلع بوضع السيناريو، وتكوين فريق العمل، وتصميم المناظر، والتصوير، والملابس، ومزج وتسجيل الصوت، والمونتاج، وكل ما يتصل بإنتاج الفيلم، وكلاء مستقلون يعملون بمقتضى شراكة مؤقتة مع شركة إنتاج مستقلة. وبتجميع خبرة عدد من الشركات المتخصصة، يمكن للمنتجين التوصل إلى الجمع السليم للكفاءات المطلوبة لنجاح مشروع فيلم معين. وبالمقابل، يقلل المقاولون المستقلون من المخاطر التي تواجههم من خلال الدخول في عدد من المشروعات في وقت واحد في خطوط الصناعة المختلفة. وقد اعتادت شركات المؤثرات الصوتية، على سبيل المثال، العمل في عدد من الشبكات المؤقتة في الوقت ذاته، مؤدية مهام متخصصة في أي وقت من أوقات العمل في الفيلم، سواء كان في قناة إعلانية أو في موقع العروض الحية. في الوقت نفسه، تبقى تكلفة الأجور عند أدنى مستوى باستخدام الكفاءات «عند الحاجة» أو التعاقد لاستكمال خدمات بعينها. وفيما بين ١٩٧٥ و١٩٩٥، تضاعف عدد الأفلام الترفيهية في جنوب كاليفورنيا ثلاثة أضعاف. ومع هذا تستخدم معظم شركات صناعة السينما أقل من عشرة أفراد^(٦). وأصبحت شركات الإنتاج المستقل، التي لم تنتج أكثر من ٢٨٪ من إجمالي عدد الأفلام الأمريكية في ١٩٦٠، تصنع ٥٨٪ من الأفلام بعد ذلك بعقودين فقط، بينما لم يتجاوز إنتاج الشركات الكبرى ٣١٪ من مجموع عدد الأفلام^(٧).

لكن يجب التأكيد على أنه على الرغم من أن طريقة الشبكة في المنظمات التجارية تجلب عدداً متزايداً من الشركات الأصغر إلى الصناعة، فإن الاستديوهات وشركات الترفيه الكبرى لا تزال تمارس سيطرتها على كثير من جوانب العملية، بقدراتها على تمويل جانب من الإنتاج والتحكم في توزيع المنتج. وقد توصل محللاً صناعة السينما، آسو أكسوي وكيفين روبنز، إلى أن الاندماج الأفقي والتحول إلى شكل الشبكة للتنظيم كانت أهدافاً متعلمة حتى تتمكن عمالقة الاستديوهات من تقديم إنتاج أفضل



عندما تخلي الأسواق السبيل أمام الشبكات ...

وتقليل المخاطر المالية في الوقت نفسه. ومفتاح الاحتفاظ بسيطرة فعالة على الصناعة، كما يقول أكسوبي وروبنز، يدور دائماً حول التحكم في الوصول إلى قوات التوزيع.

عبر الاحتياط بسلطتها لشبكات توزيع قومية وعالمية، أمكن للشركات الكبرى استخدام عضلاتها المالية للسيطرة على المشروعات السينمائية واعتصار أو استغلال شركات الإنتاج المستقلة^(٧).

ويؤكد روبنز وأكسوبي على أن إحصاءات الصناعة غالباً ما تكون مضللة. وعلى الرغم من أن شركات السينما المستقلة تنتج الجانب الأكبر من الأفلام الجديدة، لا تزال الشركات الكبيرة تحصد معظم الأرباح. ففي ١٩٩٠، على سبيل المثال، حصلت أكبر ٥ شركات على ٦٩٪ من عائدات شباك التذاكر^(٨). ويسمح نظام شبكة تنظيم التجارة - كما سنرى من حين لآخر في هذا الكتاب - لأكبر الشركات العابرة القومية التخلص من النفقات المادية للمصانع، والمعدات والكافئات بإقامة علاقات استراتيجية مع الموردين لإنتاج المحتوى. وفي عالم تشتت فيه المنافسة، فإن الإنتاج والخدمات الأكثر تنوعاً، وذات دورة الإنتاج القصيرة، تحتفظ الشركات بالصدارة عبر التحكم في قنوات التمويل والتوزيع، وإلقاء عبء ملكية وتشغيل الأصول المادية على النظاراء الأصغر.

وتمهد طريقة هوليوود لإدارة المنظمة التجارية الطريق أمام اقتصاد شبكة جديد في فضاء إلكتروني، تماماً كما كانت الحال بالنسبة إلى الشكل التنظيمي الهرمي لجنرال موتورز بداية الثورة الصناعية الثانية، في عشرينيات القرن الماضي. وفي مقال بعنوان «لماذا سيبدو كل مشروع كاستعراض أعمال» بمجلة إنك، يقول جوبل كوتينكين:

[تحولت] هوليوود من صناعة مؤسسات ضخمة مندمجة أفقياً إلى أفضل نموذج في العالم لاقتصاد الشبكة... وكل صناعة كثيفة المعرفة ستتحول، في النهاية، إلى الحالة نفسها المسطحة المتشظية. وكل ما في الأمر أن هوليوود كانت أول الواثلين^(٩).

وتتسارع وتيرة تبني عدد من الصناعات الأساسية لنمط هوليوود التنظيمي في القرن الحادي والعشرين. ويقارن آندي غروف، الرئيس السابق لشركة إنترنال، صناعة البرمجيات بالمسرح، حيث يلتئم شمل مخرجين وممثلين

وكتاب وتقنيين وممولين لفترة قصيرة من الزمن لتقديم منتج جديد. وعلى رغم هذا فإن النجاحات قليلة لكن هناك أيضا، كما يقول غروف، نجاحات مؤثرة^(١٠). وفي كتابه الانسداد: الفن وقواعد مشروعات الإبداع، يبحث جون كاو، من مدرسة هارفارد للأعمال، مديرى المشروعات على دمج نموذج شبكة هوليود في خططهم الاستراتيجية طويلة المدى. يقول كاو «إنك بحاجة إلى أن تؤدي مثل النسخة الحالية من استديوهات هوليود»^(١١).

وقد بدأ اقتصاد الشبكة الجديد ينأى بنفسه عن فكرة ماكس وير عن «التنظيم»، كبنية ثابتة نسبيا مع مجموعة من القواعد والإجراءات. ففي عالم تجارة إلكترونية سريع التغير، يجب أن تكون المشروعات أكثر تلونا في طبيعتها، وقدرة على تغيير شكلها وهيئتها وقت الحاجة إلى التوافق مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة. ولا يزال للبنية دورها في الأسواق الجغرافية. لكن في الفضاء الإلكتروني، تسقط الحدود وتحل المعالجة محل البنية كمعيار لاستمرار تشغيل الإجراء. فالمنظمة أصبحت سريعة الزوال مثل الواسطة الإلكترونية التي يدار العمل من خلالها.

ويشرح المستشار الإداري، توم بيترز، طريقة تجارة الشبكة الجديدة. ففي المستقبل، حسب قوله، «ستتجمع شظايا وفتات من الشركات للاستفادة من فرص السوق، وربما تبقى معا لعامين (على الرغم من تغير الشكل بصورة مؤثرة أكثر من مرة خلال العملية)، ثم تفكك، ولن تبقى أبدا على الصورة نفسها»^(١٢).

وفي كل مكان من العالم، تتدافع الشركات، كبیرها وصغيرها، كي تصبح جزءا من الشبكات التجارية المتعددة. وفي عصر حرية الحصول، فإن أشد ما يقلق الشركة هو ألا تكون طرفا في الشبكات والعلاقات التجارية التي توفر الفرص الاقتصادية. فالحضور في الشبكات أصبح مهما في التجارة الإلكترونية، مثلما كانت الحال بالنسبة إلى التمتع بمزايا العصر الصناعي. والبقاء بعيدا عن السرب يعني الفشل المستمر في عصر جديد من التحالفات الدائمة التغير.

وهناك نقطة أخيرة ينبغي توضيحها بشأن نموذج هوليود التنظيمي، تغيب عادة عند مناقشة استراتيجيات الإدارة. وليس من قبيل المصادفة أن تحاول صناعات أخرى إقامة نموذج تنظيم صناعة الترفيه. فالصناعات



عندما تخلي الأسواق السبيل أمام الشبكات...

الثقافية - ومن بينها صناعة التسجيل، والفنون، والتلفزيون، والإذاعة . تعدل، وتبعد، وتسوق تجارب لا منتجات وخدمات مادية. وهي تتاجر في تصريحات حصول قصيرة الأجل على عوالم قائمة على المحاكاة وحالات متغيرة من الوعي. والحقيقة أنها نموذج تنظيمي مثالي لاقتصاد عالمي تحول من تسليع البضائع والخدمات إلى تسليع التجربة الثقافية نفسها.

وأكثر فأكثر، تتشابه العلاقات بين الموردين والمستخدمين، في الفضاء الإلكتروني، مع العلاقات التي شكلتها الصناعات الثقافية مع المتلقين عبر السنين. فنحن ندخل مرحلة من الرأسمالية أكثر عقلية، تنتج تصريحات بوقت وعقل. وفي حين لا يزال تصنيع ونقل البضائع المادية بين بائعين ومشترين (المملكة) جزءاً من واقعنا اليومي، خاصة في الأسواق ذات القاعدة الجغرافية، فإن نزوحه سيتواصل نحو الصفي الثاني للإبداع الاقتصادي. وسيتألف الصف الأول أكثر فأكثر من بيع وشراء التجارب الإنسانية. وصناعة السينما هي قاطرة عهد جديد، تتعدل فيه خبرة حياة كل مستهلك وتتحول إلى سلسلة لا تنتهي من اللحظات المسرحية، والأحداث الدرامية، والتحولات الشخصية. وكما بدأت بقية قطاعات الاقتصاد التحول عن الأسواق الجغرافية إلى الفضاء الإلكتروني، ومن بيع السلع والخدمات إلى تحويل نطاقات كاملة من التجارب الإنسانية، سيُنظر إلى نمط ستديو هوليود التنظيمي، أكثر فأكثر، كقاعدة لتنظيم النشاط الاقتصادي^(١٣).

[...]

مولد اقتصاد الخدمات

حتى مع تحول الإنتاج، والتبادل، ومضاعفة الملكية - سواء في شكل رأس مال أو سلع مستهلك - إلى ماض قومي، كانت هناك قوى أخرى تعمل على إقامة السوق الرأسمالي الذي سيحدد علاقات الملكية الخاصة وتشييد النظام الاجتماعي الذي نما حولها.

وقد أدى التعقيد المتزايد لعمليات الأعمال الضخمة، وزيادة انفصال الدخل العائلي، وانضمام أعداد كبيرة من النساء إلى قوة العمل، إلى تقديم خدمات الأعمال ثم بعد ذلك خدمات المستهلك الخليط



الرأسمالي. وفي البداية، أُلحقت خدمات الأعمال بإنتاج وتوزيع السلع. واستدعت السكك الحديدية، والمعدات، وغيرها من المؤسسات الصناعية الضخمة، أشكالاً أكثر تعقيداً من التنسيق والتتنظيم. وأخذت خدمات الأعمال، ومن بينها المحاسبة والتخطيط المالي والاتصالات، تلعب دوراً بارزاً ومتزايداً في إنتاج وتوزيع السلع. وفي الوقت نفسه، بدأت طبقة وسطى متيسرة تتفق المزيد من دخلها المنفصل على الخدمات بكل أنواعها. وتصاعدت العملية بانضمام المزيد والمزيد من النساء إلى قوة العمل. وانتقلت أنشطة اعتادت النساء ممارستها في بيتهن، مثل رعاية الطفل، ورعاية الكبار، وإعداد الطعام، والرعاية الصحية، وقص الشعر، وغيرها إلى السوق كخدمات تجارية مدفوعة. وفيما بين ١٨٩٩ و١٩٣٩، ارتفعت كمية الدقيق المستخدمة في المخابز التجارية من سبع الإنتاج الكلي إلى خمسي الإنتاج. وتضاعف إنتاج الخضراوات المعلبة خمس مرات؛ والفواكه المعلبة ١٢ مرة^(١٤). ويلاحظ بريفرمان أن «مصدر المكانة لم يعد بعد القدرة على صنع الأشياء، بل ببساطة القدرة على ابتكاعها»^(١٥) كما بدأت أنشطة الترفيه وتزجية الفراغ، والتي كانت، في جانب كبير منها، من أمور الأسرة أو الأنشطة العامة، النزوح باتجاه السوق، لتحول إلى خدمات تجارية متنوعة الأشكال. ويلخص بريفرمان تأثير هذا التغير على بنية العلاقات الإنسانية في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين على النحو التالي:

وهكذا، لا يمكن للسكان الاعتماد مطلقاً على التنظيم الاجتماعي في شكل الأسرة، والأصدقاء، والجيران، والمجتمع، والكبار، والأطفال، لكن يجب، باستثناءات قليلة، التوجه نحو السوق، والسوق فقط، ليس من أجل الغذاء والكساء والمأوى فحسب، وإنما أيضاً للترويح والتسليه والأمن والعنابة بالشباب، والكبار، والمرضى، والمعوقين. وفي وقت ما، لن يقتصر الأمر على الاحتياجات المادية والخدمية، بل حتى الأنماط الانفعالية للحياة سيتمكن الحصول عليها من السوق^(١٦).

وحين كتب دانييل بل مجيء مجتمع ما بعد الصناعة، في ١٩٧٣، كان أداء الخدمات قد فاق إنتاج السلع وأصبح القوة المحركة للرأسمالية في كل من أمريكا الشمالية وأوروبا. وعلى الرغم من تقلب «الخدمات» بقدر، وتتنوعها



عندما تخلي الأسواق السبيل أمام الشبكات...

وافتتاحها على تفسيرات متعددة، فهي تشمل بشكل عام الأنشطة الاقتصادية التي لا تتصل بالمنتجات أو التشبييد، وهي انتقالية وتستهلك وقت إنتاجها، وتقدم قيمة غير ملموسة. وقد كتبت الإيكولوجيا ذات مرة، على سبيل المزاح، أن الخدمات هي «كل ما يباع في تجارة لا يمكن إسقاطها على قدمك»^(١٧)، وهي تشمل أعمالاً مهنية (قانونية، ومحاسبية، واستشارية)، وتجارة الجملة والتجزئة، والنقل، والاتصالات، والرعاية الصحية، ورعاية الطفولة، ورعاية كبار السن، والترفيه والتسلية المدفوعة، والبرامج الاجتماعية للحكومة.

وفي ١٩٧٣، كان ٦٥ شخصاً من كل مائة يعملون بالفعل في الخدمات. وفي الاتحاد الأوروبي، كان ٤٧,٦٪ يعملون في قطاع الخدمات في أوائل سبعينيات القرن الماضي^(١٨). ولاليوم، تستخدم صناعات الخدمات أكثر من ٧٧٪ من قوة العمل في الولايات المتحدة، وتسهم بـ ٧٥٪ من القيمة المضافة في الاقتصاد الأمريكي، وبأكثر من نصف القيمة المضافة في الاقتصاد العالمي^(١٩). ويتوقع بيرسي بارنفيك، المدير السابق لشركة أزياء براون بوفرلي ليمتد، أن تشكل الخدمات في ٢٠١٠ أكثر من ٩٠٪ من الاقتصاد الأمريكي، والأنشطة الصناعية أقل من ١٠٪^(٢٠).

وهذا التحول للتجارة الأولية من السلع إلى الخدمات يقلل من قيمة الملكية بالنسبة إلى كل من الأعمال والحياة الشخصية. ففي عصر حرية الحصول، نميل أكثر إلى قياس الأنشطة الاقتصادية بـ «الوقت الذي يمر بين حلقة وأخرى»، وليس بعدد الأدوات التي تنتج وتباع، كما يقول بيتر مارتن في الفايننشيال تايمز^(٢١). ويرصد دانييل بل، وإن بصورة جزئية، أهمية التحول الذي تشهده التجارة الرأسمالية حين يشير إلى أن «إذا كان المجتمع الصناعي يتحدد بكمية السلع كمؤشر لمستوى المعيشة، فإن مجتمع ما بعد الصناعة يتحدد بنوعية الحياة مقيدة بالخدمات وسبل الراحة - الصحة، والتعليم، والترويح، والفنون - المحببة الآن»^(٢٢).

وبالطبع، فإن الغائب في كل النقاشات الخاصة بالتحول إلى اقتصاد الخدمات، وهو أمر متكرر، هو أن الخدمات لا تصلح كملكية. فهي ليست مادية أو ملموسة. وهي تتشكل، ولا تنتتج. ولا تتوافر إلا عند تقديمها.



ولا يمكن الاحتفاظ بها، أو مراكمتها، أو وراثتها. وفي حين تشتري المنتجات، فإن الخدمات تُوفر. وفي اقتصاد الخدمات، فإن الوقت الإنساني هو الذي يجري تسليعه، وليس الأماكن أو الأشياء. ودائماً تقيم الخدمات العلاقة بين البشر، بدلاً من العلاقة بين الإنسان والأشياء. وأصبح الاتصال بين البشر، ككائنات اجتماعية، يتم بصورة متزايدة عبر العلاقات المالية.

وتحول تنظيم العلاقات الإنسانية من الإنتاج والتبادل التجاري للسلع المملوكة إلى الحصول على علاقات خدمة مسلعة هو تحول في الطبيعة. لكن مجتمعنا يواصل التصرف كما لو كانت علاقات الملكية أساسية، في وقت تصنع فيه القوى الاقتصادية، في الواقع الحقيقي، ملكية مادية أقل ما توصف به أنها غير مناسبة. وربما كانا غير راغبين في الارتباط بعالم لم يعد الإنتاج وتداول الملكية فيه المرجع الوحيد لقياس النشاط الاقتصادي، لأننا نخشى فقدان مرافئنا. فقد ظلانا طويلاً نتوسل شفرات سلوكتنا، وقيمنا المدنية، بل وأعمق مشاعرنا بمن نحن في علاقتنا بالناس، والمؤسسات، والعالم المحيط بنا، عبر علاقات ملكية تجعل فكرة أننا نعيش تحت رحمة عالم جديد، أقل مادية، غامت حدوده؛ عالم أقل تجسداً وسرعيب الزوال من الخدمات المسلعة هي فكرة مقلقة. علينا إعادة النظر في التعاقد الاجتماعي من الألف إلى الياء، إذا أردنا أن نتصدى بحق لتأثيرات عالم يقوم على المزيد من الحصول لا على الملكية.

على أن يوم الحساب هذا يبدو قريباً، بسبب اثنين من المتغيرات لم يتمكن دаниيل بل وغيره من المراقبين من رصدهما. الأول، هو تحول السلع نفسها - حصن نظام الملكية الخاصة - إلى خدمات صرفة، لتضع نهاية للملكية كمفهوم حاكم للحياة الاجتماعية. والثاني، هو تغير طبيعة الخدمات. فالخدمات عادة ما تعامل كسلع يجري الحصول عليها، كمعاملات سوق منفصلة، تختلف كل منها من حيث الزمان والمكان. والآن، مع ظهور التجارة الإلكترونية وأليات تفديبة البيانات الارتجاعية المعقدة، فإن الخدمات يعاد ابتكارها كعلاقات متعددة طويلة المدى بين وحدات خدمة وزبائن.



تحول السلع إلى خدمات

لقد تغيرت شخصية السلع بعد أن أصبحت أكثر كثافة معلوماتية، وتفاعلية، وقدرة على التحديث المستمر. فقدت مكانتها كمنتجات وتحولت إلى خدمات مطورة. ولا تكمن قيمتها في المنصة المادية أو الحاوية التي تضمها، بقدر ما تكمن في الحصول على الخدمات التي تقدمها. وقد فهم تايشي ساكايا، المدير العام لوكالة اليابان للتخطيط الاقتصادي، التغيير الذي طرأ على طريقة فهمنا للسلع عندما كتب يقول «ستركز أهمية السلع المادية في حاويات أو ناقلات لقيمة المعرفة»^(٢٢).

فالشركات تثور revolutionizing تصميمات المنتج لعكس التأكيد الجديد على الخدمات. فبدلاً من التفكير في المنتجات كمفردات ثابتة مع مجموعة من السمات وقيمة مبيعات للمرة الواحدة، تفكير الشركات فيها الآن كـ«أنظمة تشغيل» لكل أنواع الترقية وخدمات القيمة المضافة. وتعول خطة التصنيع الجديدة على الخدمات والترقيات. وأنظمة التشغيل هي مجرد وعاء يحتوي هذه الخدمات المضافة. ويصبح الإنتاج، بمعنى من المعاني، مزيداً من تكاليف إنجاز الأعمال أكثر منه بيعاً لمنتج أو لنفسه. فال فكرة تتركز في أن نستخدم أنظمة التشغيل كراس جسر، ووسيلة لتشكيل حضور مادي في مكان أعمال المستهلك أو مسكنه. وهذا الحضور يسمح للبائع بالشروع في علاقة خدمة طويلة المدى مع المستهلك. ولهذا السبب، تباع أنظمة التشغيل غالباً بسعر التكلفة توقعاً لبيع خدمات أكثر ربحية للمستهلك على مدى عمر المنتج.

وتبيّع ليغو غروب الدنماركي للعب لعبة جديدة تجمع بين عقل الكمبيوتر ومكعبات بناء ليغو تتيح للأطفال بناء لعب الإنسان الآلي. ويمكن توصيل المنتج بجهاز الكمبيوتر الشخصي، ويمكن تنزيل الأوامر الجديدة، التي تزيد من عدد الأشياء التي يمكن للعبة أن تقوم بها، من موقع مركزي على شبكة الإنترنت^(٢٤). وعلى المنوال نفسه، ابتكرت شركة إم وير إنك، بمدينة سياتل، نظام نضح lawn sprinkler متصلًا بالإنترنت. والنضح نفسه نظام تشغيل لمجموعة من الخدمات المرقة يمكن دمجها فيه. وبالنسبة إلى رسوم الخدمة، يمكن برمجة الناضح للاتصال تلقائياً بموقع شبكة خدمات الطقس القومية للتعرف على أحوال الطقس وتشغيل النضح أو غلقه وفقاً لذلك^(٢٥).



والآن، حتى التلفون نفسه أصبح خدمة يمكن التخلص منها بعد استخدامها. ففي ١٩٩٩، طُرِح نوع جديد من الهاتف رخيص للغاية، يباع «لمرة محددة من البث الهوائي» ثم يتخلص منه المستخدم بعد نفاد الوقت المحدد. ويقول مبتكره، رانديس ليزا التشول، إن هذا النوع من الهاتف سيستهوي غالباً الأمهات المتعجلات، والأطفال، والمسافرين، ومن لا يودون الانشغال باحتمال ضياع الجهاز. وقد استخدمت التقنية نفسها لتقديم مجموعة من الأجهزة الإلكترونية، من بينها الألعاب الإلكترونية محمولة في اليد. والمسألة هي أن الحاوية المادية تصبح ثانوية مقارنة بالخدمات المتميزة التي تحويها. فما يشتريه المستهلك بحق هو الوقت بدلًا من امتلاك سلع مادية^(٢٦).

وتعد موسوعة بريتانيكا حالة جيدة لدراسة كيف تعجل الأوضاع الاقتصادية بتحول السلع التقليدية إلى خدمات صرفه. فحتى وقت قريب، كانت مجموعة الموسوعة المؤلفة من ٣٢ جزءاً من المجلدات ذات الأغلفة المقواة تكلف ١٦٠٠ دولار، وهو مبلغ كبير بالنسبة إلى معظم البيوت الأمريكية وقتها. ونفي أوائل التسعينيات من القرن الماضي، فكر بيل غيتس في عمل نسخة رقمية من الموسوعة على أسطوانة مدمجة رخيصة الثمن جداً. ورفضت الموسوعة العرض، خوفاً من أن تقوض هذه النسخة الرقمية الرخيصة مبيعاتها من النسخ الورقية. فاشترى غيتس فنك آند وغناز، وجمع بين محتوياتها وبين مواد سمعبصرية متاحة فعلياً لإنجاز موسوعة رقمية أطلق عليها إنكارتا. وقد وضعت النسخة الإلكترونية على أسطوانة مدمجة وبيعت بـ٤٩,٩٥ دولار^(٢٧) وإلى جانب بيعها بجزء من التكلفة، عرفت ميكروسوفت إنكارتا التحديث والترقية المستمرتين. ونتيجة لهذا، تصدرت إنكارتا قائمة مبيعات الموسوعات في العالم خلال أقل من عام^(٢٨). وأمام تقهقر وضعها السريع في السوق، اضطررت بريتانيكا إلى تقديم نسختها الخاصة على الشبكة. وكان بإمكان المشتركين، بـ٨٥ دولاراً في العام كله، «الحصول غير المحدود على موارد بريتانيكا أونلاين الضخمة»^(٢٩). ثم خططت الشركة خطوة أخرى، حين أتاحت الاتصال المجاني والمستمر بقاعدة بياناتها ككل. وأصبحت عوائد الشركة تأتي من المعلنين، الذين يضعون إعلانات مصممة بشكل خاص في موقع معينة من مواد الموسوعة. لقد تحولت بريتانيكا إلى خدمة بكل ما تحمله الكلمة من معنى.



وفي الأعوام الأخيرة، ثار الجدل بين أمناء المكتبات حول ملكية الكتب والمجموعات، مقارنة بالاطلاع على المطبوعات عبر الشبكة. وتشير اثنان من أمينات المكتبات، هما إيليانور أ. غوشن وسوزان إرفنغر، بجامعة ولاية نيويورك، إلى أن «المكتبات الأكاديمية والواقع الاقتصادي، أدت، خلال العقد الماضي، إلى تحول نموذجي من التأكيد على حيازة مجموعات البحث الشاملة إلى التشديد على تطوير طرق فعالة لضمان الحصول ... على مواد بحث نادراً ما تستخدم في معهد بعينه»^(٣٠). فكثير من المعلومات يمكن الحصول عليها بسرعة أكبر من الإنترن特 ومصادر البيانات الإلكترونية وبتكلفة أقل من شراء الصحف والكتب، والاحتفاظ بها في كتالوجات الخدمات المكتبية الكبيرة^(٣١).

وقد أصبحت الكتب المدرسية متاحة بالفعل على الشبكة. فقد قام جون ويلي وسونز بوضع اثنين من مراجع البحث الأساسية، موسوعة التكنولوجيا الكيميائية وموسوعة هندسة الكهرباء والإلكترونيات لكيرك أوثر، على الشبكة في ١٩٩٩. ويمكن الاطلاع الآن على هذين المرجعين إثر دفع الرسم، بعد أن كانوا يباعان في الماضي ويقتنيا في شكل نسخ مادية^(٣٢).

وفي حين أن التبدل بزوال الطباعة يعود لستين مضت، يبدو أن الحصول على المادة الإلكترونية يتحقق في النهاية لجيل الشباب الذي نشأ مع الكمبيوتر، ويرتاح أكثر للحصول على المعلومات عبر الشاشة من رؤيتها على صفحة مطبوعة. ويعتقد جيف روتبرغ، كبير علماء الكمبيوتر في راند كوربوريشن، أننا لسنا بعيدين عن يوم تصبح فيه الكتب المطبوعة على الورق «أقرب إلى أعمال ذات قيمة فنية من الأشياء التي نستعملها طوال الوقت»^(٣٣).

والكتب ليست المنتجات الوحيدة التي تتحول إلى خدمات إلكترونية في الاقتصاد الإلكتروني الجديد. فالشيء نفسه ينطبق على مجالات تجارية متنوعة. فعلى سبيل المثال، تقدم شركات «بل» الإقليمية السبع وغيرها من شركات الاتصالات العملاقة الآن خدمة البريد الصوتي. وبدلاً من الاحتفاظ بجهاز تلقي رسائل منزلي، يتصل العميل بأنظمة لتخزين واسترجاع الصوت. وفي هذه الحالة، كما في كثير غيرها، تحل الخدمة محل المنتج، ويتفوق الحصول على الملكية. وفي مقال نشر في هارفارد بيرنس ريفيو، يشير جيفري رايبروت وسفirokla إلى أن الانتقال من معاملات السوق إلى مجال



الخدمات يحدث بمعدل متزايد مع ارتفاع المستهلكين المتزايد، في حياتهم اليومية، للحصول على شيء، بدلاً من اقتائه. وهذا يقولان إنه «إذا كان من الممكن إنجاز الأمر دون جهاز تلقى الرسائل نفسه، فإن المستهلك يفوز بفوائد خدمات البرمجية المحددة دون إزعاج حيازة والاحتفاظ بمنتج البنية الصلبة المحددة»^(٣٤).

[...]

إداء السلع والمحاسبة على الخدمات

لربما كان خير دليل على العلاقة المتغيرة بين منتج والخدمات المترتبة عليه هو القيمة السوقية لكل منها مقارنة بغيرها. وحتى عهد قريب، كانت ضمانة الخدمة تضاف إلى المنتج أحياناً نظير حد أدنى إضافي أو تقدم مجاناً، في معظم الأحيان، كحافظ لبيع المنتج. والآن، تشهد هذه العلاقة التحول. فكما سبق أن لاحظنا، هناك عدد متزايد من الشركات تتقدم منتجاتها مجاناً لجذب المستهلكين، ثم تحاسب زبائنها على التشغيل والترقية وغير ذلك من الخدمات.

وعندما طرحت موتوروولا هاتفها النقال من طراز ميكرو تاك في ١٩٨٩، كان سعره ٢٥٠٠ دولار. وبعد ذلك بأقل من خمس سنوات كان سعر الهاتف نفسه ١٠٠ دولار. واليوم، توزع شركات شبكات الهاتف النقال هاتف موتوروولا على المشتركين الجدد مجاناً لتغريه باستخدام خدماتها^(٣٥).

وفي ١٩٩٣، دشنت كمبيوتر أوسوسيتس إنترناشيونال إنك برمجية محاسبة جديدة، هي نقود بسيطة Simple Money، مضبوطة على الصفر. وكانت الشركة تراهن على الاعتقاد أن الحديث الشفوي عن عرضها السخي كفيل بتشجيع انتشار استخدامه، وهو ما من شأنه تعويض عرضه الأولى ببيع زبائنه الجديد ترقيات وخدمات مستمرة. (كانت التكلفة الفعلية لإنتاج كل قرص من، متضمناً البرنامج، منخفضة بصورة غير منطقية^(٣٦)).

وفي صناعات تكنولوجيا المعلومات، اكتسب التسابق على إداء المنتجات زخماً قوياً وأصبح ممارسة تجارية شائعة. فقد وزع نيتسكيب متصفحه الخاص للشبكة مجاناً. وكذلك فعلت ميكروسوفت مع متصفحها إنترنت إكسيلورر. وتوزع شركة سن ميكروسبيستمز جافا بالمجان^(٣٧). وفي حالة



شركات البرمجيات، فإن تكلفة إنتاج وتوزيع كل منتج اضافي تقترب من الصفر. وفي الوقت نفسه، إذا تمكنت الشركة من إقناع ما يكفي من المستهلكين النهائيين التحول إلى برامجهما، فإن بإمكان المؤسسة ترسيخ معيار للصناعة والبيع، في سياق هذا، لترقيات وخدمات لزيائتها بهامش ربع معقول.

وتوزيع البرامج طريقة فعالة بحق المؤسسات تكنولوجيا المعلومات، لأنه كلما زاد عدد الأشخاص المتواصلين بواسطة برامج شركة من الشركات، زادت استفادة كل مشارك وقيمة خدمات المشروع. وتعرف هذه الظاهرة في مجال الصناعة بـ «تأثير الشبكة». فكلما اتسعت الشبكة زادت الوصلات، وكذلك قيمة الشبكة بالنسبة إلى المشتركين فيها. ويساعد توزيع البرمجيات على بناء الشبكات وينظر إليه بصورة متزايدة كتكاليف عمل للمشروعات.

ومرة أخرى، فإن السؤال هو: كيف يمكن لشركة أن تجني الأموال في وقت تقترب فيه تكاليف تصنيع المنتجات من الصفر في الكثير من المجالات، لتزيد الأرباح؟ كيف يمكن تسعير منتج تكاليفه لا تذكر؟ والحل هو توزيع المنتجات بالمجان ومعاسبة الزيائن على الخدمات المتقدمة المصاحبة لها.

وقد سلطت بيرنس ويك الضوء على الأهمية القصوى لهذا التغير الأساسي في العلاقة بين المنتجات والخدمات، في مقال يحمل عنواناً معبراً هو «مفارقة التكنولوجيا». وكتب المحررون يقولون:

تتطلب القواعد الجديدة ما هو أكثر من البراعة، والرشاقة، والسرعة. فهي تدعو إلى إعادة تعريف القيمة في الاقتصاد، حيث تصل تكلفة التكنولوجيا الخام إلى الصفر. وآجالاً أو عاجلاً، سيكون من شأن هذا إلغاء أي قيمة محددة للبنية الصلبة أو البرمجية. وستدخل القيمة في علاقة طويلة المدى مع المستهلك - حتى لو كان هذا يعني توزيع الجيل الأول من المنتج بالمجان^(٣٨).

وفي اقتصاد الشبكة، الذي يتميز بالدورات الزمنية الأقصر والتدفق غير المسبوق للسلع والخدمات، فإن الاهتمام الإنساني، لا الموارد المادية، هو الذي يصبح نادراً. وسيزداد اللجوء إلى توزيع المنتجات مجاناً كاستراتيجية لجذب انتباه المستهلكين المحتملين. وسيعتمد استمرار اهتمامهم على قدرة الشركات على تقديم خدمات مؤثرة وإقامة علاقات دائمة.



وعندما يصبح كل شيء خدمة بحق، فإن الرأسمالية تتحول من نظام يقوم على تبادل السلع إلى نظام يقوم على الحصول على أجزاء من التجربة. فإذا تعاقد شخص، على سبيل المثال، على خدمة تكييف الهواء بدلاً من شراء مكيف الهواء نفسه، فهو يدفع نظير تجربة حيازة جهاز التكييف. فالرأسمالية الجديدة، من ثم، مؤقتة أكثر منها مادية. فبدلاً من تعديل الأماكن والأشياء وتداولها في السوق، نحصل الآن بأمان على وقت الآخرين وخبرتهم ونستعيض ما نحتاج إليه، ونعالج كل شيء كنشاط أو مناسبة نبتاعها لمدة محددة من الوقت. فالرأسمالية تستنزف أصولها المادية وتتحول أكثر فأكثر إلى مسألة مؤقتة.

* * *

(*) "When Markets Give Way to Networks... Everything is a Service" from Jeremy Rifkin (2000), **The Age of Access: How the Shift from Ownership to Access is Transforming Modern Life**. Penguin, London, pp. 24-9, 82-95. © 2000 by Jeremy Rifkin. Used by permission of Jeremy P. Tarcher, an imprint of Penguin Group (USA) Inc, and Penguin Books. Ltd.



ملاحظات

- 1 Benjamin B. Hampton, *History of the American Film Industry: From Its Beginnings to 1931* (New York: Dover, 1970).
- 2 Michael Storper, "The Transition to Flexible Specialization in the U.S. Film Industry: External Economies, the Division of Labor and the Crossing of Industrial Divides," *Cambridge Journal of Economics* 13 (1989), 278.
- 3 Ibid., pp. 278–9.
- 4 Michael Storper and Susan Christopherson, "The Effects of Flexible Specialization on Industrial Politics and the Labor Market: The Motion Picture Industry," *Industrial and Labor Relations Review*, April 1989, p. 334; Storper, "The Transition to Flexible Specialization," p. 279.
- 5 Joel Kotkin and David Friedman, "Why Every Business Will Be Like Show Business," *Inc.*, March 1995, p. 66.
- 6 Storper, "The Transition to Flexible Specialization," p. 286.
- 7 Asu Aksoy and Kevin Robins, "Hollywood for the 21st Century: Global Competition for Critical Mass in Image Markets," *Cambridge Journal of Economics* 16 (1992), 9.
- 8 Ibid.
- 9 Kotkin and Friedman, "Why Every Business Will Be Like Show Business," p. 66.
- 10 Geoffrey Owen and Louise Kehoe, "A Hotbed of High-Tech," *Financial Times*, June 28, 1992.
- 11 John Kao, *Jamming: The Art and Discipline of Business Creativity* (New York: HarperCollins, 1996), p. 124.
- 12 Tom Peters, *Liberation Management: Necessary Disorganization for the Nanosecond Nineties* (New York: Alfred A. Knopf, 1992), p. 12.
- 13 Walter W. Powell, "Neither Market Nor Hierarchy: Network Forms of Organization," *Research in Organizational Behavior* 12 (1990), 296–326; p. 308.
- 14 George Stigler, *Trends in Output and Employment* (New York: National Bureau of Economic Research, 1947), pp. 14, 24.
- 15 Harry Braverman, *Labor and Monopoly Capital* (New York: Monthly Review Press, 1971), p. 276.
- 16 Ibid., p. 248.
- 17 James Brian Quinn, *Intelligent Enterprise: A Knowledge and Service Based Paradigm for Industry* (New York: The Free Press, 1992), pp. 5–6.
- 18 Daniel Bell, *The Coming of Post-Industrial Society* (New York: Basic Books, 1973), pp. xvi, xix–xx.
- 19 Quinn, *Intelligent Enterprise*, p. 30.
- 20 Peter Martin, "Revolution Again," *Financial Times*, June 4, 1998.
- 21 Ibid.
- 22 Bell, *The Coming of Post-Industrial Society*, p. xvi.
- 23 Taichi Sakaiya, *The Knowledge-Value Revolution, or, A History of the Future*, trans. George Fields and William Marsh (Tokyo: Kodansha International, 1991), p. 60.
- 24 Thomas E. Weber, "Talking Toasters: Companies Gear Up for Internet Boom in Things That Think," *Wall Street Journal*, August 27, 1998, p. A1.
- 25 Ibid.
- 26 Teresa Riordan, "Throw Away That Cell Phone," *New York Times*, November 8, 1999, p. C4.



- 27 Carl Shapiro and Hal R. Varian, *Information Rules: A Strategic Guide to the Network Economy* (Boston: Harvard Business School Press, 1999), pp. 14, 19; Larry Downes and Chunka Mui, *Unleashing the Killer App: Digital Strategies for Market Dominance* (Boston: Harvard Business School Press, 1998), p. 51.
- 28 Downes and Mui, *Unleashing the Killer App*, p. 51.
- 29 Ibid.; Shapiro and Varian, *Information Rules*, pp. 19–20; Encyclopaedia Britannica, Inc., “Why Subscribe to BritannicaOnline?” <http://www.eb.com/why-sub.htm>.
- 30 Eleanor A. Gossen and Suzanne Irving, “Ownership Versus Access and Low-Use Periodical Titles,” *Library Resources & Technical Services* 39, no. 1 (January 1995); 43.
- 31 Roger Brown, “The Changing Economic Environment – Access vs. Ownership: Access Where? Own What? – A Corporate View,” *Serials: The Journal of the United Kingdom Serials Group* 8, no. 2 (July 1995) 125–9.
- 32 Ethan Bronner, “For More Textbooks, A Shift From Printed Page to Screen,” *New York Times*, December 1, 1998, p. A26.
- 33 Ibid.
- 34 Jeffrey F. Rayport and John J. Sviokla, “Managing in the Marketplace,” *Harvard Business Review*, December 1994, p. 144.
- 35 Steven L. Goldman, Roger N. Nagel, and Kenneth Preiss, *Agile Competitors and Virtual Corporations* (New York: Van Nostrand Reinhold, 1995), p. 12.
- 36 Neil Gross, Peter Coy, and Otis Port, “The Technology Paradox: How Companies Can Thrive as Prices Dive,” *Business Week*, March 6, 1995, pp. 76–7.
- 37 Kevin Kelly, *New Rules for the New Economy: 10 Radical Strategies for a Connected World* (New York: Viking, 1998), p. 57.
- 38 Gross et al., “The Technology Paradox,” p. 77.



من النوادي إلى الشركات^(*)

أنجيلا ماكروبي

يقدم هذا المقال رؤية تمهيدية و، من ثم، مؤقتة لبعض السمات المحددة للعمل والتوظيف في القطاع الثقافي الجديد من الاقتصاد البريطاني، وفي لندن على وجه الخصوص^(۱). كما يرصد الانتقال مما يمكن أن نطلق عليه «الموجة الأولى» من عمل صناعة الثقافة، حسب تعريف وثيقة لوزارة الثقافة والإعلام عن الصناعات الثقافية صدرت في ۱۹۹۸، إلى «الموجة الثانية» من النشاط الثقافي، المكلفة اقتصادياً والسرعنة التغیر، التي ظهرت في السنوات الثلاث الماضية. ويتميز التطور الأخير بعدم التخصص، وبالتقاطع مع عمل شبكة الإنترنت، واستخدام القدرات الإبداعية التي أتاحها الإعلام الجديد، والنمو السريع لعددية المهارة في مجال الفنون، والدور المتضائل للقطاع الذي أطلق عليه «المستقلون»، والشراكة بين الفنون والأعمال ودعم القطاع العام، وموافقة

«العلاقة الجديدة بين الفن والاقتصاد تشير إلى القطيعة مع أفكار الماضي التي تذكر على الإبداع تجاريته»
أنجيلا ماكروبي

الحكومة كما يتضح من أحدث تقرير، «الورقة الخضراء» (٢٠٠١)، لقوة طوارئ الصناعات الإبداعية ٢٠٠١ - DCMS^(٢). ويأتي ظهور «الموجة الثانية» نتيجة للرسملة الأكثر سرعة للمجال الثقافي، حيث وجدت الاقتصادات الصغيرة للثقافة والفنون، التي كانت مستقلة فيما سبق، نفسها خاضعة للمصالح التجارية القوية.

كما كان من شأن توسيع قطاعات التوظيف تلك، بالنسبة إلى عدد أكبر من الناس، القطبيعة النهائية مع تطلعات العمل الماضية^(٣) وبفضل التغطية الصحفية والتلفزيونية المكثفة لهذه الأنواع من العمل، أتاح لها قطاع أوسع من السكان أفكاراً جديدة عن كيف يمكن إدارة العاملين. ومن خلال المقابلات والسير الذاتية الوفيرة مع حلاقين، وطبخين، وفنانين، ومصممي أزياء، هناك شهادات لا حصر لها من الجمهور (خاصة الشباب) على المزايا المتأصلة في العمل الإبداعي^(٤). وهذا هي علاقة الهاوي المتوجهة بالعمل الإبداعي، التي ظلت طويلاً سمة لصيغة بالكاتب، والفنان، والمخرج تتنقل إلى قطاع أوسع بكثير من قوة العمل العالية «التذويب» highly individuated. فالإعلام يحتفي دائماً بالمبتدعين كـ«نجوم» أصحاب موهبة فريدة. ومن المؤكد أن هذا لا يعني أن الناس، في بريطانيا بعد الصناعية، أمامهم فرصة حقيقة لتحقيق أحلامهم الإبداعية، بل يعني أن هناك عملية تذويب مزدوجة. فهذا يحدث، أولاً، في ثقافة إعلام تجاري مولعة بالمشاهير، تنتشر الآن وتشيع بين الفنانين، والمصممين، وغيرهم من الإبداعيين، وثانياً، في البنية الاجتماعية نفسها، حيث يبتعد الناس بصورة متزايدة عن روابط القرابة والجماعة والطبقة الاجتماعية. فهم في بيئات تفكك نظامها، و«محررة»، كما يصفها غيدينز، من قبل منظمات منشآت العمل set free، المؤسسات الاجتماعية على حد سواء (Giddens 1991).

ويعني التذويب من الوجهة الاجتماعية أن على الناس أن يكونوا، أكثر فأكثر، هم بناتهم الدقيقة الخاصة، وأن عليهم أن يتولوا بأنفسهم عمل البنى، الذي يتطلب بالمقابل ممارسات كثيفة للمراقبة الذاتية أو «الارتدادية». وهذه العملية، حيث تبدو البنى (مثل دولة الرفاه) وقد اختفت ولم تعد تلعب - بحال - الأدوار المنتظرة منها، وحيث يقل على الأفراد عبء



من النوادي إلى الشركات

ما كان يوماً مسؤوليات اجتماعية، تشير إلى تحول اجتماعي بالغ العمق، كما يرى بومان وبيك وغيرهما (Beck 2000; Bauman 1999, 2000). وفي السياق البريطاني، يمكن تعريف هذه العملية من التذويب اختصاراً باعتبارها تقارباً بين فعالية اقتصادات الليبرالية الجديدة التي اعتمدت حكومة تاتشر اعتباراً من ١٩٧٩، وبين آليات التغيير الاجتماعي والديموغرافي التي تتجلى في المجتمعات الاجتماعية الجديدة، التي حلّت محل التكوينات الأسرية والجماعية والطبقية التقليدية. والتذويب لا يخص الأفراد بذاتهم، بقدر ما يعني علاقات اجتماعية جديدة، أكثر سلاسة، وأقل ديمومة، تتبع حرية الاختيار. لكن ينبغي فهم هذا التقارب باعتباره شكلاً من التناقض والخصوصة. وهكذا، فإن التذويب علامة على فضاء اجتماعي متصارع، يجري فيه الجدل حول اتجاهات التغيير وتظهر فيه التناقضات الجديدة. ويتبين هذا بصورة جلية في عالم العمل حيث يجد التقارب في قمة تأثيره. ويجد رأس المال طرقاً جديدة للتخلّي عن مسؤولياته تجاه قوة العمل، لكن هذا التخلّي لا تقابله أبداً «قوة عمل» تقليدية، منظمة. فبدلاً من هذا، تشهد ظروف العمل الجديدة «العمل الجديد» بصورة كبيرة. وأعني بهذا تلك القطاعات من الأيدي العاملة التي أصبح العمل بالنسبة إليها مصدراً مهماً للتحقيق الذاتي، وحتى الحرية والاستقلال. ويشمل هذا النساء اللواتي يعد العمل بالنسبة إليهن مهرباً من الزواج التقليدي والحياة المنزليّة، والشباب الذين يمثلون بالنسبة إليهم علامة متزايدة الأهمية على الهوية الثقافية، والأقليات العرقية التي يجسد العمل لها حلم الصعود وإمكان التخلص من قلة شأنهم.

ويتيح الفضاء الثقافي مجالاً مثالياً للشباب للتعرف على هذه الإمكانيات المذوّبة، كما أنه يقدم للحكومة فرص تحرير الاقتصاد ما بعد المصنع من معوقات وتكلّيف التوظيف التقليدي. ويتجلى تأثير هذا التقطاع في ما أراه هنا تسرّعاً للحقل الثقافي. فهناك توسيع كبير لقوة عمل تتألف من أشخاص يعملون عبر التراسل الحر freelance، أو يمارسون عملاً غير منظم أو عبر التعاقد بالمشروع، كما أن هناك نموذجاً ليبرالياً جديداً أكثر شراسة، تباركه الحكومة من خلال الإشراف على إعادة تنظيم وتجهيز القطاعين الثقافي والإبداعي (DCMS, 2001). وتبادر الدولة «تسريع»



صناعات الثقافة وزيادة رسميتها كخطوات من جانبها لدعم وتشجيع خصخصة المشروعات التي كانت تحظى في ما سبق بالدعم العام. (بالاستعانة، على سبيل المثال، بمديري الفنون بنظام العمل المؤقت لكل مشروع على حدة، بدلاً من الاستعانة بطاقة على نماذج عمل قديمة للعاملين بالقطاع الإبداعي الاعتماد ببساطة على نماذج عمل قديمة ارتبطت بال مجالات الفنية، وعليهم إيجاد طرق جديدة لـ«تشغيل» الاقتصاد الثقافي الجديد، الذي يعني أكثر فأكثر مباشرة ثلاثة أو حتى أربعة «مشروعات» في وقت واحد^(٥). وحيث إن هذه المشروعات عادة ما تكون قصيرة الأجل، يجب أن تكون هناك وظائف أخرى لتغطية العجز عند انتهاء المشروع. فالفرد يصبح هو مشروعه، ويترأس أحياناً شركتين متصلتين في وقت واحد^(٦). وباختصار، فلو اعتبرنا الصناعات الإبداعية في المملكة المتحدة نوعاً ما من الموقع التجاري، أو حالة للدراسة، أو «عمل فنون» بحق لاختبار إمكانات «الإدارية الثقافية» (انظر Leadbeater and Oakly, 1999)، لأمكننا أن نشهد أيضاً انتقالاً من الموجة الأولى إلى الثانية يؤذن بالمقابل - وبالطبع - بأفول «المستقلين»، وصعود المقاولين الفرعيين وإنحدار الإبداع.

على قائمة الضيوف؟ اجتماعية النادي الثقافي في العمل

نظراً إلى الطبيعة الدائمة التغير لهذه التطورات، فإن ما يرد في الصفحات التالية ذو طابع مؤقت، حيث أعتمد على ملاحظات واتجاهات نابعة من عملي الحالى الذى لم يكتمل حول هذا الموضوع. وهناك، حسب اعتقادى، عدد من الملامح المتقاطعة والتآسيسية. أولها، جلب القطاع الإبداعي لعناصر من ثقافة الشباب، خاصة تلك المستمدة من العالم الحيوى والتنظيمي entrepreneurial لثقافة الرقص والصخب. وثانيها، أن حقل العمل «المتسارع» في القطاع الثقافي الآن يتطلب التحلّي بعدد من الوظائف في وقت واحد؛ وثالثها، أن أوضاع العمل تلك تعتمد أيضاً على استراتيجيات ترقية ذاتية كثيفة، كما هي الحال في أي مجال من مجالات العمل، «علاقات عامة» فعالة. ورابعاً، وحيث إن هناك علاقة جديدة للوقت والفراغ، فإمكان وضع سياسات لمكان العمل محدودة. أي أن



من النوادي إلى الشركات

الوقت قليل، وأليات التنظيم القائمة محدودة، ولا سبيل لتبثيت مكان للعمل حتى يمكن وضع سياسة له. وهذا يشير التساؤل عن دور ووظيفة «اجتماعية الشبكة» (Wittel, 2001). وهكذا، يمكننا أن نرى، خامساً وأخيراً، انتشاراً واضحاً للعمال الإبداعيين الجدد، الذين يعتمدون بدرجة كبيرة على شبكات غير معتادة، لكن دون أي دعم من تلك المعززة من قبل «اتحاد مهني» مؤسسي. وليس أمامها سوى الحلول الفردية (أو البيوغرافية حسب وصف بيك) لمشكلات نظامية (Beck, 1997).

وقد أثرت ثقافة الرقص/الصباخ، التي شكلت ظاهرة كبيرة أواخر ثمانينيات القرن الماضي، بقوة في تشكيل وتحديد الطابع الشاحذ والإداري للصناعات الثقافية الجديدة. ويعني مدى وانتشار ثقافة الشباب هذه أنها كانت شائعة بشكل يفوق أسلافها السرية، والمتمرة، المدفوعة بالموضة، ومن بينها موسيقى البنك روك. وكان مستوى التوليد الذاتي للنشاط الاقتصادي لتنظيم «حفلات الرقص الصباخ»، نموذجاً للأنشطة التي ميزت «بريطانيا الإبداعية» في التسعينيات من القرن العشرين. ابحث عن مكان رخيص، وقدم موسيقى ومشروبات، وفيديو، وأركاناً فنية، وحصل من الأصدقاء ومن غيرهم عند الدخول، وأعرف كيف تتفاهم مع الشرطة والسلطات المحلية، وستتحول بعد حين إلى معهود حفلات ومستثمر ثقافي. وكان لهذا النوع من النشاط أن يصبح مصدر دخول الموسيقيين وفرق الـ DJ أولاً، لكنها سرعان ما ضمت الفنانين. ويعني هذا أن وظيفة «منظم المناسبات» واحدة من أكثر تصنيفات التعيين الذاتي الجديدة شيوعاً. فقد تحولت اجتماعية النادي، النابعة من وجـد «روح الصداقة» المرتبط بالانتماء إلى النوادي عبر السنين، شيئاً فشيئاً، إلى شبكة عنيفة، إلى حد قيام سوق عمل غير رسمي، يستلمون نموذج شبكة الاتصالات الواسعة، والمجلات الإلكترونية، والنشرات الإعلانية، والمعاونين، ومصادر المعلومات و«التواصل الشفهي»، ونشر ما كان أيضاً ملحاً ممياً لتأثيرات «الميكرو ميديا» على النادي الثقافي (Thornton, 1996). وتقدم متـعـوقـات الفراغ المثيرة للنشوة الآن، لـمن هـم أقل من ٢٥ عامـاً، الإطار لإدارة الهوية في عالم العمل. وبعيداً عن الأبهة الرمزية لـلغـة، والملابس، والموسيقى والهوية، كان



الملمح الأبرز هو القدرة التنظيمية الفائقة لإقامة ونشر «الحفلات». والآن، حيث أصبح وجود حفلات الرقص والصخب جزءاً من المنظور الثقافي الأوسع - بعد أن ضمنت حصة واستثمار المنظمات التجارية الكبرى - فمن السهل معاينة الطاقة والأالية المشاركة في صنع هذه الأحداث في المقام الأول. لكن صيغة تنظيم الموسيقى والرقص والزحام والفراغ أدت بالتبعية إلى ظهور «مهارات قابلة للنقل»، تحول القطاع الثقافي بالمقابل إلى الانفتاح كعده على جمهور أوسع وأكثر شباباً وشعبية^(٧).

من هنا، فإن مثال صياغة ثقافة النادي الثقافي يشكل ساحة هذا المقال. فحين يكون المعيار هو أنماط التوظيف الذاتي أو العمل غير الرسمي، فإن ما يظهر هو أنواع مختلفة كل الاختلاف من تنظيم العمل. وفي حين تشتراك ممارسات عمل مصممي الغرافيكيات، ومنظمي المناسبات، ومديري «مكاتب الإعلام» وغيرهم حتماً في بعض الملامح المشتركة مع أنماط سابقة من التوظيف الذاتي أو العمل الحر، يمكننا القول بأن ما كان في الماضي جانب الأعمال المهمل من الهويات الإبداعية، والذي يلقى كل العناية من المحاسبين، يعتبر الآن جزءاً لا يتجزأ من الهوية الفنية. ويتجسد هذا في أنشطة الفنانين البريطانيين الشبان الذين لا ينتقص من قدرهم بحال الوجه التجاري للفن، وإنما يجعلهم موضع الترحيب، بل والاحتفاء. ويبحث متتابع وموجه خريجي غولد سميث (ومن بينهم دامين هيرست)، البروفيسور مايكل كريغ مارتين، تلاميذه على اعتبار تنظيم الحفلات والتшибيك، اللذين يستعينون بهما للترويج لفنهم، جزءاً حيوياً، لا يتجزأ، من العمل^(٨). كما يصر على أن القيم الفنية لا تتساوى مع القيم الاستثمارية. كما أن هذا النهج التجاري الأكثر انفتاحاً يشكل، إلى حد ما، جزءاً من منطق إلغاء تقسيم الثقافة إلى رفيعة ووضيعة. فإذا لم يكن الفن، على سبيل المثال، نشاطاً خاصاً واستثنائياً، وإذا كان عليه ألا يرى نفسه أسمى من عالم الإعلان، فما الذي يجعل الفنانين يكفون عن توقع النوع نفسه من المكافآت المالية، وحسابات التكلفة والرسوم، التي يحظى بها المشرفون الفنيون في الوكالات الكبرى؟ فالعلاقة الجديدة بين الفن والاقتصاد تشير إلى



من النوادي إلى الشركات

القطيعة مع أفكار الماضي التي تكرر على الإبداع تجاريته. وبدلًا من هذا، يستغل الشباب الفرص المتاحة أمامهم، خاصة تسهيلات تقنيات الإعلام الجديدة وخبرة «اجتماعية النادي الثقافي»، بكل ما يصاحبها من مهارات تشبهك وبيع الذات، ويتذكرون طرقًا جديدة خاصة بهم لكسب العيش في المجال الثقافي.

وفي هذا الاقتصاد الإبداعي، فإن الملامح القديمة للعمل، مثل السيرة الوظيفية، وسلم الترويج، و«الاجتماعية السردية» لحياة أنفقت في مكان عمل تراتبي لكن آمن، تتحول سريعاً إلى «اجتماعية الشبكة» (Wittel, 2001). فقد أعيد ابتكار العمل ليفي باحتياجات ومتطلبات جيل «انتُزع» من صلاته وارتباطاته بالعائلة والمجتمع والجماعة القومية أو الإقليمية، ويرى الآن أن العمل يجب أن يصبح علامة على إشباع الذات. وفي هذا السياق، فإن أعداداً متزايدة من الشباب يميلون لمهن الإعلام أو الثقافة أو الفن، غير المضمونة، لإحراز النجاح. وهناك، في مجالات مثل صناعة السينما أو تصميم الأزياء، ضجر بين الممارسين من الأساليب التقليدية، وكآبة الاحتياز من التاسعة صباحاً حتى الخامسة، وتملص من قيود المعالجات المؤسسية. وتصطحب هذه المحاولة لجعل دنيا العمل أكثر تلاوئاً مع حياة ملؤها الحماس والبهجة، بصفة طوباوية. كما يمكننا أن نلاحظ أنه بالنسبة إلى النساء الشابات، اللواتي يدخلن الآن سوق العمل الدائم بدلاً من العمل لنصف الوقت أو بشكل متقطع واعتبارهن الحياة العملية الوظيفة الأولى، فإن توقع أن يكون العمل مرضياً ومجرياً له أهمية خاصة، إلى جانب الحاجة الآن إلى أن تكون عائل نفسك^(٤).

وممارسة «عمل بائس» خانق، واضطرارك للبحث عن سبيل لكسب العيش من دون أن تشعر باستลاب هويتك، تشكل ظاهرة اجتماعية تستحق اهتمام علم الاجتماع. لكن السؤال الأكبر هو بالطبع: كيف يمكن التوفيق بين هذا وبين متطلبات شكل من الرأسمالية الثقافية تعيد تقديم نفسها حالياً كشيء حميد أو «مرير»، على الأقل في أشكاله الغريبة. وبالنسبة إلى مصممة أزياء شابة، فإن عملها ١٨ ساعة في اليوم، وقيامها بالحياكة بنفسها لتجهيز الطلب، و«حبها» لعملها مع استغلال مجدها لصلاحتها، يجعلها لا تلوم إلا نفسها في حال ساعات الأمور. وهي تمثل، قبل كل شيء،



إلى هذا النوع من المهن غير المستقرة^(١٠). وهذا بالفعل السيناريو الذي قدمه بومان عند شرحه للطرق المختلفة التي تتحلل بها الرأسمالية الجديدة على ما يبدو من المسؤولية بإقامة بنى غير منظورة، وتذويب أو تمييع النظام الاجتماعي القديم (Bauman, 1999). ويخدم لوم النفس هذا، حيث تتزايد البنى الاجتماعية استغلاقاً أو غموضاً، مصالح الرأسمالية الجديدة، ويضمن غياب النقد الاجتماعي.

وهناك ملمح محدد آخر للعمل الثقافي الجديد هو أن آليات «وقته وفضائه» تسهم في الغياب الملحوظ لسياسات مكان العمل من منظور الإجراءات الديمقراطيّة، وسياسات الفرص المتكافئة، وسياسات مناهضة التمييز وغيرها. وربما لا يمكن أن توجد سياسات لأماكن العمل لأنّه لا توجد هناك أماكن عمل، فالعمل متعدد الواقع. وتشير ضرورة السرعة وسرعة التعامل، إلى جانب حركية وانسيابية الأفراد، التساؤل حول واحد من الملامح المحددة لهذا النوع من العمل. ومعنى علاقته بفكرة «الارتدادية» reflexivity. وما يدعم نشر كل من جيدنر وبيك للمفهوم هو فكرة تقليدية عن الموضوع الموحد الذي تتزايد قدرته . بل استدعاهاه . على تولي أنشطة الرقابة الذاتية. لكن استخدامهما للمصطلح يجعل الانعكاسية تستبقي سمة مجردة، تجعلنا نسأل: ما حدود الممارسة الارتدادية؟ وهل تتطبق الارتدادية بالأساس على العمل القائم؟ أو، بتعبير آخر، أن العائد القيم اجتماعياً للارتدادية لم يكشف عن نفسه بعد . وربما كانت بحاجة إلى بعض إثنوغرافيات الارتدادية قبل أن نتمكن من التوصل إلى أي استنتاجات، أو قبل أن يمكننا تقييم الآليات الفعلية للارتدادية . ما حدودها؟ وفق أي شروط تؤدي إلى النقد الاجتماعي؟ وإذا اعتبرنا الارتدادية شكلاً من الانضباط الذاتي، حيث تُدعى موضوعات المشروع الثقافي الجديد بصورة متزايدة لتفتيش نفسها وممارساتها، في ظل غياب بنى للدعم الاجتماعي (بدلاً من خدمات الاستشارة المدونة)، فإنها تسم فضاء المسؤولية الذاتية، ومحاسبة النفس. وهي، بهذا المعنى، آلية لتفكير السياسة والروح الاجتماعية: «أي خطأ ارتكبت؟».

ويمكن شرح كيف ولماذا تتعثر الخطى بالاستعانة بعلم الاجتماع. والحقيقة أن طريقة فهم بيك للارتدادية في العمل تعد مصدراً للمعرفة المتخصصة. فهي ترتبط عنده بالنشر والتطبيق الأوسع للمعرفة



السوسيولوجية لمسائل يهتم بها علم الاجتماع (أو غيره من المجالات الأكademie) عادة كمشاكل اجتماعية، ويحاول شرحها. (يتجلّى هذا بأوضاع صورة في المملكة المتحدة في مفهوم «الرعب الأخلاقي» فيما يتصل بثقافة الشباب (انظر McRobbie and Thornton, 1995). وهكذا، ومع تزايد أعداد حملة المؤهلات العليا، يجب أن نخمن أن الارتدادية النقدية أصبحت ممارسة أكثر انتشاراً. لكن كيف يتفق هذا مع قول بومان إنه كلما زادت بنى عدم التكافؤ والمساواة الاجتماعية غموضاً، قلّ فهم الناس للطريقة التي يعمل بها المجتمع بحق؟ ليس هناك، في الوقت الحاضر، مدخل واضح للتفسيرات السوسيولوجية لهذه القطاعات الإبداعية، حيث يعتبر الإعلام التجاري، الذي يغطي هذه الصناعات، مثل هذه المعرفة عتيبة وغير ملائمة. وهذا ناجم، في جانب منه، عن النجاح الكاسح للقيم الليبرالية الجديدة، وتسليها إلى قطاع الثقافة والإعلام، وتشويهها الناجح للرطانة السياسية لليسار والحركة النسوية (ومن بينها تكافؤ الفرنس، ومناهضة التمييز، وديمقراطية مكان العمل، والتثبيط النقابي... إلخ). والموقف الوحيد لنشر هذه القيم هو المؤسسة الأكademie، حيث يتلقى الإبداعيون التعليم والتدريب. لكن يظل التساؤل قائماً بشأن ما إذا كانa تذكر هذه القيم أو تعمل بها أو نحييها. فليس هناك دليل قاطع^(١١).

ويشكل إسهام عالم العمل الجديد المباشر في تراجع الخصومة السياسية، مكملاً واضحاً لاقتصاد السوق الحر. وفي القطاع الثقافي، بتشدداته على الإبداعي والتعبير، يجب أن نتخيل أن هذا قد يكون المكان الصحيح للأقليات الاجتماعية حتى تتجدد، وللنساء ليفزن بمشاركة عادلة. لكن من المحتمل أن يحدث العكس تماماً. فما نراه - بقدر تأثيره المحتمل على هذه التطورات - هو ظهور ممارسات عمل تستنسخ نماذج أقدم لفهمها (النساء والأشخاص الذين ينتمون لإثنين مختلفين)، بينما تحول دون أي مكان أو وقت لتوضيح مثل تلك المسائل^(١٢). وفي هذه الحالة، تمتد مسألة النادي الثقافي «هل أنت على قائمة الضيوف؟» لتشمل تجنيد واختيار فريق العمل، بحيث يعتمد الفوز بمقابلة التعاقد على عمل إبداعي على المعارف والصلات غير الرسمية، وغالباً الصداقات. وعند معرفة من ستقابل (معادل معرفة أين سيقام الحفل)، تصبح المسألة رهناً بما إذا كان



مستشار التعينات «يحبك» (معادل أن «يسمح» لك مراقب التذاكر بالدخول)، وتتذرع كل أفكار العدل أو التمثيل المتكافئ للنساء أو السود أو الآسيويين (ناهيك عن المعوقين).

وفي هذا القطاع الجديد الذي يطلق عليه المستقل (انظر Leadbeater and Oakley, 1999) يقل أكثر فأكثر الوقت المخصص من ساعات الثقافة الطويلة لانتهاج «العمل المستقل». والمحاولات الحالية من جانب الشركات الكبيرة للابتكار في هذا القطاع يعني أن المستقلين هم، في الواقع، موردون فرعيون تابعون. وحيث يجب الحصول على هذه التعاقدات، في سياق المنافسة المتزايدة، من الصعب تخيل وجود وقت ومكان للقراءة الخاصة، ناهيك عن الجدل النقدي الأوسع. (حسب تعليق لاش وأوري، فإن «تكنولوجييا المعلومات يمكنها ... أن تمحو الملكات النقدية للفراءة والكتابة. وما يدعوه آجر «الرأسمالية السريعة» يقوض «قوة الكتاب» (١٩٩٤ : ٢٢٤). ومع ساعات ما بعد العمل في قضاء ناد/مشبك، وتوافر الفودكا بالجان طوال الليلة، بفضل رعاية شركات المشروبات الكبيرة، من يجرؤ على توجيه أسئلة «غير مقبولة» عن التمثيل الضئيل للنساء وغير البيض من الشباب، وعمن هم كبار العملاء وماذا يفعلون بالمنتج، وعن الجوانب السلبية لاقتصاد «توجهه الموهبة»؟ وفي جو مرح شبيه بجو العمل تتحقق العلاقات العامة، فإن التشديد على تمثيل الذات لا يتوافق مع السلوك التنافسي. إنه ليس مقبولاً بالقدر الذي يجعله «صعباً». فالقلق الشخصي، أو العدمية، أو مجرد الهواجس تستوجب مراعاة الخصوصية عند التعامل معها وإخفاءها بعناية تماشياً مع اجتماعية النادي^(١٢) وهذه هي مكافأة العلاقات العامة، حيث لا مكان للسؤال عن أسس ترقية الأشخاص، من يستحق ومن وقع عليه الظلم. فالسرعة والمخاطرة لا تعرفان الأخلاق والجماعة والسياسة.

زوال المستقلين؟

في ضوء الصورة التي أقدمها، فإن علماء الاجتماع ومعاهد الدراسات الثقافية مطالبون بتقديم المفردات والمنهج اللازم لتتبع مسارات العمل الحر في القطاع الثقافي. فنحن بحاجة لأن نفهم، على مستوى التجربة، كيف نعالج هذه النقطة. فلا يزال هناك اختلاف كبير بين الأكاديميين في منتصف



من النوادي إلى الشركات

العمر، الذين يقدم لهم قطاع الجامعة بشكل أو باخر دخلاً وحيد المصدر منذ تخرجهم، وبين الشباب الذين تتضمن أعمالهم مهام متعددة وليس وظائف متسلسلة. وقد أصبح الآخرون ضروريين جزئياً بسبب غياب بطاقة ضمان اجتماعي تغطي فترات الفراغ بين عمل واخر، وكذلك بسبب انخفاض تكاليف العمل في القطاع الثقافي، وأخيراً لأن العمل الإبداعي، كما بينت كثير من الدراسات، منخفض الأجر إلا بالنسبة إلى أهل القمة من العاملين^(١٤). ومنذ ١٩٩٨، وأنا أعمل في دراسة لتصنيي العمل الحر، والعاملين الإبداعيين بنظام التوظيف الذاتي والتعاقد (مجموعة منهم من مصممي الأزياء من شاركوا في دراستي السابقة (انظر ١٩٩٨ McRobbie). وبالنسبة إليهم، فإن نوع الظروف التي سادت المشهد الثقافي «المستقل» في لندن وغيرها من مدن المملكة المتحدة بين ١٩٨٦ و١٩٩٦ أصبحت شيئاً من الماضي إلى حد كبير. وعلى الرغم من الصعوبة التي يواجهها مصممو الأزياء الذين التقى بهم، بما في هذا الساعات الطويلة وصعوبات تأمين التدفق النقدي، فإن الترف الذي تتمتعوا به، كما يراه من التقى بهم في وقت أقرب، جعلهم قادرين على التركيز على «عملهم الخاص». وقد أزير هذا القطاع المستقل لتصميم الأزياء بعد أن تمكنت سلاسل الشوارع الرئيسية من تحويل الموديلات التي تقدم على منصات العرض إلى ملابس جاهزة في ظرف أيام. ومثلما هي الحال بالنسبة إلى القيم الملكية الحضرية، فالفرص أقل لإيجاد أسواق مرکزية رخيصة. وبحلول التسعينيات من القرن الماضي، كان السبيل الوحيد أمام «المستقل» هو «الاعتماد» على كوكاي، ودبنهامز، وتوب شوب. والحقيقة أن التعاقد مع شركة أكبر والتخلي بقدر أو باخر عن «الاستقلال الإبداعي» كان السبيل الوحيد للبقاء أمام تصميم الأزياء. وقد اكتمل تأكل الإبداع مع «تبني» سلاسل المحلات عدداً أقل من أصابع اليد من نجوم الخريجين في عام والتخلي عنهم غالباً بقية العام. ودعم الدولة للشباب والمصممين المكافحين، منمن يعملون في مشروعات صغيرة للغاية، غير قادر على ملاحقة التغيرات التي تطرأ على نظام الفوائد. كما أن دعم القطاع التطوعي محدود. فمؤسسة أمير ويلز، على سبيل المثال، لا يزيد القرض الذي تقدمه لمن هم أقل من ثلاثة عاماً على ٥ آلاف جنيه إسترليني. وبالتالي، تبعثر مصممو الأزياء وفقدوا رابطتهم. وأصبح من غير الممكن العثور عليهم في موقع المدينة الرئيسية.



اختفت المحلات الصغيرة. اختفى سوق مهم مثل هاير هاير، ملتقي المصممين البارزين بشارع كينسيغتون هاي، بلندن في ١٩٩٨ . فماذا يفعل الآن ؟ آلاف خريج أزياء سنوياً يعتمدون على موقع كهذه؟ والإجابة هي أنهم يُتصحون الآن باللعب في المضمون والالتحاق بأعمال توزع منتجاتها في منافذ بالشوارع الرئيسية. ويستعين عدد من بيوت الأزياء الأوروبية أو المجموعات الأمريكية بعدد ضئيل منهم، ويفوز واحد أو اثنان منهم بالمنح. من هنا، يمكننا أن نحدس تدهور الإبداع، مع تلاشي الاحتضان، الذي سبق أن رصدناه في بحث سابق، بصورة متزايدة. فليس هناك ما يعادل الروح المشعة والجماعية (واللتافسية) التي ميزت المرحلة الأولى. وعلى خريجي تصميم الأزياء اليوم أن يتمتعوا بمهارات متعددة. فإذا كان على أحدهم تصميم مجموعة، فليكن هذا في عطلة نهاية الأسبوع، أو ربما في يوم عارض بين أعماله الأخرى. وبالطريقة نفسها، تجد مجلات مثل آي - دي السبل للاحتفاء بها السيناريyo الجديد. وفي مقال نشر بالمجلة منذ حين، كتب المحرر «مصممو الأزياء متعددو المهام: فجأة، أصبحوا في كل مكان ... وقابلون للإدمان. مما أن تجرب ممارسة ؟ وظائف، لن تقبل أبداً بما هو أقل من هذا ... فليس مطلوباً منك أبداً أن تعمل أي شيء لكل الوقت كي تكون ناجحاً ومحترماً» (Rushton, 2001).

وعكس مادة ولهجة هذا المقال روح البهجة والفرح وعقلية الأعمال التي تميز هذا القطاع الكبير جداً من أجل الارتاددية. فعندما لا يكون مفهوماً أن المجلة الرئيسية للحرف تبدو قادرة على أن تعكس بحق الأوضاع داخل القطاع، فإن مجلات مثل ذي فيس، واي - دي، وديزد آند كونفيوزد تبدو غير متورطة ومشاركة بصورة ملحوظة في التغيرات التي تطرأ على الصناعة. وهذه التغيرات تأتي من الوجود المتزايد للماركات الكبيرة. فالشركات الكبيرة تحتاج إلى ابتكار وتقديم صورة شبابية أكثر تجريبية، وهذا تتيحه الموجة الثانية من المستثمرين الثقافيين الشبان الذين يؤجرون خدماتهم على أساس تعاقدي. لكن ما يستفاد هنا هو الاستقلال، والارتباط الاجتماعي، والإبداع النقدي. وينطبق الشيء نفسه على عدد من القطاعات الإبداعية الأخرى. فاقتصادات العمل الحر في مجال إنتاج الأفلام أو الفيديو، على سبيل المثال، حولت التقليل من شأن العمل الحر إلى إعلاء من شأن الوقت لعمل ما يمكن



من النوادي إلى الشركات

أن نطلق عليه فيلماً وثائقياً قصيراً غير مصحح به وليس له هدف واضح. بالمقابل، يعمل الإنتاج الثقافي أكثر فأكثر وفق قواعد السوق وثقافة المستهلك، وسطحية الإعلانات الصادبة، وإعلان تلفزيوني وسينمائي تحجبه فورة تقنية، وارتباط الجدة بالشباب، وبالحفلات بالطبع، وبثقافة المشاهير ومراجعة البريد. والأزياء، والمعماريون، والكتاب، والموسيقيون وغيرهم من المهنيين الإبداعيين مضمونون، لكن تفضيل التخصص على تعددية المهارة «الإبداعية» أصبح شيئاً من الماضي وخروجاً على المؤلف^(١٥). فالمعيار الآن هو نوع من «غوص وغطس» ducking and diving الطبقية الوسطى. ومع انتقال الاقتصاد الإبداعي لثقافة مشروع العمل الجديد من الموجة الأولى إلى الثانية، اختفت كل أنواع الاقتصادات الصغيرة التي ظهرت في الفترة من منتصف الثمانينيات إلى منتصف التسعينيات من القرن الماضي. وهكذا، يمكننا القول إن المشاريع الاستثمارية الثقافية الصغيرة، التي اعتمدت لها حكومة تنشر، أنجزت بالكامل تقريباً خلال عهد بلير. ومن المهم بالطبع الابتعاد عن الحتمية الفجة. وعليه، فليس في نيتى الانشغال هنا بمسائل القيمة الثقافية، بل يتجه اهتمامي بالأحرى إلى التسوية الإبداعية. فهناك المزيد والمزيد من الثقافة، والمزيد من الأعمال البصرية، والروايات التي تنشر، والموسيقى التي تتنج، والمجلات التي تظهر. وفي الوقت نفسه، بعد الانتقال من «العمل المستقل» إلى أي عدد من العاملين الأحرار، انتقالاً لتوازن القوى من «وسط الإبداع» الاجتماعي إلى عالم من «المشروعات» الفردية.

وحدة حاضنة المسافة الطويلة

دعوني أُنهي مقالـي بتكرار بعض الملامع التي تدعم الأقسام البنـوية الجديدة (والتي نادراً ما تذكر) للاقتصاد الثقافي. وإذا كان النادي هو المحور، فإن مسؤوليات السن والأسرة هي التي تحدد أنماط الحصول والمشاركة. وبينما يلاحظ علماء الاجتماع التأثير المتزايد للسن في أسواق عمل القطاع الإبداعي المتغيرة (خاصة بالنسبة إلى النساء؛ انظر 1997 Walby)، هناك، في الوقت ذاته، مد نطاق الشبابية (مثل «شباب أواسط العمر») في مجال تسويق السلع المتصلة بأسلوب الحياة لتشمل من هم تحت الخمسين، وكذلك التخندق وإعادة تحديد الحدود، على الطريقة التي صارت بها نظم العمل



الجديدة علامة على جيل الثقافة الصاخبة. فاقتصر الليل لثقافة النادي يترجم مباشرة إلى ساعات ثقافة طويلة من الإعلام الجديد والعمل الإبداعي. ومن الواضح أن هذا لا يناسب من يرعون أطفالاً، ومن المؤكد لا يتفق مع أن تكون، على سبيل المثال، المربى الوحيد. فالعمل يندمج في الفراغ، وإنما العمل في موعده فإن على الأصدقاء تقديم العون خلال الليل (McRobbie, 1998). وشبابية النادي وحصانة فضائه المفترضة تلمع إلى عدم «تفتح عقلية» هذه الفضاءات. وبالطبع، كل الجماعات الوظيفية تقدم أساليب عملها الخاصة، والنادي ليس جديداً كل الجدة على الفنانين والمبدعين. لكن هذا ينطوي على مفارقة. فإلى جانب التفتح المفترض للشبكة، والتبني السافر لمارسات عمل غير تراتبية، وتتنوع التدفقات والمرورنة (انظر Lash and Urry, 1994)، هناك انغلاق وإقصاء بالغاً الصرامة. وكان القطاعان الثقافي والإبداعي في المملكة المتحدة في الماضي تحت قيادة وإدارة القطاع العام. كما كان للأكاديميين دورهم. لكن القراءة المدققة للورقة الخضراء المعروفة «الثقافة والإبداع في السنوات العشر القادمة» (DCMS, 2001) تفيد بتغيير الوضع بصورة كبيرة، مع تخلص الفنانين والمبدعين من قيود البيروقراطية و«الشريط الأحمر». ومع اعتناق القطاع كل لعقيدة الإدارة الجديدة، ستتراجع الحاجة إلى البنية التحتية للدولة، بل يقال إن فصل الإدارة عن الدولة سيكون في مصلحة الفنانين. والنتيجة؟ سيتاح للفنانين والكوادر الثقافية مواصلة عملهم دونما عائق. وسيبقى الأكاديميون خارج الصورة؛ والحقيقة أنه إذا كان نادي المستثمر الثقافي الحالي هو النموذج، فإن حضورهم سيكون عرضياً وبالدعوات فقط. فما الذي يبيح وجود من هم غير «جيدين للأعمال»؟^(١٦).

ويشكل التأهيل الدينامية البنائية الثانية. والأعراف المتصلة بالسيرة الذاتية التقليدية وطلبات العمل لا شيء وسرعان ما تسقط في ثقافة الشبكة، وإن كانت هناك نماذج تعود من جديد. وتعد جامعات القمة أو «المصنفة» خريجيها بفرصة أفضل للعمل في الشركات الكبيرة الراغبة في الاستعانة بالعمل الإبداعي، وكذلك بمواعيد مع رأس الماليين مغامرين. وقد أصبحت الجامعات والكليات موقع أساسية لتوفير المهارات الاجتماعية للشبكة (مرة أخرى مثل منظم الحفلات غالباً)، لذا فإن هذا، بالنسبة إلى ٤٥٪ من الشباب الذين لا يستمتعون حالياً بثلاث سنوات من التعليم العالي، يعد غياباً إضافياً



من النوادي إلى الشركات

للفرصة. (ومن غير المحتمل أيضاً أن يسمح للطلاب الناضجين بالانغماس في متع ثقافة التشبيك). وهناك، ثالثاً، آلية الفضاء، مع حفنة محدودة من المراكز الحضرية تقدم شيئاً شبهاً ببنيتها الثقافية للتوظيف المثمر في المجالات الإبداعية. ومع حلول حفنة من الشراكات العامة. الخاصة محل نوع سياسة المدينة الثقافية التي اتبعت بين ثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن الماضي لإعادة التوليد، نلمع ظهور صناعات ثقافة ظل في غلاسغو ومانشستر ونوتtingham (وثلاثتها تضم نسبة كبيرة من الطلاب بين سكانها)، بينما يرصد ليديبتر (1999) وكارييف باي ظهور قطاع إعلام جديد مزدهر. لكن هذا يحرم أجزاء كبيرة من البلاد، بصورة أو بأخرى، من فرص العمل التي تتيحها الشبكة الثقافية والإبداعية، وتؤدي إلى اختلال كبير في التوازن بين لندن حيث يمكن، على الأقل في المدى القصير، لأصحاب العمل الحر والمديرين الفنيين للمشروعات ممارسة خمس وظائف في وقت واحد (وهكذا يتلاعب بكشف حساب البنك للتدفق النقدي)، وفي كل مكان، حيث تستبدل «مفردات الدخل» في أفضل الأحوال بـ«وظيفة واحدة في وقت واحد»، مع فترات تبطل بين الأعمال عادة. (هل لندن أيضاً غير مطمورة ومذوّطة individuated، مدينة دولة لها اقتصادها الخاص المسرع؟ وما التشوهات المترتبة على هذه المكانة؟).

ويعود السن، والجنس، والعرق، والمنطقة، ودخل الأسرة مثل شبح (أو، حسب تعبير بك، كـ«مفاهيم ميتة لكنها باقية») يخرج من منطقة تخفي هذه الرأسمالية الملساء وتضييف ثقلها الخاص على فرص حياة من يحاولون العيش في هذه المجالات (Beck, 2000). وكما يرى أدكينز (1999)، فإن أشكالاً جديدة من إعادة التقليدة re-tarditionalisation بدأت تؤثر في مشاركة الجماعات الاجتماعية والأقليات غير المستفيدة. ويرى أدكينز أنه عندما يختفي دعم الدولة وتضعف الجماعة، وعندما يعمل الأفراد المذوتون بمزيد من الاعتماد على النفس في الاقتصاد الثقافي الجديد، فمن شأنه المحتم أن نضطر إلى العودة إلى أشكال تدعم التقليدية. ويمكن أن يعني هذا العودة إلى أدوار أكثر صرامة للنساء، لاستبعادهن من الشبكة بسبب الأطفال، على سبيل المثال، أو صعوبة تقاديه إعادة إنتاج أشكال أسرية بطريركية بصورة تقليدية. كما تعود هذه التغيرات إلى النجاحات المزدوجة لليبرالية الجديدة في مجال العمل، ومحو قيم اليسار وحركة المرأة. وأخيراً، هناك عدم قابلية أنماط العمل في الشبكة الإبداعية للقياس



الشاف على النماذج الرسمية والحكومية والعلوم الاجتماعية القائمة. (حتى الورقة الخضراء الأخيرة أخفقت في تقدير نمو متعدد المهام في مجال الفنون). وليس هناك حتى الآن تصنيف للمستثمر/مدير المشروع/الفنان/ مصمم الموقع الإلكتروني المتعدد المهارات بجلاء، ذلك المستعد دائماً لالتقاط أشكال جديدة من الخبرة، والذي يتوصل دائماً إلى أركان جديدة للعمل، ومن ثم ابتكار وظائف جديدة لنفسه (الحااضنة/الوكيل الإبداعي، على سبيل المثال)، الذي يتمتع بحركية عالية في الانتقال من عمل أو مشروع إلى التالي، وينتقل في السياق من موقع جغرافي إلى ما يليه. والتفاعل الاجتماعي سريع ومتشابك، والصداقات توضع على الرف، أو تعلق على الثقة، وعندما ينتشر هذا اللاتصنيف لمتعدد المهارات في قطاع العاملين من الشباب ككل، يشيع إحساس حاد بسرعة الزوال، المؤقتية، وحتى العزلة (Auge, 1995).

وعلى الأبحاث في هذه المناطق أن تراعي تحديداً النتائج الجنسية والعرقية للتذويب. ومناهج الدراسات الاجتماعية القائمة يمكن أن تواجه أزمة بسبب السيولة والحركية العالية لهذه العوامل. وهناك عدد من نقاط التوتر الأخرى أو التناقض تتفاوت بنماذجنا السياسية الأقدم في الأزمة. وفي الماضي، كنت لا أتفق مع من يعتبرون (وغالباً بسخرية) الطموح والطاقة، والفتنة والرغبة في تحقيق النجاح من جانب هؤلاء الشباب دليلاً إما على مشاركتهم في أهداف وطموحات المشروع الذي وضعته السيدة تاتشر موضع التنفيذ، أو على أنهم مكرهون أيديولوجياً على الإيمان بالحلم الهوليودي (McRobbie, 1999). وكانرأي أنه لا تعارض مطلقاً بين الالتزام بمبادئ العدالة الاجتماعية، والمساواة بين الأعراق والجنسين، والعمل في عالم صناعات الثقافة الساحر. وبالطبع، في ظل غياب (للمرة الثانية) دراسات تعليقاتي تقوم على العمل اللصيق مع الطلاب من يقدر لهم دخول، أو دخلوا بالفعل، هذه المجالات. لكن السرعة المتزايدة للعمل الثقافي في الموجة الثانية يشير إلى كثافة التكيف الذاتي، وانتباه أكثر تصميماً للذات. وعند هذا الحد، فإن من الصعب تخيل إمكانية إحياء، وربما إعادة ابتكار، سياسات ديمقراطية راديكالية يمكنها تفكك التكيف الذاتي وتعيد التكيف الاجتماعي لعالم من العمل الإبداعي.



من النوادي إلى الشركات

وختاماً، إذا كانت أدوات العلوم الاجتماعية تواجه تحدي تدفقات الأفراد الإبداعيين، وتبدو مفردات الممارسة الاجتماعية الديموقراطية غير جاهزة ل الواقع عمل الرأسمالية الثقافية، الجديدة والمحركة، فإن هوية هؤلاء العملاء الثقافيين، حسب السمات التي يحددها «الإبداع البريطاني»، تنطوي أيضاً على خطأً بيّن في التوصيف. فالعمل الإبداعي الذي تود الحكومة المركزية البريطانية الإعلاء من شأنه أقل بريطانية من المفترض^(١٧). فكثيرون ينتجون للسوق العالمي، كرعاية خاضعة لغرائز السياسة للدولة - الأمة التي تجعلها تبدو إما منعزلة أو معوقة، فيما يتصل، على سبيل المثال، بمارسات العمل أو قوانين الهجرة. وهذا يقوض قيمة مفردات الثافة السياسية للأمة. ويعيد أصحاب الموجة الثانية توصيف الثقافة والإبداع كما نعرفهما، متباوزين وعابرين تعددية الحدود التي تسقط الآن في «نشوة الاتصالات». وعلينا، نحن الأكاديميين، أن نعلم هؤلاء الشباب في المكان المحدد نسبياً لقاعة المحاضرات، لكن بمجرد أن يدخلوا عالم العمل، فإن معارضينا من أصحاب «الحاضنات» وغيرهم يلقون أكثر فأكثر النفور واللامبالاة.

* * *

(*) Clubs to Companies” from Angela McRobbie (2002), “Clubs to Companies: Notes on the Decline of Political Culture in Speeded Up Creative Worlds”. **Cultural Studies** 16(4), pp. 517-31. Reprinted by permission of Taylor & Francis, <http://www.tandf.co.uk/journals>.



المواهش

- (١) بالنسبة إلى لندن كمدينة ذهبية، انظر (Sassen 1995)؛ وعن الاقتصادات الثقافية والمناطق الحضرية، انظر (Scot 2000).
- (٢) أعني بالمستقلين الميكرو اقتصاديات الصغيرة، بالأساس في الموسيقى والأزياء وال المجالات المتصلة بها، التي قامت في أعقاب ظاهرة موسيقى البنك في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، ردا على البطالة وموافقة الحكومة على «ثقافة المشروع». وكانت هذه المجتمعات تعتبر نفسها عموماً راديكالية، ونقدية، وابتكارية، وجماعية، مثل ثائري الأزياء Body Map، ومجلة ذي فيس The Face في أيامها الأولى.
- (٣) تقدر وثيقة DCMS Mapping Document (1998) عدد العاملين في الثقافة والاتصالات بأكثر من مليون شخص، بينما يشير تقرير ٢٠٠١ إلى أن عددهم يصل إلى ٢،١ مليون شخص.
- (٤) في مقال سابق عن هذا الموضوع أشرت إلى لقاء مع حلاق في «إنديبندنت»، قال فيه إنه تلقى تدريباً كلاسيكياً (McRobbie, 1999).
- (٥) هذا النوع من التطبيق مستمد من لقاءات جرت أخيراً مع أشخاص يعملون في القطاع الثقافي. وقد حدثني أكثر من شخص منهم عن شركات صغيرة تتبع بأسعار أقل من غيرها بعدم دفعها أجوراً فعلية لمن سيعملون معها.
- (٦) مستجوب آخر يدير حالياً شركة إنتاج تلفزيوني صغيرة، وتعمل أخرى بالاستشارات الإعلامية إلى جانب عملها بالتدريس يومياً أسبوعياً.
- (٧) لثقافة الصحب أثراً الكبير على إدارة أنشطة الفنانين، ومن بينهم دامي恩 هيرست.
- (٨) اتصال شخصي بطالب دكتوراه سابق بكلية غولدمسميث بلندن.
- (٩) يجري تشجيع شباب النساء بصورة متزايدة على اعتبار العمل والوظيفة نشاط حياة، حيث لم يعد من الممكن الاعتماد على دخل الأزواج وحده.
- (١٠) ترى وزيرة الثقافة والإعلام والرياضة كريستن سميث، في مناقشة عامة (الجمعية الملكية للتلفزيون، فبراير ١٩٩٩) أن الشباب العاملين بالصناعة «يفعلون هذا لأنهم يحبون هذا العمل، ويعلمون أنهم يهبون أنفسهم له».
- (١١) كان من النتائج غير المتوقعة لدراستي عن مصممي الأزياء في بريطانيا زيارة حشد من خريجي الأزياء الشباب من قرأوا الكتاب، جاءوا يطلبون نصيحتي.
- (١٢) يتتألف نادي صغار المستثمرين الثقافيين (سبتمبر - أكتوبر - نوفمبر ٢٠٠٠) من أغلبية من الذكور البعض من الجامعات «الجيدة».



من النوادي إلى الشركات

- (١٢) تتضمن هذه النقطة بجلاء في رسالة دكتوراه لم تنشر بعنوان «شخصية وظي النجاح»، أعدها غيش هانسبال، بكلية غولد سميث (٢٠٠٠).
- (١٤) تمحض هذا عن دراستي ماكروبي (١٩٩٨) وأورسل (٢٠٠٠).
- (١٥) في نادي صغار المستثمرين الثقافي المذكور آنفاً، تعرفت على مصمم متدرج يعمل وكيلًا فنياً بالساعة، ومصور يعمل كمستشار / مدير، ومصمم غرافيك يعمل محرراً لموقع إلكتروني.
- (١٦) في المرتين اللتين زرت فيهما النادي، كنت الأكاديمي الوحيد. وعلى عكس المستشارين والمستثمرين الرأسماليين، لم أجدهما سوي الحديث مع الطلاب السابقين.
- (١٧) من بين الفائزين بجوائز تيرنر ٢٠٠٠ ثلاثة من غير البريطانيين، أحدهم ألماني، والأخر هولندي، والثالث ياباني، ثلاثة يقيمون في لندن، واثنان من خريجي كليات الفنون في لندن. وهناك ظاهرة جديدة، حيث يأتي طلاب الفنون من أوروبا وغيرها من بلاد العالم إلى كليات الفنون البريطانية ثم يواصلون الاستمتاع بدعم أفضل لأنشطتهم الإبداعية من حكوماتهم. ومن هنا جاء تفوق مصممي الأزياء من هولندا وباجيكا وجنوب آسيا.

* * *



المراجع

- Adkins, L. (1999) 'Community and Economy: A Retraditionalisation of Gender'. *Theory, Culture and Society*, 16(1), 119–41.
- Augé, M. (1995) *Non-Places: Introduction to an Anthropology of Supermodernity*. London: Verso.
- Bauman, Z. (1999) *Liquid Modernity*. Cambridge: Polity Press.
- (2000) *The Individualised Society*. Cambridge: Polity Press.
- Beck, U. (1997) *Risk Society*. London: Sage.
- (2000) Unpublished lecture. LSE, February, London.
- DCMS (1998) Creative Industries: Mapping Document, London.
- (2001) Creative Industries Mapping Document, London.
- Giddens, A. (1991) *Modernity and Self Identity*. Cambridge: Polity Press.
- Hanspal, J. (2000) 'Good Character and Dressing for Success'. Unpublished MA thesis, Goldsmiths College, London.
- Lash, S. and Urry, J. (1994) *The Economy of Signs and Spaces*. London: Sage.
- Leadbeater, C. (1999) *Living on Thin Air*. London: Viking.
- Leadbeater, C. and Oakley, J. (1999) *The Independents*. London: Demos.
- McRobbie, A. (1998) *British Fashion Design: Rag Trade or Image Industry?* London: Routledge.
- (1999) *In the Culture Society*. London: Routledge.
- McRobbie, A. and Thornton, S. (1995) 'Rethinking "Moral Panic" for Multi-Mediated Social Worlds'. *British Journal of Sociology*, 66(4), 559–75.
- Rushton, R. (2001) 'Fashion Feature'. *i-D Magazine*, February.
- Sassen, S. (1995) *The Global City*. Oxford: Blackwell.
- Scott, A. (2000) *The Cultural Economy of Cities*. London: Sage.
- Thornton, S. (1996) *Club Culture*. Cambridge: Polity Press.
- Ursell, G. (2000) 'Television Production: Issues of Exploitation, Commodification and Subjectivity in UK Television Labour Markets'. *Media, Culture and Society*, 22(6), 805–27.
- Walby, S. (1997) *Gender Transformations*. London: Routledge.



الثقافة والاقتصاد الإبداعي في عصر المعلومات^(*)

شاليني فنتوريالي

إعادة تعريف الثقافة في اقتصاد المعلومات العالمي

تسنوجب عولمة اقتصاد المعلومات وتدوين الفضاء الإلكتروني إعادة تقييم مفاهيم الثقافة وإعادتها إلى مركز السياسة العامة. ويستدعي هذا الإقرار بتناول التحديات الثقافية والإبداعية لاقتصاد المعلومات من منظور السياسات التي تحكم الإنتاج، والتوزيع، واستغلال التعبير. وتشكل هاتان المقولتان الأساس لمجموعة من توصيات، وتوجيهات، ومبادئ السياسة القومية والدولية.

ويرى البعض الآن، مثل ثالر (٢٠٠٠)، على سبيل المثال، أن على دراسة الاقتصاديات مستقبلاً أن تراعي مواطن الخلل في النظرية الاقتصادية لمرحلة ما بعد الحرب، خاصة

«في هذا السياق الديناميكي فقط يمكن أن يكون للتراث والتقاليد أهمية حقيقة»
شاليني فنتوريالي

الارتكان إلى النماذج الرياضية العقلانية التي تتجاهل العوامل الاجتماعية والسيكولوجية. وبالطبع، فإن من الأصعب كثيراً التوصل إلى نماذج تراعي العوامل الاجتماعية، وهو ما يوحى بأن جنس الإنسان لم يعد عقلانياً بعد. وليس الاقتصاديات وحدها هي التي تدعوا إلى قدر من إعادة التقييم الجوهري في القرن الجديد، بل كذلك مبادئ الثقافة نفسها. فالنظريات التي توجه تفكيرنا في ثورة المعلومات وشبكة الإنترنت العالمية يجب أن تتجاوز حسابات الاستخدام ووظائف المعلومات، وتبدأ في دمج العناصر الاجتماعية والسياسية، والثقافية وهو الأهم.

إننا نحمل أفكاراً راسخة عن الأبعاد الثقافية للحياة الحديثة، نابعة من ثلاثة مواريث، تشكل معاً كلية تناولنا للمشكلات والسياسات الثقافية. أولها، الموروث الجمالي الذي يضرب بجذوره في نشأة الحضارة، خاصة الغربية. وقد تجلى على مدى ألفين من الأعوام، على سبيل المثال، من مبادئ أرسطو الاصطلاحية في الشعر، إلى بحث هيدجر الوجودي كفن في الشعر واللغة والتفكير (١٩٧١). وفي حين يظل هذا الموروث ملائماً لإبداع الفن دراسته وفهمه، فإنه كف منذ أمد عن التأثير في الجدل الاجتماعي والسياسة العامة. وفي النظم القانونية والسياسية الأمريكية والأنجلوسكسونية، على الأقل، حلت الطبيعية والإيجابية محل قوة الفن في كشف الواقع الاجتماعي، ليفسح الطريق أمام الإثبات العلمي والإحصائي كأساس حصين للتصميم الذاتي الجماعي والسياسة العامة. وإن كان هناك كثير من المجتمعات الحديثة والنامية لا تزال تقيس قوة الهوية الجماعية بالإنتاجية الجمالية في الفنون الجميلة، والرصيد المتواصل تاريخياً في الإنجازات الفنية التي تحدد الثقافة القومية.

ويتمثل الشكل الثاني للفهم الثقافي في ميراث العلوم الاجتماعية الحديثة، وفي الميراث الأنثربولوجي بتحديد أكثر. فمن الغصن الذهبي لفريرز (١٩٢٢) بتقسيمه الساحر للحياة البدائية، ودراسة مالينوفسكي للنظام الاجتماعي لغينيا الجديدة ونظم النسب في مغامر الباسفيكي الغربي (١٩٢٢)، امتد الميراث على مدى القرن الأخير وأدى إلى ظهور نهج رمزي مع شرح جريتز الرائد للأسس الرمزية للثقافة في شرح الثقافة (١٩٧٣) وتشريح بورديو الإثنوغرافي للذوق الثقافي الحديث في الغاية (١٩٧٩). وقد بينت

الأنتروبولوجيا أن الثقافة ليست مجرد جسد عام للفنون؛ إنها بالأحرى، حسب تعبير رايموند ولیامز، «طريقة كاملة للحياة» (١٩٥٨)، أو نظام تام للمعنى. على أن التراث الأنثروبولوجي يواصل افتراض أن الثقافة لصيقة بطبيعة المنتج الإنساني، ونظام رمزي متلقٍ، يُتوارث ويُتواصل في المجتمعات الإنسانية، الحديثة منها وقبل الحديثة، من جيل إلى جيل. من هنا، يصبح البحث الثقافي مهمة من مهام حل الشفرة والتفسير، وفتح نظام المعنى الخفي الفريد الذي يجمع بين قوى مضطربة في مجتمع بعينه.

ويعد الصناعي والتجاري التقليد الثالث الذي يوجه فهمنا للثقافة. وهذا المنهج، كما وضعه آدم سميث للمرة الأولى في «ثروة الأمم» (١٧٧٦)، يعتبر التصنيع والمؤسسات المنتجة الأساس الجماعي للحياة الاجتماعية، معترفاً بهذا بالمؤسسات الصناعية الحديثة كنظام ثقافي جديد. وفي الوقت نفسه، يمكن معاملة المنتجات الثقافية، خاصة الثقافة الشعبية، مثل أي صنف آخر من السلع الصناعية والمنتجة على نطاق كبير لتوصيف المستهلك بصورة مستمرة. والاقتصاد الصناعي هو أساس الثقافة الحديثة، بينما تصبح الثقافة نفسها منتجاً صناعياً. ويُخضع السوق الصناعي كل السلع، ثقافية كانت أو غير ثقافية، لقوى الإمداد نفسها، والطلب، وخفض تكلفة الإنتاج بزيادة تسهيلات الإنتاج. ولهذه الأسباب وغيرها، تبدأ دراسة الاقتصاديات تمثيل الثقافي بالزراعي، وبأسواق السلع، وبقطاعات تصنيع البضائع. فلا حاجة إلى نماذج منفصلة لتفسير التعاقد أو التوسيع في إنتاج أنواع مختلفة من الإنتاج الثقافي، حيث إنها، شأن كل قطاعات الإنتاج الأخرى، تخضع لقوة اقتصادية مفردة يتعدّر تجنبها . طلب المستهلك (انظر Venturelli, 1998a).

وبقدر تأكيد هذا التراث على ساحة السوق ك وسيط لكل التفضيلات الثقافية، يقلل من شأن الأساس الديمقراطي لكل من الثقافة والسوق الصناعي. وباستخدام الافتراضات الأساسية والاقتصاديات الليبرالية الكلاسيكية، يمكن اعتبار سمات الأفكار الإبداعية والإنتاج الثقافي السائدة في وقت معين في سوق بعينه، ببساطة تامة، عنصراً من عناصر طلب المستهلك. وهكذا، ترتب على الافتراضات غير المختبرة لاقتصادات القرن العشرين، التي تساوي بين سوق الأدوات الإلكترونية وسوق الكتب، والأفلام، وبرامج التلفزيون إطاراً مفاهيمياً ضعيفاً لساحة السوق الإبداعي. وينطلق واضعو السياسة من

افتراضات صناعية لتقرير مصير المعلومات والسوق الإبداعي، إلى جانب أسس فكرية أو إمبريقية هزلية لتقرير كيف وبأي وسيلة يختلف نوعياً إنتاج وتوزيع الأفكار الإبداعية والمنتجات الفكرية/ الثقافية عن إنتاج واستهلاك المعدات الإلكترونية، والسيارات، والأجهزة وغيرها من المنتجات الصناعية.

الثقافة وفضاء المعلومات الجديد: تحول العدل

هناك سببان على الأقل يحتمان مراجعة فهمنا التقليدي للثقافة. وحاجتنا إلى إعادة اختبار تناولنا للثقافة واضحة منذ حين. فمنذ ثورة المعلومات، التي شهدناها على مدار قرن (مع ظهور التلفراف، والتليفون، والتصوير الفوتوغرافي، والنشر والبث الإعلاني)، كان علينا أن نعرف، من دون أن نعترف، أن المعلومات والمنتجات الثقافية لا تشبه غيرها مطلقاً. وبقليل من المتابعات المحدودة، مانعت الاقتصاديات الصناعية، أو اقتصاديات ما بعد الحرب، في القبول بأن اقتصاديات الأفكار والتعبير الثقافي لا يمكن التعامل معها عن طريق اقتصاديات التعدين، أو المعادن، أو المياه المعدنية، أو السلع الزراعية، أو منتجات الاستهلاك المصنعة. فعلى عكس السيارات، أو فرش الأسنان، أو الأجهزة، لا تستهلك منتجات المعلومات بمعدل وحدة في كل مرة. بل إن كل وحدة من المنتج تُصمم لستستخدم أكثر من مرة من قبل أكثر من شخص، وهكذا تصبح أكثر قيمة بالاستخدام. وبينما تقل قيمة المنتج الصناعي المفرد، مثل السيارة أو البراد أو الكمبيوتر، يحدث العكس تماماً في حالة المنتج المعلوماتي أو الثقافي. فالفيلم، أو الكتاب، أو البرنامج التلفزيوني، أو البرمجيات تزيد قيمتها كلما استخدمتها أعداد متزايدة من الناس. وهذه هي الحال منذ بدء النشر التجاري، وتحديداً منذ عصر المنتجات السمعبصرية الواسعة التوزيع، مثل الموسيقى الشعبية، والأفلام، وبرامج التلفزيون. وفي حين لم تتوافر لنا بيئة قوية على هذه الظاهرة الاقتصادية منذ فجر الفيلم والإذاعة، لا نجد صدى لتقدير الجوانب المتميزة لمنتجات الثقافية في السياسة العامة والأبحاث.

والاليوم، لابد من الاعتراف بأن ازدهار القيمة القائم على الاستخدام المتكرر يزداد تصاعداً في بيئة شبكة مثل شبكة الإنترنت العالمية. والحقيقة أن الشقة بين الاقتصاديات الصناعية واقتصاديات المعلومات اتسعت مع

توفير شبكات البنية التحتية لتسهيل توزيع الأفكار. وتطرد زيادة الاتجاهات المتأصلة في اقتصاديات المعلومات، لتحقيق القيمة من الأفكار الإبداعية عبر الاستخدام، من انتشار شبكات مثل شبكات المسرح، وسلال المكتبات العملاقة، وتلفزيون الكابل. لكن مع الإنترنت، يمكن الآن رعاية المتكلمين باللملسين من كل أجزاء العالم عبر أشكال جيدة التصميم من الأفكار الثقافية والإبداعية. سمعية أو بصرية أو نصوص أو بيانات. توزع رقمياً عبر الفضاء الإلكتروني. ويمكن الآن زيادة القيمة الاقتصادية للتعبير الإبداعي الفردي بصورة غير مسبوقة في تاريخ الأمم. ويعود هذا، إلى حد كبير، إلى أن نظام المعلومات المشبك في حين يزيد من قيمة الأفكار وأشكال التعبير، يزيد أيضاً من الطلب على التعبير نفسه، ويحقق تصاعداً حليزونياً في نشر شكل معين.

وتحدد هذه الزيادة المتعددة لقدرة المعلومات في الفضاء الإلكتروني معنى الاحتياط على ضوء مختلف تماماً عنه في الاقتصاديات التقليدية، وتتلل بجلاء على الطبيعة الخاصة لاحتياط المعلومات والاحتياط الثقافي. وقانون مناهضة الاحتياط والمنافسة الذي يستمد افتراضاته القانونية والتنظيمية الأساسية من الاقتصاديات الصناعية القائمة على الإمداد، والطلب، والتحكم في عناصر الإنتاج، غير مجهز للتعامل مع التصاعد السريع لاحتياط المعرفة والأفكار بمهل زمنية قصيرة للغاية. ومع انتشار سيطرة الملكية على الأفكار من خلال شبكة المعلومات، تقل إمكانات الاستعانت بالأفكار القائمة للتوصل إلى أشكال جديدة، لتخلق مفارقة اقتصادية اجتماعية، حيث يندر التعامل في بيئه تتبع مصادر ضخمة للحصول على تكنولوجيا المعلومات. وعمليات مجتمع المعلومات هذه لا يمكن تناولها من خلال التفسيرات الجمالية أو الأنثروبولوجية أو الصناعية للثقافة.

ثانياً، إن الطرق التقليدية، أو قل «التراثية» عاجزة، بسبب ميلها إلى حصر الثقافة في كيان من الفن، متلقٍ، أو متآصل، أو تراكمي، وأشكال جمالية، وأنظمة معانٍ رمزية، وممارسات، ومؤسسات. لكن المسألة الأهم بالنسبة إلى أي ثقافة ليس ميراثها الماضي، وإنما القدرات الابتكارية والإبداعية لحاضرها. كما أن المسألة الحقيقة لا تتصل بمحنة من العمالقة الذين يسودون تاريخ الفن (الادعاء الجمالي للفن)، أو الطابع الجوهري للممارسات الثقافية (الادعاء الأنثروبولوجي)، أو حجم أسواق

المنتجات الثقافية المنتجة على نطاق كبير (الادعاء الصناعي). فالمسألة الأهم التي تواجهنا اليوم تتصل بالإمكانات المتاحة ل معظم الناس في المجتمع للمشاركة في استباط أشكال ثقافية كبيرة. من هنا، فإن الظروف البيئية الأكثر توصيلاً للجدة والتوليف، إلى جانب توسيع المشاركة الاجتماعية في صياغة أفكار جديدة، تشكل الاختبارات الحقيقة للنشاط الثقافي وأساس الوحيد السليم للسياسة العامة.

ولا يعني هذا أن التراث الثقافي للماضي غير ملائم؛ الأحرى أن حماية الموروث الثقافي يجب ألا تكون الهدف الأساسي للسياسة الثقافية. ففي مجتمع المعلومات، أصبح تعزيز مناخ التطوير الإبداعي في الاقتصاد والمجتمع مهمة أساسية. وفي «مثال المتحف» للسياسة الثقافية، تحظى أعمال الفن بالاحترام، وتتمتع التقاليد الثقافية بالحراسة والحماية. لكن عندما يصبح هذا هو المعيار السائد للموارد الثقافية، وتحتل فكرة الميراث التعريف الوحيد للروح الإبداعية، فإن تطوير هذه الروح يمكن أن يتقوّض. ومثل هذه الوصفة للركود الإبداعي تنتقل إلينا عبر معابد مايان والبارثينون، التي قشت مجتمعاتها بينما بقيت أعمالها. وتتواصل الثقافة في الزمن، بقدر قدرتها على الابتكار، والخلق، والتطوير динاميكي بصورة تشجع على إنتاج الأفكار بين كل الطبقات والجماعات الاجتماعية. وفي هذا السياق динاميكي فقط يمكن أن يكون للتراث والتقاليد أهمية حقيقة.

الثروة الثقافية للأمم: مفتاح اقتصاد المعلومات

من هذا المنطلق، يمكن اعتبار الثقافة مفتاح النجاح لاقتصاد المعلومات، لأنه لأول مرة في التاريخ الحديث تشكل القدرة على تقديم أفكار جديدة وأشكال جديدة للتعبير، وليس الأصول المعدنية والزراعية والصناعية، قاعدة مصادر القيمة في المجتمع. ولا يمكن بحال النظر إلى الثروة الثقافية من منظور فهمنا التراخي والصناعي الشائع، كشيء ثابت، وراسخ، يوزع على نطاق واسع، بل كمعيار للحيوية، والمعرفة، والطاقة، والدينامية لإنتاج الأفكار المنشرة في جماعة من الجماعات. فمع دخول الأمم مجتمع المعلومات العالمي، يجب أن يتركز الاهتمام الثقافي على تشكيل البيئة السليمة (السياسة، والجوانب القانونية، والمؤسسية، والتعليمية، والبنية التحتية، وحرية الحصول... إلخ)

المربطة بهذه الدينامية وليس فقط الدفاع عن التراث الثقافي أو القاعدة الصناعية. والتحدي الماثل أمام كل أمة ليس تقديم وصفة لبيئة حماية لكيان متلقى من الفن والتراث، إنما كيف تؤسس بيئه للتفجر الإبداعي والابتكار في كل جوانب الفنون والعلوم (انظر Venturelli, 2000a, 2000b, 1999, 1998b). والأمم التي تُحقق في مواجهة هذا التحدي، ستتحول ببساطة إلى مستهلk سلبي لأفكار منبثقة من مجتمعات ديناميكية بصورة إبداعية، وقدرة على استغلال الأشكال الإبداعية الجديدة تجاريًا.

ويتصدر هذا الجدل الثقافي عددً من الاعتبارات. فالدول والأمم المعارضه لحماية الصناعات الثقافية، سواء في أوروبا أو في غيرها، على وشك أن تكتشف، إن لم تكن قد اكتشفت بالفعل، أن النزاع على المحتوى الإعلامي والسمعيّي ليس لعبة قوة سطحية، على قدر عالٌ من الدبلوماسية، بين الولايات المتحدة وفرنسا. إنه، بالأحرى، نزاع حول مصير مجموعة من المشروعات تشكل قلب ما يسمى «ذهب» اقتصاد المعلومات. ففي الاقتصاد القطاعي الزراعي والتجاري، تشكل الأرض، والمحاصيل الزراعية، والموارد الطبيعية مثل الشاي والتوبال والذهب أساس الثروة. ويشكل الذهب، على وجه الخصوص، المعادل الموضوعي للثروة عبر الحضارات والأمم من قديم الزمان. وفي العصر الصناعي، انتقلت قاعدة الثروة إلى موارد معدنية أخرى كالنفط، ووضع رأس المال في المصانع، والتجهيزات، والبضائع المنتجة بحجم كبير، المصنعة من مواد خام طبيعية كالحديد والنفط والخشب. وكانت السيطرة على هذه الموارد ووسائل تحويلها إلى منتجات وفييرة للتوزيع في أسواق تتسع باستمرار، هي أساس القوة الاقتصادية منذ الثورة الصناعية. والآن، يغير مجتمع المعلومات من هذه المعادلة. فمصدر الثروة والسلطة، «ذهب» اقتصاد المعلومات، نوع مختلف من رأس المال: أفكار عقلية وإبداعية، تغلف وتوزع في أشكال مختلفة عبر شبكات المعلومات. بل يمكن القول إن تكوين الثروة في اقتصاد للأفكار ينبع بأقل مما تخيل من تقنية البنية الصلبة والبنية التحتية، حيث تتجه معظم الأمم، مثل الصين، في النهاية إلى الاستثمار في تقنيات البنية التحتية الضخمة. إنه يعتمد، بالأحرى، على قدرة الأمة على مواصلة خلق المحتوى، أو أشكال

جديدة من التعبير الواسع الانتشار، الأمر الذي يضطرها إلى الاستثمار في رأس المال الإنساني الإبداعي في أرجاء الاقتصاد، لا أن تقصر هذا الاستثمار على الأدوات والبنية الصلبة.

ولهذه الأساليب، ستحتاج كل أمة، على سبيل المثال، إلى صناعة سمعبصريات متعدة تتمتع بالحيوية، وصناعة نشر، وصناعة فكرية، وجماعة فنية ديناميكية، إذا أرادت أن «تنمي» محتوى وسائلها المتعددة وقطاعاتها الثقافية. وفي هذا الصدد، فإن الأمم التي ستحاول بحق الحيلولة دون زوال صناعات المحتوى ستتفوق على تلك التي تكتف عن الكفاح من أجل نشر وتوزيع مشروعات المعرفة والمشروعات الإبداعية، في ظل الاندماج المتمامي لمنتجي ومؤذعي المحتوى العالمي.

من هنا، فإن تدافعاً كثيراً من البلاد التي كانت تقاوم فكرة الحماية للبحث عن أطر وآليات جديدة لإنشاش قطاعات النشر والسينما والإذاعة، حتى وهي تبحث عن سبل جديدة لحفظ نمو ونشر قطاعات محتوى جديدة مثل البرمجية وخدمات المعلومات، ينطوي على مفارقة كبيرة. وتشمل آليات الإنعاش الثقافي، على سبيل المثال: أنظمة يانصيب لدعم إنتاج الفيلم (المملكة المتحدة)، ضرائب على تذاكر السينما (فرنسا)، رسوم بريد مخفضة لتشجيع مجالات المحتوى المحلية (كندا)، فرض ضرائب على الناشرين التجاريين لدعم صغار الناشرين المستقلين (ألمانيا)، التمويل البنوي والإعفاءات الضريبية لتشجيع الاستثمار الخاص في مشروعات المحتوى (مثل كندا، وفرنسا، وأستراليا، والهند). وفي ظل وجود كثيرة من الأشياء لم تكتشف بعد، فإن الفجوة في الإنتاج الإبداعي لا تنشأ من انخفاض مستوى الموهبة الإبداعية القومية أو نوعية المحتوى، بل تكمن في قوة التوزيع من خلال الإعلان، والتسويق، والتحكم في شبكات متعددة، ومن الاحتشاد الرأسي والأفقي مع الوسائل الأخرى مثل كابلات التلفزيون، والأقمار الصناعية، واللاسلكي، والإنترنت (Venturelli, 1998a).

ولاشك في أن شبكة الإنترت العالمية تقوم بالفعل بتأثير طريقة توزيع واستهلاك الأشكال الثقافية، بما فيها المنتجات السمعبصرية. وعلى المشروعات الثقافية وصناعات المعلومات أن تسلم بهذا الافتراض، إذا أرادت أن تتأهب بهمة للتغيير. وفي الوقت نفسه، تعيد صناعات المعلومات الجديدة

الثقافة والاقتصاد الإبداعي في عصر المعلومات

اكتشاف أهمية قطاعات المحتوى التقليدي، مثل نشر المطبوعات والأفلام، لأن هذه المشروعات تشكل الأساس الإبداعي وخط التغذية لكل أشكال محتوى الإنترنت. وباختصار، فإن أمة من دون قوة عمل ذي إشعاع من الفنانين، والمكتاب، والمصممين، وكتاب السيناريو، والمسرح، والرسامين، والموسيقيين، ومنتجي الأفلام، والمخرجين، والممثلين، والراقصين، والملحنين، ناهيك عن المهندسين، والعلماء، والباحثين، والثقفيين، لا تمتلك الأساس المعرفي الذي يمكنها من النجاح في اقتصاد المعلومات، وليس أمامها سوى الاعتماد على أفكار منتجة في مكان ما.

ويبرر هذا الواقع المتغير، بطريقة غير متوقعة، مبادئ المجتمعات الساعية إلى حماية مشروعاتها للمحتوى باسم البقاء الثقافي والسيادة. فقد كانوا على حق، وإن كنت أرى الأسباب خاطئة، حيث إن المهم ليس الميراث الثقافي، وإنما القدرة على ابتكار وإبداع أشكال جديدة من الثقافة. وحتى خمس سنوات مضت، لم يكن لدى عدد كبير من الأمم فكرة عن أن مصير الاقتصاد والمجتمع يعتمد على الموارد الثقافية والقدرة على الإسهام في أشكال أصلية للتعبير في مجتمع المعلومات. ومن هذا المنظور، فإن كل الأمم بحاجة إلى إعطاء مشروعاتها الإبداعية وصناعات المحتوى، بما فيها قوة العمل الإبداعية، القيمة نفسها، على الأقل، التي كانت تعطيها يوماً للمعادن، والتعدين والمياه الجوفية، وللزراعة والتصنيع الثقيل.

* * *

(*) "Culture and the Creative Economy in the Information Age" from Shalini Venturelli (2002), **From the Information Economy to the Creative Economy: Moving Culture to the Center of International Public Policy**. Center for Arts and Culture, Washington, DC, pp. 3-16, 37-8. Reprinted here under the title of "Culture and the Creative Economy in the Information Age" by permission of Shalini Venturelli.



المراجع

- Bourdieu, Pierre (1979). *La Distinction: Critique sociale du jugement*. Paris: Les Editions de Minuit.
- Frazer, Sir James G. (1922). *The Golden Bough*. London: Macmillan.
- Geertz, Clifford (1973). *The Interpretation of Culture*. New York: Basic Books.
- Heidegger, Martin (1971). *Poetry, Language, Thought*, translated by Albert Hofstadter. New York.
- Malinowski, Bronislaw (1922). *Argonauts of the Western Pacific*. New York: Dutton.
- Smith, Adam (1776/1986). *The Wealth of Nations*, introduction by A. Skinner. London: Penguin.
- Thaler, Richard H. (2000). "From Homo Economicus to Homo Sapiens." *Journal of Economic Perspectives*, 14(1), 133–42.
- Venturelli, Shalini (2000a). "Ownership of Cultural Expression: The Place of Free Speech and Culture in the New Intellectual Property Rights Regime of the European Union," *Tellematics & Informatics: An International Journal on Telecommunications & Internet Technology, Special Issue: The Socio-Cultural Consequences of the European Information Society*, 17(1–2), 9–38.
- (2000b). "Inventing E-Regulation in the US and EU: Regulatory Convergence and the New Information Space." Keynote Address presented at the Conference on Regulating the Internet: EU and US Perspectives, European Union Center and Center for Internet Studies, University of Washington, April 27–29.
- (1999). "Information Society and Multilateral Agreements: Obstacles for Developing Countries," *Media Development, Key Issues in Global Communication*, 46(2), 22–7.
- (1998a). *Liberalizing the European Media: Politics, Regulation and the Public Sphere*. Oxford: Oxford University Press.
- (1998b). "Cultural Rights and World Trade Agreements in the Information Society," *Gazette: The International Journal for Communication Studies*, 60(1), 47–76.
- Williams, Raymond (1958). *Culture and Society*. London: Chatto & Windus.



Jinna Tay

مرشحة لنيل الدكتوراه من مركز أبحاث الصناعات الإبداعية وتطبيقاتها في جامعة كوينزلاند للتكنولوجيا. يركز بحثها على مجالات الأزياء والحداثة في آسيا، وتحديداً في مدن سنغافورة وهونغ كونغ وشنغهاي.

شارلز لاندري Charles Landry

مراجع دولي لمستقبل المدن والاستعارة بالثقافة في إحياء المدن، والخطيط الثقافي وما يتصل بالقضايا التراثية، واستراتيجيات التنمية والصناعات الثقافية. استقر به المقام في البنك الدولي بواشنطن، حيث يقدم للبنك مشورته فيما يتصل باستراتيجيته للثقافة والمدن على نطاق العالم. وهو يتولى مسؤوليات في أكثر من ١٨٠ هيئة محلية وقومية ووكالة تمويل في المملكة المتحدة وخارجها. وهو أحد مؤسسي الهيئة الاستشارية للخطيط الثقافي، وكوميديا Comedia، ومؤلف المدينة المبدعة: أدوات للمبدعين الحضريين (ايرشكان، لندن، ٢٠٠٠)؛ السير في منحدرات النهر: الآليات الحضرية في زمن التعقيد (كيب/ريبا، لندن، ٢٠٠٤)؛ الثقافة في مفترق الطرق: الثقافة والمؤسسات الثقافية أوائل القرن الحادي والعشرين (كوميديا، بورنر غرين، ٢٠٠١).

جوستن أوكنور Justin O'Connor

مدير معهد مانشستر للثقافة الشعبية بجامعة مانشستر متروبوليتان، ونشر الكثير من الأعمال عن المدينة، والاستهلاك، والسياسة الثقافية للموسيقى، والخطيط الحضري والصناعات الثقافية. مؤلف مشارك لكتاب قارئ ثقافة النادي، من الأطراف إلى المركز: ثقافة ما بعد الحادثة في المدينة، وسلسلة دراسات الثقافة الشعبية (٩ أجزاء، ألدرشوت). والكتاب القادم: الصناعات الثقافية والمدينة.

مايكل بورتر Michael Porter

أستاذ في مدرسة هارفارد للأعمال في جامعة الأسقف ولIAM لورانس. كتب ١٦ كتاباً وأكثر من ١٠٠ مقال حول استراتيجية التفاف والتنافسية الدولية. مؤلف كتاب الاستراتيجية التنافسية: أساليب تحليل الصناعات والمتافسين (١٩٨٠): الميزة التنافسية: إبداع وإدامة الأداء المتفوق (١٩٨٥): الميزة التنافسية للأمم (١٩٩٠). تولى قيادة مشروع عن الجماعات والابتكار (٢٠٠١) لتنصي النظرية والمعلومات الجديدة عن مصادر الابتكار والرخاء في الاقتصادات الإقليمية، وشارك في كتاب هل تستطيع اليابان أن تفافس؟ (٢٠٠١).

أكبر عباس Ackbar Abbas

أستاذ بقسم الأدب المقارن في جامعة هونغ كونغ، والمدير المشارك لمركز دراسات العولمة والثقافات. نشر مقالات عن التصوير الفوتوغرافي، والسينما، والعمارة، وولتر بنiamين، ودراسات ثقافية، وثقافة هونغ كونغ. صدر له كتاب «هونغ كونغ: ثقافة وسياسة الاختفاء»، ويصدر له قريباً كتاب «عن الافتتان».

ستوارت Cunningham Stuart Cunningham

أستاذ ومدير مركز أبحاث وتطبيقات الصناعات الإبداعية، جامعة كوبنلاند للتكنولوجيا . معروف بانتقاده لسياسات الدراسات الثقافية، وتأثير الثقافة، وبعمله المتصل بالإعلام والسينما في أستراليا، ومن أعماله الحديثة: حيوات طافية: الإعلام والشتات الآسيوي (بالاشتراك مع جون سنكيلير، ورومان آند لييفيلد)، وكتاباه التعليميان: كتاب التلفزيون الأسترالي؛ والإعلام والاتصالات في أستراليا (بالاشتراك مع غريم تيرنر وأند أونوين).

كيت أوكلie Kate Oakley

مستشار مستقلة وكاتبة في اقتصاد المعرفة والتنمية الإقليمية، وأستاذة مساعدة في كلية الصناعات الإبداعية، جامعة كوبنلاند للتكنولوجيا . وهي المديرة المساعدة لجامعة المستقبلات المحلية، هيئة

استشارية متخصصة في جغرافية التغيير الاقتصادي والاجتماعي، كما إنها زميلة مؤسسة ديموس الثقافية المستقلة. شغلت قبل ذلك عدداً من المواقع البحثية والاستشارية بمعهد دراسات السياسة ومدرسة مانشستر للأعمال، حيث حصلت على زمالة صناعات المعرفة.

هنري جنكنز Henry Jenkins

مدير برنامج دراسات الإعلام المقارن وأستاذ جون إ. بوركاردز للعلوم الإنسانية بمعهد ماساشوستس للتكنولوجيا. من بين كتبه: جمهور الخيال العلمي، دكتور من، ورحلة النجم وأتباعهما (مؤلف مشارك، ١٩٩٥)، ما الذي يصنع ثمار الفستق: الكوميديا الحقة الأولى وجماليات الفودفيل (١٩٩٢)، سالقو النص: هواة التلفزيون وثقافة المشاركة، وهو المحرر أو المحرر المشارك لكتب القفز على الشعبي: سياسات ومتع الثقافة الشعبية (٢٠٠٣)، قارئ ثقافة الطفل (١٩٩٨)، من باري إلى مورتال كومبات: الجنس الفني وألعاب الكمبيوتر (١٩٩٨).

جي سي هرز J.C.Herz

مؤلفة كتاب أمة عصا اللعب: كيف تأكل ألعاب الفيديو أحياً نا، وتفوز بقلوبنا، وتثير عقولنا (١٩٩٨) استعراض الإنترن特 (١٩٩٥). وكانت أول ناقد لألعاب الكمبيوتر بصحيفة نيويورك تايمز وعملت بلجنة المجلس القومي للأبحاث الخاصة بالمعلومات والتكنولوجيا.

تيري فلو Terry Flew

رئيس قسم الإعلام والاتصالات بكلية الصناعات الإبداعية في جامعة كوينزلاند للتكنولوجيا. له كتابان هما: الإعلام الجديد: مدخل (أوكسفورد ٢٠٠٢)، فهم الإعلام العالمي (بلغريف، ٢٠٠٥). حرر عدداً من الإصدارات الخاصة منها: إعلام أستراليا الدولية؛ التواصل: جورنال أوف ميديا آند كالتشرال ستاديز.



جييريمي رفكين Jeremy Rifkin

رئيس مؤسسة الاتجاهات الاقتصادية، ومؤلف ١٦ كتابا حول أثر التغيرات العلمية والتكنولوجية في الاقتصاد، وقوة العمل، والمجتمع، والبيئة، ومنها: نهاية العمل (١٩٩٥)؛ القرن البيوتكنولوجي (١٩٩٨)؛ عصر الحصول (٢٠٠٠).

أنجيلا ماكروبى Angela McRobbie

أستاذ الاتصالات بكلية جولدسميثز وجامعة لندن. وهي صاحبة كتاب تصميم الأزياء في بريطانيا (١٩٩٨). وفي مجتمع الثقافة (١٩٩٩). لها كتابات كثيرة عن الشابات والثقافة الشعبية، وعن العيش في ظل الاقتصاد الثقافي الجديد.

شاليني فنتوريللي Shalini Venturelli

أستاذة مساعدة في سياسات الاتصالات الدولية في الجامعة الأمريكية في واشنطن، وترأس لجنة الاتصالات وحقوق الإنسان التابعة للجمعية الدولية لأبحاث الإعلام والاتصال. مؤلفة لبرلة الإعلام الأوروبي: السياسات والتنظيمات والفضاء الجماهيري (١٩٩٨).

المترجم في سطور

بدر السيد سليمان الرفاعي

- من مواليد ١٩٤٨ - مصر.
- حصل على ليسانس الآداب - قسم الصحافة من جامعة القاهرة، ١٩٧١.
- ترجم ونشر في عدد من الإصدارات الثقافية والصحفية منها: الأهرام الاقتصادي، مجلة القاهرة (القديمة)، الثقافة العالمية (الكويت)، جريدة العالم اليوم، البيان (الإماراتية)، وجهات نظر.
- ترجم عددا من الكتب منها:
 - أفريقيا قارة ثائرة، دار الثقافة الجديدة ١٩٧٨.
 - الزخرفة عبر العصور، مكتبة مدبولي (من دون تاريخ نشر).



- ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي، تأليف اليعازر بعيري - دار سينا ١٩٩٠.
- الحروب العربية - الإسرائيلية، حاييم هيرتزوغ - دار سينا (من دون تاريخ نشر).
- هوية مصر بين العرب والإسلام، جرشوني وجانكوفسكي - دار شرقيات ١٩٩٩.
- الميراث المر، بول سالم - المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٢.
- مصر الخديوية، روبرت هنتر - المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٥.
- يعمل حاليا مترجما بمجلة كل الناس منذ نوفمبر ١٩٩٣.



www.alkottob.com

هذا الكتاب

ينطلق هذا الكتاب من الحاجة إلى مواجهة التحديات المفروضة على عالم يشكل فيه الإبداع والابتكار والجاذبية حاجة أساسية للمشروعات الاقتصادية والثقافية، حيث تقود المعرفة والأفكار عملية تكوين الثروة والتحديث، وحيث تشكل العولمة والتقنيات الجديدة قوام الحياة والخبرة اليومية.

وتعد أهمية الصناعات الإبداعية إلى دورها المتوقع كموجه للمعرفة الاقتصادية وميسّر للصناعات والخدمات الأخرى، عبر تزويدها، على سبيل المثال، بالمحظى الرقمي الذي يترجم مباشرة إلى ميزة تنافسية وطاقة إبداع لقطاعات الاقتصاد الأخرى، وكذلك عبر احتضان رأس المال الإبداعي والعاملين الإبداعيين عموماً.

وإذا كانت الصناعات الإبداعية تعني بالأساس أنشطة تتصل بتكنولوجيا المعلومات والإنترنت وحقوق النشر، والأزياء وغيرها، فهي تنتشر في كثير من الأنشطة الأخرى، مثل السياحة، النقل، الشحن الجوي، الطاقة، المالية، التأمين، الإعلان، الرعاية الصحية، الشؤون القانونية، المحاسبة، الاتصالات الهاتفية، البناء، الهندسة، العمارة، الضرائب، التعليم، التجارة الإلكترونية، الخدمات البيئية، وغير ذلك.

ويجمع الكتاب بين منظورات متنوعة، إذا وضعت معاً، يبدأ تحديد الحقل المفاهيمي الذي تعمل في إطاره الأطراف الفاعلة. وهذا الحقل أبعد ما يكون عن الاستقرار، وشأن أي مجال جديد فإن حدوده، وشاغليه، واستخداماته موضع نقاش شامل.

ويضم الكتاب مقالات لأكثر من ٢٠ كاتباً متوعي الاهتمامات، في المجالات المتصلة بالموضوع، منهم أكاديميون، كتاب، سياسيون ونشطاء وممارسون للإبداع، معلقون وصحافيون، وغيرهم.

فالكتاب يحاول مخاطبة القراء من خلال سلسلة من التخصصات. وهو يتوجه إلى قطاع واسع منهم، يشمل العاملين في مجالات إدارة الأعمال، والفنون الإبداعية، والدراسات الثقافية، والاقتصاد، والجغرافيا، وتكنولوجيا المعلومات، ودراسات الإعلام، وعلم الاجتماع، والدراسات الحضرية، إلى جانب القراء غير الأكاديميين المهتمين بالأعمال والسياسة والإبداع.

ISBN 99906 - 0 - 211 - 5

رقم الإيداع (٢٠٠٧/٠٢٢)